جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادي

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة

مزاجة تواتية

الموضوع:

التنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل

– دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر–

تحت إشراف الدكتور:

بكريتي لخضر أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد

مشرف مساعد الدكتور:

صفيح صادق أستاذ محاضر (أ) في الاقتصاد

نوقشت و أجيزت بتاريخ 2021/09/16 أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.شريف طويل نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د.بكريتي لخضر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مشرفا ومقررا
د. ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. قدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. شمة نوال	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة غليزان	ممتحنا
د. وهراني مجدوب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادي

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة

مزاجة تواتية

الموضوع:

التنويع القطاعي للاقتصاد وانعكاساته على سوق العمل

– دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر–

تحت إشراف الدكتور:

بكريتي لخضر أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد

مشرف مساعد الدكتور:

صفيح صادق أستاذ محاضر (أ) في الاقتصاد

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2021/09/16 أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.شريف طويل نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د.بكريتي لخضر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مشرفا ومقررا
د. ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. قدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. شمة نوال	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة غليزان	ممتحنا
د. وهراني مجدوب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

الشكر والتقدير

شكري وتقديري أولا وقبل كل شيء لله سبحانه وتعالى لمنحه فرصة تخطي كل عقبات الحياة للوصول إلى هذا المستوى الجامعي.

كما أود أن أعرب عن خالص شكري لمدير الأطروحة الأستاذ الدكتور ***بكريتي لخضر،*** *الذي وجه عملي وكان قادرا على تزويدي بالدعم المستمر والاستماع والثقة والمشورة القيمة والحكيمة المطابقة لمهاراته وصفاته الإنسانية.*

شكري أيضا لوالدين على إسهامهم ودعمهم وصبرهم ولجميع أفراد عائلتي وأصدقائي.

أجدد شكري لجميع أولائك الذين ساعدوني من القريب والبعيد لإتمام هذا البحث العلمي.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وإلى أختي وعمي أطال الله في عمرهما ...

الملخص

يهدف هذا العمل إلى تقييم وتحليل أثر التحولات القطاعية وأنماط التنويع القطاعي على العمالة في الجزائر خلال فترة 2000-2018، والتي تمثل فترة تطبيق برامج هيكلية هادفة إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل. غير أن الواقع بين أن التحسينات العامة في سوق العمل خلال هذه الفترة لم تكن مستدامة بالكامل، إذا أخذنا في الاعتبار الخصائص الهيكلية في الاقتصاد (التنوع القطاعي). وعليه، تم تحديد في هذه الدراسة الطريقة البديلة لقياس التنويع في الجزائر بناءا على مصفوفة المعاملات الفنية لنموذج المدخلات والمخرجات كونها تحقق مستويات أعلى استقرار.علاوة على ذلك، استخدمنا نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وقدرنا النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، تم اختبار أولا ما إذا كانت هناك علاقة بين النمو القيمة المضافة للقطاعات، والنمو العمالة الخاصة بكل قطاع. أظهرت لنا نتائج النماذج عدم وجود ارتباط واضح بين وثيرة نمو القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) وبين نمو العمالة في هذه القطاعات.

ومن أجل قياس أثر التنويع القطاعي على العمالة، تم إدراج المتغيرات المستقلة التالية: معامل الكثافة، الانفتاح التجاري، القطاع العام، القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤشر الفساد.

بين لنا تحقيقنا القياسي أن آليات التنويع تمارس دورا سلبيا على العمالة برغم من قوة العلاقة بين المتغيرات، وبناءا على ذلك تحتاج الحكومة قبل كل شيء إلى معالجة التحديات التي تعترض آليات التنويع حتى تتمكن من رفع أدائها بشكل يؤثر على التطورات الايجابية في سوق العمل، كما تؤكد نتائجنا على الحاجة إلى تحقيق نمو ترابط قطاعي الذي من شئنه أن يخلق فرص العمل جديدة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنويع القطاعي، التشابك القطاعي، محركات التنويع، دعائم التنويع، نموذج المدخلات والمخرجات، معامل الكثافة، سوق العمل، فرص التشغيل، العمالة.

Abstract :

This work aims to assess and analyze the impact of sectoral transformations and patterns of sectoral diversification on employment in Algeria during the period 2000-2018, which represents the period of implementing structural programs aimed at diversifying sources of income and creating job opportunities. However, the reality showed that the general improvements in the labor market during this period were not fully sustainable, given the structural characteristics in the economy (sectoral diversification). Accordingly, an alternative method for measuring diversification in Algeria was identified in this study based on the matrix of technical parameters of the input-output model, as it achieves higher levels of stability. Moreover, we used the simple and multiple regression model, and estimated the models using the regular least squares method. First, it was tested whether there was a relationship between the growth of the value-added of the sectors and the growth of employment for each sector.

The results of the models showed us that there is no clear correlation between the rate of growth of the productive sectors (agriculture and industry) and the growth of employment in these sectors.

In order to measure the impact of sectoral diversification on employment, the following independent variables were included:density coefficient, trade openness, public sector, private sector, FDI and SMEs, corruption index.

Our standard investigation has shown us that diversification mechanisms play a negative role in employment despite the strength of the relationship between variables, and therefore the Government needs to address the challenges of diversification mechanisms so that they can increase their performance in a way that affects positive developments in the labour market, and our results also underscore the need to achieve interconnected growth that would create new and sustainable job opportunities.

Key words: Sectoral Diversification, Sectoral intertwining, Diversification Engines, Diversification Pillars, Input-Output Model, Density Coefficient, Labour Market, Employment Opportunities, Employment.

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير
الإهداء
الملخص
قائمة المحتويات
قائمة الأشكال والجداول
مقدمة عامة ..... I– IX
القسم الأول: التغير الهيكلي وسوق العمل: دور التنويع القطاعي للاقتصاد.....1– 103
الفصل الأول: آليات إحداث التنويع القطاعي و أثرها على النمو 3
1. التنويع القطاعي وديناميكية الهيكل الاقتصادي..... 4
1.1. ماهية الهيكل الاقتصادي ومظاهر التخطيط الهيكلي..... 4
1.1.1. الهيكل الاقتصادي ومظاهر اختلاله..... 4
1.1.2. اتجاهات التغيّر الهيكلي في النشاط الاقتصاد..... 7
1.2. الإطار النظري للتنويع في التركيبة القطاعية للاقتصاد..... 9
1.2.1. عموميات حول التّنويع القطاعي والمؤشّرات الدالة على قياسه..... 9
1.2.2. المتطلبات المحورية للتّنويع القطاعي: كيف يتحقق التّنويع القطاعي؟..... 27
2. التنويع القطاعي يقود إلى النُّمو الاقتصادي ومتانته..... 43
2.1. هشاشة النُّمو الاقتصادي في الاقتصاد ألريعي..... 43
2.1.1. النُّمو الاقتصادي ومكوناته..... 43
2.1.2. الاقتصاد الريعي وخصائصه..... 47
2.2. التّنويع القطاعي كأداة محركة للنّمو..... 49
الفصل الثاني:أثر التنويع القطاعي للاقتصاد على توازن سوق العمل..... 54
1. السياق الاقتصادي لسوق العمل في الدول النّامية..... 55
1.1. الإطار النظري لسوق العمل ومحدداته..... 55
1.1.1. سوق العمل وتشغيله..... 56
1.1.2. الفكر الاقتصادي لسوق العمل..... 67
1.2. ملامح سوق العمل في الدول النّامية..... 74
1.2.1. مميزات سوق العمل في الدول النّامية..... 74
1.2.2 الصدمات والاختلالات الهيكلية وأثرها على سوق العمل..... 76
2. التّنويع القطاعي للاقتصاد كتأمين ضد اختلالات سوق العمل..... 80
2.1 الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الدّخل..... 80

2.1.1. حالة غياب اقتصاد متنوع 80
2.1.2. حالة اقتصاد متنوع 81
2.2. دور محركات ودعائم التّنويع القطاعي في خلق فرص عمل 82
2.2.1. أثر محركات التّنويع على العمالة 82
2.2.2. اثر دعائم التّنويع على سوق العمل 97
القسم الثاني:التشخيص الهيكلي والتوزيع العمالة في الجزائر:دراسة تحليلية وقياسية104–200
الفصل الثالث: سوق العمل الجزائري في إطار تطبيق سياسة التنويع 106
1. تحليل الاتجاهات التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي الجزائري..... 107
1.1. الهيكل والوضع الاقتصادي الوطني : الاختلالات الاقتصادية والمالية الكلية..... 108
1.1.1. النظرة العامة على السياق الاقتصادي والاجتماعي:تطورات الاقتصادية الأخيرة 108
1.1.2. طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني 110
1.2. السياسات الإنمائية القائمة على الاستغلال الفرص المتاحة لتنويع القطاعي في الجزائر 122
1.2.1. إمكانيات الموارد المتاحة لتنويع القطاعي في الجزائر..... 122
1.2.2. الجهود الوطنية للتنويع 125
2. سوق العمل الجزائري : هياكل واتجاهات..... 129
2.1. تحليل الاتجاهات السوق العمل الجزائري..... 129
2.1.1. الخصائص الرئيسية لعامل العمل في الجزائر..... 129
2.1.2. اتجاهات البطالة في الجزائر 137
2.2. كيف تعاملت الحكومة مع الاختلالات سوق العمل؟..... 142
2.2.1. طبيعة السياسة التي ترتكز عليها الجزائر من منظور الفكر الاقتصادي 143
2.2.2. نحو سياسة تطوعية لمكافحة البطالة: أجهزة التشغيل 145
الفصل الرابع: آليات إحداث التنويع القطاعي في الجزائر وأثرها على مستوى التشغيل 150
1. أثر التنويع القطاعي على مستوى العمالة في الجزائر..... 151
1.1. توزيع العمالة استنادا إلى التغير القطاعي: التحليل القطاعي للعمالة في الجزائر..... 151
1.1.1. التطور القطاعي للعمالة خلال فترة 2000–2018 151
1.1.2. حساب إنتاجية العمل في قطاعات النشاط. 159
1.2. تحديات التنويع وانعكاسها على مستوى التشغيل..... 161
1.2.1. التحديات المرتبطة بمحركات التنويع وعلاقتها بالعمالة 161
1.2.2. التحديات المرتبطة بدعائم التنويع وعلاقتها بالعمالة 163
2. دراسة تطبيقية لأثر النمو القطاعي على العمالة..... 182
2.1. تصنيف قطاعات خلق الوظائف في الجزائر من خلال جدول **Input -Output** 182

2.1.1. تحليل مضاعف الوظائف من خلال نموذج المدخلات والمخرجات..... 183
2.1.2. القطاعات التي تخلق النمو والقطاعات خلق الوظائف..... 186
2.2. أثر التنويع القطاعي على العمالة..... 194
2.2.1. قياس أثر معامل الكثافة على العمالة باستخدام نموذج الانحدار البسيط..... 194
2.2.2. قياس أثر محركات ودعائم التنويع على العمالة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد..... 196
خاتمة عامة 201
قائمة المراجع 208
الملاحق 228

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1. 1 : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد 6
الشكل رقم 1. 2 : أنواع التنويع القطاعي..... 13
الشكل رقم 1. 3 : مراحل الإصابة بالمرض الهولندي..... 9
الشكل رقم 1. 4: محركات التنويع القطاعي..... 27
الشكل رقم 1. 5: عناصر مهمة من الحوكمة الاقتصادية الجيدة 32
الشكل رقم 1. 6: التصنيف التقليدي لصناديق الثروة السيادية..... 35
الشكل رقم 1. 7: دور الصناديق الثروة السيادي 37
الشكل رقم 1. 8: منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 38
الشكل رقم 1. 9: المؤشرات الاساسية للنمو الحقيقي..... 45
الشكل رقم 1. 10: الآثار الأحادية الاقتصادية..... 49
الشكل رقم 1. 11: مراحل استدامة النمو من خلال التنويع القطاعي 52
الشكل رقم 2. 1: محددات سوق العمل.....58
الشكل رقم 2. 2: ما هي محددات عرض العمل؟ 59
الشكل رقم 2. 3: ما هي محددات طلب العمل؟ 62
الشكل رقم 2. 4: مفهوم البطالة 67
الشكل رقم 2. 5: أثر القطاع السياحي من خلال التنويعالقطاعي على فرص التشغيل 86
الشكل رقم 2. 6: اثر الانفتاح التجاري على العمالة 96
الشكل رقم 2. 7: حوكمة الشركات كآلية خلق فرص عمل..... 98
الشكل رقم 2. 8: دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التنويع وخلق فرص عمل..... 101
الشكل رقم 2. 9: اثر الصناديق الثروة السيادية على العمالة 102
الشكل رقم 3. 1: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و توزيعه القطاعي.....110
الشكل رقم 3. 2: تطور نسبة مساهمة القطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000–2018
..... 111
الشكل رقم 3. 3: نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي 112
الشكل رقم 3. 4: نسبة الهيكل السلعي للتجارة الوطنية سنة 2018 118
الشكل رقم 3. 5: تطور نسبة الانفتاح التجاري..... 119
الشكل رقم 3. 6: مستوى تطور الميزانية الحكومة من الناتج المحلي الاجمالي 2000–2018..... 120
الشكل رقم 3. 7: معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2000–2018..... 121
الشكل رقم 3. 8: حجم الأغلفة المالية المخصصة لبرامج التنمية فترة 2001–2019 126
الشكل رقم 3. 9: مكونات سوق العمل الجزائري 2018..... 130
الشكل رقم 3. 10: تطور تكوين السكان حسب العمر والجنس 2019–2040 131

الشكل رقم 3. 11: تطور عدد السكان المتعلمين حسب الجنس في الجزائر 132
الشكل رقم 3. 12: تطور و توزيع عدد السكان الأميون في الجزائر..... 133
الشكل رقم 3. 13:انخفاض معدل النشاط مع بقاء استبعاد المرأة من سوق العمل 134
الشكل رقم 3. 14: تطور معدلات التوظيف في الجزائر2000–2018 135
الشكل رقم 3. 15: توزيع الجغرافي للعمالة 136
الشكل رقم 3. 16:التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر سنة 2018 137
الشكل رقم 3. 17:تطور معدل البطالة خلال فترة 2000–2018 138
الشكل رقم 3. 18: تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث خلال سنوات 2000, 2009, 2018 139
الشكل رقم 3. 19: تطور نسبة البطالة حسب فئة العمر لسنة 2018 139
الشكل رقم 3. 20: نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم خلال فترة 2010–2018..... 140
الشكل رقم 3. 21: أسباب البطالة (عاطل على العمل سبق له أن عمل وفقا للخصائص الاقتصادية لآخر وظيفة سنة 2018 141
الشكل رقم 3. 22: تطور مستوى العمل الرسمي وغير الرسمي فترة (2004–2018)..... 142
الشكل رقم 3. 23: أثر الإنفاق العام على تخفيض معدلات البطالة..... 143
الشكل رقم 3. 24: خطط التوظيف العامة 145
الشكل رقم 4. 1: تطور العمالة في القطاع العام والخاص خلال فترة 2005–2018..... 152
الشكل رقم 4. 2: تطور مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب اليد العاملة..... 154
الشكل رقم 4. 3: تطور مساهمةالقطاع الصناعي في استيعاب اليد العاملة 155
الشكل رقم 4. 4: تطور مساهمة قطاع البناء والتشغيل في استيعاب اليد العمالة..... 157
الشكل رقم 4. 5: تطور مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة 158
الشكل رقم 4. 6: عدد العمال في قطاع السفر والسياحة..... 158
الشكل رقم 4. 7: علاقة معامل الكثافة بمستوى العمالة 162
الشكل رقم 4. 8: علاقة الانفتاح التجاري بحجم العمالة 163
الشكل رقم 4. 9: نوع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم... 166
الشكل رقم 4. 10: التوزيع المكاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 166
الشكل رقم 4. 11: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الإجمالي خارج قطاع النفط ... 168
الشكل رقم 4. 12: تطور مستوى العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 169
الشكل رقم 4. 13: توزيع حصة العمالة في القطاعين العام والخاص 170
الشكل رقم 4. 14: نسبة التوزيع القطاعي للعمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية..... 170
الشكل رقم 4. 15: مشاكل التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط 172

الشكل رقم 4. 16: تصنيف المؤشرات التنافسية في الجزائر سنة2018/2017 173
الشكل رقم 4. 17: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد 174
الشكل رقم 4. 18: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعمالة 175
الشكل رقم 4. 19: توزيع مشاريع استثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر 2018..... 176
الشكل رقم 4. 20: تطور مؤشرات الحوكمة خلال فترة 2000–2018 177
الشكل رقم 4. 21: تطور مؤشر الفساد خلال فترة 2003–2018 178
الشكل رقم 4. 22: حوكمة الصناديق الثروة السيادية لسنة 2017 180
الشكل رقم 4. 23: العلاقة بين معامل الكثافة والعمالة 195

قائمة الجداول

الجدول رقم 1. 1: الشكل العام لجدول المدخلات والمخرجات 24
الجدول رقم 1. 2: مجلات مقترحة للصناعات الصغيرة..... 40
الجدول رقم 2. 1: تصنيفات العمالة في القطاع السياحي..... 87
الجدول رقم 3. 1: البيانات الاقتصادية الرئيسية..... 109
الجدول رقم 3. 2: معامل الكثافة 113
الجدول رقم 3. 3: خصائص القطاع 114
الجدول رقم 3. 4: الارتباطات الأمامية و الخلفية القياسية لفترات 2000–2009–2018 115
الجدول رقم 3. 5: مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي..... 117
الجدول رقم 3. 6: مهام المؤسسات العمل 146
الجدول رقم 4. 1: العمالة الصناعية في قطاع العام 2018..... 156
الجدول رقم 4. 2: تطور إنتاجية العمالة خلال فترات 2010–2014–2018 160
الجدول رقم 4. 3: الرقم القياسي لإنتاجية..... 161
الجدول رقم 4. 4: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 164
الجدول رقم 4. 5: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع القانوني..... 165
الجدول رقم 4. 6: التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط سنة 2018 167
الجدول رقم 4. 7: موقف صندوق تنظيم الايردات (FRR) في الفترات 2000–2009–2018 179
الجدول رقم 4. 8: توزيع عدد العمال على مختلف القطاعات النشاط 183
الجدول رقم 4. 9: إجمالي الموارد..... 183

الجدول رقم 4. 10: مصوفات معاملات العمل (ei/Xi)Li = ... 184
الجدول رقم 4. 11: تصنيف القطاعات حسب مضاعفاتها الوظيفية لفترات 2018,2014,2010 184
الجدول رقم 4. 12: تصنيف القطاعات التي تخلق وظائف في القطاعات الأخرى (أنماط المضاعف العمالة 2010 –2014– 2018 185
الجدول رقم 4. 13: أنواع الارتباط وشكل انتشار لكل نوع 187
الجدول رقم 4. 14: معاملات الارتباط المتغيرات التابعة و المتغيرات المفسرة 189
الجدول رقم 4. 15: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر 190
الجدول رقم 4. 16: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر 190
الجدول رقم 4. 17:دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع 191
الجدول رقم 4. 18: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 191
الجدول رقم 4. 19: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر 192
الجدول رقم 4. 20: دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع 192
الجدول رقم 4. 21: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 193
الجدول رقم 4. 22 نتائج الاختبار (F– Fisher) للنموذج المقدر 193
الجدول رقم 4. 23: دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع 194
الجدول رقم 4. 24: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 195
الجدول رقم 4. 25: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر 196
الجدول رقم 4. 26: دراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع 197
الجدول رقم 4. 27: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 199
الجدول رقم 4. 28: نتائج الاختبار فيشر للنموذج المقدر 200

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2000 229
الملحق رقم 2: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2001 230
الملحق رقم 3: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2002 232
الملحق رقم 4: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2003 233
الملحق رقم 5: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2004 235
الملحق رقم 6: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2005 236
الملحق رقم 7: مصفوفة المعملات الفنية لسنة 2006 238
الملحق رقم 8: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2007 239
الملحق رقم 9: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2008 241
الملحق رقم 10: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2009 242
الملحق رقم 11: مصفوفة المعاملاة الفنية لسنة 2010 244
الملحق رقم 12: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2011 245
الملحق رقم 13: مصفوفة المعملات الفنية لسنة 2012 247
الملحق رقم 14: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2013 248
الملحق رقم 15: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2014 250
الملحق رقم 16: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2015 251
الملحق رقم 17: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2016 253
الملحق رقم 18: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2017 254
الملحق رقم 19: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2018 256
الملحق رقم 20:حساب معامل الاستقرار النقدي 257
الملحق رقم 21: معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجات الخاص بسنة 2000 258
الملحق رقم 22: معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجات الخاص بسنة 2009 258
الملحق رقم 23: معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجات الخاص بسنة 2018 259
الملحق رقم 24: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 259
الملحق رقم 25: الترميز الخاص بالقطاعات الاقتصادية 260
الملحق رقم 26: معكوس مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2010 260
الملحق رقم 27: معكوس مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2014 261
الملحق رقم 28: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية 261
الملحق رقم 29: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية 262
الملحق رقم 30: احصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة القياسية 262

الملحق رقم 31: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية 263
الملحق رقم 32: درجة الارتباط بين القطاع الزراعي ونسبة العمالة في هذا القطاع..... 264
الملحق رقم 33: درجة الارتباط بين القطاع الصناعي ونسبة العمالة في هذا القطاع 264
الملحق رقم 34: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة القياسية 265

مقدمة عامة

يرتكز هدف أي دولة في العالم إلى تحقيق تنمية ناجحة تعمل على زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة الأفراد وتوفير فرص عمل دائمة ومستقرة، إلا أن بلوغ هذا الهدف تعترضه العديد من التحديات منها ما تكون خارج عن سيطرة الدولة ومنها من تستطيع أن تتحكم فيها الدولة.

تعرف الجزائر مثل غيرها من الدول النامية أداء ضعيف في سوق العمل، وارتفاع مستويات العمالة غير الدائمة لاسيما فئة الشباب، هذه النتائج، أبرزت مشاكل ناتجة عن بطء الوظائف وانخفاض شديد في طلب العمل مقارنة بالعرض، الأمر الذي جعل من الحكومة تبحث عن حل ناجح ومستدام، وهذا بطبيعة الحال لا يتأتّى إلاّ عن طريق انتهاج سياسة تنموية محددة ومقدرة التكاليف[1]، حيث كان من أولى اهتماماتها تشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات من خلال الإنفاق العام من أجل خلق مناصب العمل، خاصة خلال فترة 2001-2014 مستغلة ارتفاع أسعار النفط، وذلك عن طريق اللجوء إلى مجموعة من التدابير تمثلت في برامج الإصلاح الاقتصادي. خلصت نتائج السياسة المالية المطبقة خلال تلك الفترة بتأثير ضعيف على سوق العمل، وذلك أن تحقيق هذه السياسة من خلال الإنفاق يتطلب التأثير على العرض الكلي وتجاوبه مع الطلب الكلي نتيجة التركيز على عوامل الإنتاج واليد العاملة الموظفة في القطاعات غير المنتجة منها البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات ولم يتم التركيز على الإستعمال الفعّال لقوة الإنتاج وزيادة الإنتاجية، كما تم تفعيل الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من القطاع الخارجي وهذا دليل على الزيادة المحققة لفرص العمل لم يتم تلبيتها بشكل كبير عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي على زيادة الطلب المحلي، وإنما كان تنشيط الطلب الكلي عن طريق الطلب الخارجي[2]، أما فيما يخص أجهزة التشغيل الداعمة لبرامج الإنعاش الاقتصادي من نفس الفترة، نتج عنها إنشاء مؤسسات مصغرة، وحسب تصنيف المشرع الجزائري لا يفوق عدد العمال 9 عاملا وبالتالي هذه المؤسسات ليست مستقبلة لليد العاملة بشكل كبير.

[1] -مجموعة مؤلفين ،النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –سياسات التنمية و فرص العمل :دراسة قطرية، الطبعة الاولى ،المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية ،بيروت ، 2013،ص27.

[2] -بوجمعة بلال، تقييم سياسات الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي –دراسة قياسية لفترة 2001-2014،مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة أدرار،العدد الأول ، سبتمبر2014،ص41.

كما تجدر الإشارة أن الفترة التي قامت فيها الجزائر بتطبيق سياسة التشغيل كانت نتيجة الانفراج المالي الذي حققته أسعار النّفط، وهذا ما يوضح ارتباط سوق العمل الجزائري بالهيكل الاقتصادي ومؤشراته، والذي يرتكز على البترول كمصدر وحيد للدخل، وعلاوة على دلك يتم توفير حصة كبيرة من فرص العمل من قبل الدولة والتي تموّل عن طريق الإيرادات النّفطية المتقلبة وغير متجددة[1].وبهذا فهنالك علاقة وطيدة بين الريع النفطي والبطالة، فالتشغيل لا يتم عبر الإجراءات القانونية، بل يتم عن طريق الاستثمار والإنتاج ونظرا لاعتماد أغلب الاقتصاديات الريعية على موارد غير إنتاجية، ومصدر دخلها يأتي من الخارج، دون الاعتماد على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي مما أدى إلى عدم مقدرة الاقتصاد على امتصاص كل العمالة المتوافرة في الاقتصاد، خاصة وأن منظومة التعليم في الاقتصاديات النامية لم تكن مخطّطة، ولم تأتي استجابةً لحاجات السوق المحلية مما يجعل المخرَجات تفيض عن حاجة الاقتصاد المحلي، وهذا يجعل الحكومة مضطرة عندما يكون المناخ العام متوتراً إلى خلق فرص مفتعلة، من خلال إدماج هذه الكوادر الفائضة في الإدارات التابعة لأنشطة الحكومة ويصبح التشغيل في هذه الحالة بمثابة مساعدات تقدمها الدولة لهذه الفئات بدلا من أن يخضع التشغيل لحاجة الدولة وبهذا يصبح الريع ثقافة مجتمعية، إذ أن الكلّ يبحث عن دخل منتظم ومستقر دون بذل أي مجهود، كما أن استمرار الاعتماد على الإيرادات الريعية أفرز مؤسسات اقتصادية ضعيفة والتي بدورها قد أخفقت في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، من التعليم الجيّد وخلق مهارات، وبالتالي فإنها حجمت من إعداد القدرات والمواهب التي تتسم بروح المبادرة، كما أن هذه المؤسسات الضعيفة خلقت بيروقراطية متضخمة، وضعفا في تطبيق وتنفيذ القانون فيما يتعلق بحقوق الملكية، وضعت معوّقات أمام المشروعات الناشئة، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين هم خارج الدائرة الضيقة للنظام[2].

مع انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة انعكس ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية[3]، حيث عرف نمو القطاعات غير النفطية انخفاضا قدره 4%بعدما كان6.9% سنة 2009 أصبح3.4% سنة 2018 وهذا نتيجة تأثير تخفيض الإنفاق. وارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 11.7% في 2018

[1]Emmanuel noubissie ngankam , Algeria: Has the Moment of Diversification Finally Arrived? ,on FRI 27/09/2013, from the Webesite:https://blogs.worldbank.org/arabvoices/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived

[2]-واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي – الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة ، السوق ، الجزء الثاني، دار الايام للنشر و التوزيع ، ط1. 2016، ص 137.

[3]-International Monetary Fund, Economic diversification in Oil-Exporting Arab countries, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance , Bahrain, April 2016, p 16.

الأمر الذي جعل منها تبحث عن سُبل جديدة للتكيُّف مع تقلبات أسعار البترول،[1] حيث أصبحت الحاجة الملحّة إلى التنويع القطاعي للاقتصاد من أجل زيادة النمو المحتمل وتفعيل أداء سوق العمل.[2]

ومن أجل ذلك يتعين تحويل نموذج النمو الذي تقوده الدولة والذي يعتمد على المحروقات إلى نموذج نمو أكثر تنوعا يعتمد على القطاعات المنتجة وهذا من خلال إصلاح القطاع العام وإشراك القطاع الخاص والعمل على رفع الترابطات القطاعية بين مختلف الصناعات والتي من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة وكذالك فتح الاقتصاد أمام المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية الواعدة في استيعاب العمالة[3]بحيث تساهم في نقل التكنولوجيا اللازمة وتحسين مهارات اليد العاملة وزيادة فرص العمل من خلال ظهور شركات وفروع بسبب المنافسة، وعلى الصعيد الخارجي تنويع الصادرات التي ينتج عنها زيادة الإرادات الحكومية والتي يتم توظيفها في استثمارات محلية جديدة التي من شأنها أن تخلق فرص عمل .

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تم صياغة الإشكالية على النحو التالي : ***هل يمكن معالجة اختلالات سوق العمل وتفعيل أداءه من خلال إعادة تشكيل هيكل اقتصادي جديد يقوده التنويع القطاعي ؟***

- ✓ هل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق فرص العمل في ظل الاختلالات الهيكلية التي يعانيها نتيجة انخفاض أسعار النفط؟
- ✓ ما هي العلاقة السببية بين آليات التنويع القطاعي والعمالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع يقتضي صياغة فرضيات التي تبنى عليها الدراسة والتي تعتبر كإجابة مبدئية على التساؤل وهي:

- ✓ الجزائر لا تمتلك مؤهلات التنويع والتي من شأنها أن تخلق فرص العمل في ظل الاختلالات الهيكلية التي يواجهه االقتصادها.

[1]-ElyaseNour, Emploi/ le FondsMonétaireInternational prévoit une hausse de chômage en Algérie , 19 avril 2017, tiré du site internet:,http://www.algerie-focus.com/2017/04/emploi-fmi-prevoit-hausse-chomage-algerie/

[2]-Rachidsatour , Ben zarourchoukri, The impact of diversification of government investment on economic growth in Algeria-Econometric study For the period : 1990-2016 , Munich Personal Repec Archive, 25 april 2017 , from the website:https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78785/

[3]– منصوري الزين ، تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية ،الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2012،ص337.

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آليات التنويع القطاعي ومستوى العمالة في البلد.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع القطاعي للاقتصاد جزائري، باعتباره خيارا استراتيجيا لتفعيل أداء سوق العمل.بالإضافة إلى تسليط الضوء على محركات ودعائم التنويع القطاعي في تحريك النشاط الاقتصادي لكونها تخلق قيمة مضافة ومصدر لجلب العمالة.

إبراز حجم التشابكات القطاعية بين القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الجزائري، ومدى ارتباط هذه القطاعات ببعضها البعض بما يساهم في التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل وحل بعض المعضلات الاقتصاد الكلي والتي من أهمها التبعية الكلية لقطاع المحروقات وإهمال بقية القطاعات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث عن آليات كفيلة لإعادة تشكيل نموذج نمو من خلال الانتقال من اقتصاد ريعي والذي يعتبر مصدر للدخل وقليل العمالة إلى اقتصاد متنوع كثيف العمالة والذي يضمن نمو اقتصادي على المدى الطويل[1] وفرص عمل أكثر استمرارية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك نوعان من الدوافع الرئيسية لهذه الدراسة. أولها هو أهمية التنويع القطاعي بالنسبة للجزائر في إيجاد فرص العمل وتعزيز التحول الهيكل والتنمية الاقتصادية، أما الدافع الثاني هو الميول الشخصي للموضوع سوق العمل والإطار الكلي للاقتصاد.

منهج الدراسة:

تطلبت نوعية الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال إبراز مختلف النظريات والمفاهيم الاقتصادية ، والمنهج التحليلي لتحقق من أثر تنويع والترابط القطاعي على فرص التشغيل نظريا في الممارسة

[1]–جون فرانسوا دوفان،الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الايرادات النفطية ، نشرة الصندوق النقد الدولي ،19 ماي 2016، تاريخ الاطلاع 2017/02/22،من الموقع الالكتروني:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16127.pdf

التطبيقية. والاعتماد على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مدى أثر آليات التنويع على استحداث مناصب الشغل.

تحديد نطاق الدراسة:

ترتكز الدراسة من ناحية الإطار المكاني حول الجزائر، أما من ناحية الإطار الزماني فقد تم تحديدها انطلاقا فترة (2000-2018)، ويرجع اختيار هذه الفترة تزامنا مع برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى التنمية وتنويع مصادر الدخل، وكذالك التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط في هذه الفترة باعتباره مصدر دخل، ومعرفة أثر تلك التقلبات على هيكل النشاط الاقتصادي ومستوى التشغيل.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التنويع القطاعي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، سوف نقوم باستعراضها مشيرين إلى ما تم الاستفادة منه في دراستنا.

- دراسة Tahar Ammar Jouilliسنة (2019)**بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على العمالة** والتي هدفت إلى تأثير التنويع الاقتصادي على معدل توظيف الخرجين في المملكة العربية السعودية خلال فترة 2005-2016. استخدم المؤلف العلاقة بين الخرجين العاطلين عن العمل ومؤشر التنويع، والناتج المحلي الإجمالي لحالة التعليم الثلاثة (باكالوريا، ماستر والدكتوراه) باستخدام برنامج XLstat، وكان من أبرز نتائجه أن التنويع الاقتصادي ذو دلالة إحصائية للخرجين(ماستر و دكتوراه). مع ذلك، ظهرت قيمة سالبة لخريجي البكالوريا، ونظرا للتأثير السلبي والكبير للتنويع الاقتصادي على توظيف خريجي البكالوريا، فان المملكة العربية السعودية تسعى إلى تنويع اقتصادها لتقليل معدل البطالة بين خريجي درجة البكالوريا، كما أكدت نتائج أن التنويع الاقتصادي ضروري للمرونة في توظيف الأفراد الأكفاء.
- وتناولت دراسة Dominik Hrtmanسنة (2011) بعنوان **أثر التنويع الاقتصادي على التنمية البشرية**، حيث استخدم مجموعة من نماذج الانحدار الخطي لتحليل اثر تدابير التنويع المختلفة على التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي تمثلت المتغيرات التابعة في مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغيرات التفسيرية هي مؤشر الانتروبيا، ومؤشر هيرشمان هيرفندال وعدد ومتوسط انتشار المنتج. حيث تم تفسير ومقارنة بين 16 انحدار خطي بسيط . تمثلت نتائج الدراسة في

أن التنويع الاقتصادي يعتبر متغيرا توضيحيا أفضل للتنمية البشرية من مجرد النمو الاقتصادي، بحيث كان معامل التحديد (R^2) أعلى بكثير لجميع النماذج التي تشرح التنمية البشرية.

- وفي دراسة EL Alaoui Aicha & Boudhar Abdeslam سنة (2014) بعنوان **تصنيف القطاعات التي تخلق فرص عمل في المغرب: تحليل مضاعف العمالة من خلال نموذج المدخلات والمخرجات**. أكدت نتائج الدراسة أن المغرب يجب أن يتجه نحو صناعات مثل "تكرير البترول وغيره"، "صناعات الأغذية والتبغ"،" الصناعات الكيماوية"، و"الصناعات شبه الكيمائية "، "الميكانيكية والمعدنية والكهربائية" لان هذه الصناعات تولد أعلى مضاعفات دون إهمال القطاعات الأخرى، وخاصة قطاع البناء، قطاع "النقل" وقطاع "الزراعة" والصيد والخدمات ذات الصلة وقطاع "الصيد وتربية " حيث تستوعب هذه القطاعات قدرا كبيرا من الوظائف المباشرة. اقترحت الدراسة ضرورة الاستثمار في القطاعات التي بيها مضاعفات توظيف عالية للغاية ولكن دون تصنيف استثمارات في قطاعات ذات مضاعفات توظيف مباشرة عالية جدا.
- أظهرت دراسة Richard Shearmur وMario Polese سنة (2005) والتي عنوانها **التنوع، نمو، العمالة فيكندا، 1971–2001: هل يمكن لسياسة التنويع أن تنجح؟** والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد المحلي وعملية التنويع ونمو العمالة، تمثلت عينة الدراسة في 382 منطقة كندية (حضرية وريفية)، من خلال إجراء اختبارANOVA،وتم الرابط بين التنوع ونمو العمالة من خلال إدخال متغيرات الفئوية (أنواع المنطقة). أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود صلة واضحة بين عملية التنويع والنمو. كما أن القرب من وحدة اقتصادية متنوعة كبيرة (مناطق حضرية) يميل لأن يرتبط بالنمو، وبالتالي ليست الخصائص المحلية للمناطق فقط هي التي تحدد مستويات نموها،كما أظهرت الدراسة أن التخصص كدالك يمكن ان يرافق نمو العمالة. في ضوء هذه العلاقات المعقدة، تم استنتاج أن سياسات التنويع يصعب تبريرها على أساس نمو العمالة وسيكون من الصعب على أي حال تنفيذها بنجاح بسبب الجمود العام الملحوظ في مستويات التنوع.
- اما دراسة Roberto Basile & all سنة (2012) تحت عنوان **التحولات القطاعية، والتنويع، والبطالة الإقليمية :أدلة من نظم العمل المحلية في ايطاليا**، والتي تهدف إلى تقييم أثار التحولات القطاعية وأنماط التخصص في الصناعة على البطالة الإقليمية في ايطاليا على مدى السنوات 2004–

2008 توصلا الباحثون إلى أن التحولات القطاعية ودرجة التخصص تؤدي دورا سلبيا على دينامكية البطالة، عكس المناطق الشديدة التنوع تتميز بأداء أفضل في سوق العمل.

- دراسة التي قام بها **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد** سنة (**2018**)ب عنون **تنوع الصادرات والعمالة خلال فترة 1991–2010**،والتي استخدمت العلاقة بين مقاييس العمالة الأربعة (معدل العمالة، ومعدل مشاركة القوى العاملة، والعمالة الصناعية، العمالة الضعيفة) مع مؤشر تنويع الصادرات. أظهرت نتائج الدراسة أن العمالة تتوسع مع تنويع الصادرات، بينما تنخفض العمالة الضعيفة مع تنويع الصادرات. لتأكيد النتائج في تقديرات الارتباط والحصول على تأثير طويل المدى نسبيا، تم إجراء تقديرات الانحدار عبر البلدان بناءا على متوسطات العقدين. أظهرت نتائج تلك التقديرات بشكل عام أن معدل العمالة بالنسبة للشباب الذي يبلغ من العمر 15 سنة يميل إلى الزيادة مع تنويع الصادرات في البلدان النامية، ومع ذلك فان التأثير منخفض بالنسبة إلى بلدان الإفريقية كمجموعة،كما أظهرت نتائج مماثلة لمشاركة القوى العاملة والعمالة الصناعية من إجمالي العمالة ترتفع مع تنوع الصادرات في كل من البلدان المتقدمة والنامية بالتساوي تقريبا. علاوة على ذلك، تتناقص حصة العمالة الضعيفة مع تنوع الصادرات باستثناء الدول المتقدمة.

الإضافة العلمية:

تختلف هذه الدراسة على ما سبقتها باختبارها أثر التنويع القطاعي على مستوى العمالة في الجزائر خلال فترة 2000-2018، حيث قمنا بقياس أثر معامل الكثافة (متغير مستقل)، كأهم متغير مفسر للتنويع القطاعي للبلاد، والذي تم حسابه من خلال جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات على معدل العمالة (متغير تابع)، مستخدمين طريقة المربعات الصغرى، إضافة إلى متغيرات أخرى مفسرة والتي تحكم نوع العلاقة،تمثلت في: قطاعين العام والخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الفساد باعتبارها من أهم المتطلبات المحورية للتنويع.

تقسيم الدراسة:

من خلال ما تقدم وحتى نتمكن من الإلمام بالموضوع سنحاول دراسة التغير الهيكلي وسوق العمل: دور التنويع القطاعي للاقتصاد (***القسم الأول***)،هدفنا هو التعرف على مختلف آليات إحداث التنويع القطاعي وأثرها على النمو وكذلك دوره كتأمين ضد اختلالات سوق العمل، ثم نقرب الصورة أكثر إلى الواقع من خلال

التشخيص الهيكلي وتوزيع العمالة في الجزائر :دراسة تحليلية وقياسية ***(القسم الثاني)*** من خلال تفسير وضعية سوق العمل الجزائري في إطار تطبيق سياسة التنويع القطاعي ومن تم دراسة اثر آليات إحداث التنويع على مستوى التشغيل في البلد وهذا ما يساعدنا على إيجاد علاقة بين المتغيرات الدراسة.

القسم الأول

التغير الهيكلي وسوق العمل: دور التنويع القطاعي للاقتصاد

يعتبر التنويع القطاعي تحدِّياً للعديد من الدول النامية، خاصة في عصر العولمة والتطور التكنولوجي الذي يشهد توليد فرص جديدة لاستكشاف الموارد الاقتصادية وأنشطة الإنتاج. هذا التحدي المتمثل في التنويع الكبير بالنسبة للبلدان التي تُهيمن المعادن والمواد الخام على اقتصادياتها، تتعرض هذه البلدان لنمو غير متوازن وصدمات اقتصادية، مثل الصدمات المتعلقة بالطقس في الزراعة والصدمات المفاجئة في أسعار المعادن، عادة ما يدعم الاقتصاد المتنوع للأنشطة الاقتصادية داخله ويخلق نشاطًا اقتصاديًا مستدامًا. تشمل الفوائد الأخرى للتنويع الاقتصادي تحسين الصادرات من السلع والخدمات، الحد من اعتماد الاقتصاد على بعض القطاعات الاقتصادية الهشة ، والحد من ظهور الأزمات الاقتصادية.

بالإضافة إلى تحدي التنويع القطاعي، تواجه بعض البلدان النامية تحدي توظيف خاصة فئة الشباب، بحيث ينبغي النظر إلى تحليل التنويع القطاعي على أنه ضرورة في سياق البطالة في العديد من البلدان. تظهر أدبيات التنويع الاقتصادي القليل من الدراسات التي أجريت لبحث العلاقة بين التنويع القطاعي وسوق العمل.

في هذا السياق من الضروري قبل تفسير وتحليل العلاقة بين التنويع القطاعي وسوق العمل والتحديات الناتجة عن الاختلالات الهيكلية في ظل استخدام مورد وحيد، نتطرق في الفصل الأول إلى عرض وتفسير العلاقة بين التنويع القطاعي والنمو ،أما الفصل الثاني نتعرف على مختلف مكونات سوق العمل وخصائصه وأثر كل من محركات ودعائم التنويع عليه.

الفصل الأول: آليات إحداث التنويع القطاعي و أثرها على النمو

1. التنويع القطاعي وديناميكية الهيكل الاقتصادي

1.1. ماهية الهيكل الاقتصادي ومظاهر التخطيط الهيكلي

1.2. الإطار النظري لتنويع في التركيبة القطاعية للاقتصاد

2. التنويع القطاعي يقود إلى النمو ومتانته

2.1. هشاشة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي

2.2. التنويع القطاعي كأداة محركة للنمو

يعد التنويع القطاعي والتحول الهيكلي من المواضيع المهمّة في الوقت الحاضر خصوصاً في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كونه يسهم في تقوية اقتصادها وزيادة نموها وتنقيتها من التبعية الاقتصادية وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات فضلاً عن خلق فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، هذه المميزات ستنعكس بلا شك على واقع تلك الاقتصاديات سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وهذا ما يزيد من ثقل الدولة على المستوى الدولي.

1. التنويع القطاعي وديناميكية الهيكل الاقتصادي

يرتبط التنوع القطاعي ارتباطا وثيقا بالتغير الهيكلي، حيث ينتقل فيه اقتصاد بلدما إلى هيكل الإنتاج والتجارة الأكثر تنوعاً. غالبا ما يرتبط الافتقار إلى التنويع القطاعي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تمنع استمرارية النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الناتجة عن حركة الموارد الاقتصادية داخل القطاعات الاقتصادية فيما بينها[1].

1.1. ماهية الهيكل الاقتصادي ومظاهر التخطيط الهيكلي

يهتم التحليل الهيكل الاقتصادي بكيفية عمل الاقتصاد والأسواق، والمؤسسات و ميكانيزمات التخصيص الموارد وتوزيعها، لذلك نجد من الضروري التعرف على الهيكل الاقتصادي وأهم مظاهر اختلاله.

1.1.1. الهيكل الاقتصادي ومظاهر اختلاله

طبقا لتعريف جامعة واشنطن فان تعبير الهيكل الاقتصادي يشير إما إلى هيكل التركيب الداخلي للنظام الاقتصادي أو إلى العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام.

يتكون الهيكل الاقتصادي من مجموعة الأهداف والأنشطة والجهات المطلوب لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين، قد تكون الأهداف سلع والخدمات المطلوبة، وأما الأنشطة فهي عمليات إنتاج سلع

[1]- OECD , WTO , Aid For Trade At A Glance 2019: Economic Diversification And Empowerment - , 2019,from the website: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade19_chap5_e.pdf

وخدمات وعدد من الأنشطة التكميلية التي ستنفّذ في المؤسسات التي تتطلبها السلع والخدمات الجديدة، وأما الجهات فتتمثل في المنظمات والمؤسسات.[1].

يصف الهيكل الاقتصادي التوازن المتغير للناتج والتجارة والدخل والعمالة المستمدة من مختلف القطاعات الاقتصادية بدءا من الزراعة وصيد الأسماك والتعدين وغيرها إلى قطاعات ثانوية (صناعات المصنعة والبناء) إلى القطاعات التعليم العالي، والرباعية (السياحة والمصارف والصناعات والبرمجيات)، وتشكل التغيرات في الهيكل الاقتصادي سِمة طبيعية من سِمات الحياة الاقتصادية ولكنها تجلب تحديات من حيث إعادة تخصيص عوامل الإنتاج فعلى سبيل المثال: يمكن أن يؤدي التحول في الإنتاج والوظائف في أحد القطاعات إلى مشاكل البطالة الهيكلية.[2]

يمكن التعرف على حجم الهيكل الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الأساسية ومنها مساهمة كل قطاع في الناتج القومي الإجمالي، والمساهمة في حجم التشغيل والعمالة، وكذا في التجارة الخارجية بالإضافة إلى حجم الاستثمارات، ويمكن القول أن الهيكل الاقتصادي العام سيكون مصابا بالخلل وعدم التوازن إذا كان احد القطاعات الرئيسية مهيمنا على هذا الهيكل، فمثلا يتّسم القطاع الأولي في الدول النامية بالهيمنة على الناتج القومي الإجمالي، أو على حجم الاستثمارات رغم ضعفه مما يسهم في اختلال الهيكل الاقتصادي ، كما يمكن القول أن الهيكل الاقتصادي سيكون مختلا في حال ارتكازه على القطاع الخاص فقط أو على القطاع العام دون غيره[3]. ويمكن تلخيص أهم الاختلالات الهيكلية في الشكل التالي:

[1]– عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية – المنهج–النظرية– القياس، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، إسكندرية ، ص 115.

[2]-Geoff Riley , As Macro Key Term : Economic structure, 6 thapril 2017,from the website: https://www.tutor2u.net/economics/blog/as-macro-key-term-economic-structure

[3]–محمد ابراهيم مقداد، احمد خالد عكاشة، هيكل الاقتصادي الإسلامي وأثره في الإنتاج والتوزيع ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصاديةوالإدارية ، المجلد 23، العدد الثاني ، 2014، ص47.

الشكل رقم 1. 1 : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد

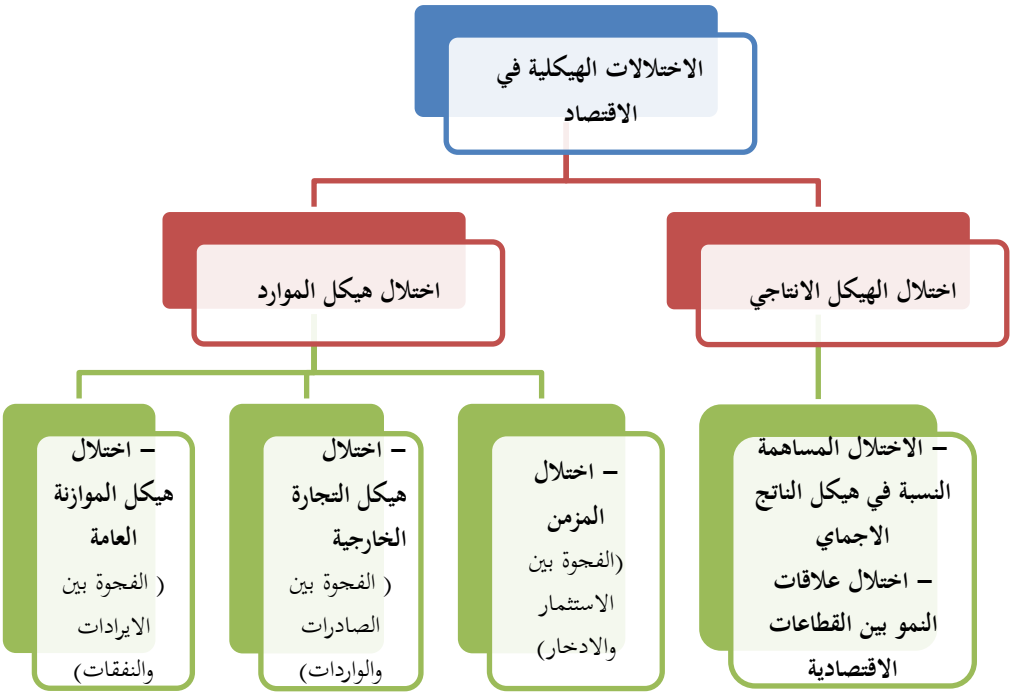

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على – لورنس يحي صالح ياسين، محمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي و التشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015: دراسة تحليلية

– مايح شبيب الشمري ، دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن دراسة قياسية لمدة 1986-2005، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس، العدد الرابع ،كانون الأول ،2007

– **اختلال الهيكل الإنتاجي**: ويمثل اختلال الهيكل الإنتاجي في البنية القطاعية لاقتصاد البلد وذلك من خلال تفاوت نِسب القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتكمن تلك الاختلالات مثلا: عندما تكون نسبة المساهمة لصالح القطاعات الخدمية والتوزيعية والقطاعات غير الإنتاجية على حساب القطاعات الحيوية المنتجة .

– **اختلال الهيكل الموارد**: ويمثل اختلال هيكل الموارد في الفجوة بين الاستثمار والادخار والاختلال في هيكل التجارة وكذلك الموازنة العامة، ويتم تفصيل ذلك :

- **الفجوة بين الاستثمار والادخار**
- **اختلال الهيكل التجارة الخارجية** :ينعكس الخلل في الموارد الخارجية(الصادرات والواردات)بصورة عجز في ميزان المدفوعات ويمثل ذلك خلل في الهيكل، الأمر الذي يستدعي تغيير وتعديل على مستوى

الاقتصاد الكلي، ويعبر هذا الخلل عن القصور في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات، كما تجدر الإشارة أن الخلل في الموارد الخارجية يكون نتيجة عن خلل في الموارد الداخلية، وهو تعبير عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

- **اختلال الهيكل الموازنة العامة:** يكمن الاختلال في الموازنة العامة عن القصور في الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة[1] مما ينعكس في صورة عجز مستمر. ويمكن القول بأنه عجز مالي ناتج عن فرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة نفقات القطاعات الحكومية الأمر الذي ينتج عنه دين داخلي أو خارجي، أو كليهما. ويقاس هذا العجز بالفرق بين متطلبات تشغيل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص مطروحا منه ذلك الجزء الذي يُدفع من الفوائد لتصحيح التضخم من خلال معامل تصحيح نقدي حيث يتضمن سعر الفائدة للدائنين كتعويض لخسائرهم نتيجة ارتفاع الأسعار[2].

1.1.2. اتجاهات التغيّر الهيكلي في النشاط الاقتصادي

تشير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى أن التغيّر الهيكلي عبارة عن جميع التغيرات الأساسية في الهياكل الاقتصادية التي تعزز التنمية المنصفة والمستدامة. ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة أسئلة رئيسية والتي تتمثل في:

- ما هو التغيّر الهيكلي؟ وهذه عملية أساسية ومتعددة الأبعاد لوحظت في جميع البلدان التي حققت مستويات عالية من التنمية.
- كيف تتم عملية التغير الهيكلي؟ من خلال التحوّل الاقتصادي والاجتماعي العميق، بما في ذلك التنوع الاقتصادي والتحديث التكنولوجي، وخلق العمالة الدائمة والمستمرة والمنتجة والتنمية الاجتماعية العادلة.
- ما مدى أهمية ذلك؟ تكمن الأهمية في تنفيذ جداول الأعمال التنمية المستدامة.

هناك ثلاث أبعاد رئيسية لعملية التغير الهيكلي والتي يتعين علينا تقييمها وهي: العمالة، الإنتاج، والمجتمع، حيث تؤدي العمالة دورا رئيسا في إيجاد صلة ثنائية تُجاه النمو الاقتصادي (الإنتاج) والتنمية الاجتماعية (الشرِكات)،في كل الأبعاد الثلاثة التي ذكرنها أعلاه، هناك ثلاثة نتائج ضرورية لتسريع التغير الهيكلي، فيما يتعلق بالإنتاج يتم التركيز على دعم التنويع القطاعي وتقوية تحديث الروابط التكنولوجية، وفيما يتعلق بالعمالة، ينصَب التركيز على زيادة إنتاجية العمل وذلك من خلال ترقية العمالة اللائقة وتحسين التعليم

[1]- مايح شبيب الشمري ، محمد جبار ، التغيرات الهيكلية والتكييف الاقتصادي في اليمن –دراسة قياسية للمدة (1986-2003)، ص93.

[2]-حسين شناوة مجيد ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،العدد 5، 2011،ص55.

والمهارات، أما فيما يخص المجتمع، ينصب التركيز على إدارة العوامل السكانية وتحسين الصحة والحد من الفقر وعدم المساواة.

ولأن التغيّر الهيكلي عملية تدريجية، يتم تتبع المؤشرات على مدار فترة زمنية طويلة: من 20 إلى 25 عاماً، كلما أمكن ذلك، وفيما يلي الأساس المنطقي الوجيز لكل مجال:

التنويع: هو السِّمة الأساسية للبلدان التي وصلت إلى مستويات عالية من التنمية، فالهياكل الاقتصادية شديدة التركيز تقود إلى التغيّر الهيكلي من خلال تشجيع البحث عن الريع (قطاع التعدين) والوقوع في فخّ السلع الأساسية، لذلك فان توسيع نطاق السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتصديرها لاسيما في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى يعد عاملا مهما في التغير الهيكلي.

إنتاجية العمل: تعتبر إنتاجية العمل في قلب التغيّر الهيكلي، حيث يتم تعريف التغيّر الهيكلي في كثير من الأحيان على أنه المكاسب الاقتصادية المتراكمة في إعادة توزيع العمالة من قطاعات ذات إنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية عالية، والتي تعرف أيضا باسم التأثيرات الشاملة لعدة قطاعات، على عكس مكاسب الإنتاجية في نفس القطاع، وبالتالي هناك حاجة إلى ديناميكية التوظيف الايجابية لإنتاج هذه الفوائد.

لا تعتمد إنتاجية العمل على مهارات وصحة العامل فحسب، بل تعتمد أيضا على التقنيات الموجودة وغيرها من الخصائص التجارية، لذلك فهي في قلب هذا الإطار، من الأهمية ذلك، أن تحسين إنتاجية العمل ضرورية لنمو الاقتصاد ودخل الأسرة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة، وتستدعي الإنتاجية رفع مستوى التعليم والمؤهّلات، فالقوى العاملة الماهرة المدرّبة تدرّبا جيدا ضرورية لرفع إنتاجية العمل، ومن ثم تسريع عملية التغيّر الهيكلي.

توفر أنظمة التعليم المدرسي مجموعة من المهارات للعمل على وجه الخصوص، تسهِّل تحسين مستويات المهارات نقل العمالة إلى قطاعات إنتاجية عالية

يُنظر للتغيّر الهيكلي من خلال هيكل تكوين الإنتاج والذي يهتم بالأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي، هيكل التجارة، وهيكل التوظيف أي توزيع العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، هيكل الأجور، هيكل القيمة المضافة، وهيكل الاستثمار .

يعكس التغيّر الهيكلي العملية التي تتغير من خلالها الأهمية النسبية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بمرور الوقت. يجسد هذا التغيير الهيكلي عدة حقائق أهمها:

- **التغيّر في المساهمة القطاعية لناتج القيمة المضافة:** إعادة توزيع الموارد من قطاعات وأنشطة أقل إنتاجية إلى قطاعات وأنشطة أكثر إنتاجية؛
- **التغير في المساهمة القطاعية لهيكل التوظيف:** توزيع متزايد مساواة لإنتاجية والحصص القطاعية للعمالة، وتحيل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية أكثر تطورا، مصحوبة بإضفاء طابع رسمي سريع على القطاع غير الرسمي؛
- **التغير في المساهمة القطاعية لهيكل الصادرات**[1].

1.1. الإطار النظري للتنويع في التركيبة القطاعية للاقتصاد

يعد التّنويع الاقتصادي ونمو القطاعات غير الاستخراجية والقدرة التنافسية الاقتصادية من الأهداف الإنمائية المهمة للبلدان الغنية بالموارد والعديد من بنوك التّنمية، بما في ذلك البنك الدولي. ومع ذلك، لا يوجد تعريف مشترك لمقاييس التّنويع .

1.2.1. عموميات حول التّنويع القطاعي والمؤشّرات الدالة على قياسه

التّنويع هو مفهوم معقّد ومتعدد المعاني، وتختلف مفاهيمه باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة[2]. يمكن تجزئة مفهوم التّنويع القطاعي إلى التعرف على ما هو التّنويع وكذلك التعرف على القطاع في النشاط الاقتصادي.

- ***ماذا نعني بالتّنويع ؟***

يعرفه Shinri من المفهوم الواسع على أنه مجموعة التغيُّرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدّخل القومي، أما من المفهوم الضيّق فهو عملية زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، تغيّر هيكلة الطلب، الإنتاج، التجارة، التوسع للحضر، معدلات أمّية أقل، وحياة أطول بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد للوصول إلى مرحلة تنموية متقدمة[3].

كما يعرف على أنه إستراتيجية أعمال تحل فيها الشركة إلى حقل أو سوق مختلف عن النشاط الأساسي، فهي تنتشر بدلا من التخصّص، يعتقد بعض قادة الأعمال أنه يجب تخصيص رأس المال بطريقة

[1]- عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

[2]-محمد كريم قروف، قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980) ، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، الجزائر ، 2016،ص 636.

[3]-ربيع نصر ، التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و لعشرون، من الموقع الالكتروني:

تقلّل من التعرض لأي مخاطر معينة ومع ذلك ينتقد آخرون أن التخصص هو الطريقة الفعّالة الوحيدة للمضي قُدُماً في الاقتصاد اليوم تاريخياً، ثم السعي إلى التّنويع من أجل الحد من مخاطر الاعتماد على مصدر دخل واحد أو بضعة مصادر، فقد يمكن للمؤسسات التجارية تجنّب التقلّبات الموسمية أو الدورية من خلال إنتاج السّلع أو تقديم الخدمات بدورات متفاوتة من الطلب أنه في بعض الأحيان طريقة إلى نمو أسرع.

ينظر إلى التّنويع بأنّه عملية نشر الخطر مثالاً عن ذلك، إن وضعت كل بيضِك في سلّة واحدة ثم أسقطت السلّة فسوف تفقد كل البيض ومع ذلك إذا وضعت كل بيضة في سلال مختلفة، فأقلُّ احتمالاً أن تفقدها جميعا دُفعةً واحدة، المصطلح منطقي ومع ذلك إذا كان لديك عشرين بيضة، فإن صنع عشرون سلالاً على بكثير من واحد أو اثنين أيضا تزداد فرص إسقاطها إذا كان لديك المزيد من السّلال. يجادل بعض قادة الأعمال أنه بدلا من صُنع المزيد من السّلال يجب أن نركز على تحسين السّلال التي لدينا، ممّا يجعلها لهم أقوى وأكثر موثوقية[1].

- ***تعريف القطاع***

يعرِّف Robert القطاع على أنه مجموعة من المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الرئيسي، بمعنى آخر تجمّع الأنشطة والمؤسسات ذات الخصائص المشتركة.

يعرِّفه **المعهد الوطني للإحصاءات بفرنسا (INSEE)**[2] بأنّ القطاع يشتمل على شركات تصنيع أو تجارة أو خدمات لها نفس النشاط الرئيسي، وبالتالي فإن نشاط القطاع ليس متجانسا تماما ويتضمن إنتاج أو خدمات ثانوية تدخل ضمن بنود أخرى من التّسمية غير تلك الخاصة بالقطاع المعني على العكس من ذلك، يجمع الفرع وحدات إنتاج متجانسة.

حسب تعريف **المحاسبة القومية** هو مجموع الوحدات المؤسسية التي لها سلوك إقتصادي متشابه، أي المؤسسات التي لها نفس النشاط الأساسي وتصنّف القطاعات إلى قطاع أوّلي (زراعة ، صيد)،وقطاع ثانوي (الصناعة بفرعيها الخفيفة والثقيلة)، وقطاع ثالث يشمل باقي الأنشطة الأخرى أي الخدمات والمؤسسات

[1]-Market business news, what is diversification? definition and meaning, from the website: https://marketbusinessnews.com/financial-glossary/diversification-definition-meaning/

[2]-Institut National De La Statistique Et Des Etudes Economiques,secteur d'activite/ secteur, France, le 14 novembre 2019,tiré du site internet :https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1831

الحرفية.كما يعرف القطاع على أنه مجموعة المؤسسات[1] التي لها نفس النشاط الأساسي ويمكن أن تكون للمؤسسات نفس قطاع بعض الأنشطة الثانوية أو المكمّلة. وقد تكون هذه الأنشطة متنوعة أو مختلفة عن بعضها البعض[2].

بِغضِّ النّظر عن درجة التعقيد فيما يخص مفهوم التّنويع ،فإن العديد من الاقتصاديين يشيرون إلى أنّ التّنويع يلمس أبعاد الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

- **على المستوى الجزئي:**

يعبر التّنويع عن إستراتيجية لتطوير أعمال المؤسسات التي تتميز بتمديد نطاق منتجاتها وبشكل أكثر تحديدًا. يعرِّفه Ansoff بأنّه دخول المؤسسات إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، وحسب شركة Booz Allen Hamilton التّنويع كاستراتيجية للاستثمار في منتج أو خدمة جديدة، أو جمهور مستهدف جديد، أو سوق جغرافي جديد. ووفقا Varadarjan & Ramanujam يعرَّف التّنويع على أنه توغُّل عمل تجاري في خطوط أعمال جديدة من خلال عملية تطوير الأعمال الداخلية أو من خلال عمليات الدمج والاستحواذ، والتي تؤدي إلى تغييرات في الهيكل الإنتاجي وإدارة المؤسّسة، أما بالنسبة لـ Coutelier & Dubois، فإن التّنويع هو إستراتيجية تطوير تقوم من خلالها المؤسّسة بتوسيع إمكانيات عرضها من أجل حماية نفسها من التغيُّرات في الظروف الاقتصادية وأذواق المستهلكين.

باختصار التّنويع من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي هو إستراتيجية تطوير أعمال تتميّز بتوسيع عرض المنتجات والخدمات في قطاعات السُّوق الجديدة أو تقديم منتجات وخدمات جديدة في القطاعات.

- **التّنويع على المستوى الكلي**

ينطبق على تنميه الأقاليم التي يمكن أن تتخذ شكل مجتمع محلي في بلد. فبالنّسبة لـ **شركه** Clemenson ، يمثّل التّنويع الاقتصادي زيادة في عدد الوظائف في المجتمع المحلي من خلال وصول خط عمل جديد أو توسيع قطاع قائم ليس القطاع الوحيد أو القطاع المهيمن في محله. ووفقا لما ذكره Schuh et Barghouti (1988)، وBarghouti وآخرون (1990)، Petit et Barghouti (1992)، فإن التّنويع القطاعي هو عمليه تحول هيكلي لاقتصاد يهاجر من نسيج اقتصادي تُهيْمِن عليه قطاعات

[1]- يضم المصطلح المؤسسة جميع المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية وإذا ما أريد الكلام عن المؤسسات المالية فإنه يجب إضافة الصفة "**مالية**" تتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسات في إنتاج السلع والخدمات السوقية. وبهذا الصدد فإن العائلات التي تمتلك مباني وعمارات تسكنها أو تقوم بتأجيرها وكذا المقاولون الأفراد entrepreneur individuels الذين يقومون بالإنتاج فإنهم مصنفون ضمن المؤسسات.

[2]-ComtaNat.fr, secteurs et branches ,tiré du site internet :http://www.comptanat.fr/general/sectbrg.htm

الأعمال الرئيسية (الموارد الطبيعية والزراعة وما إلى ذلك) إلى القطاعات الثانوية (صناعة التجهيز، والمصنوعات، وما إلى ذلك) والقطاعات الثالثة (التجارة، والسياحة، وما إلى ذلك). إنّ هذه العملية الديناميكية والمعيارية لا تترجم بالضرورة إلى اختفاء القطاعات الأوّلية، ولكنّها لا تتّسم إلاّ بالحد من الأهمية النسبية لمساهمتها في خلق ثروة في اقتصاد معين[1].

ويمكن تعريفه على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِّدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيْدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدّلات النُّمو في الأجل الطويل.

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد خصوصا ما إذا كان ذلك المورد هو مورد ريعي، أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنّفط مثلا، فإنه يجعل ذلك الاقتصاد غير متّسم بصفة الاستقرار أي أنه مُعرَّض للتقلُّبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة السكان مع انخفاض أو ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو غيرها) أو في خارجه (مثلا زيادة المنتوج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره أو غيرها).

تظهر أهمية التّنويع القطاعي من خلال تجنب المخاطر والتقلّبات التي تكون نتيجة اعتماد على مورد واحد، ينبغي على البلدان ذات المورد الواحد أن تسلُك طريق التّنويع، من أجل الوصول إلى برِّ الأمان من تلك المخاطر والتقلّبات التي قد تتعرّض لها ، وقد تستفيد من تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدها في النجاح، أما الثانية (الفاشلة) فتفيدُها في تجنّب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسبّبت في فشلها[2].

- **أنماط التّنويع**

لكي يتحقق التّنويع فإنه يتعين إحداث تحوُّلات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة النسبية، ومن أهم أنواع التّنويع التي تسمح بالاستقرار الاقتصادي:

[1]- PATERNE NDJAMBOU, la diversification economique territoriale au gabonenjeux ,determinants , stratégie , modalités, condition et perspective, Thèse De Doctorat Présentée À L'université Du Québec À Chicoutimicomme Exigence Partielle, 2013, p79.

[2]- بلقاسم العباس، القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، من الموقع الالكتروني:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-4.pdf

- ***التّنويع على مستوى العرض: التّنويع القطاعي***

يمس التّنويع على مستوى العرض أهم القطاعات التي تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية.

مصادر جانب العرض: يعد الهيكل الإنتاجي المصدر الأساس لجانب العرض، ومن ثَمَّفإن تنويع مساهمات القطاعات الإنتاجية المكوّنة له يعدُّ الحجر الأساس للتّنويع الاقتصادي، فالأساس في التّنويع هو تنشيط القطاعات ذات البنية السِّلعية المتنوعة للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج تشمل الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها، وكذلك التّنويع على مستوى التكوين البنيوي لتلك القطاعات، فلا يكفي أن يتم التركيز على أنشطة إنتاجية قليلة في ذات القطاع الإنتاجي الواحد بل ينبغي تنويعها بُنْيويا، يمكن كذلك التمييز بين نوعين من مصادر جانب العرض :

التّنويع الأفقي : يقصد به توسيع إنتاج السِّلع الأساسية بمعنى زيادة عددها.

التّنويع العمودي : الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصُّلب اكبر مثال على ذلك.[1]

الشكل رقم 1. 2 : أنواع التّنويع القطاعي

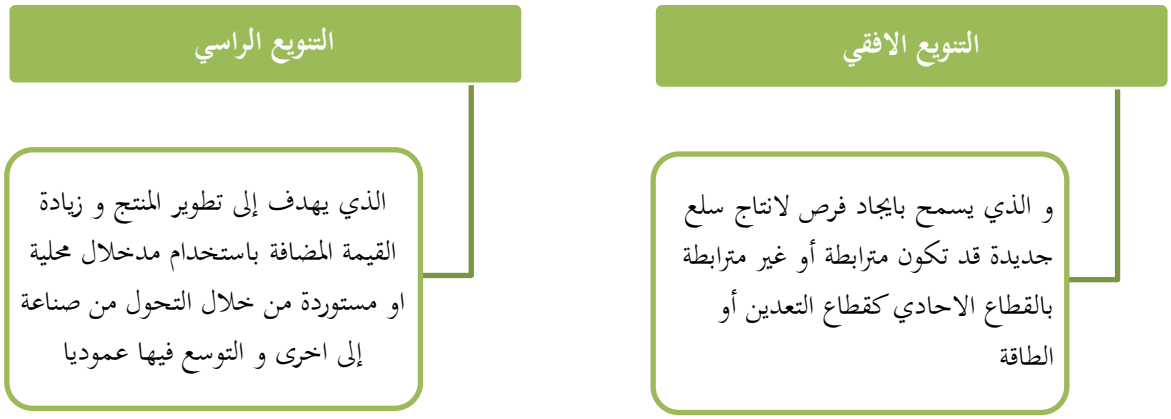

المصدر:جمعية الاقتصاد السعودية، التّنويع الاقتصادي، والتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ، اللقاء السنوي التاسع عشر، الرياض ، جمادي الأخر 1438، مارس 2017، ص7.

التّنويع الحقيقي هو تحقيق مزيد من التكامل الأفقي، من خلال القيام بصناعة تهدف إلى إحلال الواردات مثل : الأغذية، مواد البناء، التكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها[1].

[1]– بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجلفة،الجزائر،2019،ص.30.

- ***التّنويع على مستوى الطلب***

جانب الطلب لا يقل أهمية عن جانب العرض فيما يرتبط بمتطلبات تحقيق التّنويع الاقتصادي، إذ أن التوسع في جانب العرض بِحَاجة إلى ما يقابله من جانب للطلب، وبالنّتيجة فإن التوسع ينبغي أن يكون على مستوى التنوع في بُنْية الأسواق، أو مدى تنويع بُنْية الصادرات وما له من أثار إيجابية على زيادة الموارد وتحقيق أهداف تنموية بمعناها الأشمل.[2]

- **الفكر الاقتصادي حول التّنويع على المستوى الكلي**

لقد تم طرح العديد من الدراسات التي يمكن أن ترتبط بالتّنويع على المستوى الكلِّي، ومع ذلك لا يوجد نظريات واضحة حول التّنويع القطاعي، لذلك من المنطقي أن توجد العديد من المقاربات التي حاولت شرح وتفسير ظاهرة التّنويع من زاوية مختلفة حيث سيتم التطرّق إلى أهمها:

❖ **نظرية دورة الأعمال الإقليمية**

تفترض نظرية دورة الأعمال الإقليمية أن عدم الاستقرار الاقتصادي مدفوع بالطلب على الصادرات، وتقيس عدم الاستقرار من حيث الفرق بين القطاعات المستقرة والقطاعات غير المستقرة. لاختبار هذه العلاقة يتم استخدام حصة المنطقة من القطاعات المستقرة أو غير المستقرة كمقياس للتنوّع الاقتصادي

❖ **نظرية التنظيم الصناعي(مؤشِّرات التخصص المطلق)**

تفترض هذه النظرية تنظيم القطاع الصناعي في بلد ما مسؤول عن مستوى تنوعه الاقتصادي، أي أن البلد الذي يحتوي على عدد أكبر من القطاعات أقل تركيزا في السُّوق، وأن القطاعات الأكثر تنوعا هي الأكثر قدرة على المنافسة، ومن أهم الأساليب التجريبية الشائعة بموجب هذه النظرية يتم قياسها من خلال المؤشِّرات التالية : (مؤشِّرا الانتروبيا، ومؤشِّر هيرفيندال هيرشمان، ومؤشِّر جيني،) وهي مؤشِّرات تقيس التخصص المطلق. يتم توضيح هذه المؤشِّرات في المحاور اللّاحقة.

[1]– جمعية الاقتصاد السعودية، التنويع الاقتصادي، والتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، الرياض، جمادي الأخر 1438، مارس 2017، ص7.

[2]– احمد جاسم محمد الخفاجي، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد مئة وأربعة عشر ، سنة2018 ، ص 37.

❖ **نظرية المحفظة**

على المستوى الجزئي (المؤسّسة) تستند نظرية المحفظة الحديثة على مفهوم التّنويع ، الذي يفترض مجموعة مختارة بشكل صحيح من الأصول المالية (الأسهم، السندات، فواتير الخزينة، وما إلى ذلك) يمكن أن تحقّق أداء أفضل مع مخاطر أقل من أصول مالية.[1] حيث أن المؤسّسة لن تتعرض إلى خسائر التي تتكبّدها مجموعة من المنتجات التي تواجه صعوبة في تعريض مستقبل المؤسّسة للخطر إذا لم تكن خطوط الإنتاج الأخرى مرتبطة بأي شكل من الأشكال بتلك التي تمر بفترة محنة في سياق اقتصادي غير موات. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن أي كيان إقليمي يتكون نسيجه الاقتصادي من قطاعات نشاط مختلفة، يكون أقل عُرضة للاضطرابات الداخلية والخارجية عندما يكون تطبيقها مباشرة في التّنويع المالي الدولي وبشكل غير مباشر في تنويع الصادرات.

وسع Conroy سنة 1975 استخدام التحليل التّنويع القطاعي بإتباع مفهوم المحفظة الاستثمارية، إذ كان كل قطاع يعتبر استثمارا فرديا في منطقة ما، فإن حزمة القطاعات تمثل محفظة من الاستثمارات في المنطقة المدروسة. على غرار الاستثمارات المالية، هناك علاقة بين المحفظة الاقتصادية للقطاعات والعائدات المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، حيث قد تشمل العوائد المتوقعة الدّخل والعمالة والمنتجات والصادرات والصناعات وما إلى ذلك، وتشمل المخاطر في عدم الاستقرار الاقتصادي لكل منطقة مجموعة محدودة من الموارد التي يتعين استخدامها، في هذا السياق يهدف التّنويع القطاعي إلى الحد من عدم الاستقرار في العوائد الإجمالية للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة لمحفظة القطاعات ومن خلال تحديد خصائص الصناعات الفردية والعلّاقات بين الصناعات المتعلقة بالنُّمو الإقليمي وعدم الاستقرار، يساعد إطار الحافظة واضِعي السّياسات في وضع استراتيجيات التّنويع المناسبة التي يمكن أن تخدم غرض تحفيز النُّمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

❖ **نظرية الموقع**

تهتم نظرية الموقع بالتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي بما في ذلك تطوير التجمّعات المكانية. ترى النظرية على أن تكلفة الإنتاج أقل في التجمعات الصناعية، وهذا سبب هام للتخصّص والميزة التنافسية الإقليمية. تستفيد المجموعات الاقتصادية أيضا من الروابط بين شركات المنطقة وقطاعاتها.

[1]-Harry M,Marowitz Frank J, Fabozzi , The Theory And Practice Of Investment Management Asset Allocation Valuation, Portfolio Construction And Strategies, Second Edition, April,2011from the website: https://www.oreilly.com/library/view/the-theory-and/9781118067567/

كان أول من عمل في هذه المسالة Mc Laughlin في وقت الأزمة 1930، حيث سعى إلى شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركيز الأنشطة الاقتصادية، لقد أظهر عمله أن المدن ذات المستوى العالي من التركيز، عانت أكثر من غيرها من الأزمة ما بين الحربين في حين سيطرت الاقتصاديات أمريكيا اللاتينية على تقلبات الظروف، نتيجة بداية الاكتشافات استراتيجية التحول الهيكلي. تم تطوير العمل على التّنويع بسرعة في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وكان النّموذج السائد للتفكير في النُّمو والتّنمية.

❖ **النظرية الجديدة للتجارة الدولية والتّنويع**

تسلِّط نظرية التجارة الدولية الجديدة الضوء على التدفقات التبادل داخل الفروع المرتبطة بالتمايز الأفقي للمنتجات وفي هذا السياق، هناك عدد أكبر من البلدان المتشابهة والأكثر تبادلا فيما بينها في شكل تجارة داخل الفروع، وفي هذه النظرية، فإن تطوير التبادل داخل الفروع يتسق تماما مع البحث عن مزيد من التّنويع في الاقتصاد (المزيد من التبادل داخل الفروع)، كلما زاد عدد المنتجات التي هي موضوع الإنتاج إلى جانب الشركات الوطنية الكبيرة. وقد أبرز هذا التأكيد نموذج Crosman سنة 1981، الذي نظر في التبادل في نموذج البلدين وفي صناعتين، حيث تحدِّد المزايا النسبية بالعوامل المحددة التي ترتبط بكل من الصناعتين.ويتّضح من دراسته أن كثافة التبادل داخل الفروع وتنوع الاقتصاد هما من المهام المتزايدة لتشابه البلدين، الذي يحدده الفرق في الهبات المضروبة.

إن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الدولي توحي بأنّ التّنويع ليس بالضرورة عقبه أمام التخصّص التجاري الفعال، لأن هذا التّنويع يمكن أن يقترن بعوامل مماثله للعوامل التي تحدِّد التبادل داخل الفروع[1].

❖ **نظرية التّنمية الاقتصادية**

وفقا لنظرية التّنمية الاقتصادية، فإن التّنويع الاقتصادي تحرِّكه التغيُّرات المتزامنة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة، لقد قيل أن التّنويع قد يتم تسريعه بفعل قوى النُّمو غير المتوازن، ولاسيما النُّمو الأسرع للقطاعات ذات مرونة الطلب مرتفعة في الدّخل ، لتقييم أثار النُّمو وعدم الاستقرار، هنالك الحاجة إلى معرفة أنواع القطاعات والروابط بين القطاعات. يمكن النظر إلى التّنويع الاقتصادي من حيث التغيُّرات في مصفوفة

[1]-AdjahossouOlivier, Impacte De La Diversification Des Exportations Sur Les Exportations Du Benin, Mémoire De Maitrise Es Sciences Economiques , Avril 2010, P18-19-20

المدخلات والمخرجات (Input-Output)أو بناء على الروابط المشتركة بين القطاعات المفصلة في مصفوفة المدخلات والمخرجات

❖ **نموذج المدخلات والمخرجات: إطار موحّد**

اقترح Siegel **وآخرون** استخدام نموذج (Input-Output) الذي يشمل على عناصر نظرية المحفظة كإطار متكامل لتحليل التنوع الاقتصادي والتّنويع . يوفر النموذج إطاراً شاملاً لنمذجة ليس فقط الهيكل الاقتصادي للمنطقة من حيث الإنتاج والاستهلاك والعلّاقات التجارية (بما في بذلك مستوى ومزيج الطلبات النهائية الخارجية)، وإنما أيضا للأداء الاقتصادي للمنطقة كدلالة مباشرة لها.

يتيح إطار(I-O) إمكانية مقارنة تأثيرات النُّمو والاستقرار لاستراتيجيات التّنويع المختلفة التي تنطوي على تغييرات في المستوى ومزيج الطلبات النهائية الخارجية مثل برنامج ترويج الصادرات.

من الممكن أيضا تحديد التأثيرات المماثلة الناتجة عن التغييرات في علاقات الإدخال والإخراج في مصفوفة المدخلات والمخرجات ويمكن أيضا اشتقاق التوزيع القطاعي لتأثيرات النُّمو والاستقرار، سيسمح ذلك لصانعي السياسات بتصنيف السياسات المختلفة على أساس أهداف النُّمو والاستقرار والتفضيلات فيما يتعلق بمقايضات النُّمو والاستقرار.

بالإضافة إلى النظريات السابقة هناك مقاربات أخرى فسَّرت منظور التّنويع من خلال تفسير أهم التحديات التي قد تعترض التّنويع القطاعي، تؤكّد بعض الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية وتفتقر إلى التّنويع تعاني من لعنة الموارد والمرض الهولندي.

يقول Miguel decervats أن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرّد تملّكها أو تبذيرها في الإنفاق (ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة).إن تراجع النُّمو الاقتصادي للدول التابعة اقتصادياتها للموارد الطبيعية يرجع إلى ما يسمى ب**لعنة الموارد**[1]والتي تم تفسيرها من قبل الأدبيات الاقتصادية إلى عدة أسباب نذكر أهمّها[2].

[1]–هي الحالة التي تعاني منها البلدان التي لديها وفرة من الموارد الطبيعة غير المتجددة من ركود النمو الاقتصادي او حتى الانكماش الاقتصادي.تحدث عندما يبدأ البلد ما في تركيز جميع وسائل إنتاجه على صناعه واحدة، مثل التعدين او انتاج النفط،ويهمل الاستثمار في القطاعات الرئيسية الأخرى.

[2]– صبرينة يونسي ، النفط وإشكالية التنمية الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2017، الإسكندرية، ص 229.

❖ **التفسير الاقتصادي : المرض الهولندي**

تشير إلى أن الفوائض الضخمة في ميزان المدفوعات، سترفع سعر صرف العُملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلى، وبالتالي يهدد تنافسية السِّلع والخدمات وانخفاض صادراتها، فضلا عن ذلك أثر حركة الموارد والإنفاق وأثر الخسائر غير المباشرة مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي و درجة تنوعه.

برزت هذه الأدبيات مع تبلْوُر تقهْقُر النُّمو الاقتصادي وبروز اختلالات كبيرة في الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، بما فيها هولندا في السبعينيات من القرن الماضي. حيث لاحظت أن الدّخل المتأتِّي من الخارج بالعُملة الصعبة وغير المتأتِّي من توظيف عوامل الإنتاج المحلية يؤدي إلى اختلالات عديدة، لعلّ أبرزها: تضخم قيمة أسعار السِّلع غير المتبادلة عالميًا، مثل العقار والخدمات على حساب السِّلع التي تنتجها القطاعات المتبادلة عالميًا، مثل الصناعة والزراعة، تضخّم قيمة العُملة المحلية أمام العُملات الأجنبية، وانحسار الاستثمار في القطاعات التصديرية وتركّزه في قطاعات العقار والخدمات. هذا بدوره أدّى إلى تقهْقُر هذه القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة (بحيث تصبح صادراتها أقل تنافسية)، وتضخم في قيمة الموجودات غير المتداولة مثل العقارات وضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل. لخصت مجموعة من الدراسات حول موضوع الاقتصاد المعتمد على الريع مظاهر سلبية عدة:

- ضعف التنافسية العالمية للقطاعات الإنتاجية المصدرة، ونتيجة ذلك؛ ضعف القاعدة الإنتاجية.
- اعتماد إيرادات الدّولة والدّخل من العُملة الصعبة بشكل كبير على مصادر الريع.
- العُرضة لمخاطر تقلبات أسعار المواد الخام مثل النّفط، ونتيجة ذلك؛ تقلبات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.
- تفشي الزبائنية الريعية التي تقوّض أسس الحاكمية وتُضعف القدرة على بناء المنظومة المؤسسية الداعمة للنّمو[1]

[1]–عمر منيف رزاز، من الريع الى الإنتاج : الطريقة الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد ، مركز البحوث والدراسات العراقية، 2018.من الموقع الالكتروني: http://www.mobdii.org/ArticleDetails.aspx?ID=10075

الشكل رقم 1. 3 : مراحل الإصابة بالمرض الهولندي

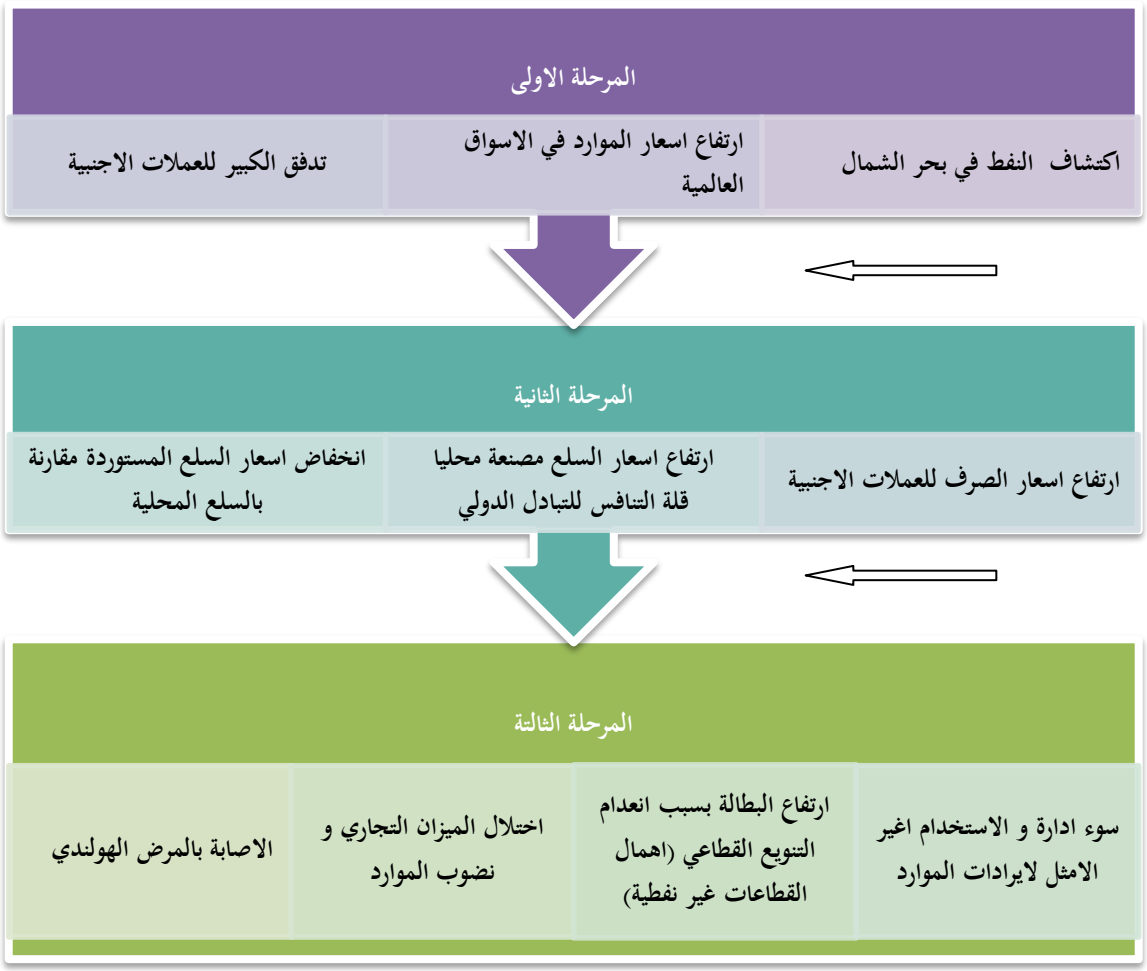

المصدر :لورنس يحي صالح ، فاطمة محسن محمد ، الاقتصاد العراقي بين المرض الهولندي و لعنة الموارد ، بحث ملقى في واقائع المؤتمر العلمي ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة و الاقتصاد و كلية شط العرب ، 2016 ، ص 110-111.منقول من أطروحة ماجيستر ساجد سالم موسى مشاري ، الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي –النفط في العراق (حالة دراسية) ، جامعة القادسية ، سنة 2017، ص45

المرحلة الأولى: إنتاج الغاز الهولندي تتجاوز بكثير الإحتياجات الوطنية لذلك تم بيع معظم الغاز للعملاء الأجانب الذين اضطروا إلى شرائه.

المرحلة الثانية: الجميع أراد العمل في القطاع النّفطي باعتباره قطاع مزدهر بامتياز، مع زيادة الإنتاجية بسرعة، وكذلك الأجور حيث تم تفاعل القطاع الصناعي بزيادة الأجور للاحتفاظ بموظّفيه[1].

[1]-Emmanuel gentilhomme, Le "Syndrome Hollandais" Frapperait-Il A Nouveau ?, 26 juin 2008, tiré du site internet : HTTPS://LA-CHRONIQUE-AGORA.COM/LE-SYNDROME-HOLLANDAIS-FRAPPERAIT-IL-A-NOUVEAU-2/

المرحلة الثالثة: فيظلّ ارتفاع الإيرادات النّفطية وتدني المستوى الإنتاجي لقطاعات الصناعة والزراعية، ارتفع مستوى البطالة وارتفعت قيمة العُملة المحلية نتيجة تولّد فائض في الميزان التجاري مما انعكس ذلك سلباً على الصادرات غير النّفطية من خلال عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج مع زيادة الطلب المحلي على السّلع المستوردة، وباعتبار أن قطاع النّفط ذات عمالة منخفضة ازدادت معدلات البطالة و أصبحت محفِّزات الاستثمار في القطاعات النّفطية غير مشجّعة.[1]

❖ **المقاربة المؤسسية والسياسية للتنوع**

لعلّ من أبرز الدراسات في تفسير وتحليل دور المؤسسات في تحقيق النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي هي دراسة Havermelhom و Carl Menotti ،وتتضمن هذه الدراسة أن الدُّول التي توقف مواردها الطبيعية الضخمة تعد خاسرة للنّمو ورابحة له على السواء، والسبب الرئيسي يكمن في الاختلافات في نوعية المؤسسات، وتتضمن هذه الدراسة نوعين من المؤسسات:

أولا: المؤسسات تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية والسعي وراء الريوع، نشاطان متكاملان غير متعارضين.

ثانيا: المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الريعي الجشع إذ يكون النشاطان متعارضين ومتنافسين، وهنا تتّسم مؤسسات الدّولة بالضّعف وسوء استخدام الثروة النّفطية، نتيجة سيادة الأنظمة البيروقراطية وتفشي الفساد.

ومن أبرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنُّمو الاقتصادي وأرجعتها إلى جودة المؤسسية في الدّولة نظرية دورة الريوع، و تفرق هذه النظرية بين الحالتين:

- **حالة الدول التي تقل فيها الموارد الطبيعة والدّخل الريعي:** ممّا يترتّب على قلة الريوع حافزاً أمام الحكومات لتعمل على الاهتمام بتكوين الثروات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية عن طريق زيادة الإيرادات، ويكون ذلك عن طريق زيادة الضرائب الناتجة عن توسع النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمارات، مما يترتب على ذلك دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتنوعه معتمدا على الضرائب بدلا من الاعتماد ها على الريوع ويجعلها مطالبة بشكل اكبر لتصبح أكثر دقة وشفافية .

[1]-احمد مصبح ، المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي ، تاريخ الاصدار 2017/9/9، من الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/blogs/2017/9/9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

- **حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية:** التي يرتفع فيها نصيب الريوع من إجمالي الدّخل فإن الريوع من الأنشطة الإنتاجية الخالقة للثروات، إلى الأنشطة الإنتاجية العقيمة مثلا (العقار، والذهب لتحقيق ريوع اكبر وأسرع في المدى القصير، وهو الأمر الذي يحقق مصالح أنية وسياسية، على حساب تراجع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الناتج عن تراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة مما يترتب على ذلك تقليل فرص العمل، مما يدفع الدّولة إلى تبني توظيف غير مُجْد اقتصاديا لاستعاب العاطلين عن العمل، ويزداد اعتماد الدّولة بصورة اكبر على القطاع الاقتصادي الأولي الضعيف كما تتراجع مؤسسات الدّولة أكثر فأكثر فضلا عن ذلك ضعف إدارة العوائد.

ظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة في التسعينات من القرن الماضي لتعيد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة في ظلِّ التطورات الحديثة التي عرفت دور الدّولة في ظلِّ نظام السُّوق، وإيمانا بتحقيق التّنمية والتّنويع الاقتصادي يطلب وجود إدارة مؤسسية تتمتع بالكفاءة والتميُّز في الأداء، لذلك طرح مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Douglass North رؤية جديدة لدور الدّولة في التّنمية عرفت بأساليب الإدارة الرشيدة لشؤون الدّولة والمجتمع أو الحوكمة، ويخْلُص هذا الاتجاه الفكري إلى أنّ توفير الدّولة لإطار مؤسسي سليم يضمن توجيه كل عناصر التّنمية[1].

من أهم الدراسات التي أشارت إلى أثر العوامل السياسية على أداء الاقتصادي، الورقة البحثية المقدمة من قبل James Robinson و آخرون عام 2006 بعنوان الأسس السياسية للعنة الموارد والتي لخصت في أربعة نقاط أساسية:

- يتّجه السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعة وتصديرها على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، ما يجعل اهتمامهم الوحيد في توزيع هذه الثروة بهدف بقائهم في السلطة.
- استخدام الريع المتزايد في التأثير على أصوات الناخبين لغرض المحافظة على مراكزهم في السلطة.
- الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تدفع السياسيين لدعم بعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام مما يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل و هذا ما ينتج عنه انخفاض درجة التنوع.

[1]-نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية ، المكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، 2015، ص 53-55.

- استخدام الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية في تأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية الحكومة، وسيادة القانون من خلال منحها امتيازات غير عادية، بحيث تبلغ امتيازات أعضاء البرلمان عشرة الأضعاف امتيازات الموظف الذي يمثل أعلى مؤهلا.[1]

- **أدوات وطرق قياس التّنويع القطاعي**

توجد العديد من المؤشّرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه ولكن من باب الاختصار سنقتصر على أهم المؤشّرات. كما تجدر الإشارة على أنه هناك تداخل كبير ما بين هذه المؤشّرات، أي أن هناك ترابط ما بينها وهذا بطبيعة الحال لا يقلّل من تناول كل مؤشّر على حدى من أجل توضيح أكثر[2]:

- ***مؤشّر Herfindahl-Hirschmann***

يستخدم مؤشّر Herfindahl-Hirschmann (HHI) على نطاق واسع لقياس تركيز السُّوق وكذلك التنوع الاقتصادي. يستخدم كذلك لتحليلات تخصص الاقتصاد الكلي. إنه يقيس مدى سيطرة الاقتصاد المعين على بعض القطاعات (أي إذا كان هناك احتكار) ويتم حسابه على النحو التالي:

$$\text{Herfindahl–Hirschmann index} = \sum Si\text{^}\ 2 \quad ni=1$$

حيث Si هي حصة النشاط الاقتصادي في القطاع i من إجمالي الاقتصاد وn هي عدد القطاعات في الاقتصاد (مثل حصة الصادرات حسب القطاع i في إجمالي الصادرات أو حصة العمالة حسب القطاع i في إجمالي العمالة). تتراوح قيمة المؤشّر من صفر إلى واحد. ستتمتع دولة ذات اقتصاد متنوع تمامًا بمؤشّر قريب من الصفر. تشير القيمة الأعلى إلى تركيز أكبر أو تخصص أكبر. يتم تربيع نصيب كل صناعة (Si^2)، مما يجلب المزيد من الوزن للشركات الأكبر في التقدير النهائي.

[1]-James Robinson , ragnarTorvik, Thierry Verdier, polical foundations of the resource curse, journal of Development economics, 79,2006

[2]–حامد عبد الحسين الجبوري ، ما هي ابرز مؤشّرات التنويع الاقتصادي ؟، 30 جويلية 2018 تم الاطلاع من الموقع الالكتروني:
http://fcdrs.com/economical/1101?fbclid=IwAR26D21J2CARpsaym_STQpjkOrAVYXLgO5epnPsrhQekxPlLPM5kdoenY

- **مؤشّر *ogive index***

يقيس مؤشّر ogive للتنوع الاقتصادي توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما ويتم حسابه على النحو التالي:

$$ogiveindex = \sum (Si - 1/N)^2 1/NNi=1$$

حيث N هو عدد القطاعات في البلد وSi هو القطاع القطاعي من النشاط الاقتصادي للقطاع الأول. يمثل التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنوعًا اقتصاديًا أعلى. مع قطاعات N، يعني التوزيع المتساوي أن Si تساوي 1 N / ، والحصة المثالية لكل قطاع ، ومؤشّر ogive يساوي الصفر ، وهذا يعني التنوع المثالي. يمكن أيضًا تفسير مؤشّر ogive على أنه تحول خطي لـ HHI

- **مؤشّر *Entropy index***

يقارن مؤشّر الانتروبيا ، توزيع النشاط الاقتصادي الحالي بين الصناعات في بلد ما مع توزيع متساوٍ ، ويحسب على أنه المجموع السلبي لأسهم التوظيف مضروباً باللوغاريتم الطبيعي لأسهم التوظيف لكل صناعة واحدة، على النحو التالي:

$$entropyindex = \sum Si \ln (1Si) = -\sum Si \ln(si) \, ni=1 \, ni=1$$

حيث n هو عدد القطاعات، Si هي حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة i وlnهي اللوغاريتم الطبيعي. بالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي يعتبر أكثر تنوعًا، تشير قيم مؤشّر الأنتروبيا الأعلى إلى تنوع نسبي أكبر، بينما تشير القيم الأقل إلى تخصص نسبي أكبر. إذا تم استخدام العمالة كمؤشّر للنشاط الاقتصادي، فإن التوزيع المتساوي للعمالة بين جميع الصناعات سيؤدي إلى ارتفاع مؤشّر الانتروبيا. سيحدث الحد الأدنى للقيمة صفرًا إذا تركز التوظيف في صناعة واحدة (أي التخصص الأقصى).[1]

- **نموذج المدخلات والمخرجات *input-output***

يوضح هذا المقياس مدى تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال مدى تناسبية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد، وهذا لا يعني أن تكون القطاعات متساوية من حيث مساهمتها، بقدر ما تعني أن تكون جميع القطاعات فعّالة وفقاً لأهميتها ووزنها في الاقتصاد، وأن تسهم القطاعات القائدة منها في تفعيل القطاعات الأخرى وتنشيطها عبر التشابكات الأمامية والخلفية دون أن تكون قطاعات قائدة مستقلة تعمل

[1]-Framework convention on climate change, the concept of economic diversification in the context of response measures technical paper by the secretariat, united national, 6 mai 2016, p 12

بشكل انفرادي دون تغذية للقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني.يتم تصوير العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العملية الإنتاجية في جدول مدخلات ومخرجات في فترة زمنية معينة (سنة) من خلال توضيح مدخلات كل قطاع من احتياجاته من مستلزمات الإنتاج لكل القطاعات الأخرى، ويمكن بفضل جداول المدخلات والمخرجات التوصل إلى هيكل التكاليف وهيكل الطلب على كل قطاع، كما توضح هذه الجداول العلّاقات والتشابكات على مستوى الاقتصاد الوطني بين القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة، وتستخدم نماذج المدخلات والمخرجات في عملية التخطيط والتنبؤ حيث يمكن التنبؤ بما يترتب على تغيير مستوى أي نشاط من نتائج مباشرة وغير مباشرة بشكل يمكن معه التوصل إلى التوازن الكلي والتنبؤ بما تقضي إليه أي زيادة أولية في الطلب لأي قطاع من زيادات في الطلب على فروع الإنتاج المختلفة كذلك التنبؤ بالنتائج الإضافية التي يمكن أن تحدث في القطاع العائلي وهو ما يصعب التوصل إليه باستخدام الموازين[1].

يبين الجدول أدناه الهيكل العام للارتباط القطاعي حيث انه يضم الطلب النهائي والاستخدام الوسيطي الممثل في الجزء الداكن من الجدول والذي تعتمد عليه مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج :

الجدول رقم 1. 1: الشكل العام لجدول المدخلات والمخرجات

القطاعات المنتجة	الاستهلاك الوسيطي(CI)			الطلب النهائي	الناتج المحلي المخرجات
	S1	S2 . . .	Sn		
S1	**X11**	**X12**	**X1n**	Y1	X1
S2	**X21**	**X22**	**X2n**	Y2	X2
.				.	.
.				.	.
Sn	**Xn1**	**Xn2**	**Xnn**	Yn	Xn
القيمة المضافة(VA)	VA1	VA2	VAn		
الناتج المحلي المدخلات	X1	X2Xn			

Source : said tounsi& all, key sectors in the moroccan economy : an application of input-output analysis, economics : the open access, open assessment e-journal,vol 7,april 2013,p3

[1]–ثائر المطلق، محمد عياصرة ، التخطيط الإقليمي ، دراسة نظرية و إقليمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ص 154،155

يمثل لنا Xi في هدا النُّموذج الناتج الإجمالي للقطاع i، و Yiإجمالي الطلب النهائي للقطاع i.حيث يمكن تمثيل العلاقة بين Xi و Yi على النحو التالي:[1]

$$Xi=\sum Xij \quad \text{..... (1)}$$

حيث يشير Xij إلى قيمة المعاملات الاقتصادية، على شكل استخدام للمداخلات الوسيطية، المنتجة من القطاع (i) والمستخدمة من قبل القطاع (j)(j=1,2,…,n)يمكن كتابة العلاقة في شكل مصفوفة على النحو التالي:

$$X = X.\ I + Y \quad \text{..... (2)}$$

$$( )\begin{pmatrix} \cdots \\ \vdots \quad \ddots \quad \vdots \\ \cdots \end{pmatrix}( )$$

يتم الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية (A)، والتي توضح استخدام المدخلات الوسيطة لكل منتج، عن طريق قسمة إجمالي المدخلات الوسيطة المستخدمة في القطاع j المنتج في القطاعات الأخرى على إجمالي إنتاج القطاع j. يتم حساب الناتج الكلي للقطاعات المختلفة وفق المعادلة:

$$X= (1-A)^{-1}\cdot Y \quad \text{.....(3)}$$

حيث أن A:مصفوفة المعاملات الفنية الوسيطية، X: المتجه العمودي لإجمالي الإنتاج،Y:المتجه العمودي للطلب النهائي، I: مصفوفة الوحدة، $(1-A)^{-1}$معكوس مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج، وهي تشير إلى مصفوفة المعاملات الفنية الكلية (المباشرة وغير المباشرة).[2]

تعطي مصفوفة ليونتيف **Leontief** العكسية الصلة بين الطلب النهائي الخارجي على الإنتاج المحلي للفرع والإنتاج (الداخلي) لفروع الاقتصاد المختلفة. يمثل العنصر الإنتاج المحلي للمنتج i وهو ضروري بشكل مباشر وغير مباشر لتلبية وحدة الطلب النهائي الموجهة إلى الإنتاج المحلي للمنتج j.

وبهذا الصدد يتم حساب علّاقات التشابك القطاعي من خلال عدة مؤشِّرات أهمها:

[1]-Alaoui Aicha, Boudhar Abdeslam , classification des secteurs d'emploi Au maroc Analyse du multiplicateur d'emploi par le modele Input-output, global journal ofmanagement and business researchMbeconomics and commerce, v15,2015, p22.

[2]-Taharmutlek,M.Ayasrah, input-output table analysis for an aggregate national jordanian economy sectrors in 2006, the journal of muamalat and islamic finance research ,v9, N°1,2012,p 274.

- **مؤشر الكثافة: Density coefficient**

يعرف معامل الكثافة بأنّه نسبة الخلايا الصفرية في جدول المدخلات والمخرجات إلى عدد الكلي للخلايا:

$$D = Z/N^2$$

حيث: Z : عدد الخلايا غير الصفرية.

N^2: العدد الكلي للخلايا (مربع درجة مصفوفة المعاملات الفنية)

كلما ارتفع معامل الكثافة بمرور الوقت دلّ ذلك على ازدياد درجة تعقيد هيكل الإنتاج والتشابك القطاعي[1].

- **الارتباطات[2]**

يقوم هذا التحليل على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني. فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى وأيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليّا هناك عدة ارتباطات يتم حسابها من أجل معرفة هذه العلّاقات والارتباطات نذكر أهمها:

- **روابط الجدب الأمامية**

تعبر هذه الروابط نسبة المبيعات القطاع i من مخرجاته لمختلف القطاعات والفروع الإنتاجية التي تستخدم هذه المخرجات كمدجلات وسيطة في أنشطتها الإنتاجية إلى مجمل مخرجات ذلك القطاع. ويتم قياس هذه الروابط وفقا ليونتي في جدول المدخلان والمخرجات من خلال مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج كما تعتبر صفوف هذه المصفوفة عن روابط أمامية مباشرة " Ai"ويعبر عنها رياضياكما يلي :

$$Ai=\sum_{i=1} Aij$$

$$Aij= Xij/xj \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$ أي بواسطة

حيث :(A) تعبر عن مصفوفة المعاملات الفنية

[1]-جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة والتصنيع في مصر الواقع و المستقبل حتى عام 2020، المكتبة الاكاديمية،2005،ص 118.

[2]- مناضل عباس حسين الجواري، الاقتصاد الرياضي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1،2019،ص111.

- **روابط الجدب الخلفية**

تعبر هذه الروابط عن نسبة إجمالي المدخلات من السّلع والخدمات الوسيطة للقطاع j من مجمل القطاعات الإنتاجية التي لها علاقة تبادلية مع القطاع j، كما يمكن تعريفها بأنّها إجمالي الاستهلاك الوسيطي إلى إجمالي الاستخدامات الوسيطية والمستلزمات الأولية، ويعبر عنها رياضيا كما يلي :

$$Aj=Xij/Xj.....(2)^{1}$$

أدخل Rasmussen تعديلات على النموذج Leontief ولوري جونز باعتبار أن النتائج لم تعد دقيقة من وجهة نظره وذلك من خلال استخدام المتوسطات لتقدير روابط الجدب الكلية (المباشرة و غير مباشرة):

- روابط الجدب الأمامية الكلية تصاغ بالشكل التالي:

$$U_i^f = 1/n \sum_{i=1}^{n} ki$$

- أما روابط الجدب الخلفية الكلية تعبر صيغتها بالشكل التالي:

$$U_j^f = 1/n \sum_{i=1}^{n} ki$$

1.2.2. المتطلبات المحورية للتّنويع القطاعي: كيف يتحقق التّنويع القطاعي؟

كنتيجة لأهمية التّنويع القطاعي التي تنعكس على واقع البلدان أحادية المصدر عند تطبيقه، لابد من التعرف على أهم المحركات والدعائم التي تعمل على تنويع واستمراره وترسيخ جذوره بشكل أعمق حتى تنعكس أثاره ويكون أكثر قوة ومتانة[2].

- **المحركات الأساسية للتنويع القطاعي**

حتى يكون هناك تنويع قطاعي يتعين وجود محركات أساسية تعمل على إنجاحه، وتتمثل فيما يلي:

[1]-توفيق بن شيخ، الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط والغاز الجزائري : تحليل الارتباطات والمضاعفات، مؤتمر الأول حول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 2.

[2]- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 1. 4:محركات التنويع القطاعي

المصدر: حامد عبد الحسين الجبوري، ماهي ابرز مؤشرات التنويع الاقتصادي؟،30 جويلية 2018، من الموقع
http://fcdrs.com/economical/1101?fbclid=IwAR26D2-

- ***محرك التشابك القطاعي : قطاعات مستقلة أم مرتبطة ؟***

يعرف التشابك القطاعي على أنه دراسة العلاّقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية – المستخدمات input والمنتجات output وعليه فإن التشابك الاقتصادي يمثل مسألة في غاية الأهمية لما لها من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات الأخرى وبالتالي فهو يساهم في تصريف الإنتاج وخلق القيمة المضافة وطنيا.[1]

إن غياب عامل التغذية ما بين القطاعات الاقتصادية بشكل عام وحضور عامل استقلالية القطاعات القائدة عن القطاعات الأخرى بشكل خاص سيفضي الأمر إلى استمرار ضعف القطاعات الأخرى وربما توقفها، مع ازدهار القطاعات القائدة المستقلة واستمرارها على حساب تراجع القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني استمرار أحادية الاقتصاد بعيداً عن تنويعه. وعليه فكلما كانت القطاعات الاقتصادية مترابطة فيما بينها بشكل عام ومغذية بعضها للبعض الآخر وغير مستقلة كلما يدل ذلك على خروج الاقتصاد من أحاديته ويصبح متنوعاً والعكس صحيح.[2]

[1] – علي الحامدي، التشابك الاقتصاديين النظرية والتطبيق،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،لا يوجد طبعة،الأردن،2010،ص331.
[2] – حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

يعتبر التّنويع من خلال روابط الصناعات عامل مهم في زيادة القيمة المضافة ونمو الإنتاجية،لاسيما في سياق المشاركة في سلاسل القيمة. كما يمكن أن يساعد الاقتصاد الأكثر ترابطا، والذي يتميز بوجود روابط أقوى في الاتجاه المصب في جميع القطاعات والشركات، وفي التغلب على القيود الهيكلية الرئيسية على المكاسب الاقتصادية وتشجيع الابتكار.

- ***محرك الملكية: شراكة بين القطاعين العام والخاص***

تتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعاون بين وكالة حكومية وشركة تابعة للقطاع الخاص يمكن استخدامها لتمويل وبناء وتشغيل المشاريع. إن تمويل المشروع من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسمح بإكمال المشروع في وقت أقرب أو جعله ممكنًا في المقام الأول.[1]

❖ **دور القطاع العام في ظلّ الشراكة القطاعين العام والخاص**

إضافة إلى أمن وتخطيط وحماية البيئة التي تمثل قوى تقليدية للدولة فإن مهام القطاع العام على مستوى هذه الشراكة ستتمثل في الحفاظ على استقرار إطار الاقتصاد من خلال:

- البنية التحتية الأساسية: سيتعيّن على الدّولة أن تضع بنية تحتية وخدمات أساسية لازمة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز المناطق الريفية، حيث يجب التركيز على الإستراتيجية الاجتماعية التي يجب تخصيص جزء من الموارد العامة لها .
- سياسة مالية تحتوي أقصى قدرة من الموارد لصلح القطاع الخاص وإبطاء التضخّم.
- برمجة أفضل لنفقات الاستثمار العام وإصلاح الإدارة لتكييف دورها مع المتطلبات الجديدة في تنظيم الاقتصاد.
- سياسة نقدية وسعر صرف: تضمن استقرار العُملة وتعزيز القدرة التنافسية للشركات ومعاملة جميع العوامل الاقتصادية.
- الإدارة الفعالة للديون الخارجية وتقليل وزنها على الاقتصاد وعلى المالية العامة.
- الانتهاء من إصلاح القطاع المالي وهو أمر ضروري للتعبئة الديناميكية للمدخرات وتنويع مصادر تمويل الشركات والذي سيؤدي أيضا إلى إنشاء أدوات جديدة والاستخدام التدريجي الموارد المالية للخزانة في ظروف السُّوق

[1]-Jim chappelow,Public-Private Partnerships , Investopedia,Updated mars 28,2019 from the website: https://www.investopedia.com/terms/p/public-private-partnerships.asp

- ستنفد الدّولة برامج متكاملة، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان على المدى الطويل، وخاصة فيما يتعلق بتعليم الأطفال والصحة الأساسية والحصول على المياه الشرب والصرف الصحي، وسكن الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة من التكاليف الاجتماعية. ويمكن تلخيص كل ذلك في أن شراكة القطاع العام يجب أن تعمل على تهيئة البيئة المؤسسية المواتية للقطاع الخاص.

❖ **دور القطاع الخاص في ظلّ شراكة القطاعين العام والخاص**

ونظراً للمميزات التي يتمتع بها القطاع الخاص، المتمثلة بالكفاءة وتقليص الهذر وتخصيص الموارد والقدرة على التنقل في الأسواق العالميةً ورفضه للبيروقراطية وغيرها، التي تجعله يتفوق على الدّولة في أداءها فكلما يكون دور القطاع الخاص أكبر من الدّولة في الاقتصاد من ناحية الملكيةً والممارسةً والإدارةً كلما يكون الاقتصاد أكثر تنوعاً والعكس صحيح أي كلما يكون دور الدّولة أكبر في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص يكون الاقتصاد أقل تنوعاً.إن زيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني له علاقة مباشرة بمتطلبات تنويع القاعدة الإنتاجية، وهذا مرتبط بمستوى كفاءة القطاع الخاص وقدرته على إدارة الوحدات الإنتاجية المختلفة في ظلّ ظروف اقتصاد السُّوق وآلياته فمن المتفق عليه إن زيادة إسهام القطاع الخاص وتطور مؤسساته يؤدي إلى تحسين بيئة الاقتصاد ومؤسساته، وتوسيع نطاق الحريات الاقتصادية من حيث التملك والعمل والتجارة والمنافسة، من ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من شأنها التسريع في تحقيق الهدف المتمثل في التنويع القطاعي للاقتصاد [1].

في ظلّ ِشراكة القطاع العام والخاص، سيصبح القطاع العام محرّك النُّمو الاقتصادي من خلال تشجيع الصادرات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين إدارة الشركة وللحد من أوجه القصور الحالية في التجارة الخارجية، سيتعين على القطاع الخاص تنويع منتجاته وأسواقه للتصدير والتحرك نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة[2].

- ***الاندماج في الاقتصاد العالمي: الانفتاح التجاري***

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبمعنى أخر يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على رفوف السادة في الأسواق الخارجية.

[1]–جمعية الاقتصاد السعودي،مرجع سبق ذكره ، ص 9.

[2]-Direction des Etudeset des Prévisions financières , Secteurs privé et public : partenaires pour une croissance économique accélérée, Document de travail N° 0, Royaume du Maroc, mars 1996. Tire du site internet: https://studylibfr.com/doc/4152775/secteurs-priv%C3%A9-et-public---partenaires-pour-une-croissance

فيما يخص علاقة الانفتاح بالتّنويع القطاعي يكمن في رفع وتحسين إنتاجية المؤسسات باعتبارها مؤشّراً لقياس تنافسينها أي:

الانفتاح التجاري ⇐ يرفع إنتاجية المؤسسات من خلال التكنولوجية التعليم والاستثمارات الأجنبية المباشرة ⇐ المؤسسات تصبح قادرة على المنافسة مما يزيد من نموها واستمرارها وتوسعها.

من المسلَّم به أن الإنتاجية المرتفعة هي أساس زيادة المداخل الحقيقية والرفاهية الاقتصادية للشعوب، حيث تبيّن من خلال العديد من الدراسات التي تهتم بهذا الموضوع خاصة الدراسات الأخيرة حول نظريات النُّمو الاقتصادي، أبرزت أهمية الانفتاح التجاري، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تعزز النُّمو والإنتاجية في الأجل الطويل ومن أهم الأبحاث النظرية نموذج FEEDER حيث يفترض من خلال هذه النظرة أن الاقتصاد يتكون من قطاعين :القطاع الأول ينتج السِّلع بغرض تصدريها إلى الأسواق الخارجية والقطاع الثاني ينتج سلع موجه إلى السُّوق المحلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن سياسة الانفتاح التجاري تؤثر بشكل ايجابي على معدل النُّمو ومن ثم ارتفاع الإنتاجية.

- **دعائم التّنويع القطاعي**

لا يمكن أن يحدث هناك تنوع في قطاعات النشاط إذ لم تكن هناك بيئة مواتية تساعد على إنجاح هذا التنوّع،[1] وهذا لا يتطلب عملية إعادة تقييم للسياسات الوطنية والدولية الراهنة فحسب، بل يتطلب آليات تعمل على دعم المحركات المحورية التي ارتأيناها أعلاه والمتمثلة في بناء المؤسسات الضرورية، وبخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظم المالية ونظم المعرفة وبالإضافة إلى حاجة للاستثمار الأجنبية المباشرة وتحسين البنية التحتية المادية، حيث ينبغي إنشاء أو تدعيم الفعاليات الاقتصادية نفسها (الشركات) وحشد طاقات تنظيم مشاريع القائمة على روح المبادرة، وكذلك تحسين الإطار المؤسساتي. ويسمح كل هذا إلى تعزيز عملية التّنويع كما أنه يعمل على خلق فرص عمل منتجة لاستعاب اليد العاملة المستخدمة استخداما ناقصاً[2].

- ***الحوكمة الرشيدة كشرط مسبق للتّنويع القطاعي***

في حين أن هناك العديد من الشروط للتّنويع القطاعي، فإن تطبيق وممارسة مبادئ الحكم الرشيد يلعبان دورا رئيسيا في تحديدهما للعلّاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة في القطاع العام وتلك الموجودة في القطاعات

[1]-Loesse Jacques Esso,NahouaYeo,Transformations Structurelles Et Developpement Sectoriel En Cote D'ivoire ,Cellule D'analyse De Politiques Economiques Du Cires Septembre 2014. P16.

[2]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / تقرير اقل بلدان نموا ،2002 ، من إعداد الأمانة الاونكتاد، نيويورك وجونيف. ص 135.

الأخرى ومن المثير للاهتمام، أن العديد من الدراسات أظهرت أن هناك اعتمادا مربِكاً للمؤسسات على مستوى الحكم الرشيد هذا هو الحال بالنسبة للعديد من الدول النّفطية.

أن مصطلح "الحكم الرشيد " مفهوم جديد إلى حد ما في مفردات التّنمية، إلاّأنه له بعض التأثير على نجاح تنفيذ الدول النّامية لعملية التحول الهيكلي. خلال التسعينات أكدت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أن معظم الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان التّنمية كانت نتيجة سوء التسيير.

يركز مفهوم الحكم الرشيد على الشفافية والمساءلة ومشاركة الإصلاحات المؤسسية كما يتطلب إنشاء عمليات سياسية واقتصادية تهدف إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، فالدّولة التي تتمتع بالحكم الرشيد تتسم بالشفافية المساءلة وتضمن سيادة القانون.

يضمن الحكم الاقتصادي أن تكون لدى الدّولة القدرة على إدارة الموارد بفعالية، حيث تتميز الحكومة الاقتصادية الجيدة أيضا بسياسة عدم التسامح المطلق مع الفساد، وتتمثل الجوانب الرئيسية للحوكمة الجيدة فيالشكل التالي:

الشكل رقم 1. [5]: عناصر مهمة من الحوكمة الاقتصادية الجيدة

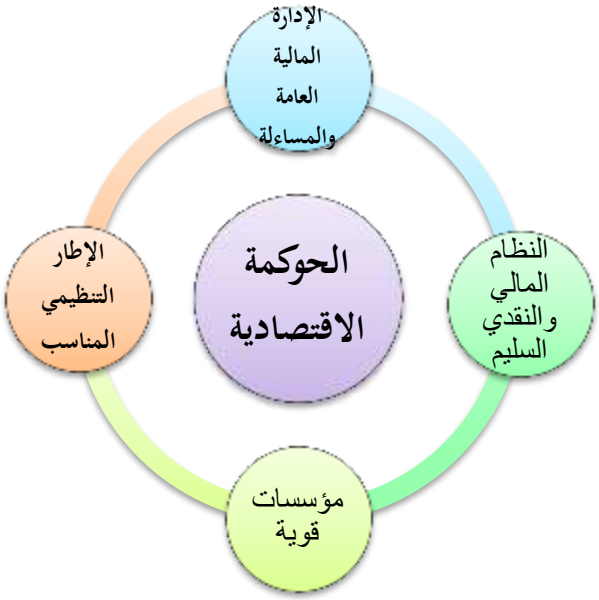

Source :Institutions De Gouvernance Economique, Corruption Et Transformation Structurelle, Rapport Sur La Gouvernance En Afrique , P13

وحسب John Taylor ، وتبعا للأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي اتضح أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 07% إلى 17%، مما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحوكمة الرشيدة عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار.

كما أن الحوكمة الرشيدة تزيد من فعالية المساعدات وتشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل فالمناخ الذي يهيء وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المسألة العامة يسهم بدون أدنى شك في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التّنمية الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة للشفافية والوضوح، وبنفس الطريقة تضمن الحوكمة الرشيدة استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية، إذن فلا عجب أن تكون الحوكمة الرشيدة هي لب التّنويع والتّنمية الاقتصادية[1]

الصلة بين الحوكمة الاقتصادية الرشيدة والتّنويع القطاعي في أنها تعمل على :

- استقرار الاقتصاد الكلي على أساس الإدارة الفعالة للمالية العامة.
- النظام النقدي والمالي .
- الإطار التنظيمي الفعال.

- ***الصناديق الثروة السيادية***

تعد مسألة تنويع القاعدة الاقتصادية أمراً مهمًّا بالنسبة للدول أحادية القطاع لاعتمادها الكبير على مصادر الأولية المعرّضة للنفاذ، إضافة إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار العالمية وعدم استقرار الأوضاع في السُّوق العالمية. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، فإن هذه الدول تحتاج إلى عمليات تطويرية كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية، البنى التحتية، وصولا إلى الخدمات الاجتماعية[2].

من الجوانب التي يبدو فيها الغنى بالموارد أمرا سلبيا هو تأثير الذي يتركه على سلوك الإنفاق الحكومات والأفراد، وعلى الاقتصاد الكلي من خلال تأثيره على سعر الصرف وعلى القدرة التنافسية وما يرفق ذلك من تراجع في قطاعين الزراعي والصناعي. إن الطريقة الوحيدة لمنع الآثار السلبية الضارة للزيادة المفاجئة في الثروة أو انخفاضها هو إنشاء مؤسسات مالية تتولى مهمة التصرف العقلاني بالثروة الجديدة مع الزمن، وبالتالي فالسياسة

[1]--قدري محمد الطاهري ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق ، مكتبة حسن العصرية ، ط1 ، لبنان ، 2013، ص 306.

[2]-إبراهيم شريف السيد وآخرون ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمي –حالة الأقطار مجلس التعاون دول الخليج-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان ، 2009،ص 235

الأمثل بالنسبة لبلد يملك ثروة بترولية، ويريد تنويع قاعدته الإنتاجية استثمار جزء من مداخيلها البترولية تحت أي شكل من الأشكال من خلال إنشاء صناديق ثروة سيادية [1].

❖ **ما هو صندوق الثروة السيادية؟**

صندوق الثروة السيادية هو صندوق استثمار مملوك للدولة يستثمر إيرادات الحكومة على مستوى العالم لزيادة العائد على المدى الطويل. يوجد العديد من صناديق الثروة السيادية في الدول الغنية بالنّفط والغاز وتمويلها صادرات النّفط والغاز. عندما يرتفع سعر النّفط أو الغاز، ترى الدول عائدات أكبر، وغالبا ما يكون لديها عجز عندما ينخفض السعر من خلال استثمار عائدات قصيرة الآجل لتحقيق ربح طويل الأجل، تهدف صناديق الثروة السيادية إلى توفير الاستقرار الاقتصادي للأمّة ومواطنيها، خاصة خلال فترة الانكماش الاقتصادي، لتقليل التعرض لتقلبات أسعار النّفط والغاز. يوجد العديد من صناديق الثروة السيادية الأخرى في شرق أسيا وهي عموما صناديق ممولة من غير السِّلع. يتم تمويل صناديق الثروة السيادية هذه عن طريق زيادة احتياطات العملات الأجنبية المتراكمة من تصدير المنتجات والبضائع. مثل الصناديق القائمة على السِّلع الأساسية، يتم استخدام صناديق الثروة السيادية غير السِّلعة لزيادة الاستقرار الاقتصادي، لاسيما عندما ينخفض تدفق رأس المال.

من الشائع بالنسبة لصناديق الثروة السيادية أن تستثمر في محافظ ذات سيولة عالية وعائد ثابت ،خاصة عندما يكون الهدف هو حماية واستقرار الميزانية والاقتصاد، اما إذا كان الهدف هو الادخار للأجيال القادمة، فسيتم استثمار الأموال بشكل أكثر شيوعا في المحافظ المتنوعة ذات أفق طويل الأجل، وغالبا ما يتم متابعة الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الأموال للمستقبل جَنْبا إلى جنب[2]. بشكل عام، تميل الصناديق إلى تفضيل العائدات على السيولة مما يجعلها أكثر تحملا للمخاطر من احتياطات النقد الأجنبي. يشمل التصنيف التقليدي لصندوق الثروة السيادية إلى:

[1]–صبرينة يونسي، مرجع سبق ذكره، ص 389.

[2]- BinaHussein , sovereign Investors : A means for economie diversification ? , Atlantic Council , January 2019,p6,

الشكل رقم 1. 6: التصنيف التقليدي لصناديق الثروة السيادية

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على وثائق علي موسوي ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الاستثمارات المقبولة المضمّنة في كل صندوق من صناديق الثروة السيادية تختلف من بلد إلى آخر. ان البلدان التي لديها مخاوف تتعلق بالسيولة تقتصر الاستثمارات على أدوات الدين العام السائلة للغاية. في بعض الحالات، سوف تستثمر صناديق الثروة السيادية مباشرة في الصناعات المحلية.

❖ **مميزات صناديق الثروة السيادية**

- يأتي التمويل من احتياطات البنك المركزي، وعمليات العُملة، والخصخصة، والمدفوعات التحويل، والإيرادات من تصدير الموارد الطبيعية.
- تميل الصناديق إلى تفضيل العائدات على السيولة وبالتالي فهي أكثر تحملا للمخاطر من احتياطات النقد الأجنبي التقليدية.
- تختلف الاستثمارات المقبولة في كل صندوق من صناديق الثروة السيادية من بلد إلى آخر أمثلة من العالم الحقيقي[1].

[1]-Alexandrs Twin, Sovereungn Wealth Fund (SWF),Updated April 30,2019 from the website: https://www.investopedia.com/terms/s/sovereign_wealth_fund.asp

- **أهمية الصناديق السيادية في تنويع القطاعات الاقتصادية:** يميل العديد من الدول التي لديها صناديق سيادية إلى الاعتماد على الهيدروكربونات أو سلعة أخرى كمصدر دخلها الرئيسي، الأمر الذي يمكن أن يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار السِّلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، عانت العديد من البلدان المعتمدة على عائدات النّفط عند تقييم فعالية هؤلاء المستثمرين السياديين في المساعدة على ضمان الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل في البلدان التي تعتمد على عادات النّفط والغاز، ويمكن إجراء استنتاجات.

الشكل رقم 1. 7: دور الصناديق الثروة السيادي

المصدر: **من**إعدادالطالبة بالاعتماد على مفاهيم الدراسة واثق علي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص19

- ***الاستثمار الأجنبي المباشر***

نلخص مفهوم الاستثمار من خلال تعريفه من قبل الهيئات والمنظمات الدولية على انه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السِّلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السِّلع والخدمات، وتسمى هذه السِّلع الرأسمالية أي السِّلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.

❖ **مبادئ الاستثمار**

من أهم مبادئ الاستثمار مبدأ التّنويع، وهنا يلجا المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع[1].

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا حيويا في تنويع القاعدة الإنتاجية للعديد من الدول خاصة إذا تمكنت هذه الدول من التسيير الجيد لهذه الاستثمارات. وفي هذه الخصوص، يمكن عرض أهميتها فيما يلي:

- تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات الأجنبية أو رؤوس أموال أجنبية والتي تمثل الدعامة الأساسية في دفع عجلة التّنمية. فالدول النّامية تستطيع استخدام جزء من هذه الأموال في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة.
- تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل.
- تعتبر مصدر فعالا لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النّامية (المضيفة).
- وبالرغم من وجود أكثر الطرق للحصول على هذه التقنيات، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أكثر طرق جدوى وبصفة خاصة لبعض الصناعات، حيث أن الدّولة المضيفة لا تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسي وتصدير منتجاتها إلا إذا أنتجت منتجات جديدة ومطورة أو على مستوى عالي نسبيا من التقدم الفني بحيث لا يقل عن نظيره في الأسواق الأجنبية.

[1]- منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- فتح أسواق جديدة للتصدير وتنويع الصادرات خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستمر تمارس الأنشطة الإنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السِّلع على المستوى العالمي أو في الدّولة الأم.[1]

الشكل رقم 1. 8: منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المصدر :عبد السلام بوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، إسكندرية ، 2003، ص 425.

[1]–عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية ، 2003، ص 424، 425.

- **دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التنويع القطاعي**

هناك تعريفات عديدة ومختلفة للمؤسسات الصغيرة وضعتها جهات دولية ومنها التعريف الذي وضعته لجنة بولتن (Boulten Committee) في بريطانيا عام1971 حيث وضعت تعريفا استنادا إلى معيار تصنيف المؤسسات حسب الحجم يختلف باختلاف القطاعات، فعل سبيل المثال ففي قطاع الصناعة التحويلية والتشييد والتعدين فإن المعيار هو عدد العاملين، بينما في قطاع الخدمات فإن المعيار هو قيمة المبيعات اما في قطاع المطاعم فإن معيار الحجم يعتمد على نوع الملكية في حين انه في قطاع النقل فإن المعيار يستند على قيمة الأصول المادية أي عدد المركبات.

وقد وجهت العديد من الانتقادات للتعريف الذي وضعته لجنة **بولتن**، ولتجاوز هذه المشكلات فقد قام المجلس الأوروبي (Euoropean Council) بوضع تعريف يستند إلى عدد العمال فقط لتصنيف حجم المؤسسات، كما انه لا يتغير طبعا لنوع القطاع ولهذا يعتبره البعض تعريفا أفضل من جميع الوجوه [1].

تجدر الإشارة إلى انه يتم استخدام العديد من المعايير في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لان الحكم على هذه المؤسسات بكونها صغيرة أو كبيرة لابد أن يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المؤسسات ومرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، وكذلك مدى وفرة أو ندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة التي تتمتع بها الدولة، وكذلك المشكلات التي تواجهها، ومدى ارتباط المجتمع بتقاليد معينة[2].

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج والقدرة على التكيّف مع المتغيرات التي قد تحدث في السُّوق بمعنى أنها تتميز بمرونة أكبر من المؤسسات الكبيرة في مواجهة التقلبات في مختلف الظروف الاقتصادية كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية وهذا من شانه أن يساعد على تنوع المنتجات، وبهذا تعمل على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة واللامتناهية في مختلف القطاعات وتنوع عملها في الأسواق المحلية لتصريف المنتجات عكس المؤسسات الضخمة.

رغم الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الدول النّامية إلا أنها تعاني من المشاكل وصعوبات داخلية وخارجية التي تعرقل نظامها وبالتالي تعرقل إنتاجية القطاع.

[1] – مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر، ط 2، الاردن ،2005، ص 181.

[2] – سليمة علي خليل ساطي،دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل:دراسة ميدانية على الصناعات الصغيرة في مدينة بنغازي،الاربعاء،28 مارس2018، من الموقع الالكتروني:

http://swideg-geography.blogspot.com/2018/03/blog-post_241.html#.XWvDONwlddg

ان التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة عادة يتبع نمطا ثابتا نسبيا في معظم الدول، حيث أن مثل هذه المؤسسات تميل أن تكون متركزة في نشاطات صناعية معينة وكثيفة العمل[1]. وتتمثل أهم المجالات المقترحة لهذه المؤسسات فيما يلي :

الجدول رقم 1. 2:مجلات مقترحة للصناعات الصغيرة

صناعات تكميلية	الصناعات التقليدية	صناعات مغدية	صناعات خدمية
ملابس و حياكة	النسيجيات	هندسية	تجارة
اثاث معدنية	المعدنيات	كهربائية	تسويق
اثاث منزلية	البينية	الكترونيات	سياحية ترفيعية
تاتن بسيطة	الخشيبات	كيميائيات	صحيةن نظافة
ادوات منزلية	الفخاريات	معدنية	صيانة و اصلاح
تجنيد	الجلود	غزل ونسيج	تقل و مواصلات
مكملات معمارية	الزجاجيات	تعبئة و تغليف	مهن حرة
اجهزة منزلية	العطارة و المركبات	مواد غدائة زراعيو و	اتصالات
منتجات زجاجية		حيوانية تعدينية و تغليف	
منتجات غدائية		طباعة	
منتجات كميائية			

المصدر:مصطفى يوسف ابوزيد، المشروعات الصغيرة مفتاح،مكتب العربي للمعارف ، ط 1 مصر، 2016، ص 191

تشير معظم الإحصاءات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90% تقريباً من إجمالي المنشآت في العالم. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد ناجح، ومعان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بالأصل مشاريع محلية، إلا أن هذه المؤسسات يمكنها أيضاً الاستفادة من الفرص العالمية في ظلِّ تزايد العولمة والتجارة الالكترونية في جميع أنحاء العالم. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في الدول النّفطية نتيجة للإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تهدف إليها هذه الاقتصاديات إلى التّنويع بعيداً عن قطاع النّفط، بل يمكن اعتبارها قاطرة النُّمو الاقتصادي والتوظيف مع تزايد أعداد السكان و يتلخص أثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنويع من خلال:

[1]–مدحت القرشي ،مرجع سبق ذكره، ص 183.

- تحقيق التوازن لهيكل النشاط الاقتصادي الوطني بتوفير قاعدة من الأنشطة ذات المحتوي المحلي العالي تستند عليها القطاعات والأنشطة الأخرى.
- سهولة التأسيس وقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.
- تنويع وتوفير ما يلزم الأفراد والمجتمع من منتجات أو خدمات.
- تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، وتوفير فرص عمل حقيقية بتكلفة منخفضة على الاقتصاد الوطني ولتستوعب العمالة نصف ماهرة أو غير ماهرة.
- تساهم في تطوير نشاطات اقتصادية أخرى كالزراعة والأغذية والتجارة والخدمات وغيرها.
- تساهم في تحقيق سياسة إحلال الواردات ذات الميزة النسبية بمنتجات وطنية.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية والمدن الصغيرة والقرى، وتقليل الهجرة إلى المدن، بل إنها قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية، وبذلك تعمل على تحقيق إستراتيجية التّنمية الحضرية والمكانية.
- تساهم بشكل كبير في رفع الاستثمار وتعظيم المدخرات المحلية.
- تتميز باستقلالية الإدارة والمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السّلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج الوطني وزيادة المحتوي المحلي[1].

بعد عرضنا لمحركات و دعائم التّنويع يجب الإشارة على انه لابد من تنسيق بين جميع تلك العناصر والعمل على خلق التكامل فيما بينهم وإلا لا يكون هناك تنويع على المستوى القطاعي.

[1] – حمد محمد ال الشيخ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والتوظيف ومتطلبات نجاحها، منتدى جامعة اليمامة الاقتصادية، 1 مارس 2017، لا توجد صفحة.

2. التنويع القطاعي يقود إلى النُّمو الاقتصادي ومتانته

يكمن هدف أي دولة في العالم إلى تحقيق نمو اقتصادي وزيادة معدلاته باستمرار وذلك نظرا لانعكاساته على مختلف المتغيرات الكلية (اقتصادية، اجتماعية ، سياسية و غيرها)، وحتى تكون انعكاساته على تلك المتغيرات ايجابية لابد من تحقيقه بشكل حقيقي وعادل وليس وهمي ومتفاوت، الأمر الذي يجعل التساؤل عن كيفية جعل من النُّمو الاقتصادي يزداد باستمرار بشكل حقيقي وغير متفاوت في توزيعه.

تشخص نظريات النُّمو عامة أهمية الهيكل الاقتصادي، حيث تنمو بعض القطاعات أسرع بكثير من غيرها فالنُّمو السريع لهذه القطاعات يمكن أن يكون له أثر سلبي على باقي القطاعات نتيجة التخلي التدريجي عنها، خاصة إذا كان نمو البلد يرتكز على الإنتاج كقطاع وحيد، حيث انه في حالة ما إذا تراجع القطاع الرئيسي سوف يؤثر حتما على معدل النُّمو كونه المصدر الأساسي في تكوينه، وكنتيجة لذلك اهتمت العديد من الدراسات إلى ضرورة وجود بناء إنتاجي متنوع يقود إلى نُّمو حقيقي ومستدام.[1]

أشارت بعض الدراسات التي تربط علاقة التنويع القطاعي بالنمو الاقتصادي إلى أن الاقتصاديات المتنوعة اقل عرضة للتقلّبات المرتبطة بدورة الأعمال وبالتالي هي قادرة على تجنب التقلّبات الخطيرة في الدّخل والعمالة، وقد يساعد الاستقرار المتصل بالتنوع داخل اقتصاد البلد على تسهيل نمو الإنتاجية والدّخل. أضافت دراسات عديدة أخرى مضمونًا لهذه النظرية، مبينةً أن التنويع لا يعزّز الاستقرار فحسب، بل يعزّز أيضًا الأهداف الأوسع للحيوية الاقتصادية. النُّمو، وانخفاض معدلات البطالة عند قياس آثار التنوع الاقتصادي على النمو والاستقرار.

2.1. هشاشة النُّمو الاقتصادي في الاقتصاد ألريعي

قبل التطرّق إلى علاقة تنويع القطاعات الاقتصادية واستدامة النُّمو، بمعنى الأسباب التي تؤدي بالتّنويع في هيكل الإنتاج إلى زيادة النُّمو بشكل حقيقي وعادل لا بد من معرفة النُّمو الاقتصادي ومكوناته.

2.1.1. النُّمو الاقتصادي ومكوناته

يحمل النُّمو الاقتصادي في طيَّاته العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل بدرجة الأداء الاقتصادي

[1]– مطلق عياصرة، تحليل الهيكل الاقتصادي استنادا إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2010)، مجلة دراسات، المجلد 40، العدد 2،2013،ص 471.

ومقياس الرفاهية للمجتمع[1].

- **مفهوم النُّمو الاقتصادي**

يعرِّفه Schumpeter على أنه ارتفاع نصيب الفرد من الدّخل القومي خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة. انطلاقا من هذا التعريف يمكن استنتاج خاصيتين للنمو الاقتصادي:

أولا: نمو حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموعة السّلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محدّدة،

ثانيا: أن النُّمو هو مفهوم كمّي يُطلق على الزيادة في الإنتاج، ولذلك فالنُّمو ينطوي فقط على الزيادة في الإنتاج سواء كانت بشكل جماعي أو تتناسب مع عدد السكان وحجمه..

كما حدّد wes خصائص أخرى لعملية النُّمو الاقتصادي والتي تتمثل في توفره على عنصر التجانس والتدرج ، وأن النُّمو الاقتصادي لا يحدث بشكل فوري وإنما عن طريق ما يسمى بالدفعة القوية **Big push** وفضلاً عن ذلك فإن معدل التوازن بين عناصر النشاط الاقتصادي تزداد بالتدرج في إطار الوظيفة الاقتصادية لرأس المال، كما يعتمد النُّمو الاقتصادي على الجهود الداخلية لأنشطة الأفراد والجماعات في المجتمع مع الزيادة المتباينة في المخرجات التي يمكن أن ترتبط مادّيا بالمصادر المتاحة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية[2] .

يعرِّفه Simon kuznets على أنّه ارتفاع طويل المدى في إمكانيات عرض البضائع و تنوعها بشكل متزايد مع السكان، إضافة إلى التقدم التقني والتكيف المؤسسي والايدولوجي المطلوب لهذه الإمكانيات "يركّز Simon من خلال هذا التعريف إلى عدة الخصائص والمتمثلة في:

- النُّمو المستدام وليس النُّمو المتذبذب؛
- دور التقدم التقني في استدامة النُّمو؛
- أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

كما يعرف النُّمو الاقتصادي على أنه الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدّخل الحقيقي فإذا تزايد نصيب الفرد من الدّخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة

[1]- داليا موسى صيرفي، اثر قطاع الخدمات على قطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين ، اطروحة لنيل شهادة ماجيستير ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2017، ص76 .

[2]- محمد ياسر الخواجة ، علم اجتماع التنمية – المفاهيم و القضايا- دار الفكر العربي ، ط1 ، القاهرة،2014، ص13-14

ومن ثم لا يعتبر نموا اقتصاديا[1].

الشكل رقم 1. 9: المؤشّرات الاساسية للنّمو الحقيقي

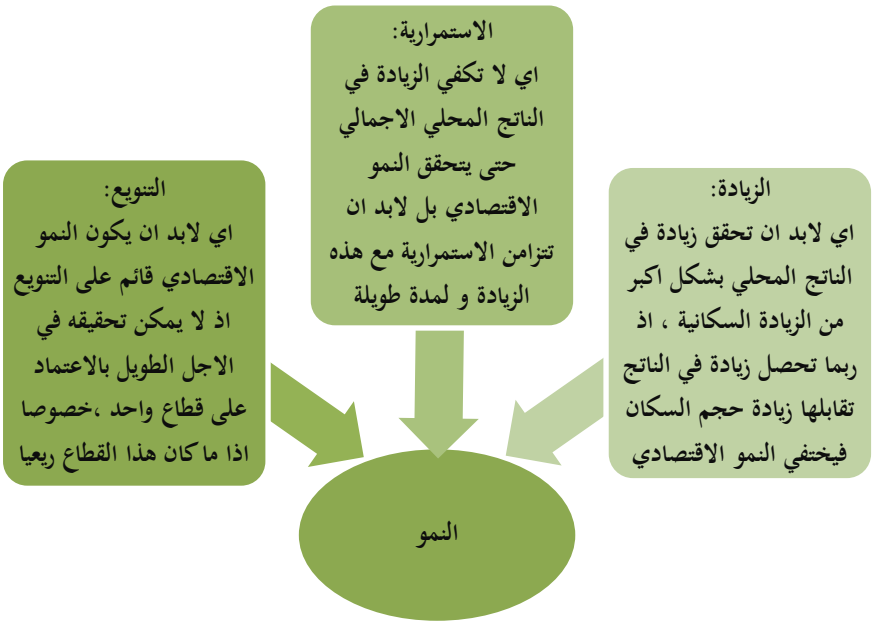

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على دراسة نجيب خشيب، النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره

وتكمن فكرة Simon في أن النُّمو الاقتصادي المستدام لا يحدث بشكل تلقائي وإنما يكون نتيجة تحولات هيكلية وعلمية .وحسبJohn Reeve وArtfan الزيادة في الإنتاج من خلال التحول التدريجي للاقتصاد، كما يفسّره على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار نُمو الدّخل الفردي.

- **العوامل المؤثرة على النُّمو الاقتصادي**

تعتبر متابعة الأسباب الستّة للنّمو الاقتصادي مكونات أساسية في الاقتصاد. تحسين أو زيادة كميتها يمكن أن يؤدي إلى نمو في الاقتصاد.

- **الموارد الطبيعية**

وقد يؤدي اكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية مثل النّفط أو الرواسب المعدنية إلى تعزيز النُّمو الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك إلى تغيير أو زيادة منحنى إمكانية الإنتاج للبلاد. وتشمل الموارد الأخرى الأراضي ،المياه، الغابات والغاز الطبيعي.

[1]- نجيب خشيب ، النمو الاقتصادي ، مكتبة الالوكة،2014،ص5.

من الناحية الواقعية من الصعب إن لم يكن من المستحيل، زيادة عدد الموارد الطبيعية في بلد ما. يجب على الدول أن تهتم بالموازنة بين العرض والطلب على الموارد الطبيعية الشحيحة لتجنب استنفاذها. تحسين إدارة الأراضي قد يحسن نوعية الأرض ويسهم في النُّمو الاقتصادي. على سبيل المثال، كان اقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد تاريخياً على رواسبه النّفطية.

- **رأس المال المادي أو البنية التحتية**

زيادة الاستثمار في رأس المال المادي مثل المصانع والآلات والطرق سيخفض تكلفة النشاط الاقتصادي. أفضل المصانع والآلات هي أكثر إنتاجية من العمل البدني. هذه الإنتاجية العالية يمكن أن تزيد من الإنتاج. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي وجود نظام قوي للطرق السريعة إلى الحد من عدم الكفاءة في نقل المواد الخام أو البضائع في جميع أنحاء البلاد مما قد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- **السكان أو العمل:**

يعني تزايد عدد السكان زيادة في توفر العمال أو الموظفين، وهو ما يعني ارتفاع القوى العاملة. أحد الجوانب السلبية لوجود عدد كبير من السكان هو أنه يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

- **رأس المال البشري:**

يمكن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من تحسين نوعية القوى العاملة، وهذا من شأنه يؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات والتدريب. إن القوى العاملة الماهرة لها تأثير كبير على النُّمو حيث أن العمال المهرة أكثر إنتاجية. على سبيل المثال، من شأن الاستثمار في طلاب العلّوم والتكنولوجيا والهندسة أو أكاديميات الترميز المدعومة أن يزيد من توفر العمال للوظائف التي تتطلب مهارات عالية والتي تدفع أكثر من الاستثمار في وظائف ذوي الياقات الزرقاء.

- **تكنولوجيا:** عامل مؤثر آخر هو تحسين التكنولوجيا. يمكن للتكنولوجيا أن تزيد الإنتاجية مع نفس مستويات العمالة، وبالتالي تسريع النُّمو والتّنمية. وهذا يعني أن المصانع يمكن أن تكون أكثر إنتاجية بتكاليف أقل. من المرجح أن تؤدي التكنولوجيا إلى نمو مستمر في المدى الطويل.
- **القانون:** إطار مؤسسي ينظم النشاط الاقتصادي مثل القواعد والقوانين. لا توجد مجموعة محددة من المؤسسات التي تعزز النُّمو.

- **العوامل التي تحد من النُّمو الاقتصادي**

- **ضعف الصحة وانخفاض مستويات التعليم:** يحصل الأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية أو التعليم على مستويات إنتاجية أقل. وهذا يعني أن القوى العاملة ليست منتجة بقدر ما يمكن أن تكون، لذلك فإن الاقتصاد لا يصل إلى الإنتاجية التي يمكن أن يحدثها لولا ذلك.
- **عدم وجود البنية التحتية اللازمة:** غالباً ما تعاني الدول النّامية من البُنى التحتية غير الكافية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات. هذا النقص في البنية التحتية يجعل النقل أكثر تكلفة ويبطئ من الكفاءة العامة للبلاد.
- **سحب رأس المال خوفا من الخسارة:** إذا لم تحقق البلاد العائدات المتوقعة من المستثمرين، فسوف يقوم المستثمرون بسحب أموالهم. غالبًا ما تتدفق الأموال خارج البلاد سعياً وراء معدلات عوائد أعلى.
- **عدم الاستقرار السياسي:** إن عدم اليقين السياسي والقوانين قد يخيف المستثمرين ويعوق الاستثمار.
- **الإطار المؤسّسي:** في كثير من الأحيان لا تحمي القوانين المحلّية الحقوق بشكل كاف، يمكن لعدم وجود إطار مؤسّسي أن يؤثر بشدة على التقدّم والاستثمار.
- **منظمة التجارة العالمية:** يدّعي العديد من الاقتصاديين أن منظمة التجارة العالمية (WTO) والأنظمة التجارية الأخرى متحيِّزة ضد الدول النّامية، تتبنى العديد من الدول المتقدمة استراتيجيات حمائية لا تساعد في تحرير التجارة[1].

2.1.2. الاقتصاد الريعي وخصائصه

يوجد فرق بين الدّولة الريعية والاقتصاد الريعي، فالدّولة تعد دولة ريعية متى ما كانت موازينها تقتصر بشكل كبير على الريع، ومتى كان الاقتصاد يعتمد في أغلب مؤشّراته على الريع فهو اقتصاد ريعي، هناك جدل واسع حول أيهما يولد الأخر، فالبعض يرى الدّولة الريعية تنتج الاقتصاد الريعي والبعض الأخر يرى الاقتصاد الريعي ينتج دولة ريعية ويصرف النظر عن هذا الجدل فهناك شبه إجماع حول مصدرها أي أن مصدرها هو الريع الخارجي فالدّولة والاقتصاد يصبحان ريعيان حينما يعتمدان على الريع الخارجي وعليه سيتم تناولها معاً كنتيجة وليس كآلية، يتّسم الاقتصاد الريعي بعدة سمات يمكن تناولها بإيجاز كالتالي:

- **اقتصاد أحادي:** أي انه يقتصر ويعتمد على قطاع واحد في تمويل الاقتصاد ويفتقر إلى تنويع القطاعات

[1]-ParateekAgarawal,EconomicGrowth,april 18,2020 from the website: https://www.intelligenteconomist.com/economic-growth/

- **اقتصاد دولة**: أي اقتصاد تابع للدولة وهي متحكمة فيه من خلال تصديرها للنفط وتحويل العملات الأجنبية عبر نافذة الإنفاق العام في المالية العامة .
- **اقتصاد تابع**: وذلك بحكم فقدانه للتّنويع، قاعدته الإنتاجية أمر جعل منه مستوردا لأغلب المنتجات والخدمات وبهذا أصبح تابعاً للعالم الخارجي.
- **اقتصاد متذبذب**: من المعروف أن سعر الريع الخارجي مثل النّفط يتحدّد في السُّوق الدولي، وهذا ما يجعل من الدّولة غير قادرة في التحكم في أسعاره المتذبذبة لأسباب مختلفة وعديدة.
- **اقتصاد غير عادل**: عدم توظيف العائدات الريعية في بناء القاعدة الإنتاجية التي تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية، سيؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية لان الريع يعتبر ثروة وطنية عامة لا يمكن اقتصارها على جيل دون أخر.

- **هشاشة النُّمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي**

انطلاقا من صفات ومميزات الاقتصاد الريعي المذكورة أعلاه، لا يمكن تصوّر نمو اقتصادي متين ومستمر باعتبار أن النُّمو الاقتصادي يتحقق من خلال الزيادة التي تحصل في القطاعات الاقتصادية التي تكوّن لنا الناتج المحلي الإجمالي على أن تتصف هذه الزيادة بالاستمرارية وتنوّع النِّسب في الإنتاج وإلاّ أصبح نمو غير متين. ليس مشكلة الاقتصاد الريعي أنه أحادي القطاع فحسب بل أن أحاديته تسهم وبشكل كبير في غياب الإدارة الكفؤة وضعف الإرادة الجادة وعدم اتضاح الرؤية الإستراتيجية وهذا ما يتسبب في عرقلة القطاعات الاقتصادية وخصوصا الإنتاجية التي تمثل مصدر متانة النُّمو الاقتصادي، بمعنى أن الاقتصاد يكون رهينة القطاع الريعي والذي تخضع أسعار منتجاته للأسواق الدولية وظروفها المتذبذبة لأسباب سياسية والاقتصادية ومناخية أو غيرها فيكون نمو غير مستقر ومتذبذب، أي متى يتحسن الطلب على منتجات القطاع الريعي سترفع أسعارها ومن تم ارتفاع النُّمو الاقتصادي والعكس صحيح وعليه يكون نمو اقتصادي غير متين وتابع وهش عند سيادة الاقتصاد الريعي[1].

[1]– حامد عبد الحسين الجبوري ، أحادية الطاقة والاقتصاد في العراق : الآثار والحلول، 21 فيفري 2019، من الموقع الالكتروني:
http://fcdrs.com/economical/1208?fbclid=IwAR3byAGoLxDeR76vppT3chwd42bQAgpgdkP6Ks5hSqCiJ7KXMutVMQ16GkE

الشكل رقم 1. 10: الآثار الأحادية الاقتصادية

المصدر: حامد عبد الحسين الجبوري ، أحادية الطاقة و الاقتصاد في العراق : الآثار و الحلول ، 21 فيفري 2019، من الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1208?fbclid=IwAR3byAGoLxDeR76vppT3chwd42bQAgpgdkP6Ks5hSqCiJ7KXMutVMQ16GkE

2.2. التّنويع القطاعي كأداة محركة للنّمو

يرجع الاهتمام بالتّنويع القطاعي الاقتصادي في العديد من الدول إلى الدور الذي يلعبه في رفع معدلات النُّمو الاقتصادي ومتانته ولذا ينبغي التعرف على أهما لأسباب التي تقوده إلى ذلك .

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** التنويع القطاعي يزيد من فرص الاستثمار وتوزيعها على عدد كبير من النشطات الاقتصادية، هذا بطبيعة الحال يقلل من المخاطر الناجمة على تركيز الاستثمارات في عدد قليل منها.
- **تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** خاصة البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على إنتاج منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات لأسباب داخلية أو خارجية إلى أن تعرِّض الهيكل الإنتاجي للمخاطر و بالتالي فإن تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال القطاعات سوف تتقلص من النتائج السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط لاقتصاد على منتوج واحد.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** الاقتصاد الذي يتميز بدرجة ضعيفة من التّنويع في هيكل النشاط والذي يعتمد على تصدير منتوج واحد أو عدد محدّد من المنتجات ، فإن

انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة تؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي ، مما يؤدي إلى تعليق إمكانية الدولة في تمويل وارداتها أو تمويل عملية التهيئة الاقتصادية .

- **تقليل التذبذبات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي** : إن تركيز الإنتاج في قطاع واحد أو إنتاج واحد يؤدي إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن زيادة درجة التّنويع من خلال تحرك الهيكل الإنتاجي من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا، يقلل من التذبذبات الناتجة عن الصدمات على المستوى الكلي.
- **رفع مستوى التبادل التجاري:** يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى التدنِّي في المستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات مما يعني خسارة الدّولة جراء تجارتها الخارجية أما عندما تتنوع الصادرات فإن المخاطر تتوزع على عدد كبير من السّلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب الأسعار المصدرة ، و بالتالي ارتفاع مستوى التبادل التجاري .
- **خلق فرص عمل:** تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها الاقتصادية وبالتالي فهي تعرقل النُّمو الاقتصادي، إلا أن التّنويع في القاعدة الإنتاجية ينتج عنه زيادة مناصب العمل وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة ومن ثم القضاء على البطالة.
- **توطيد درجة العلّاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية** :يسهم التّنويع القطاعي من الزيادة عدد القطاعات الفرعية المنتجة في تقوية العلّاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس ايجابيا على النُّمو الاقتصادي[1].

العلاقة المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يوجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي من اجل انجاز نمو في فروع قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام. وتفسر العلّاقات المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات باستخدام مفاهيم كل من الأثر الارتباطي وتكامل الفروع والوفرات الخارجية التي يحققها كل قطاع. ويضمن مفهوم الأثر الارتباطي أن كل قطاع سلعي هو مصدر

[1]-ممدوح عوض خطيب ، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي ،المؤتمر الاول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يومي 16-17 فبراير 2014، الرياض ،ص 6-9.

لإمداد القطاعات الأخرى بما تحتاجه من منتجات، وهذا يوفر سوقاً لهذه المنتجات، في حين تنطوي فكرة التكامل على أنّ كل قطاع يعتمد في النُّمو على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعات مثلا على الزراعة في إمدادها بالموارد والمواد الخام اللاّزمة للصناعة، وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في إمدادها بالمخصِّبات والآلات وغيرها.

أما فكرة الوفرات الخارجية فمفادها أن نُمو قطاع ما أو منتج ما قد يحدث أثراً نافعاً، يُمْكن الإحساس به خارج نطاق قطاع معين أو فرع من الإنتاج. وقد يتمثل هذا الأثر النّافع في انخفاض تكلفة الإنتاج أو فيتوسُّع نطاق سوق الإنتاج [1] .

- **خلق تناسب بين الهيكل الإنتاجي والقطاع المالي:** إن اختلال العلاّقات وعدم التناسب ما بين القطاعات الحقيقة والقطاعات المالية ينتج عنه أزمات اقتصادية، بمعنى عندما تكون الأوراق المالية أكبر من السِّلع والخدمات المنتجة سيؤدي حتما إلى ظهور أزمة، خاصّة الدول أحادية المصدر والتي تكون اقتصادياتها مربوطة بغياب علاقات التناسب ما بين القطاعات الحقيقية والقطاعات المالية، الأمر الذي يجعل من تنويع القطاعات يَقرُب إلى تناسب بين القطاعات الحقيقي كَوْن هذه الأخيرة تحكُم النُّمو وتنعكس على متانته[2].
- **تعزيز التنمية المستدامة:** أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية التي تناولت مواضيع النُّمو الاقتصادي أنّ هناك ثلاثة أسباب تعرقل تنويع القاعدة الإنتاجية في البلدان النّامية خاصة الدول الأحادية منه، عدم تمكن هذه البلدان من تحقيق التّنمية المستدامة وتتلخَّص هذه الأسباب فيما يلي:
  - تخصص في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
  - التعرض الشديد لصدمات اقتصادية؛
  - انعكاس هذه التقلبات على المؤشِّرات الاقتصادية الكلية؛

نتيجة للمزايا التي يحققها التّنويع، يعدّ الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق فرص عمل للأجيال القادمة، أقل تأثيرا بالصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قُدرةً على توليد وزيادة القيمة المضافة.

[1]–المعهد العربي للتخطيط ، الدليل الموحد لمفاهيم التخطيط ، والتنمية في الدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2014، ص

[2]– حامد عبد الحسين الجبوري ، دور التنويع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي، تاريخ النشر 30 مارس 2018، من الموقع الالكتروني:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/05/30/465066.html

تعتبر التغيُّرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النُّمو. وهو الأمر الذي يطلب تحديد التحدِّيات التي تواجهها الدول، والتي ستُمكِّن بدورها من تحديد نوعية التّنويع القطاعي المطلوب الذي يقود بدوره إلى النُّمو الحقيقي والمستدام. وفيما يلي مراحل تحقيق استدامة النُّمو:

الشكل رقم 1. 11: مراحل استدامة النُّمو من خلال التّنويع القطاعي

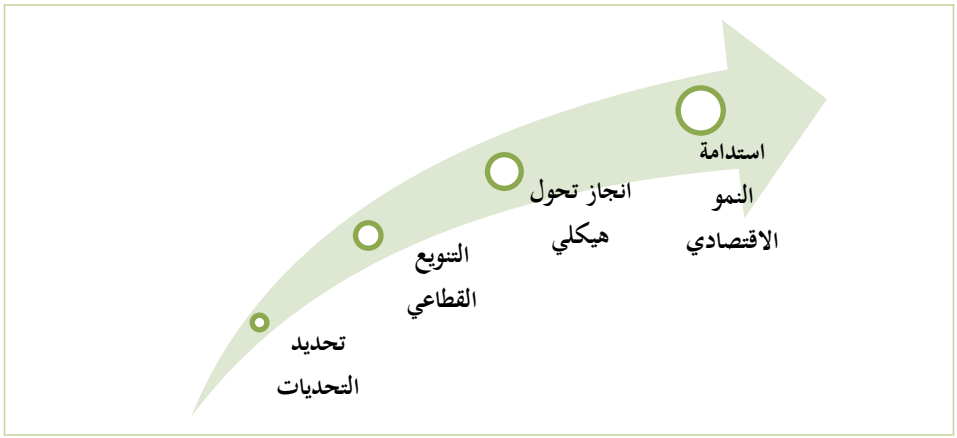

المصدر :معهد الغربي للتخطيط ، تقرير التّنمية العربية حول التّنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و إرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار الثالث، كويت ، 2018 ، ص 50.

يتطلَّب الرّبط بين نتائج المسار استدامة النُّمو أو قصوره، تحديد تحدِّيات قد تواجهها الدول النّامية وخاصة النّفطية على المستوى المحلي مما يسهِّل عملية التّنويع القطاعي للاقتصاد في بلد، والتي ستمكِّن بدورها من انجاز تحول هيكلي بسبب ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنُّمو [1].

* * *

التّنويع القطاعي هو عنصر أساسي من عناصر التّنمية التي يتحرَّك من خلالها البلد نحو هيكل إنتاج أكثر تنوعًا، وبالتّالي يقوي مقاومته للصدمات الخارجية أثناء الشروع في طريق النُّمو العادل. تناولنا من خلال هذا الفصل التّنويع القطاعي وعرّفناه بأنّه عملية تكثيف النسيج الاقتصادي من خلال إنشاء فروع جديدة للنشاط أو توسيعها. سمحت لنا مراجعة الأدبيات برُؤية أبعاده الاقتصادية الكلية والجزئية وكذلك أنماطه (الرأسي والأفقي) وأدوات قياسه، ومختلف آلياته (دعائمه ومحركاته)، ونظرياته التأسيسية.

[1] – معهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية حول التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، كويت، 2018، ص 50.

في ضوء نماذج النُّمو الاقتصادي، قمنا بتسليط الضوء على العلاقة القوية بين التّنويع والنُّمو الاقتصادي، فكلما زاد التّنوُّع القطاعي للدولة كلما سجلت مستوى نمو مرتفع للغاية.

الفصل الثاني: أثر التنويع القطاعي للاقتصاد على توازن سوق العمل

---

1. السياق الاقتصادي لسوق العمل في الدول النامية

1.1. الإطار النظري لسوق العمل ومحدداته

1.2. ملامح سوق العمل في الدول النامية

2. التنويع القطاعي للاقتصاد كتامين ضد اختلالات سوق العمل

2.1. الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الدخل

2.2. دور محركات ودعائم التنويع القطاعي في خلق فرص عمل

لا تُخلق فرص عمل من عدم، وإنما تَنشأ عن التنمية الاقتصادية، وتنتج عن إقامة رجال الأعمال وحكومات المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الجديدة. يتطلب خَلق فرص العمل المستدامة التغيّر الهيكلي، أو قدرة الاقتصاد على أن يولِّد بشكل متواصل أنشطة جديدة سريعة النُّمو تتميز بارتفاع القيمة المضافة والإنتاجية وزيادة العوائد المرتبطة بالحجم، وتوجد في القطاعات المنتجة خاصة التصنيع فرص أكثر من تلك القائمة في القطاعات الأخرى لتحقيق تراكم رأس المال، والاستفادة من وَفْرات الحجم والحصول على تكنولوجيات جديدة، والأهم تعزيزاً هو التغير التكنولوجي المدمج، وبالتّالي أصبحت القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة التحويلية جوهر التحول الهيكلي والنُّمو الاقتصادي.[1]

يتمحور هذا الجزء حول نقطتين أساسيتين: ستُخصَّص النقطة الأولى لملامح سوق العمل في الدول النّامية والثانية لأثر التّنويع القطاعي على توازن سوق العمل

يتمحور هذا الجزء حول نقطتين أساسيتين: ستُخصَّص النقطة الأولى للسياق الاجتماعي والاقتصادي والخصائص المختلفة لسوق العمل والثانية لوضع العمالة في قطاع التصنيع في السنغال.

قبل أن نستعرض العلاقة بين التّنويع القطاعي وسوق العمل نودُّ أن نوضّح في هذا الفصل نقطتين: الأولى تتعلق بماهية سوق العمل وأهم مكوناته، والثانية تتعلق بمميّزات سوق العمل في الدول النّامية وخاصة أحادية مصدر الدّخل.

1. السياق الاقتصادي لسوق العمل في الدول النّامية

تتميز الدول النّامية وخاصة النّفطية منها بارتفاع النُّمو السريع لسكانها، الأمر الذي يجعل من هذه الزيادة تشكل ضغوطا إضافية على الموازنة العامة للدول، خاصة في حالة الصدمات الاقتصادية[2].

1.1. الإطار النظري لسوق العمل ومحدداته

يعتبر سوق العمل الإطار الذي يتحدِّد فيه تفاعل طالبي العمل، مع عارضي العمل، ويتأثر سوق العمل عادة بمستوى الأداء الاقتصادي ويؤثر فيه[3].

---

[1]-تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، النمو المستدام للتشغيل، دور الصناعات التحويلية والتغير الهيكلي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،ص 78.

[2]-صبرينةيونسي ، مرجع سبق ذكره، ص 378.

[3]-محمود حسين عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجيستير، جامعة الازهر غزة، 2013 ص 12- 13.

1.1.1. سوق العمل وتشغيله

يعتبر سوق العمل نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية،[1] بالمقارنة مع سوق السِّلع والخدمات، يشير سوق العمل إلى السُّوق النّظرية التي يلتقي فيها العرض والطلب. ويتكون عرض العمل من موظّفين وأشخاص يبحثون عن عمل، والطلب على العمل حسب احتياجات المؤسسات (عوامل الإنتاج).[2]

يأتي التوازن من المواجهة بين العرض والطلب ومع ذلك فهي سوق لها خصوصياتها، لاسيما فيما يتعلق يتعلق بالتجزئة والمساومة على الأجور.[3]

نظرا لتطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثّلة خاصة في بروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عارضي العمل وطالبيه والبطالة المتنامية، تبيّن أن سوق العمل ليست كغيرها من الأسواق. فسوق العمل يتّسم بجانبين:

- ***الجانب السُّوقي*** في سوق العمل (le côté marchand) والمقصود به هنا سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسّعر الذي يحدَّد بجملة من العناصر، كحجم الطلب، حجم العرض، وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل. وما ينجرّ عن ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتّسم بنُدرة العمل وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة؛ وكلّ هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السُّوق.
- ***الجانب غير السُّوقي*** في سوق العمل (le côté non marchand) وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السُّوق، ويتمثّل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية إلخ...، وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعيين، ومن المهمّ الإشارة هنا إلى أهمية دور الدّولة في سوق العمل في مختلف البُلدان، وتتمثّل تدخلات الدّولة ليس فقط في البعد غير الخاضع لآليات السُّوق مثل وضع قوانين العمل وتطويرها بما يضمن حقوق

[1]–منتدى عربي لادارة الموارد البشرية، 2016/2/29 13:42 من الموقع الالكتروني: https://hrdiscussion.com/hr111462.html

[2]-Toupictionnaire : le dictionnaire de politique,tiré du site internet : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Marche_travail.htm

[3]- Documents de LETUDIANT.FR, Comment fonctionne le marché du travail ?,tiré du site internet : https://www.letudiant.fr/boite-a-docs/document/comment-fonctionne-le-marche-du-travail.html

وواجبات كل المتعاملين في سوق العمل، ولكن أيضا في البعد السُّوقي لسوق العمل عن طريق ضبط الأجور الدنيا والتدخلات التعديلية للتقريب بين العرض والطلب.

إنّ التدخلات التعديلية في سوق العمل ببُعديه السُّوقي وغير السُّوقي يمثّل جوهر مفهوم الوساطة المؤسسية[1].

- **أنواع سوق العمل**

هناك نوعان من سوق العمل وهما كما يأتي :

- *سوق العمل المحكم* :*Tight labour Market* ويقصد به سوق العمل الذي تكون فيه الفُرص المتاحة والوظائف الشاغرة أعلى من عدد الراغبين بشغل هذه الوظائف بمعنى (عندما تفوق فرص العمل المتاحة عدد الباحثين عن العمل).
- *سوق العمل الرّاكد* :*Slack Labour Market* هو عبارة عن سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عدد الوظائف والفرص المتاحة[2](عدد الباحثين عن العمل يفوق الفرص المتاحة)[3].

- **كيف يشتغل سوق العمل؟**

من المفترض أن أسواق العمل تشتغل مثل الأسواق الأخرى، عادةً ما يتم تحديد سعر التوازن من خلال تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب. في الواقع يتميّز سوق العمل بوظيفة محددة لأن مستوى الأجور لا يعكس واقع العرض والطلب في سوق العمل. وهكذا، لا تنخفض الأجور لأن منحنى طلب العمالة أكبر من العرض. ويقال في هذا الصدد أن الأجر جامد إلى أسفل، ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أنها سبب للبطالة. وفي الواقع يبقى توازن الأجور فكرة نظرية فقط.[4]

---

[1]- علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008 ، ص9، 10.

[2]–صابرين السعو ، مرجع سبق ذكره.

[3]-كفاية العابدي ، مفهوم سوق العمل، 10جانفي2017 ، من الموقع الالكتروني :
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84

[4]-Documents de LETUDIANT.FR,Op.cit.

الشكل رقم 2 .1: محددات سوق العمل

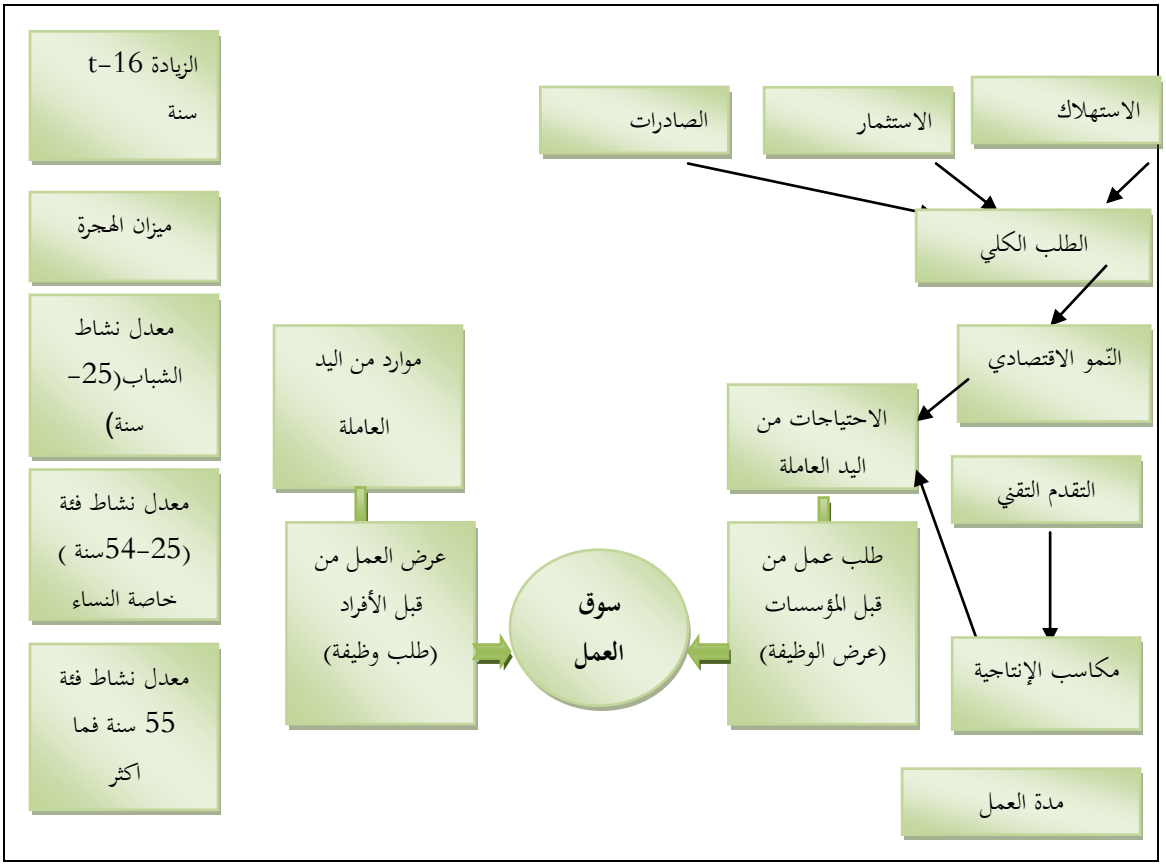

Source : jseco22, les composantes du marché du travail :la demande de travail (offre d'emploi) des entreprises,21 avril 2014 tiré du site internet : https://jseco22.files.wordpress.com/2014/04/7f79f-la-demande-de-travail-et-ses-composantes1.pdf

- **عرض العمل:** هو أحد جانبي سوق العمل، بحيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السُّوق مقابل أجر يعتبره كاف للتّخلي عن وقت الفراغ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء اكبر أو اصغر من وقته للعمل السُّوقي المأجور.

الشكل رقم 2 .2: ما هي محددات عرض العمل؟

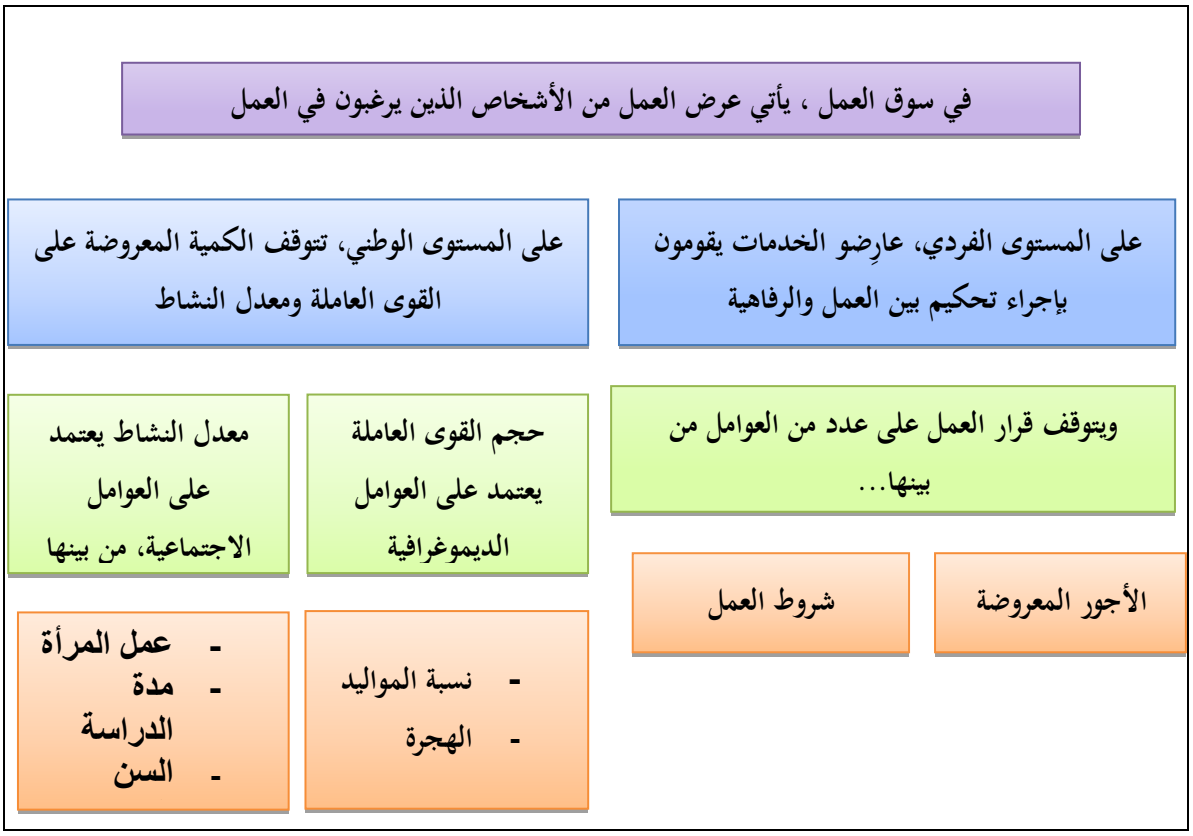

Source : Marie Labé, Le fonctionnement du marché du travail : l'offre et la demande de travail , tiré du site internet **https://slideplayer.fr/slide/10671549#/**, consulté le 11/07/2018

❖ ***محددات عرض العمل***: تتمثل العوامل المحددة لعرض العمل فيما يلي:

- **على المستوى الفردي**

وهو الأمر الذي يحدد لأي فرد أن يعرض قوته العاملة وأن يكون قادرا على العمل براتب يسمح له بتلبية احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية .

والواقع أن قرار العودة إلى سوق العمل يتوقف على جاذبي الأجر، والشخص الذي يعتبر عاملا اقتصاديا عقلانيا، سيقوم بالتحكيم بين العمل والرفاهية. ومن أجل اختيار العمل يجب أن يكون الرضا عن العمل معادلا أو أكبر من الرضا الذي توفره أوقات الفراغ.

- **على المستوى الوطني**

من أجل تحديد عرض العمل على هذا المستوى في السُّوق، يجب أن تؤخذ البيانات الآتية بعين الاعتبار:

- ***حجم القوى العاملة***

يعبر هيكل القوة العاملة على جزء من هيكل السكان وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاجالسِّلع والخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه[1].

هيكل القوى العاملة = المشتغلون + المتعطلين

يعتمد حجم القوة العاملة على العوامل الديموغرافية ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه، ويقاس النُّمو الديمغرافي بمعدله الذي يتأثر بدوره بالمؤشِّرات التالية:

- ***معدل الولادات:*** هناك زيادة طبيعية في عدد السكان الذين هم في سن العمل، تؤدي إلى زيادة القوى البشرية، وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الداخلين إلى السُّوق، أي أن معدلات النُّمو السكاني متزايدة ينتج عنها عمالة متزايدة.[2]
- ***وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية:*** وهذا عامل محدد آخر، يساهم في زيادة عدد السكان العاملين.[3]
- ***معدل النشاط الاقتصادي:*** ويعرف على أنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النّشِطين ويتم قياسه:

$$\frac{\text{(المشتغلون + المتعطلين)} * 100}{\text{مجموع عدد السكان}}$$

وتجدر الإشارة على أن معدل النشاط الاقتصادي الخام لا يعتبر مقياسا دقيقا لمدى مساهمته في النشاط الاقتصادي، كما أنه لا يصلح للمقارنة على المستوى الدولي باعتباره لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف التركيب

[1] – حسن الحاج ، مؤشِّرات سوق العمل، مجلة جسر التنمية، العدد السادس،افريل 2003،ص5.

[2] – باسم مكحول ،سامية بطمة ،نصر عطياني، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: البدائل متاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، 2001، ص.6.

[3]-cours terminal STMG économie ,Le fonctionnement du marché du travail, tiré du site internet :. https://www.bacstmg.net/document/economie/le-fonctionnement-du-marche-du-travail-2125.html

العمري للسكان بين مختلف البلدان، لذلك من المهم استخدام معدل النشاط الاقتصادي المنقّح[1]، والذي يعبر على النسبة المئوية لذوي النشاط الاقتصادي في سنة معينة من مجموع القوة البشرية (15-64 سنة) في نفس السنة ويتم قياسه:

$$\frac{\text{إجمالي القوى العاملة}}{\text{إجمالي السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر}} \times 100\%$$

يتأثر حجم النشاط الاقتصادي بالعوامل الاجتماعية بمعنى العلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات والعادات، والتقاليد السائدة وذلك من خلال التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية تقليص سن التقاعد ممّا قد يجبر المؤسّسة على زيادة عدد عمّالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السُّوق.

- **طلب العمل** :يعرف بأنّه أحد جانبَيْ سوق العمل، يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السُّوق مقابل ما يدفعه من أجر العاملين. ويتميز الطلب عن العمل بأنّه طلب مشتق أي رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه، ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه. ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، إتقان العمل، الطلب على المنتَج، أسعار المنتَج، وعوامل الإنتاج الأخرى. ويتم التمييز عادة بين طلب المنشأة وطلب السُّوق.
- كما يمكن تمييز الطلب عن مختلف زمر المهارات والكفاءات[2].

[1]- مركز الإحصاء، دليل المؤشِّرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة- دليل رقم 9، لا يوجد سنة، ص16.

[2]-أرشيف: الدراسة والمناهج التعليمية، منتدياتستارتايمز، من الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/?t=3881383

الشكل رقم 2 .3: ما هي محددات طلب العمل؟

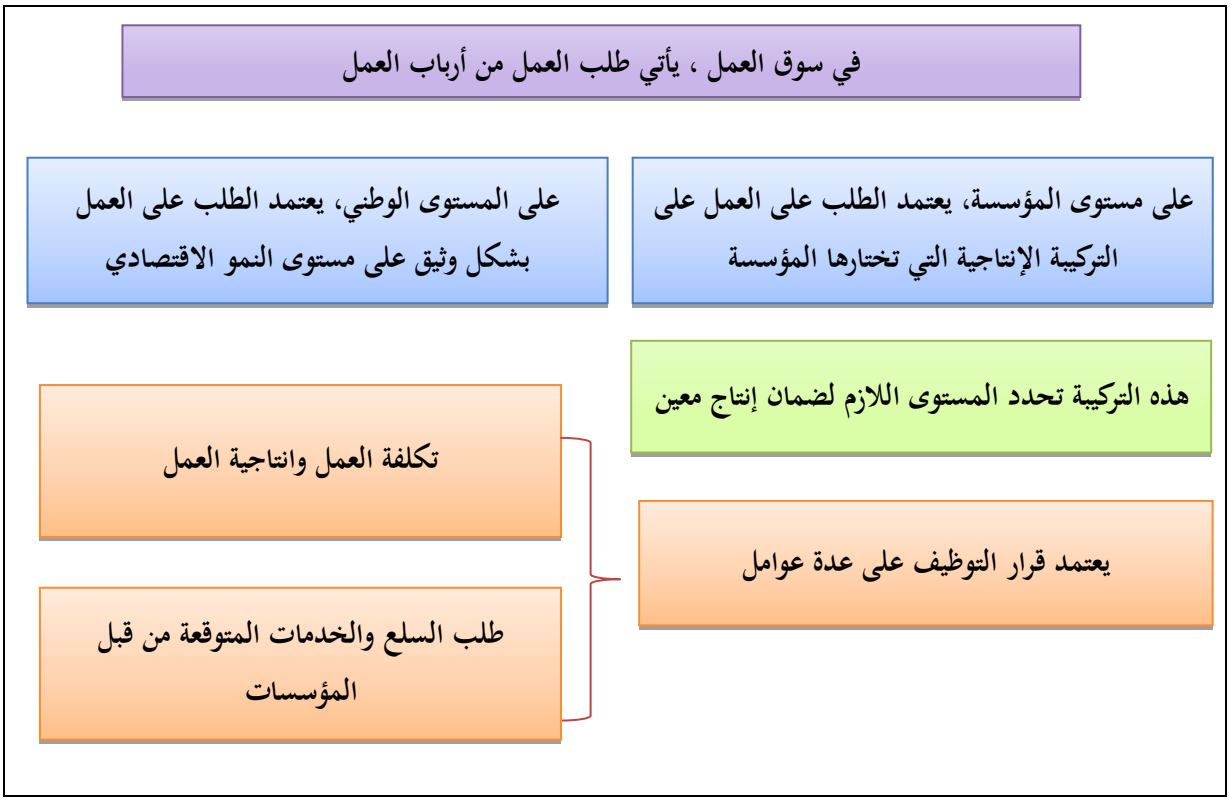

Source : Marie Labéé, Le fonctionnement du marché du travail : l'offre et la demande de travail ,, tiré du site internet : https://slideplayer.fr/slide/10671549#/, consulté le 11/07/2018

❖ ***محدِّدات طلب العمل:*** تتمثل العوامل المحدِّدة لطلب العمل فيما يلي:

- **على مستوى المؤسّسة:** الطلب على العمل ينبُع من المؤسسات التي تبحث عن عمال، يتأتَّى الطلب على العمل من الشركات التي تقارن ما يتم الإبلاغ عنه بالساعة الإضافية من العمل (عامل إضافي = إنتاجيه العمالة الحدية) مع ما يكلفها (تكاليف العمل = الراتب + الاشتراكات) حتى أن في التحليل وتوظف المؤسّسة ما دامت الإنتاجية الهامشية للعمل أعلى من الأجر الفعلي.[1]

[1]- Marche Du Travail Et Gestion De L'emploi,tiré du site internet http://ses-noailles.fr/2013/11/partie-2-chapitre-1-marche-du-travail-et-gestion-de-lemploi/

- **على المستوى الوطني (على مستوى النُّمو)**: هناك علاقة استجابة بين النُّمو الاقتصادي ومستوى طلب العمل، كون أن البطالة تنتج بشكل عام عن تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستويات كامنة وبالعكس في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي.[1]

إن حجم الإنتاج هو محدّد أساسي للطلب على العمالة. إذا كان على المؤسسات أن تنتج المزيد لأنها تتلقى المزيد من الطلبات على السّلع أو الخدمات، لذلك إذا زاد الطلب على السّلع والخدمات، فسيتعين عليها توظيف عمال إضافيين وبالتالي خلق فرص عمل للتعامل مع هذا الأمر.

على المستوى الوطني ، يمكننا القول:

- **زيادة في الناتج المحلي الإجمالي** = النمو الاقتصاد ⟵ يخلق فرص العمل(انخفاض في البطالة من حيث المبدأ). هذا هو الارتباط بين النمو والتوظيف. نستطيع القول أن:

فترات من النمو الاقتصادي القوي ⟵ يخلق فرص عمل عالية.

فترات الركود أو الأزمة الاقتصاد ⟵ الحد من التوظيف.

لكن في بعض الحالات لا يكون هناك ارتباط بين النُّمو والتوظيف، باعتبار أن النُّمو لا يؤدي تلقائيا إلى خفض معدلات البطالة، بمعنى قد يزيد عدد السكان النشطين بوتيرة أسرع من العمالة، مما يخلق البطالة.

حسب (**معهد الدراسات العليا والاقتصاد والتجارة بفرنسا INSEE**)أن معدل البطالة أقل ارتباطاً بمعدل النُّمو الاقتصادي بسبب عوامل أخرى تؤثر على المعروض من العمالة (سن التقاعد، طول الدراسة، إلخ)، و منه يمكن إعادة تحديد المكوّنات التي تغذي النُّمو الاقتصادي، وبالتّالي زيادة الإنتاج. هنا نجد دور الطلب العالمي: الاستهلاك، الاستثمار، والصادرات.

إذا زاد الاستهلاك و / أو الاستثمار و / أو الصادرات⟵ زيادة الطلب⟵ زيادة الإنتاج احتياجات القوى العاملة ⟵ خلق فرص العمل.

يمكننا أيضا أن نظيف أن الزيادة في الطلب نفسه تعتمد على عوامل أخرى مثل القدرة التنافسية من حيث التكلفة (تكلفة العمالة) والقدرة التنافسية غير المتعلقة بالتكلفة (الابتكار، التحديث، التخصص). تتكيف مع تطور الطلب العالمي.[1]

[1]– حسن العالي ، النمو الاقتصادي والعمالة ، الأحد 13/11/2016، 12:40، من الموقع الالكتروني:
https://alsharq.com/opinion/13/11/2016/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9

- **مرونة الجهاز الإنتاجي**

إذا كان النُّمو في الطلب على السِّلع والخدمات ينعكس على سوق العمل في شكل تزايد الطلب فيه، فإن هذا الانعكاس يتوقف على سرعة وسهولة استجابة الإنتاج لزيادة الطلب أي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي.

فإن كان الجهاز الإنتاجي يتميز بمرونة عالية، فهنا زيادة الطلب الكلي سيتجه أثرها مباشرة وبقوة إلى الإنتاج فتدفعه إلى الأعلى، وسيصبح ذلك لتحقيق الزيادة المستلزمة في العرض الكلي.

ولكن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يعني ضعف قدرة الإنتاج وبالتالي العرض على التوسع بالقدر اللازم لمواجهة الزيادة في الطلب، ويتجه تأثيرها إلى الأسعار فترفعها. وتختلف مرونة الجهاز الإنتاجي باختلاف:

- **مستوى التشغيل في الاقتصاد**: عند المستويات المنخفضة توجد موارد عاطلة بما في ذلك عنصر العمل، لكن قد توجد مشكلة في مرونة الجهاز الإنتاجي فتكون الاستجابة لذلك بطيئة.
- **مستوى النُّمو الاقتصادي**: التقدم الاقتصادي يخلق تسهيلات عديدة تساعد على استجابة العرض لتغيّرات الطلب وتوسعه على السِّلع يُترجَم في شكل توسعه على عنصر العمل، أما الاقتصاديات الحديثة النُّمو فإن جهازها الإنتاجي يعاني من ضعف المرونة على الرغم من وجود موارد كثيرة غير مستغلة فيها.
- **الفن الإنتاجي**: لو فرضنا أن معدل الأجر قد انخفض، وان مستوى الطلب في السُّوق على السِّلع يستطيع استيعاب العرض الإضافي، وأن الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد لديه المرونة اللازمة، فإن تأثير كل هذا على الطلب في سوق العمل سيتوقف على الفن الإنتاجي المطبق.

فإذا كان البلد يستخدم أساسا طرق إنتاجية كثيفة رأس المال فيعني ذلك أن معامل العمل إلى الناتج يكون منخفضاً، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الكلّي على الطلب على العمل يكون ضئيلاً.

أما إذا كانت الطرق المستخدمة كثيفة العمل فهنا تنعكس الزيادة في الطلب الكلي في شكل زيادة كبيرة في الطلب على العمل بسبب ارتفاع نسبة مدخلات العمل في الإنتاج.

[1]-jseco22, les composantes du marché du travail :la demande de travail(offre d'emploi) des entreprises,21 avril 2014.tiré du site internet :https://jseco22.files.wordpress.com/2014/04/7f79f-la-demande-de-travail-et-ses-composantes1.pdf

- **إنتاجية العامل:** ارتفاع إنتاجية عنصر العمل يعني ارتفاع قدرة عنصر العمل على المشاركة في عملية الإنتاج وهذا يشجع بطبيعة الحال على زيادة طلب المشروعات على عنصر العمل وذلك من خلال:

- زيادة استخدام عنصر العمل مع بقاء العناصر الأخرى كما هي واستغلال هذه الزيادة في التوسع في الإنتاج.
- إحلال العمل محلّ العناصر الأخرى التي تتحسن إنتاجيتها.[1]

- **توازن سوق العمل**

يحدث التوازن في سُوق العمل عندما تستقر العلّاقات النسبية الكمية بين المتغيرات الرئيسية (العرض والطلب)، وانطلاقا مما تقدم يتّضح بأنّ توازن سوق العمل يحتوي على قدر من المفاهيم ناتج عن هذا التوازن أو اختلالاته أهمها:

الأجور: وهي سعر خدمة عنصر العمل في مدة زمنية (ساعة، يوم، شهر الخ) أي ما يحصل عليه العامل مقابل فترة زمنية معينة. يعتبر الأجر ثمن أو تكلفة سلعة العمل التي يقدمها صاحب العمل إلى العامل من خلال عملية الإنتاج والعمل عنصر من عناصر الإنتاج ونطبق عليه معظم خصائص التعويض التي تسري على العناصر الأخرى(العرض والطلب والسعر) إلا انه يتميز مع ذلك بخصائص.

الأجر الاسمي: أسعار السُّوق أو الأسعار الجارية، ما يُدفع للعامل مقابل الفترة الزمنية.

الأجر الحقيقي: يأخذ في الاعتبار القوة الشرائية أو الحقيقية لأجر العامل وهي عبارة عن الأجر أسمي مقسوما على الرقم القياسي للأسعار ويستخدم للمقارنة بين فترات مختلفة.[2]

يعتبر الأجر لكونه تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات، من العوامل الأساسية التي تحدِّد الطلب على العمل، وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد. يتأثر الطلب على العمل بشكل ملموس عند تغير الأجر مستوى الطلب في سوق المنتجات.

بمجرد انخفاض معدل الأجر لا يضمن زيادة الطلب على العمل، فلكي يقبل رب العمل على تشغيل عامل إضافي عند انخفاض الأجر، لابد أن يكون الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الإنتاج الجديد الذي

[1] – سمية الرشيد محمد مصطفي، محددات الطلب في السودان 1989-2016، بحث تكميلي لنيل درجة الماستر في الاقتصاد التطبيقي، 2017، ص 37.38.39.40.

[2] –حمد الغنام، اقتصاديات العمل،كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، من الموقع الالكتروني:https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_lml_.pdf

سيصحب الزيادة في حجم العمل الموظف. أما إذا كان سوق المنتجات يعاني من وجود فائض إنتاج لا يصرف وندرة في الطلب، ففي هذه الحالة ستحجم المشروعات عن زيادة تشغيل العمال عند انخفاض الأجر طالما أنها لا تضمن بيع إنتاجها الإضافي، لذلك فإن انخفاض الأجر لا يكفي بمفرده لرفع الطلب على العمل ما لم يدعم هذا الانخفاض بمستوى كاف للطلب الكلي. وفي بعض الحالات يستطيع الطلب الكلي بتغيره الايجابي أن يمتص الأثر السلبي لارتفاع الأجر على مستوى الطلب في سوق العمل.

- **البطالة**

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة "Unemployment Rate" وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطّلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل [1].

كما يمكن تعريفها، بأنّها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدّولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشّرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته[2].

وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية، على التعريف العاطل عن العمل بأنّه (**كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى**). وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لسبب من الأسباب

إذن يتبين أن مصطلح (العاطلين) اقتصاديا لا يطلق على كل من لا يعمل أو لا يشارك في النشاط الاقتصادي، بل العاطلين هم الأفراد الذين ليس لديهم وظيفة ولكنهم يبحثون بجدية عن عمل، ويلاحظ أن عبارة يبحث بجدية عن عمل يتعين النظر إليها بعين الاعتبار، فالأشخاص الذين كانوا يبحثون عن عمل في السابق ثم توقفوا الآن عن البحث لا يعدون عاطلين.

[1]– خالد واصف الوزني، لحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، ط7 ، عمان، 2005، ص 265.

[2]–محمود حسين الوادي و آخرون ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2009، عمان،ص191.

انطلاقا مما سبق أن ليس كل من لا يعمل وقد بلغ سن العمل، يقع ضمن القوى العاملة، إلا إذا كان قادرا عليه ويبحث عنه ضمن الأجور السائدة، فإن وجد العمل صنف ضمن القوى العاملة (فئة الموظفين). أما إذا لم يجده صُنِّف ضمن القوى العاملة (فئة العاطلين) وعليه فإن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين، ويمكن الرجوع إلى الشكل لتوضيح المعنى[1].تظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي[2].

الشكل رقم 2 . 4: مفهوم البطالة

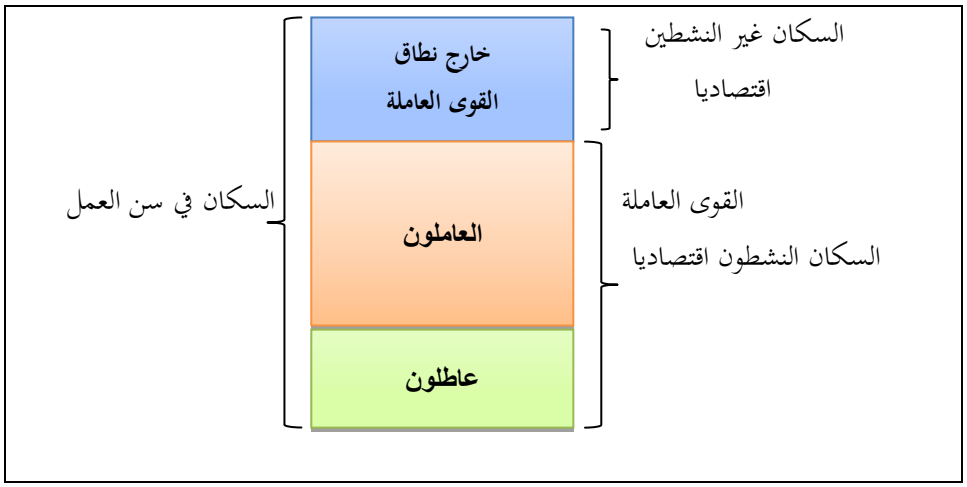

المصدر: لورنس يحي صالح، محمد طاهر نوري، آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية لمدة 2003-2015، مجلة العلّوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 108، المجلد 24، ص314-315

ويقاس معدل البطالة بعدد العاطلين مقسوما على إجمالي القوى العاملة، أي أن معدل البطالة هو النسبة المئوية للقوى العاملة من غير الموظفين والتي تبحث عن عمل .

معدل البطالة= (العاطلين / القوى العاملة) *100

1.1.2. الفكر الاقتصادي لسوق العمل

يختلف الفكر الاقتصادي في تحليله لسوق العمل وتفاقم ظاهرة البطالة، بحيث يتضمن نظريات متباينة.تنقسم هذه النظريات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي تلك النظريات التي تبنت فرضية وجود سوق تنافسي للعمل، تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب عليه، عند الأجر التوازني ومستوى

[1] – لورنس يحي صالح، محمد طاهر نوري، آليات توليد البطالة في العراق و أنواعها و احتساب المقنعة منها دراسة تحليلية لمدة 2003-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 108، المجلد 24، ص314-315

[2] – محمود حسين الوادي وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص 191.

التشغيل الكامل، أما المجموعة الثانية فهي تضم النظريات الحديثة، التي فسّرت الاختلال في سوق العمل وما ينتج عنه من بطالة استنادا إلى فرضيات أكثر واقعية تتعلق بهيكل العمل وآليات التوازن الداخلي.[1]

قبل التعمق في النظريات الحديثة لسوق العمل التي سعت لتغيير الاختلال في السُّوق اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي نتيجة بروز بطالة، نمر بإيجاز إلى النماذج التقليدية[2]. إذا تم تبسيطها إلى أقصى الحدود.

في الفكر الاقتصادي التقليدي لسوق العمل، قد تمت هيكلة مجال النظريات الاقتصادية لسوق العمل والبطالة بالمعارضة بين التحليل " النيوكلاسيكي" و"التحليل الكينزي".

- بالنسبة إلى الاقتصاديين "النيوكلاسيك "، فإن اللعب الحرّ لقوى السُّوق يسمح بأفضل تخصيص ممكن للموارد ⟵ تدخلات الدّولة غير مرغوب فيها[3].

الزيادة في عرض العمل ينتج عنها بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ويترتب عليه زيادة في الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق الاستخدام.

- بالنسبة إلى الاقتصاديين الكينزيين، فإن الأداء التلقائي للأسواق لايكفي لضمان تطور مستمر للاقتصاد ⟵ وهذا ما يبرّر تدخل الدّولة.

ترى النظرية الكنزية البطالة الاقتصادية هي بطالة إجبارية، والتي عرّفها كينزبأنّها تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي انخفاض معدل الأجر الحقيقي لذا ما بقي عرض العمل أعلى من الاستخدام السائد والطلب على العمل أقل من الاستخدام السائد، أي انخفاض معدل الأجر الحقيقي.

أما فيما يخص المنظور الحديث لسوق العمل يشمل على عدد من النظريات والاتجاهات التي سعت لتفسير الاختلال سوق العمل وبروز ظاهرة البطالة اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي لهذه السُّوق. من أبرز هذه النظريات التي تهمنا هنا نظرية تجزئة السوق

[1] – خالد حريري ، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، دمشق 1992، ص 83 منقول من رسالة ماجيستر

[2] –لمحمود حسين علي عيسى، مرجع سبق ذكره ،ص22.

[3] -HEC Lausanne, Analyse Economique Macro, 2005/2006,P3.tiré du site internet : Http://Www.Hec.Unil.Ch/Apommeret/Partie1.Pdf

ونظرية اختلال سوق العمل[1]، وتفسير علّاقة التوظيف بالنُّمو من خلال قانون اوكن (la loi d'OKun) ، الاستقرار والعمالة.

- **نظرية اختلال سوق العمل**

ظهرت هذه النظرية كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات. تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السِّلع وسوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية، وقد ينطبق نفس التحليل على سوق السِّلع والخدمات، حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات. لذلك فإن هذه النظرية تعبّر عن آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقة القائمة بين سوقي السِّلع والعمل لتحليل الاختلال[2].

- **نظرية تجزئة سوق العمل**

تحاول هذه النظرية إثبات عدم تجانسية سوق العمل، وبأنّ تبايناته تستلزم وجود فئات نوعية من اليد العاملة المسجلة حسب وظائفها ومكانتها في المجتمع، وهذه النظرية لا تبتعد عن النظرية النيوكلاسيكية فهي ترى أنه حتى في الفترات التي يعرف فيها الاقتصاد نسب نمو مرتفعة فإن هناك فئات معينة من المجتمع لا تُستثنى من معدلات البطالة العالية عن المعدل المسجل، أي بمعنى أن تحقيق معدل عال من النُّمو، لا يعني بالضرورة القضاء على البطالة، بل وأن استمرارها يبقى متأرجح في مستويات متفاوتة، ظهرت هذه النظرية لتفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجه فيه عجز في القطاعات أخرى.

وتفرض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الإستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما سوق أولي وسوق ثانوي.

السُّوق الأولي: فهو سوق مؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة فئة عمالة عالية من المهارة والتي تحرص المؤسّسة على الاحتفاظ بها، بحيث يتميز هذا السُّوق بالاستقرار

[1]–بوترعة بلال، حبة وديعة ،الفجوة المعرفية بين التكوين الجامعي و سوق العمل كعامل مغدي للبطالة ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الاول، سبتمبر، 2013، ص 84.

[2]– مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير ، مداخلة حول : مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة الي برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، جامعة الاغواط ، لا توجد سنة.

الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظلِّ ظروف جيدة وأفاق مستقبلية مهيأة لامعة .كما تتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من الإستقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الإستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

السُّوق الثانوي: يمتلك خصائص عكسية للسوق الأولي المتمثلة في صغر حجم المؤسسات والتي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل. ويتسم هذا السُّوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الإقتصادي ومن ثم، يكون العمال في هذا السُّوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظلِّ الافتقار إلى القوانين التي تنظم هذا السُّوق.[1]

- **علاقة النُّمو الاقتصادي بالعمل**

إن معدل نمو الطلب على العمل يعتمد على معدل النُّمو الناتج ونمو الإنتاجية حيث يمكن بلْوَرة هذه العلاقة بقانون أوكن.[2]

كما ذكرنا في السابق أن النمو الاقتصادي يعتبر هدفاً محوريا لكل سياسات اقتصادية الأمر الذي يجعل من الدول على اختلاف مستويات تطورها تسعي لتحقيق معدل نمو ايجابي ومستدام نتيجة انعكاسه على الأداء الاقتصادي باعتباره من المتغيرات المهمة التي يفترض أن تؤدي إلى رفع مستوى التشغيل وخفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد الوطني[3]، و هذا ما أكّده قانون اوكن بحيث تنطلق السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط إرتباطا مباشرا مع النُّمو، فكل زيادة في معدلات النُّمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة. تظهر علاقة معدلات النُّمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النُّمو ⟵ ارتفاع نسبة التوظيف ⟵ انخفاض معدل البطالة

وتتحدَّد نسبة ارتفاع معدل النُّمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون

[1]- مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان ،2008، ص198.

[2]- علاء الدين جعفر، الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق ،وزراة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ،2008، ص3.

[3]- راضية بن زيان، يوسفي الحسين، اثر مكونات النمو الاقتصادي على الطلب على العمالة في الجزائر 1980-2014، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد 07، 2018، ص 355-356.

من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت المعدلات الاقتصادية، بينما يركز الاتجاه الآخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع. غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النُّمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل بينما يؤدي تباطؤ الإقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض.

- **نسبية تأثير النُّمو على البطالة**

من بين أسباب فشل السياسيات الاقتصادية للحدّ من ظاهرة البطالة في البلدان النّامية، هو الاختلاف في طبيعة النُّمو المحقق وأثره على البطالة، رغم تحقيقها لمعدلات نمو نوعا ما مرتفعة، ولعلّ هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النُّمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة. فالنُّمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، وهذا النوع من النُّمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة. والاتجاه الآخر مرتبط بزيادة الكمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى التخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النُّمو المحقق.

فالنُّمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة.

فإرتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعة في عدد الدّخلين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الإقتصاد على إمتصاص هذه الزيادة. هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النُّمو والبطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي لتخفيض البطالة أم لتحفيز النُّمو؟ وهل العلاقة المباشرة بين زيادة النُّمو

وانخفاض البطالة واعتبار أن النُّمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة.

- **قانون أوكن (la loi d'OKun)**

يشير قانون أوكن إلى العلاقة بين النُّمو الاقتصادي ومعدل تغيير البطالة، بحيث إعتبر أوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النُّمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الإقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنّمو.[1]

أما في ما يخص فجوة أوكن فهي تعبّر عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحتمل والناتج المحلي الإجمالي إذ أن مستوى الناتج الحقيقي الممكن هو المستوى الذي يصل إليه الناتج بإستعمال عناصر الإنتاج وخاصة العمل بكامل طاقاتها في العملية الإنتاجية، كلما زادت فجوة أوكن فإن معدل البطالة يزداد، ونعبر عن هذه الفجوة.

فجوة أوكن = الناتج المحلي الإجمالي المحتمل – الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

بالنسبة لقانون اوكن يفسر بالعلاقة التالية:

$$U - UN = B.G$$

حيث:

U: معدل البطالة الفعلي

UN: معدل البطالة الطبيعي

G: فجوة أوكن

B: عدد ثابت

ينتج عن إستقرار علاقة أوكن عدة مزايا نذكر منها:

[1]– معاوية أحمد حسين ، هناء محمود سيد احمد ، الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثاني و الثلاثون ، 2012، ص 201. .

- عند إنخفاض البطالة يتطلب إنخفاض فجوة أوكن وذلك عن طرق زيادة النُّمو الفعلي عند مستوى المعطى من الناتج المحلي الفعلي.
- تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النُّمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس.

مثال : إذا كان تراجع الدّخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما بنسبة 2% فإن البطالة ستزداد في نفس العام بنسبة 3% وعليه فإن قانون أوكن يربط بين إمكانيات النُّمو الحقيقي في بلد ما وإنعكاسات ذلك على مستوى التوظيف في ذلك البلد. ومعروف أن تراجع الناتج القومي سيعني إنتاج كل مما يؤدي إلى ظهور البطالة.

- **الاستقرار والعمالة: التنوع والتخصص**

منذ 1982 ركزت مجموعة من المؤلفين على التغير الهيكلي كعامل رئيسي لتفسير التفاوتات المكانية في أداء سوق العمل، نذكر أهم الطروحات التي توصل إليها الباحثين:

طرح Abraham و Katz سنة 1986 أن البطالة ناتجة بشكل أساسي عن صدمات إجمالية مشتركة، وأن التباين المكاني الملحوظ في التحولات القطاعية يرجع أساسا إلى نتائج غير متكافئة لنفس الصدمات الإجمالية. ومن أجل تفادي تلك الصدمات، وجدت عدد من الدراسات مقياسا للتنوع الصناعي (على سبيل المثال GINI و Herfindhal في المواصفات الاقتصاد القياسي.

وحسب فرضية الحافظة لـ Simon سنة 1988 فمن المعترف به على نطاق واسع أن الصدمات الشائعة قد تولد تأثيرات غير متكافئة عبر الصناعات ينبغي أن تكون الاقتصاديات الأكثر تنوعا أكثر قدرة على استيعاب الآثار السلبية للصدمات الشائعة لسوق العمل من خلال التنقل بين القطاعات.

توصل Jacobs سنة 1969 إلى استنتاجات مماثلة، من خلال القول بأنّ التّنويع القطاعي قد يوفر المزيد من فرص العمل وبالتالي يقلل من معدل البطالة في المنطقة، غير أن Marshall سنة 1892 كانت فرضيته بديلة عن ذلك، حيث أشار إلى أن التخصص بدلا من التنوع كآلية تؤدي إلى النُّمو المحلي (الحضري)، يؤدي التركيز المحلي للشركات داخل نفس الصناعة إلى زيادة عدد فرص العمل وفي التحليل النهائي ما إذا كان التخصص أو التنوع أكثر فائدة لديناميكية سوق العمل المحلي هو سؤال تجريبي تعتمد إجابته على الفترة الزمنية

للتحليل، وعلى طريقة قياس الظواهر، وعلى أي صناعة يتم النظر فيها، وعلى أي مستوى (قطاعي وإقليمي) الذي يتم إجراء التحليل وعلى المنهجية المعتمدة[1].

1.2. ملامح سوق العمل في الدول النّامية

مع الاختلافات التي يلاحظها المتتبع بين الاقتصاديات النّامية وخاصة فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي ،وما ينجم عن هذه الاختلافات من انقسام الأقطار النّامية بين فوائض مالية كبيرة (كبعض الأقطار المصدرة للبترول)، والأقطار التي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها الدولية (كبعض الاقتصاديات الزراعية التقليدية)، فإن جميع الأقطار تعاني من انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الوطني في العرض الكلي للسلع التي يتم تسويقها محليا، وفضلا عن ذلك تتوزع الأقطار النّامية بين الاقتصاديات كثيفة السكان واقتصاديات خفيفة السكان، إلا أن جميعها تعاني من عدم تناسب الموارد البشرية مع الموارد الطبيعية، وبالتالي تلتقي هذه الأقطار في تباين الأقاليم الداخلية من حيث الكثافة السكان: أقاليم خالية وأخرى مكثفة، مناطق هامشية متروكة ومراكز حضرية مكتظة، ومع هذه الحقيقة يمكن القول بصفة عامة أن انخفاض نسبة القوى العاملة الماهرة ونقص الاستثمارات الإنتاجية وتدهور إنتاجية العناصر يمثل أكبر المشكلات وأصعبها في الأقطار الخفيفة السكان وبالمقابل فإن قلة نصيب الفرد من الدّخل القومي والندرة النسبية للموارد الطبيعية وعدم كفاية الإمكانيات المالية تعتبر أشد المشكلات في الأقطار الكثيفة السكان. من جانب آخر فإن لأنماط الإنتاج المختلفة تأثيرات متباينة على عملية التصنيع. إن مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما تعتمد على مرحلة التّنمية والخصائص الهيكلية المميزة للاقتصاد النّامي في فترة معينة من الزمن. وبصورة عامة أن لكل من نمطي كثيف رأس المال وكثيف العمل مزاياه ومشكلاته.[2]

1.2.1. مميزات سوق العمل في الدول النّامية

في العديد من الدول النّامية فإن أسواق العمل قد لا تكون مرتبط ومتصلة ببعضها البعض بالقدر الكافي نظرا لوجود حواجز كمية أو سعرية أو غيرها تحول دون ذلك، وفي هذه الحالة يشار إلى سوق العمل على أنه مجزئاً، مما يمثل أحد أوجه الخلل في السُوق، حيث أنه لا يكون قادرا على أن يحرك العمالة أفقيا بين

[1] - Roberto Basile&all,Sectoral Shifts, Diversification and Regional Unemployment: Evidence from Local Labour Systems in Italy,IZA Discussion Paper No. 6197,Decembre,2011.p5.

[2] –هوشيار معروف ،دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي),دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1،2005،ص 17،23.

النشاطات والقطاعات المختلفة أو راسيا على السلم الهرمي طبقا لمتطلبات وقواعد الكفاءة الاقتصادية وتعظيم إنتاجية قوة العمل.

كما أن سوق العمل مرتبط ارتباطا وثيقا بأسواق المنتجات وما يصيبها من تغيرات، وذلك من خلال هيكل الطلب على العمالة، والذي يعد أحد المحددات الرئيسية لهيكل الأجور، فمن وجهة النظر الاقتصادية فإن مستوى الأجر يتحدَّد على أساس إنتاجية العامل وسعر السِّلعة المنتجة. إلا انه أيضا في العديد من الأحيان يكون الارتباط بين سوق العمل وأسواق المنتجات غير قائم. كما في حالة إذا ما كانت مستويات الأجور تحدِّدها قوانين إدارية أو اجتماعية لاصلة لها بعناصر التكلفة والإنتاجية أو أسعار السِّلع والخدمات المنتجة. أو في حالة تكون أسعار المنتجات لا تمثل تكلفة إنتاجه نتيجة لدعمها أو تقديمها مجانا[1].

هناك مجموعة من الملامح التي تميز سوق العمل في الدول النّامية، كما أن هذه الملامح ترتبط كثيرا بالإبعاد العلمية والتعليمية في تلك الدول، حيث تتأثر بها. من هذه الملامح نذكر ما يلي:

- **تركز العمالة في القطاعات الأولية (الزراعة والصناعات الأولية)**: حيث أن قطاع الزراعة والصناعة الأولية، يحتاج إلى عمالة غير ماهرة، ولما كانت معظم العمالة في الدول النّامية غير ماهرة وغير متعلمة، نظرا لانخفاض الاهتمام بالتعليم، فإن معظم العمالة تعمل في الأنشطة الأولية، حيث ينخفض نصيب الفرد من الدّخل القومي، وتنخفض العمالة في الأنشطة الصناعية، وأنشطة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.
- **انخفاض مستوى التعليم والخبرة في عنصر العمل**: حيث يلاحظ تدني مستويات التدريب ورفع الكفاءة في المؤسسات في معظم الدول النّامية، مع عدم وجود برامج متكاملة للتدريب، ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- **التفاوت الكبير في مستويات الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة**: حيث يفوق ذلك التفاوت نظيره الموجود في الدول المتقدمة، السبب الرئيسي في ذلك التفاوت يرجع لتدني مستوى التعليم وتفاوت

[1]– عصام الدين منتصر، عامر ذياب التميمي،سوق العمل والاصلاح الاقتصادي،المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين:الاجور وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية – الجمعية الاقتصادية الكويتية،الكويت،1997،ص95.

التدريب، ومن ثم الفجوة الكبيرة بين العمالة الماهرة ذات الأجور المرتفعة والعمالة غير الماهرة ذات أجور المنخفضة.

- **ديناميكية العرض والطلب على العمل في الدول النّامية، وتأثر عرض العمل بشكل مباشر بالزيادة في عدد السكان،** حيث ينمو معدل الطلب على العمل ب 3 % سنويا وهو معدل يكاد يتساوى مع معدل الزيادة السكانية في الدول النّامية، ومن ثم فإن تخفيض معدل الزيادة السكانية سوف يكون له تأثير مباشر على تخفيض الطلب على العمل في الدول النّامية، مع الأخذ في الحسبان فترة إبطاء بينهما، والتي تبلغ خمسة عشر عاماً.
- **عدم الاستخدام الأمثل للعمالة:** في الدول النّامية، حيث تزداد فيها فرص وجود البطالة المقنعة، مقارنة بالدول المتقدمة، لاسيما في الأنشطة الزراعية وأنشطة الخدمات والوظائف الحكومية، وبالتالي انخفاض الإنتاجية مما يعني أن إعادة تخصيص الموارد سترفع من إنتاجية هؤلاء[1] .

2.2.1. الصدمات والاختلالات الهيكلية وأثرها على سوق العمل

تواجه الاقتصاديات النّامية العديد من الصدمات الاقتصادية، الناتجة عن الاختلالات الهيكلية، والتي تجعلها ضعيفة وتابعة ومتذبذبة وغير قادرة على استيعاب النُّمو السكاني المتزايد، و هو ما يعكس أثارها بشكل واضح على فرص التشغيل.

- **أثر الاختلالات الهيكلية على فرص التشغيل**

تعود مشكلة التشغيل في الدول النّامية وخاصة النّفطية منها إلى اختلال في هيكل النفقات العامة والمتمثل بانعدام التناسب الصحيح بين شِقَّيها الاستثماري والتشغيلي، من جهة، واختلال كل شق منها والمتمثل في عدم توزيع تخصيصاته بالشكل الأمثل الذي يوائم النظرية الاقتصادية ويخدم العملية التنموية، من جهة أخرى، فضلا عن الاختلال في هيكل الإيرادات والمتمثل في الاعتمادية الشديدة على الريع النّفطي. فإن ذلك الاختلال المركب يقود إلى اختلالات كثيرة، منها النقدية متمثلة في زيادة عرض النقد غير متناسبة مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يسبب ضغوطا تضخمية، الأمر الذي يحتم على السلطات النقدية لهذه الدول إتباع سياسة نقدية متشددة، ومنها حقيقية تتمثل في ضعف النُّمو القطاعي الإنتاجي وانخفاض

[1]-محمود حامد عبد الرزاق، اقتصاديات السكان والموارد البشرية –اطار نظري تطبيقي- ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2002، ص -100. 101

نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ينتج عن ذلك بمجمله إلى تداعيات تؤدي الاختلال في هيكل التجارة متمثلا في زيادة انكشاف نمو الاستيرادات وتفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النّفطية منها. وكل هذا ينتج عنه تعثُّر وضُعف العملية التنموية، مما يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، بسبب ضعف قدرة الاقتصاد وفائض القوة العاملة المتجددة[1].

تشابك الاختلالات الهيكلية وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي يحوّل دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. إذن يمكن تلخيص اثر الأسباب الهيكلية على سوق العمل إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعي الناتج عن عدم استطاعة القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، والذي لا يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار لتوسيع طاقاته الإنتاجية من جهة، ولا يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة من جهة أخرى.
- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات، خصوصاً أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكن التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة سوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع.
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنِّع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه نوعي، وبدون مراعات مصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسّسة المكونة.[2]

- **الصدمات الاقتصادية وأثرها على سوق العمل**

يكون للصدمة الاقتصادية تداعيات كبيرة على سوق العمل، ويصاحب ذلك فترات من البطالة وكذلك تصاعد حالات الفقر. ويمكن تقسيم هذه الصدمات إلى نوعين:

[1]–لورنس، صالح العرافق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]– بشر محمد موفق، البطالة في الجزائر– التعريف ، الأسباب ، الاثار الاقتصادية، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،يومي15–16 نوفمبر، 2011 ،موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ديسمبر2011، 2:13سا.من الموقع الالكتروني: https://iefpedia.com/arab/?p=29731

النوع الأول: هو صدمات الطلب (Demand Shocks)، وتتمثل بالتغيُّرات في السياسة، مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الإنفاق الحكومي والخاص ومعدلات الضرائب)، وصدمات السياسة النقدية (عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف).

النوع الثاني هو صدمات العرض (Supply Shocks) أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي بالتقدم التكنولوجي كالابتكارات والاختراعات والتغيُّرات المناخية وحدوث النزاعات واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ويعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السِّلع الأولية والوسيطة مثل النّفط الخام، من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض.

ويمكن حصر أسباب الصدمات الاقتصادية كالآتي:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي لا يملك ترابطات اقتصادية سواء أمامية أو خلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، أو الاعتماد بشكل كبير على قطاع أو مورد معين كما هو حال الدول النّفطية.
- غياب القطاعات المحفزة لإحداث التغيير في الهيكل الإنتاجي مثل قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا والاتصالات، التي لها دور كبير في إحداث التغيير وتجاوز الصدمات.
- الخلل الحاصل في هيكل التجارة الخارجية، أي عدم حصول حالة التوازن سواء على المستوى الكمي أو النوعي في السِّلع الخدمات المصدرة والمستوردة.
- التشوهات السعرية داخل المنظومة السعرية لقطاعات البلد، وعدم وجود آليات صحيحة وسليمة تعكس قيم وتكاليف السِّلع والخدمات والصفقات والمبالادت.
- آليات تنفيذ السياسة المالية والنقدية، إذ قد تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في تحديد واستهداف المتغيرات الاقتصادية كالناتج والتضخم والأسعار والاستثمار غير دقيقة ومضبوطة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة هذه المتغيرات في ظلِّ الواقع الراهن، فضلاً عن إمكانية حدوث الأزمات لاعتبارات إستراتيجية لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول السياسات المالية والنقدية المتخذة.

تقسم الصدمات إلى محلية أو داخلية وأخرى عالمية أو خارجية، وتنتقل هذه آثار هذه الصدمات من خلال مجموعة من الروابط والقنوات التجارية والمالية سواء بين الدول أو محلياً عبر مختلف القطاعات المحلية في

البلد،.ولعلّ ما يهمنا هو الصدمات الاقتصادية الخارجية أكثر من الداخلية، ولان أثارها وانعكاساتها تكون أقوى وأكبر على الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية، فضلاً عن الوضع العالمي الحالي وكنتيجة للانفتاح التجاري العالمي وانعدام القيود والحواجز، جعل استيراد وانتقال الأزمات من الخارج أمر وارد الحدوث وطبيعي، وذلك لأن الآثار المترتبة عن الصدمات الخارجية تختلف في الدول النّامية عنها في الدول المتقدمة، إذ أن قدرة الدول النّامية على تحديد أثر الصدمات أكثر صعوبة، إذ تؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدّخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، لذا فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من الحكومة.

وفيما يتعلق بتأثير الصدمات الاقتصادية، نجد أن لها انعكاسات مختلفة على سوق العمل والتغيُّرات التي تحدث في التشغيل والأجور، وذلك بسبب الأوضاع المؤسسية السائدة، إذ أن الأجور هي المتغير الأساسي المتلقي لأثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في حالة مرونة الأجور، بينما تتأثر معدلات التشغيل بشكل أكبر في حالة الدول التي تعاني جمود الأجور، إذ ينخفض العرض الكلي أو الناتج نتيجة الصدمات السالبة، وبالتالي ينخفض الطلب على العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل الكلي وارتفاع البطالة.

من المعروف أن صدمة النّفطية تلقي بظلّالها على المنطقة أحادية المصدر خاصة على أسواق العمل، وتظهر أثارها في مجالات التوظيف من خلال نقص في السيولة ومصاعب في التمويل، وقد أثّرت على معظم القطاعات فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع الحكومية والخاصة مما ينعكس على الموظفين. ومن أهم المشاكل التي تواجهها أسواق الدول النّفطية عند الصدمات، شبح البطالة وانخفاض المرتبات والأجور وانخفاض التحويلات المالية لهذه الدول، ولا يتجسد تأثير اختلال الهيكل الإنتاجي والقطاعي على أسواق العمل في الدول النّفطية في ارتفاع متوسط لمعدلات البطالة الإجمالية فقط بل أيضا في تغيير مؤشِّرات هامة أخرى مثل حجم التشغيل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة حسب النوع، ومعدلات البطالة بين الشباب ومعدلات التوظيف في القطاع غير الرسمي والمنظم. [1].

[1]–ايهاب علي نواب ،الصدمات الاقتصادية والاختلاف في طبيعة الاثر ،السبت 18جوان 2017، من الموقع الالكتروني:https://annabaa.org/arabic/studies/11461

2. التّنويع القطاعي للاقتصاد كتأمين ضد اختلالات سوق العمل

كما أن للتنويع القطاعي أهداف اقتصادية وأهمية على النُّمو تم تناولها في الفصل الأول، فله أهداف اجتماعية أيضاً، تسهم عند تحقيقها، زيادة الرفاه الاجتماعي وتماسك أفراد المجتمع، وذلك من خلال حصول الأفراد على حقوقهم من الثروة الوطنية وتكوين فرص العمل.

2.1. الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الدّخل

إن العمل على تحقيق التّنويع القطاعي والتخلص من الاقتصاد الأحادي، سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل التي من شأنها تقليص البطالة، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية حتى تتمتع بها الأجيال اللاحقة فتتحقق العدالة الاجتماعية، ويمكن التوضيح في الحالتين بإيجاز كما يأتي:

2.1.1. حالة غياب اقتصاد متنوع

إن غياب التّنويع القطاعي والاعتماد على مورد واحد أو موارد محدودة جداً، سيسهم في تفاقم البطالة، حيث يتطلب القيام بإنتاج الموارد الأولية الطبيعية، استثمارات كبيرة بحكم تعدد وتنوع مراحل وعمليات استغلال تلك الموارد، إلى جانب طبيعة الأراضي والمياه التي يتم الاستخراج منها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت/ رأس المال المتغير، الذي يعني أن هيكل رأس المال في إنتاج الموارد الطبيعية يكون أغلبه من العناصر الثابتة التي تشمل الآلات والمعدات والإنشاءات، وتصل إلى أكثر من 80% مقارنة مع رأس المال المتغير.

وبما أن الآلات والمعدات وغيرها، المستخدمة في إنتاج هذا المورد أو الموارد المحدودة جداً، تكون متطورة ومعقدة تكنولوجيا، وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة للحصول عليها، حتى يتم إنتاج هذه الموارد للدول الغنية بها، أي إنها لا تعتمد في إنتاجها على الأيدي العاملة بشكل كبير، فاعتماد الاقتصاد الوطني على هذه الموارد كثيفة رأس المال مع عدم الاهتمام بالموارد الأخرى ذات الكثافة العمالية، فضلاً انخفاض مرونة استجابة الأيدي العاملة في القطاعات الأخرى لمتطلبات فرص العمل في قطاع المواد الأولية فتكون النتيجة انخفاض الطلب على الأيدي العاملة، فتتفاقم البطالة.

2.1.2. حالة اقتصاد متنوع

أما التّنويع في القطاعات الاقتصادية المنتجة فيهدف إلى تقليص البطالة فمن خلال زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى ورفع مساهمتها بالشكل الذي يوازي مساهمة الموارد المحدودة جداً، والابتعاد أو تحييد الأثر السلبي للموارد المحدودة على الموارد الأخرى، على أقل تقدير الذي يسهم في استمرار توليد البطالة، وذلك لان القطاعات الأخرى ذات التنوع في طبيعتها كالصناعات التحويلية وغيرها، حينما يتم تجميد وتحييد الأثر السلبي للموارد المحدودة جداً، ستتطلب الكثير من الأيدي العاملة للإيفاء بمتطلبات إنتاجها، وهذا ما يعني تقليص البطالة في ذلك الاقتصاد.[1]

تشكل قدرة النُّمو الاقتصادي في مواجهة تحديات سوق العمل أهم إشكاليات التّنمية في الدول النّامية وأن رفع معدل خلق فرص عمل يتطلب أحداث تحول الهيكل النوعي في الاقتصاد نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بالشغل وكذلك تنمية القطاعات القائمة على المعرفة والثقافة وتطبيق بيانات سوق عمل ديناميكية تبدأ من إصلاح منظومة التعلم وتوجيهاتها نحو بناء المهارات وربطها باحتياجات سوق العمل وتعزيز التدريب من أجل الانخراط في سوق العمل وخاصة تدريب الأسباب وتقويم المؤسسات الصغيرة والمؤسّسة المتوسطة.

تشهد الدول النّامية كما ذكرنا زيادة سكانية تتطلب منها تنويع اقتصادها، وإجراء تعديلات هيكلية، يرافقها تطوير المهارات لتأهيل الأسباب للحصول على فرص عمل والتي يليها بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة الأزمات الطارئة وهذا ما يدفع بالدولإلى تبني سياسات الاقتصاد الكلي لسوق العمل والسياسات القطاعية الاستثمارية والتجارية، ونظرا لوجود اختلالات في سوق العمل في هذه الدول ووجود نمو سطحي لمؤسسات سوق العمل، إلا انه ينبغي أن ينطلق فهم أوضاع هذه الدول التخلي عن فكرة انه هناك حل واحد جاهز للجميع عند تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية.[2]

[1] – حامد عبد الحسين الجبوري، ما هي الأهداف الاجتماعية للتنويع الاقتصادي؟ تاريخ النشر 9 افريل 2018، من الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1036

[2] – مسعود احمد، في العالم العربي، الاستثمار وتنويع النشاط يمهدان سبيل الرخاء، جريدة الشرق الأوسط، 1 اوت 2016، من الموقع الالكتروني:: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/03/13/07/Masood-Alshark-Alawssat

2.2. دور محركات ودعائم التّنويع القطاعي في خلق فرص عمل

تم التركيز في هذا المبحث على أهمية المحركات والدعائم في تنويع القاعدة الإنتاجية. يتم إبراز أهميتها من خلال تأثيرها على العمالة.

2.2.1. أثر محركات التّنويع على العمالة

إذا كان على الدول أن تضمن خلق فرص عمل جديدة، فلا بد أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد ضعيف أمام معدل النُّمو السكاني، إن هذا يعادل تحدي اختلال سوق العمل. بغية وجود خلل لتحدي التّنويع القطاعي وسوق العمل، لابد أن تتبع الدول النّامية والنّفطية منها سياسات طويلة الأجل وأن تواجه تحديات مؤسساتية لإكمال تحولات محورية مترابطة في اقتصاداتها.

- **التشابك القطاعي والعمالة**

في ما يخص أهمية التشابك القطاعي من منظور التشغيل فإنه يسمح لنا بتحديد القطاعات وخلق فرص عمل باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات عن طريق حساب مضاعفات العمالة حيث يتيح هذا التحليل محاكاة تأثير الإنمائي لمختلف القطاعات على خلق فرص العمل وبالتالي تبنى سياسات قطاعية تخلق ثروة وفرص عمل[1]. قبل التطرق إلى ضرورة الترابطات القطاعية في سوق العمل، سوف نشير من خلال هذا المبحث إلى أهم القطاعات الإنتاجية التي تعمل على دفع عجلة التّنمية في الدول النّفطية من خلال الترابطات فيما بينها ومن تم خلق فرص العمل والتي تتمثل في:

- دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وامتصاص البطالة؛
- القطاع الصناعي والتحويلي كرادف للتنويع وخلق فرص التشغيل؛
- قطاع السياحة أقدر على استحداث فرص العمل.

- **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**

تتبع أهمية القطاع الزراعي كونه يعتبر مصدرا هاما لتوليد فرص العمل، كما انه يقلل الاعتماد على قطاع الزراعي الخارجي في الحصول على المنتجات الزراعية والغذائية، كما يؤدي القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات

[1] – علي الحامدي، التشابك الاقتصادي، مرجع سبق ذكره

الأجنبية، كما يوفر هذا القطاع قاعدة مدخلات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة للقطاع الصناعي.

مند اكتشاف النّفط في الدول وخاصة النّامية تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النّفطية. نستخلص مما سبق انه في الوقت الذي يتّسم فيه القطاع الزراعي بارتفاع قدرته على توليد التشغيل، فإن تآكل القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي في الدول النّفطية، جعل منه قطاعا طاردا للعمالة وليس مستقطبا له، وهذا يعتبر تشوه هيكلي في هذا القطاع، فإن انخفاض في مساحة الأراضي المزروعة، وعدم القدرة على تسويق المنتجات الزراعية محليا أو دوليا بالشكل المجدي، يؤدي إلى تحول السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بمعنى أن العمالة تتحرك إلى المدن، فيرتفع معدل عرض العمالة في المدن وخاصة العمالة غير الماهرة أو ذات المهارة المتدنية بنسبة اكبر من زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي ينتج عن ذلك تجزئة سوق العمل بشكل اكبر، مما يخلق فائضا من العمالة يواجه خيارين حتميين : إما البحث عن فرصة عمل في أسواق العمل الخارجية، أو الانضمام إلى صفوف البطالين (العاطلين عن العمل).

ويضاف إلى ذلك فإن انتقال الباحثين عن فرص للعمل من الريف إلى المدينة، قد يعمق من الفجوةالقائمة بين المناطق الريفية والحضرية، عوضا عن تقليصها من خلال تنمية المناطق الزراعية،كما انه قد يشكل ضغطا سكانيا كثيفا على المدن المكتظة أصلا بالسكان، وعليه فقد ترتفع نسب الفقر، بجانب ظاهرة البطالة الهيكلية المزمنة.

لا يزال هناك العديد من فرص العمل الجيدة داخل المزارع وخارجها في مجال المزارع. ربما تكون التكنولوجيا والأنترنيت هما أول ما يتبادر إلى الذهن عند التفكير في مستقبل عمل الشباب عند الدول النّامية وليس الزراعة أو العمل في المزارع.

- ***وظائف أقل ولكن أفضل في القطاع الزراعة***

ما من شك في أن نسبة الوظائف في الزراعة في الدول النّفطية أخذت في التقلص وهذا الأمر طبيعي، فمع تزايد النُّمو الحضري وارتفاع مستوى الدّخل، تنخفض النفقات على الغذاء كنسبة من إجمالي الإنفاق، وللمساعدة في إنتاج السّلع والخدمات الأخرى، يعمل المزارعون في وظائف خارج المزارع. ومع ذلك، لا يمكن الاستمرار في هذه العملية إلا إذا زادت إنتاجية العمل في الزراعة عن طريق الابتكار في الإنتاج، وتوفر فرص أفضل للوصول إلى الأسواق لبيع الفائض. وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلا الأمرين.

- ***الوظائف المعتمدة على الزراعة***

في حين يعبر غالبية الشباب عن رغباتهم في أن يكون مستقبلهم خارج مجال الزراعة تظل العديد من فُرص العمل الجيدة داخل المزارع وخارجها في مجال الزراعة. ويتمثل التحدي في جعل القطاع الزراعي ومختلف أنشطته الإنتاجية والتسويقية قادرة على المنافسة عن طريق الابتكار، والاستثمار العام في سلع النفع العامة والخدمات العامة الداعمة في المناطق الريفية، وتنمية البلدات الثانوية لجعلها جاذبة بما يكفي للمزارعين الشباب والأكبر سنا على حد سواء. ولا يزال هذا الأمر يمثل جدول أعمال غير مكتمل إلى حد كبير في العديد من الدول النّفطية، وهو أمر له القدر نفسه من الأهمية لبلوغ هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.[1]

- **القطاع الصناعي والتحويلي كرادف للتنويع وخلق فرص التشغيل**

تعرّفه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنها العملية التي يتم بموجبها تعبئة جزء من الموارد الإنتاجية المحلية من أجل تكوين قطاع صناعي تحويلي ناضج ومتكامل قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السِّلع الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية، وبما يكفل تحقيق التّنويع في الهيكل الاقتصادي وتنويع مصادر الدّخل القومي، انطلاقا من التعريف نستنتج أن التصنيع هو عملية تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي، تسهم في رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وتقليل مساهمة القطاعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

بما يؤدي تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلدان النّامية وخاصة اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات. إن التصنيع لا يعني زيادة عدد المصانع فحسب، بل هو تلك العملية التي يستند فيها الاستثمار الصناعي على تصور استراتيجي، يهدف خلال الأمد الطويل إلى الوصول لهيكل صناعي ناضج ومتكامل يشمل الأنواع المختلفة من الصناعات (الاستهلاكية الوسيط الإنتاج)، إن التصنيع هو الوسيلة الكفيلة بتطوير عملية التنوع وتقسيم العمل من خلال ما تحققه من تقدم مستمر في أساليب الإنتاج.

- **الصناعة السياحية الأقدر على استحداث فرص عمل**

يرتبط القطاع السياحي ارتباطا وثيقا مع القطاعات الأخرى، وهذا يدل على إمكانية السياحة في توفير فرص العمل تفوق نطاق القطاع السياحي ذاته ليشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى فبالنسبة إلى ارتباطه بالقطاعين الزراعي والصناعي فكلما زادت تدفقات السُّياح لاسيما الأجانب كلما زاد الطلب على بعض

[1]–lucchristiaensen, can agriculture greatejobe opportunities for youth? wordld bank blogs, september 06,2017,from the website :https://blogs.worldbank.org/jobs/can-agriculture-create-job-opportunities-youth

المنتجات مثل المواد الغدائية والصناعات التقليدية وكل أشياء التذكارية أما فيما يخص ارتباطها بالقطاع الخدماتي من خلال الإسكان والنقل بمختلف أشكاله، وكذلك ارتباطه بالقطاع المالي يتم من خلال الحصول على الموارد المالية بالعُملة الصعبة لان الساحة أصبحت تعد من بين أهم القطاعات المصدرة للخدمات ويصنف هذا النشاط الاقتصادي في ميزان المدفوعات[1].

تقتضي الخدمة السياحية في الكثير من الأحيان تعامل صاحب الخدمة مع السائح مباشرة لذلك الأمر الذي يتطلب امتلاك العميل مستوى أداء جيّد لما له أثار كبيرة على كفاءة الخدمة، وبذلك تحتاج السياحة إلى توظيف الكثير من العمالة لتقديم خَدماتها، وهذا يعني قدرة السياحة في توليد فرص عمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى لكونها ترتبط مع العديد من القطاعات الأخرى التي تجهزها بمستلزمات الإنتاج أهمها قطاع زراعي وذلك من اجل توفير الغداء والقطاع الصناعي خاصة الصناعات التقليدية لكونها وكذلك قطاع النقل والموصلات من اجل سهولة حركة السُّياح، وفي هذا المجال هناك إحصائيات عالمية تبين أن كل غرفة فندقية تخلق 100%فرصة عمل في الفنادق، وتخلق ما نسبته 75%فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى و تخلق ما نسبته 100%في القطاعات الأخرى وكمثال على ذلك فبناء فندق من 200 غرفة سوف يولِّد 550 فرصة عمل منها 200 فرصة عمل في الفنادق و150عمل في الأنشطة السياحية و200 فرصة عمل في القطاعات الأخرى[2].

إضافة لذلك فإن زيادة النشاط السياحي سوف يؤدي إلى زيادة فرص عمل بطرق مباشرة وغير مباشرة في القطاعات الاقتصادية للبلد، من هذا يتبين أن هناك ارتباطات أمامية وخلفية للقطاع السياحي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]–سردار عثمان خدر، إدريس سليمان عبد الله ، ناصح هاشم محمد ن دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل لمدينة اربيل ، مجلة جامهة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد8، العدد15، السنة 2016، ص385،384

[2]–صديقي سعاد، ، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة ، مجلة نيلاف للبحوث والدراسات،مجلد 1، العدد2، ديسمبر 2015، ص.136.

الشكل رقم 2 .5: أثر القطاع السياحي من خلال التّنويع القطاعي على فرص التشغيل

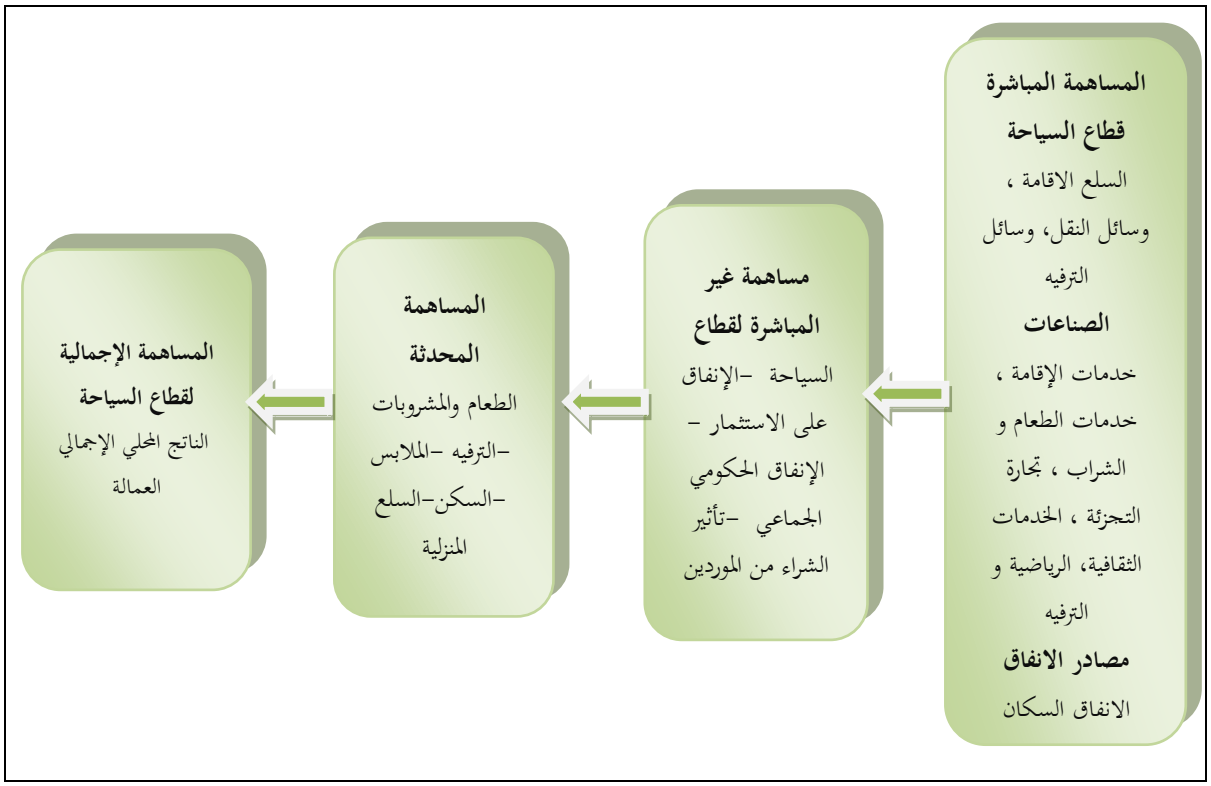

Source :world travel &tourim council, travel &tourim , economic impact 2019,from the website : ,https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pd

- **أنواع العمالة في القطاع السياحي**

هناك عدة تصنيفات للأنواع العمالة الناتجة عن النشاط السياحي ومنها:

الجدول رقم 2. 1: تصنيفات العمالة في القطاع السياحي

تصنيفات العمالة	مفهومها	أنواعها
العمالة المباشرة	ويقصد بها توفير فرص العمل في المؤسسات والمنشآت التي تقوم أو تمارس العمل السياحي متصلا به اتصالا مباشرا يعني أن جميع المؤسسات والجهات السياحية تعمل على توفير فرص العمالة مما يسهم في تخفيض البطالة	فنادق على اختلاف تصنيفاتها منتجات والقرى السياحية المطاعم السياحية على اختلاف تصنيفاتها المحلات التي تبيع السِّلعالسياحية، كالهدايا التذكارية، التحف وغيرها أماكن الترفيه (مسارح، مدن العاب،وحدائق الحيواناتوغيرها) شركات نقل سياحية المؤسسات السياحية التي تشرف أو تدير شؤون السياحة.
العمالة غير مباشرة	وتعني بها الفرص المتولدة في القطاعات الاقتصادية الأخرى لأغراض السياحية التي تمد صناعة السياحة باحتياجاتها وترتبط بها. ولا يقتصر دور السياحة في توفير فرص العمل لمن ينتسبون إليها مباشرة وإنما تهيئ فرصا للقطاعات الاقتصادية بعضا أو كلا من حاجاتها. بحيث يمكن القول أن العاملين في السياحة بصورة غير مباشرة هم الفئة العاملون بالخدمات المرتبطة بالأنشطة السياحية والترويج، أي مجمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات و القطاعات التي لها علاقات أمامية وخلفية مع هذا القطاع	مؤسسات النقل العام (طائرات، والسكك الحديدية، وسيارات الأجرة) مكاتب البريد والبرق والهاتف. المستشفيات والعيادات والصيدليات المصاريف وشركات التامين محلات بيع الأطعمة والاشربة واستوديوهات التصوير ومحلات الحلاقة الزراعة الصناعة

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معلومات سردار عثمان خدر، إدريس سليمان عبد الله، ناصح هاشم محمد ن دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل لمدينة اربيل، مجلة جامعة الانبار للعلّوم الاقتصادية والإدارية،ا لمجلد8، العدد15، السنة 2016، ص385،384

إن الارتباط بين القطاعات المذكورة أعلاه والاهتمام بها، انطلاقا من خلق مناخ ملائم، من شأنه أن يساهم في إنشاء مؤسسات تساعد على زيادة التّنويع وفي نفس الوقت تزيد من قدرة النشاط الاقتصادي على خلق فرص العمالة دائمة ومستدامة واستقطاب العاطلين عن العمل.

يتم حساب التّنويع القطاعي للعمالة من خلال عدة مؤشّرات التي سبق ذكرها على النحو التالي:

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة،** تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية على مدى تنويع النشاط، فكلما كانت القوى الموزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التّنويع، فالدّول النّامية أحادية الاقتصاد وخصوصا النّفطية منها تعاني من اختلال في نسبة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تستحوذ القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة والخدمات على نسبة أكبر من تلك القوى، فيها تستقطب القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة من القوى العاملة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الآتية:

$$\mathrm{Ri}=\sqrt{\left(\frac{Li}{Lt}\right)^2}\times 100$$

حيث:

- (**Ri**) : تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة.
- (**Li**): تمثل العاملين في القطاع (i) .
- (**Lt**) : تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة.

- **مؤشّر Herfindahl-Hirschmann**

$$\mathrm{H.H}=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Li/Lt)^2}-\sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

- (**H.H**) : معامل هيرفندال هيرشمان للعمالة.
- (**Li**): تمثل العاملين في القطاع (i)
- (**Lt**) : تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة
- (**n**) : عدد مكونات قطاعات العمالة (عدد القطاعات)

- **مؤشّر Ogive index**

هو نسبة العمالة في القطاع i في المنطقة j إلى إجمالي العمالة (جميع القطاعات i) في المنطقة j (الحصة التجريبية من العمالة في قطاع معين)، و 1 / n هي الحصة المثالية من العمالة في صناعة معينة ، الناتجة عن المساواة توزيع قيم المؤشّرogive هي للمنطقة بأكملها، وتحديد التّنويع أو التركيز القطاعي للنشاط في المنطقة التي تم تحليلها، عندما تكون قطاعات التوظيف متساوية، فإن مؤشّرogive يساوي 0 ، وهو ما يُفسر على أنه تنوع مثالي كلما زادت قيم التنوع (المختلفة ، غير المتكافئة) ، زاد قياس ogive[1].

- **حساب مضاعف العمالة من خلال نموذج المدخلات والمخرجات (Input–output)**

من الممكن تقييم العلاقة بين قيمة مخرجات قطاع والتوظيف في القطاعات، وهذا ما يعرف بأنّه مضاعف التوظيف المباشر، وهو ما يعني عدد العمال المستخدمين لإنتاج وحدة واحدة. وباستخدام مصفوفة ليونتيف المعكوسة، يمكن قياس المضاعف المباشر وغير المباشر للتوظيف، وهو يحدد عدد العمال المستخدمين لإنتاج وحدة واحدة بالنسبة لجميع العلّاقات الأمامية والخلفية في جميع قطاعات الاقتصاد.

ارتأينا في الفصل الأول طريقة حساب روابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية وعليه يمكن حساب تأثيرات على التوظيف من خلال مضاعف العمالة، ولغرض احتساب دلك نحتاج إلى صف يقيس عدد العاملين في كل قطاع (L)، من ثم نحسب مصفوفات معاملات.

$$ei= Li/Xi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

في المعادلة (4)يوضح معامل العمل لكل قطاع. وبهذا المعنى، يمكن قياس تأثيرات التوظيف الإجمالية بضرب e ومعكوس مصفوفة Leontief.[2]

$$Em = e_i(1- A) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث تشير عناصر متجه الصف إلى التغيُّرات في العمالة في كل قطاع نتيجة التغيُّرات في المتطلبات المباشرة وغير المباشرة في الإنتاج.

[1]- katarzyna& all , measuring regional specialisation : a new aproach,springer ,2017,p8
[2] -SenaySarac, measuring the employment effect of sectors by using eemployment multiplier,p3

- **محرك الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

يُعدّ التّنويع القطاعي أساساً لإيجاد فرص العمل، خصوصا في ظلّ الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يعد أكبر مشغل في كثير من الدّول النّفطية، في التخفيف من معدّلات البطالة المرتفعة.[1] إن معالجة تفاقم مشكلة البطالة في الدول النّامية يمكن إرجاعها بشكل رئيسي إلى ظاهرتين رئيستين هما:

- تراجع قدرة القطاع الحكومي (القطاع العام) على تشغيل كافة القوى العاملة مع الارتفاع المستمر لأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث يشكل القطاع العام حاليا حوالي ثلث العاملين في البلدان النّامية رغم معاناته من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية. مما جعل حكومات هذه الدول غير قادرة على التوسع في سياسة التشغيل المتّبعة في مؤسساتها غير إنتاجية، وهذا ما نتج عنه تراجع لدور الدّولة في لعب دور الموظف الرئيسي للأيدي العاملة لاسيما وأن لعب هذا الدور يزيد من البطالة المقنعة لاسيما وأن التوظيف في القطاع الحكومي لا يخضع للتّعيين فيه لنفس معايير الكفاءة والإنتاجية السائدة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى فشل الدّولة في تجسيد برامج تعليم تتلاءم مع الحاجيات الفعلية لسوق العمل، كما أن التكوين والتعليم لا يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.

يكمن دور الدّولة في إطار الشراكة التكيّف مع متطلبات تحديث بعض الأُطر القانونية ولاسيما تشريعات العمل من خلال توفير المزيد من المرونة لسوق العمل وتطوير نظام الوساطة وتشجيع المشاريع الصغيرة أكثر خلق لفرص العمل.

- محدودية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص، وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في الدول النّامية، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار مع عدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة، والذي يشكل عائقا أمام تطور القطاع الخاص وقيامه بدوره بشكل فعال[2].

[1] – الحسن عاشي، التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التاجيل، 29 اكتوبر 2013، من الموقع الالكتروني:
https://carnegieendowment.org/sada/53460

[2] –بالنور علاء الدين، الشراكة المجتمعية كالية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستديمة في الدول العربية دراسة نجاعة المقاربات النظرية الحديثة لخلق فرص العمل، مكتبة الشاملة الذهبية ،2012، لا يوجد صفحة.

- **الحاجة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص العمل**

من منظور التشغيل يمكن تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها التعاون بين اثنين لتحسين الخدمات من أجل إحداث التغير الذي سيؤثر على خلق فرص العمل وتعزيز اقتصاد أي بلد، وفي هذه الدراسة، ينظر على إنها الأخت التوأم يمكن أن تعمل معاً من أجل الفعالية والكفاءة لتعزيز خلق فرص العمل خاصة للأشخاص العاطلين عن العمل، مع الاتجاه الحالي في الدول النّامية يبدو أن الشراكة بين القطاعين هي الخيار الأفضل في حل خطر البطالة هناك موارد مادية ومعدنية قيمة في هذه البلدان يمكن استخدامها لخلق فرص عمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية غير أن القطاع العام أصبح غير قادر على توفير فرص العمل للشباب في الدول النّامية بسبب سلسلة من المشاكل التنظيمية، أصبح من الصعب على القطاع العام أن يتعامل مع النُّمو السكاني السريع من حيث العمالة، وبالتالي يعتبر هذا المحرك ضرورة لخلق فرص العمل.

ستكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات فائدة كبيرة إذا أمكن استغلال الموارد المتاحة بسهولة في بيئتها المباشرة، من اجل إيجاد فرص العمل واستمراريتها، والعلاقة الجيدة بين القطاعين العام والخاص هي المحدد الرئيسي لواقع مفهوم الشراكة من اجل خلق فرص العمل، أكّدت بعض الدراسات أن الشراكة بين القطاعين ساعدت بعض الدول على التغلب على التحديات التي يطرحها العالم وتؤكد أن المبادرة لها آفاق في تحقيق توافر الإيرادات وتحسين بيئة الأعمال والإطار التنظيمي.

أغلبية الدول النّفطية تواجه صعوبات في التوظيف بسبب بيئتها، ومن الواضح أن الفساد القطاع العام، وسوء الإدارة، والمحسوبية وغيرها عاجزة أمام القطاع العام، على الرغم من الجهد المبذول الذي لم يسفر عن أي نتائج إيجابية يبدو أن القطاع الخاص أكثر قوة في الاستثمار ولذلك، يمكن استخدام مفهوم تعادل القوة الشرائية كآلية لخلق فرص العمل في عدة قطاعات.

- **دور الشراكة العامة والخاصة من خلال الأنشطة الزراعية في خلق فرص عمل**

إن الزراعة هي الركيزة التي يقوم عليها الاقتصاد، وأن تمكين المزارعين يمكن أن يحول هيكل الاقتصاد النامي وخاصة النّفطي. هناك عدة دول مولعة بالزراعة وتحتوي على محاصيل زراعية متنوعة ومن خلال القطاع العام والخاص يمكن تنظيم الشباب وتدريبهم وتمكينهم من زراعة جميع أنواع من المحاصيل وبالتالي ستخلق فرص العمل وتعزز في الوقت نفسه مستوى دخول الفردية والمحلية والأنشطة التجارية الوطنية والدولية،ويمكن أيضا أن

تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفيدة في خلق فرص العمل للشباب على الإنتاج الحيواني، على سبيل المثال حفظ الدواجن، وتربية الأسماك، وحفظ النحل، وغيرها وهو وسيلة لخلق فرص العمل وزيادة مستوى الإنتاجية.

- **دور الشراكة العامة والخاصة من خلال الصناعات الصغيرة في خلق فرص عمل**

ينطبق مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على إنشاء صناعات صغيرة الحجم في محاولة لإيجاد فرص العمل للجميع ولأغراض متنوعة كما يمكن دعم الإنتاج الزراعي في إطار الصناعات الغذائية، نظراً لوفرة المواد الخام في هذه الدول، ويمكن أن يكون التعاون بين المزارعين الأمّيين والخرجين العاطلين عن العمل حيث يتم تدريب الخرّجين البطّالين على كيفية النجاح في الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة، وكذلك إعطاء تسهيلات الائتمان قابلة للاسترداد بعد أخذ ضمان موثوق.

هناك بعض الدول لا تستفيد من مواردها المتاحة على أفضل وجه، لذلك يمكن للشراكة بين القطاعين أن تبدأ في إدخال نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وسيلة لخلق فرص العمل.

- **دور الشراكة العامة والخاصة من خلال السياحة في خلق فرص العمل**

من الجدير بالذكر أن الدول النّفطية تتمتع بالموارد الطبيعية التي يمكن أن تستخدم فيها فكرة الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير المكان وكذلك خلق فرص العمل للكثير من الناس.

وقد يمكن استغلال الإنتاج المحلي في النشاط السياحي وكذلك فيما يخص الزراعة والصناعات التحويلية والتقليدية وبعض الخدمات المرتبطة بالقطاع، وهذا ما يولد نشاط وترابط بين هذه القطاعات من جهة وتوسعها وخلق فرص عمل جديدة.

- **دور الشراكة من خلال التعليم في تأهيل اليد العاملة وفرص للتوظيف**

يعتبر التعليم من المشاريع الرئيسية حيث يعمل القطاع على تنمية القوى العاملة وقد تحدّد نوعية الخرجين من هذا القطاع نوعية العمالة الموجودة في الاقتصاد، ويتطلب هذا القطاع قدراً هائلاً من الأموال ورأس المال وبنية تحتية لإنتاج خريج يكون معتمدا على الذات وقوى عاملة مؤهلة لدعم الاقتصاد الدول النّامية، ومن الواضح أن الحكومة وحدها لا يمكنها أن تتحمل تكاليف توفير التعليم الجيد للجميع، الأمر الذي يجعل من الضرورة التعاون بين القطاعين. هناك عدة مؤسسات التعليم خاصة في العديد من الدول بإمكانها أن تقيم علاقة مع مؤسسات التعليم العامة، وهذا يعطي مساحة للعمالة الماهرة وشبه الماهرة و غير

الماهرة فرصة للموظفين، لذلك هناك حاجة إلى قيام القطاع العام بدعم القطاع الخاص بالعمل مع الإدارة المدرسية لتنظيم أعمال استقرائية ودورات دراسية ومؤتمرات بشأن بناء القدرات من أجل تحسين إنتاجية وفرص العمل، ويمكن أن تؤدي الشراكة العامة–الخاصة في قطاع التعليم إلى تبادل القوة العاملة المهنية وتعزيز التدريب الداخلي للدراسة بالإضافة إلى تقاسم النتائج المتعلقة بالبحوث بين القطاعين.

- **دور شراكة القطاعين من خلال مراكز الصحة في خلق فرص العمل**

لا توجد مجتمعات بدون مركز صحي وإسعاف أمومة، مع العلّم أن معظم الدول النّامية تفتقر إلى مرافق كافية مما يجعل الحاجة إلى شراكة العام والخاص في قطاع الصحي لخلق فرص العمل، سيساعد هذا الجهد على تعزيز الخدمات الصحية، وزيادة عدد المستشفيات والعيادات وتوفير المعدات اللازمة للعمالة الماهرة وشبة الماهرة في مجال الصحة لإنشاء وتشغيل في أي وقت مجتمع لم يكسب بعد الوصول إلى المرافق الصحية المتطورة. يجب وضع كذلك الوعي بالمرافق الصحية البيئية وإدارة النفايات باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **دور الشراكة بين القطاعين من خلال التجارة والنقل في خلق فرص العمل**

كل مجتمع لديه ساحة سوق تكون عادةً في مزاج تجاري كامل (أنشطة بيع و شراء)، إنه من المؤسف أن نلاحظ أن هناك العديد من الدول لا تسوق موادها ومنتجاتها بشكل كامل بحيث إذ تم تسويقها بالكامل لن تكون مشكلة بطالة في البلاد.

أما فيما يخص النقل، فالحكومة وحدها لا تستطيع تحمل نفقات وتوفير مركبات وبالتالي هناك الحاجة إلى شراكة قطاع الخاص من أجل خلق فرص عمل لعدد كبير من الأشخاص الباحثين عن العمل.

كما يمكن استنتاج فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في خلق فرص العمل من خلال:

- **فرص عمل فورية:** ستؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى إتاحة فرص عمل عفوية لكل الأشخاص الذين يبحثون عن العمل.
- **بناء قدرات قوى العمل:** وذلك من خلال برامج التدريب والتوعية والتمكين بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية القيام بذلك وحتى يتم الاستفادة من هذه الشراكة التي تعتبر أفضل تدبير لخلق فرص العمل وانقاد الاقتصاديات الأحادية إلى اقتصاديات متنوعة توجد عدد من الاقتراحات:
  - الاستفادة من الموارد المتاحة في المناطق الاجتماعية والسياسية لخلق فرص عمل؛
  - تهيئة مناخ سياسي مستقر لتعزيز الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص العمل؛

- ينبغي أن تنشئ الحكومة بيئة مواتية تمكن مفهوم تعادل القوة الشرائية من النجاح في الدول؛
- يجب وضع سياسات اقتصادية لتخفيف مخاوف القطاع الخاص على الاستثمار [1]؛
- دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة البطالة.

إن تطوير القطاعات القيمة المضافة ضروري للحد من ضعف اقتصاديات وتعزيز العمالة الماهرة، بحيث يتطلب الانتقال من تصدير المنتجات ذات العمالة الكثيفة غير الماهرة إلى تصدير المنتجات والتكنولوجيا التي تتطلب العمالة الكثيفة من خلال سياسة البحث والتطوير المناسبة[2].

- **الانفتاح التجاري والعمل**

قد أثارت زيادة تحرير التجارة العديد من الشواغل والعديد من المساهمات النظرية والتجريبية التي اكتشفت أوجه الترابط بين هذا التوسع والتغيُّرات في بعض المؤشِّرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنّامية على حد سواء. و أولي اهتمام خاص للعلاقة بين الزيادة في الانفتاح التجاري للبلدان ونتائج سوق العمل، بما في ذلك العمالة. وعلى الرغم من أن ربط بين نمو التجارة والعمالة مهمة معقده، فإن هذه العلاقة معقولة نظريا[3].

تعتبر التجارة الدولية كمروّج للعمالة حيث أنها قوة التغيّر الهيكلي والتحوّل الإنتاجي، وبالتالي يمكنها أن تعزز العمالة ومن اجل فهم كيف يمكن للتجارة تعزيز العمالة من المفيد أن نراها من زاويتين:

أولا: التجارة هي قوة التغيير الهيكلي في الاقتصاد من المتوقع أن يكون لها تأثيرات غير متساوية وغير متماثلة عبر القطاعات والشركات والعمّال، حيث يحتاج صانعو السياسة إلى توقع هذه التأثيرات بشكل صحيح من أجل برمجة مساعدة التعديل المناسبة.

ثانيا: يمكن للتجارة أن تحدث تحولا مثمرا للطلب على الصادرات يتيح وفرات الحجم والنطاق يمكن للوسائط والمعدات المستوردة رفع إنتاجية العوامل المحلية.

يمكن للاستثمار الأجنبي المتصل بالتجارة أن يجلب التمويل والتقنيات الحديثة والإدارية. كما يمكن أن تؤدي بالمشاركة في سلاسل التوريد الدولية على تعزيز التخصص الدقيق والكفاءة والابتكار، ومع ذلك هناك

[1]-Adebayo, florenceaduke, public-private partnership as mechansim for employment creation in nigeria,journal of education and practice , vol 8, n°9, 2017,p179-182
[2]-Direction des Etudeset des Prévisions financières , Secteurs privé et public : partenaires pour une croissance économique accélérée, Document de travail n° 0, Royaume du Maroc, mars 1996.
[3]-IbourkAomar, Ghazi Tayeb, Trade and Jobs - An Input-Output analysis for Morocco

حاجة لدولة تنموية لتوجيه التجارة نحو تطوير القدرات الإنتاجية مع المساهمة في تحقيق أهداف العمالة الوطنية وأهداف التّنمية.

قدمت تجارب التصنيع التي تقودها الصادرات في العديد من البلدان خاصة الأسيوية بعض الأفكار عن كيفية التي يمكن بها للتجارة أن تحفز التحول الإنتاجي وتحسن نتائج سوق العمل. وشجع المخططون الصناعيون الاستثمار الطويل الأجل في أنشطة التصدير مع تقديم حوافز مالية، وكانت واردات رأس المال والمدخلات الوسيطية لإنتاج الصادرات معفاة من التعريفات الجمركية، إضافة إلى إدارة أسعار الرف من أجل الاستقرار. وتوفير رأس المال المتداول للمصدرين، واستخدام أداء التصدير في تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات واتخاذ قرار بشأن تقديم المزيد من الدعم المالي.

كان الأثر الأولي للعمالة من خلال تعزيز أنشطة التصدير في مجال العمالة هو التعبئة الجماعية للعمال في عمليات من نوع التجميع، ويتقاضى الكثيرون منهم أجوراً لأول مرة، ولاسيما النساء. وشمل التصدير شركاء أجانب جلبوا ممارسات حديثة في مجال الموارد البشرية والتدريب على الارتقاء بمهارات العمال وتطويرها. وبالتنسيق، قام المخططون الصناعيون بتجديد نضم التعليم التقني والمهني، وإنشاء معاهد متخصصة للتدريب الصناعي، وأنشأوا أموالا لدعم التدريب ورفع مستوى المهارات، وأدت هذه الجهود إلى زيادة حقيقية في الأجور وعلى المدى الطويل إلى تحسين ظروف العمل.[1]

فسّر Feeder العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل من خلال تأثير على إنتاجية العامل، حيث يرى أنه توجد علاقة تكامل بين الانفتاح والتعليم التي تسمح بفهم مدى تأثير الانفتاح التجاري على النُّمو الاقتصادي والعمالة، انطلاقا من أراء كل من Levinو Raut، اللذان توصلا إلى أنه توجد علاقة تكاملية بين حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام والتعليم، وكانت حجتهما أن تحسين الإنتاجية من خلال الانفتاح التجاري مهم جدا إذا كان الاقتصاد يتمتع بمستويات كبيرة من رأس المال البشري الذي يعتبر من الشروط الضرورية لتحسين مستوى التنافسية، بالإضافة إلى ذلك فإن العمالة في قطاع التصدير تعتبر عمالة مؤهلة وقادرة على التكيف والتحكم في التكنولوجيات الأساسية وهذا كله يرفع من تنافسية القطاع، وبالتالي فإن مكاسب الإنتاجية سترفع من خلال زيادة درجة الانفتاح التجاري.

[1]-International trade as a promoter of employmentDavid Cheong | 12 August 2014 from the website : http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Employment/International-trade-as-a-promoter-of-employment

تأتي أهمية الارتقاء بمستوى الإنتاجية في مختلف الدول لكونها عاملا رئيسيا في حسن استثمار وحماية الموارد الوطنية المادية والبشرية وزيادة الدّخل الوطني، لأنها تعمل على تعظيم فائدة لاستخدام العمل، إضافة إلى تأثيرها على البطالة، وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام، وتلعب الإنتاجية دورا في تحديد قدرة السِّلع والخدمات على المنافسة الدولية، ويؤدي تدنيها إلى تراجع الصادرات أو بطء نموها، ولهذا فإن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى استغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مردودها المباشر على حجم الناتج المحلي والدّخل القومي. تعتبر القوى العاملة أكثر العناصر أهمية في مجال زيادة الإنتاجية، وأوسعها تأثيرا، ولذلك يرتبط لارتقاء بإنتاجيتها طرديا مع الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب والصحة للعاملين، إضافة إلى توفير أنظمة عمل مرنة، وغيرها من العوامل الأخرى، ولرفع إنتاجية العمل يتطلب الأمر توفير المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج من رأس المال، والمهارات، والإدارة والتنظيم و إتقانه[1] يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي :

الشكل رقم 2 .6: اثر الانفتاح التجاري على العمالة

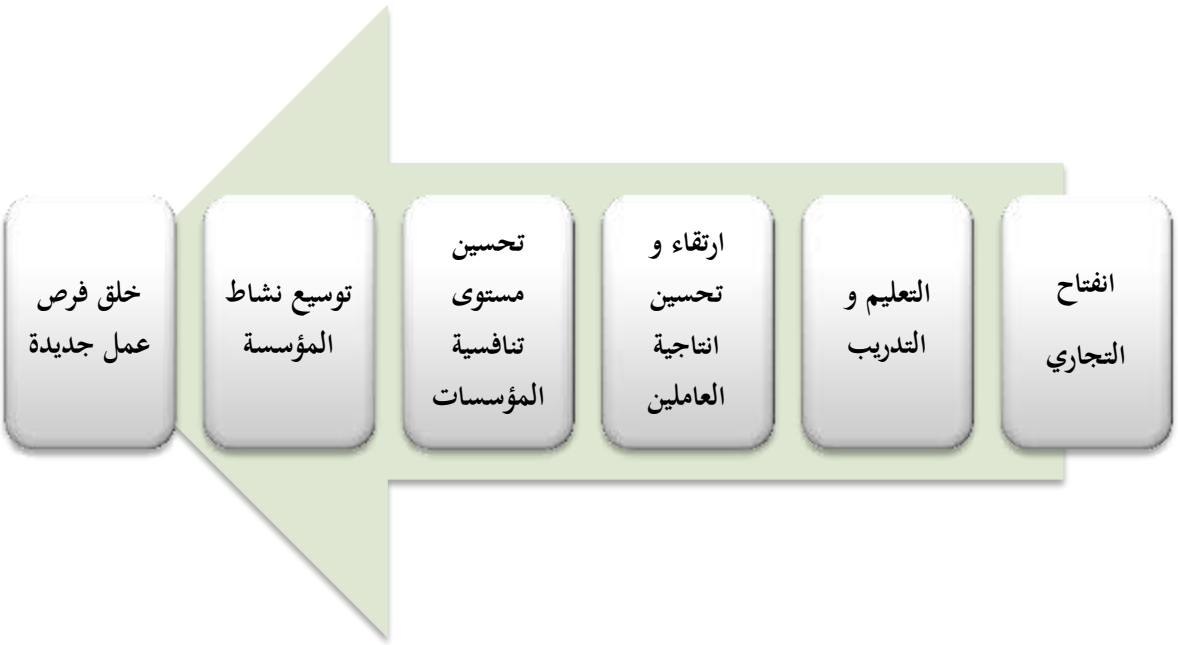

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية ، كمؤشِّر تنافسية مع التركيز على مؤشِّر إنتاجية العامل ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 10، سنة 2014،

[1]-عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية، كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 10، سنة 2014، ص 16.

2.2.2. اثر دعائم التّنويع على سوق العمل

تؤثر محركات التّنويع على حجم العمالة والحد من البطالة من خلال الاستعانة بمجموعة من الدعائم والتي سبق ذكرها، سنحاول تبيان دورها وأهميتها في خلق فرص التشغيل.

- **حوكمة سوق العمل**

رأينا فيما سبق أهمية الحكومة الرشيدة في الجانب الاقتصادي، سوف نركز في هذا العنصر على ضرورة حوكمة سوق العمل لكونه لا يخلو هو الآخر من مظاهر الفساد الإداري وعدم المساواة وانعدام العدالة كما أن الحوكمة الاقتصادية تنعكس على سوق العمل ونتيجة لعدة أسباب وظواهر أهمها:

- **ظهور التضخم الوظيفي**

تعد دراسة حوكمة سوق العمل ذات أهمية كبيرة لاسيما في الدول النّفطية كونها تعاني من مشاكل إدارية وتنظيم أهمها التضخم الوظيفي[1] حيث تعاني بعض أقسام وحداتها الاقتصادية من كثرة الموظفين الذين يكون عددهم أكثر من احتياج الوحدات الرسمية، مما يتسبب في الكثير من المشاكل التي تأثر على مستوى كفاءة الموظف وتنعكس على انجاز العمل وسرعة إكمال المعاملات الإدارية والإنتاجية.

إن كثرة عدد الموظفين في قسم واحد من فرع يؤدي إلى تنامي اللامبالاة والاتكال في أداء المسؤوليات، حيث يقوم كل موظف بالاعتماد على موظف أخر، مما يؤدي إلى تباطؤ الانجاز وعرقلة العمل وتعقيده من خلال إدخال حلقات إدارية فاضة عليه، وهو ما يطلق عليه بالبيروقراطية[2]، وكذلك يؤدي زيادة عدد من الموظفين إلى عدم تأدية العمل المطلوب منهم بسبب إكمال العمل من قبل باقي الموظفين، وبالتأكيد فإن ذلك سوف يؤثر على آلية العمل في الفروع والوحدات بشكل عام، مع العلّم أن ارتفاع عدد الموظفين يله عدة أسباب، منها غياب الدور الرقابي للدولة، واتساع الصلاحيات الممنوحة للمدراء العامين أو من لديهم صلاحية التعيين، وكذلك عدم تنشيط الضوابط والشروط الراغب في التعيين وغير ذلك من الأسباب أهمها البطالة المقنعة وهي السبب الأول الذي يقف وراء التضخم الوظيفي، والأخير يقودنا بدوره إلى البيروقراطية الإدارية الخطيرة ومن النتائج المترتبة على الظواهر الثلاث (البطالة المقنعة، التضخم الوظيفي، البيروقراطية) تشكل

[1]– هي العمالة الزائدة عن الحاجة الفعلية لقوة العمل وهي تسبب التضخم في حالة تحميل المنشآت اعدادا اضافية من العاملين فوق احتياجها الفعلي، لمجرد إيجاد فرص عمل غير اقتصادية.

2

عقبة أمام دفع عملية التّنمية من خلال إضعاف الاقتصاد والاستثمار والإنتاج بالإضافة إلى عرقلة خلق فرص عمل دائمة والمستقرة .

- **ظهور المحسوبية والوساطة:** إن غياب القواعد المؤسسية وسيادة النزعة الشخصانية في العمل الإداري ، ووجود المحسوبية، مع ضعف الشعور بخطورة الوساطة، وعدم الالتزام بتولي الموظف المناسب ، وضعف شتى أنواع الرقابات، وتصعب بعض المسؤولين الإجراءات، الأمر الذي يجعل من الضرورة الأخذ بمبادئ الحوكمة.

الشكل رقم 2 .7:حوكمة الشركات كآلية خلق فرص عمل

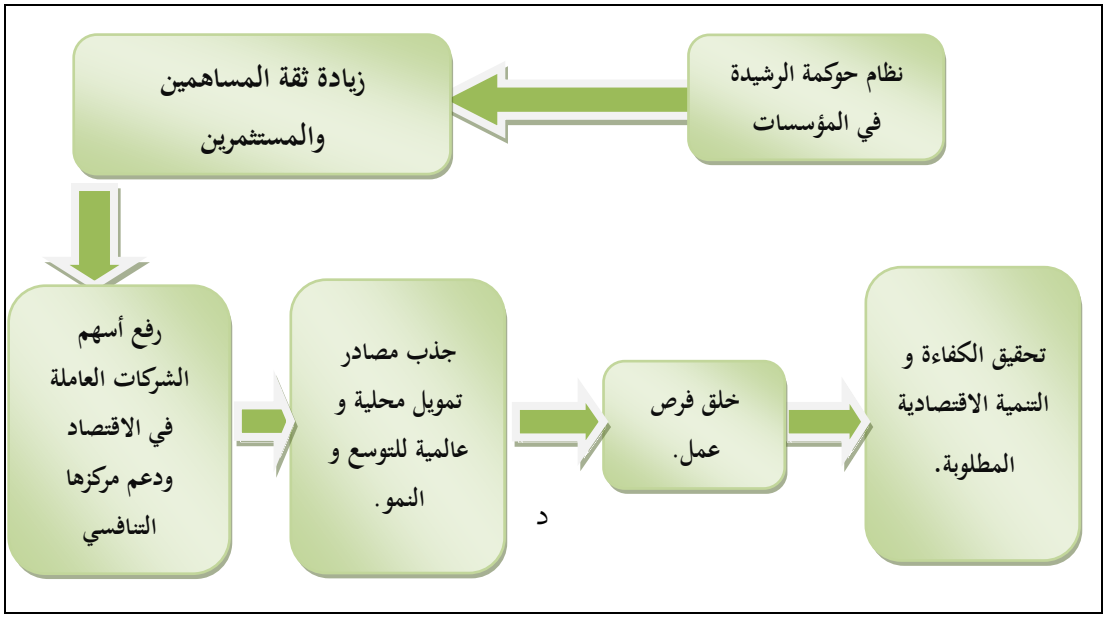

المصدر : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002، ص 11.

هناك ثلاث أبعاد هامة لتنظيم سوق العمل:

- هيئات الحكم التي تشمل جميع المجالات القانونية لسوق العمل (قانون العمل)، الهيئات المؤسسية (تعزيز العمالة، مراقبة العمل، التشاور)، الهيئات الدستورية (اللجان، المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي)
- أدوات الحكومة التي تشمل سياسة التوظيف الطوعية، والوساطة في التوظيف بين القطاعين العام والخاص، والشراكة بين القطاعين في هذا المجال، وتوظيف عمال أجانب داخل الوطن أو المواطنين في الخارج ونظام المعلومات وإضفاء الطابع الإقليمي على السياسة العمالة.

- آليات تنظيم سوق العمل في ما يخص الحد الأدنى للأجور وتكلفة اليد العاملة [1].

➢ **أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوظيف.**

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، وتمثل حوالي 95 % من إجمالي المؤسسات في الغالبية العظمى من دول العالم، و توفر ما بين 40% إلى 60% من مجموع فرص العمل، وتشير دراسة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الرسمية)تساهم ب 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات النّامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدّخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل[2]،مما يجعلها من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النّامية فهي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وهذا يرجع لصغر حجمها.

من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النّامية وخاصة الريعية منها وجود بطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة العمل ونُدرة رؤوس الأموال لذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في خلق مناصب للعمل.

في ظلِّ تفاقم معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم زاد الاهتمام بهذه المنشآت وذلك بالعمل على إيجاد المزيد منها وتوفير المناخ الملائم لنموها والحفاظ عليها من التلاشي وذلك باعتبارها مصدراً هاماً لإيجاد وظائف إضافية في الوقت الذي بدأت فيه المنشآت الكبيرة بالاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها لزيادة معدلاتها الربحية[3]. فمن منظور التشغيل فهي تعمل على:

---

[1] -Organisation Internationale Du Travail,ministere de l'emploi et des addaires sociales au maroc,la gouvernance du marché du travail, colloque natianal sur le code du travail apres dix ans de son entrée en vigueur,entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent,le 22,23 septembre,2014.p8.

[2]- حسن العالي،المؤسسات الصغيرة والتمويل المصرفي،26جوان 2016،من الموقع الالكتروني:

https://www.alarabiya.net/aswaq/2016/06/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A

[3]- حمد محمد ال الشيخ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و التوظيف ومتطلبات نجاحها، منتدى جامعة اليمامة الاقتصادية، 1 مارس 2017.

- **تعظيم فرص العمالة** : حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تساهم بدور فعال اتجاه زيادة فرص العمالة والتغلب على مشكلة البطالة، باعتبارها مشروعات كثيفة العمالة
- **مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل الحقيقية المنتجة:** تتميز هذه المؤسسات بقدرتها العالية على توفير فرص، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في هذه المؤسسات وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص. وايضا فإن االمؤسسات تحتاج الى تكلفة راسمالية مناسبة او منخفظة لبدء النشاط بالاستثمار فيها
- **توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة:** لا تساهم هذه المؤسسات فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة اضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير ماهرة لسببين، الاول انخفاض نسبة المخاطرة، والثاني وجود فرص أفضل للتدريب اثناء العمل لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة [1]، بمعنى اخر تستخدم المشروعات الصغيرة غالبا عمالا ذوي مهارات منخفظة نسبيا، ومع مرور الوقت يكتسب هؤلاء العمال الخبرة ويتحولن الى عمالة ماهرة، كما أن أصاحب المشروع غالبا ما تكون كفاءته الادراية والتنظيمية محدودة لصغر حجم الانتاج، ومع مرور الوقت وكِبر نشاط المشروع تنمو الكفاءة الادارية والتنظيمية لقطاع عريض من أصحاب المؤسسات الصغيرة الذين يشكلون قاعدة أساسية لحمل أعباء التّنمية خلال مراحلها المتقدمة سواء كان ذلك من خلال تطوير مؤسساتهم الصغيرة او إقامة مؤسسات كبيرة[2].

[1]- صلاح أحسن، التطورات والمتغيرات الاقتصادية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، مصر 2013، ص15،17

[2]- مصطفى يوسف ابوزيد، المشروعات الصغيرة مفتاح التنمية، المكتب العربي للمعارف ،ط1، مصر، 2016.

الشكل رقم 2 .8: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التّنويع وخلق فرص عمل

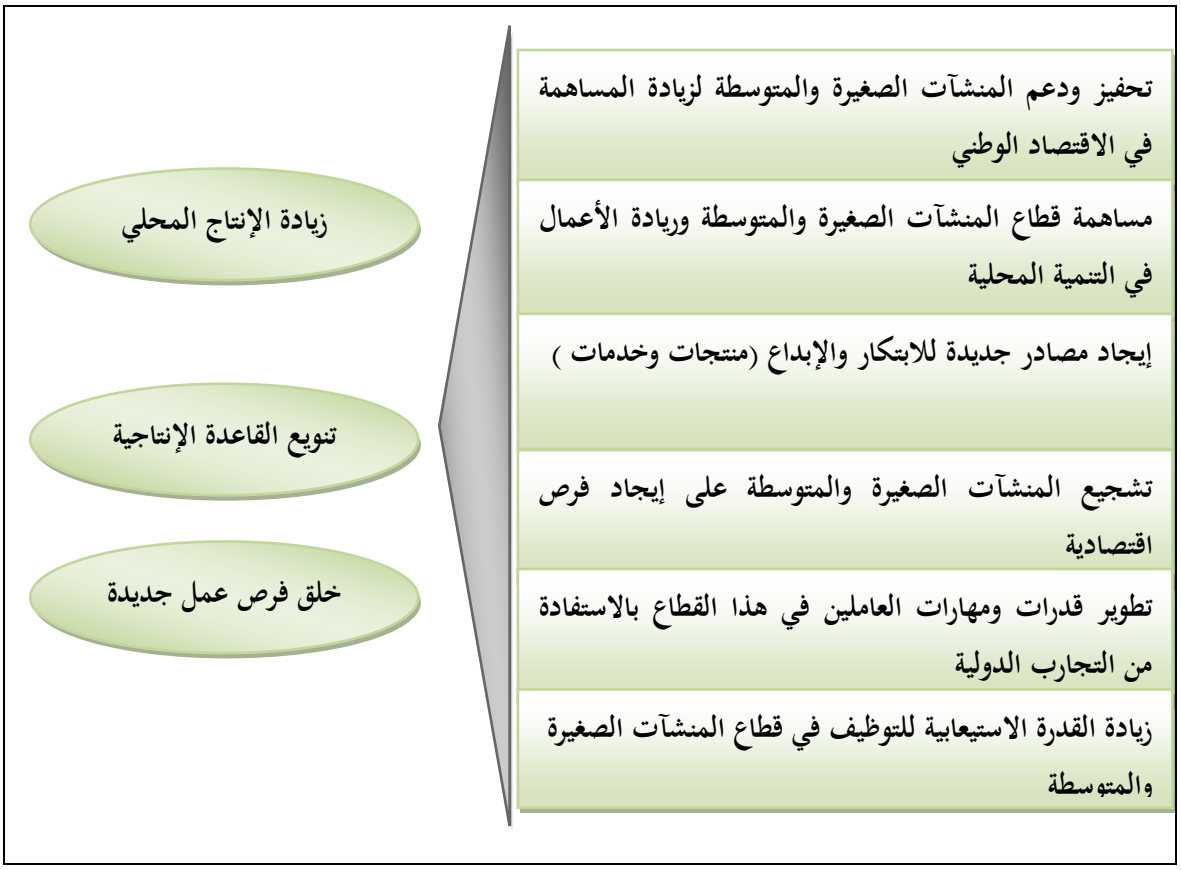

المصدر : عادل بن محمد فقيه ، نحو تنمية قطاع المنشات الصغيرة و المتوسطة في المملكة،وزارة العمل، المملكة العربية السعودية،من الموقع الالكتروني:

https://www.slideshare.net/MinistryOfLabor/ss-11478430

➢ دور الصناديق الثروة السيادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل

يرتفع معدل البطالة في الدول النّامية وهي الأكثر تضررا من مساوئ هذه الظاهرة مقارنة بالدول المتقدمة، والسبب في هذا يعود إلى انخفاض المدخرات والتراكم الرأسمالي الذي من شأنه إحداث توسع اقتصادي وإقامة المشاريع الاقتصادية التي تستوعب أكبر عدد من العمال، ومن ثم تخفيض نسبة البطالة. خلال الركود الاقتصادي الذي تسببت به الأزمة المالية العالمية لعام (2008)، ارتفعت نسبة البطالة في الدول المتقدمة إلى 5,8% في عام 2009، إن هذا الحدث الطارئ سببه أزمة الرهن العقاري التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجد لها النظام الاقتصادي الرأسمالي بديل جزئي يتمثل في صندوق الضمان أو مرتب الضمان الذي يعطي العامل مبلغ من المال إلى أن يؤمن عملا، غير أنه في الدول النّامية لا يوجد هكذا أمر ولكن حصل ذلك في الدول الرأسمالية على إثر فقدان عدد كبير من العمال وظائفهم خلال الأزمة،

وتتعدد السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول من أجل توفير فرص العمل للعاطلين وتخطي ظاهرة الفقر من خلال الصناديق السيادية والذي يعد مشروع لمعالجة هذه الظاهرة.

تعد سياسة الإنفاق العام الحكومي من ضمن السياسة والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل العديد من الدول لزيادة فرص الاستخدام وتخفيض نسب البطالة، وبإمكان الصناديق السيادية أن تكون وسيلة مناسبة لزيادة إنفاق الحكومة على مشاريع التّنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم بالشكل الذي يرفع من كفاءة الأفراد ويوسع نطاق الخيارات أمامهم للعمل والإنتاج، أو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري والذي يتمثل في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، مثل إقامة مشاريع الطرق والجسور، وبناء المدارس والمستشفيات والجامعات التي تستوعب أكبر عدد من العاملين.[1]

الشكل رقم 2 .9:أثر الصناديق الثروة السيادية على العمالة

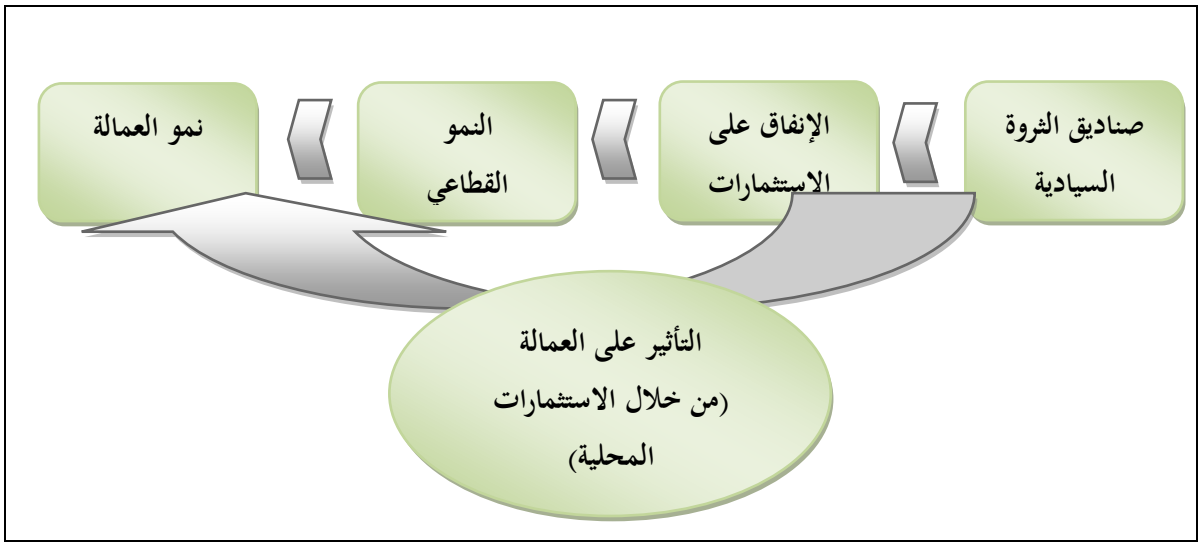

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

كما تجدر الإشارة أنه من الضروري أيضا تنويع في المدخلات هذه الصناديق وجعلها من مصادر مختلفة أي لا تقتصر على مدخلات النّفط فقط كما هو حال العديد من الدول النّفطية.

أما فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي على مستوى التشغيل ينظر إليه على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، غير أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، خاصة وأن تحليل هذه العلاقة تفتقر إلى أسس نظرية فقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1992- 1985

[1]-جعفر طالب احمد ، الصناديق السيادية و أهميتها الاقتصادية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية ، العدد 27،سبتمبر ،2017، ص8.

ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في فترة إلا بـ 12 بالمئة، وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث ايجابي على فرص العمل من خلال مضمون هذا الاستثمار ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة الاقتناء أو الاندماج في المؤسّسة القائمة، إلا أن الشيء المؤكّد بالنسبة للعمل هو الاستثمار الأجنبي المباشر له أثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمال وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على حجمه الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما[1].

* * *

ارتأينا في هذا الفصل خصائص سوق العمل والفكر الاقتصادي المفسر له، وكيف يكون شكل سوق العمل في حالة ما إذا كان الاقتصاد أحادي المصدر، كما توصلنا إلى وجود تداخل في العوامل التي تساعد على التّنويع القطاعي وفي نفس الوقت تأثيرها على سوق العمل باعتباره سوق يتميز بديناميكية وعدم الثبات، كما أن تحديد عرض العمل يعتمد على تحليل العوامل التي قد تؤثر في الطلب على العمل، وعلى مستوى مختلف القطاعات، ونظرا لارتفاع العرض الناتج عن الزيادة السكانية في الدول أحادية المصدر، فإن أي دراسة تستهدف البطالة وأسواق العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هيكل النشاط المكون لذلك الاقتصاد لكونه ينعكس بطريقة ما على سوق العمل.

[1] –عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3، الجزائر، 2006،ص252،253.

القسم الثاني

التشخيص الهيكلي والتوزيع العمالة في الجزائر:دراسة تحليلية وقياسية

الجزائر مثلها مثل العديد من البلدان النامية الأخرى، والتي تعد فيها مسألة التشغيل واحدة من أكبر المخاوف التي يجب على السلطات حلها، بسبب الافتقار إلى القدرة الاستيعابية الضعيفة لسوق العمل مقابل عدد كبير من الوافدين الجدد سنويًا.

وفي ضوء الاعتراف الحكومةبأهمية التنويع القطاعي قامت بمحاولات لتنويع مصادر الدخل من خلال برنامجها الأخير، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فان البيانات البنك الدولي تظهر انخفاض في التنويع، وتماشيا مع تراجع مؤشر التنويع أصبحت الجزائر غير مستقرة نسبيا في أوضاع التوظيف، حيث كان معدل التوظيف ضعيفا مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية للجزائر، كما تشير الإحصاءات إلى أن معدل البطالة وصل إلى11,7%عام 2018،فيما يتعلق بمتوسط معدل البطالة فترة (2000-2018) تظهر بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 12.13%يمثلون العاطلين عن العمل .

وفي هدا الصدد، سنقوم في الفصل الأول باستعراض لأهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2018 وذلك للتعرف على مظاهر اختلاله وعلى رأسها الاختلال في هيكل الإنتاجي، وكذلك التطرق إلى مختلف خصائص سوق العمل وتطوراته في نفس الفترة بما في ذلك سياسات العمل التي وضعتها الجزائر، وتقييمنا للوضعية الاقتصادية. يقدم الفصل الثاني من هذا القسم استعراض تحليل التوزيع القطاعي للعمالة وأهم القطاعات الواعدة بالعمالة من خلال تسليط الضوء على أثر كل من محركات ودعائم التنويع القطاعي على فرص التشغيل وكذلك محاولة تحليل الجانب النظري في الممارسة التطبيقية من خلال دراسة قياسية لأثر التنويع على مستوى العمالة.

الفصل الثالث: سوق العمل الجزائري في إطار تطبيق سياسة التنويع

---

1. تحليل اتجاهات التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي الجزائري

1.1. الهيكل والوضع الاقتصادي الوطني: الاختلالات الاقتصادية ومالية كلية

1.2. السياسات الإنمائية القائمة على استغلال الفرص المتاحة لتنويع القطاعي في الجزائر

2. تشخيص سوق العمل الجزائري

2.1. تحليل اتجاهات سوق العمل الجزائري

2.2. كيف تعاملت الحكومة مع اختلال سوق العمل؟

حققت الجزائر بعض التقدم على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، غير أن الحقيقة تظل على أن الأزمة التي تعرضت لها كان لها تأثير سلبي على مستوى التوظيف، وهذا لا يعني أن سوق العمل لم يكن يعاني من ضغوطات وإنما الأمر الذي زاد من اختلالاتها في ظل وضع غير مستقر، لذا أصبح على الدولة أن تقوم بتغيير عميق وأن تأخذ تقييم شامل للتغير الهيكلي في الحسبان تأثيره على أشكال التوظيف، وظروف العمل وليس الإصلاح فقط في الهياكل الاقتصاد التي تؤثر على البطالة.

ومن هذا المنطلق، توجد مجموعة من الأسئلة تتبادر إلى دهننا وهي: على أي قطاع تبني الجزائر نموها الاقتصادي في المستقبل؟ ما هو أثر الهيكل النشاط الحالي في الجزائر على التنويع القطاعي؟ ما هو شكل سوق العمل الجزائري في إطار تطبيق سياسة التنويع؟. سنحاول في هذا الفصل إلقاء نظرة على هذه القضايا من خلال تحليل كل من الوضع والهيكل الاقتصادي في الجزائر وتحليل خصائص سوق العمل الجزائري خلال فترة 2000-2018.

1. تحليل الاتجاهات التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي الجزائري

اعتمدت الجزائر بشكل كبير على عائدات التصدير المواد الهيدروكاربونية، وخاصة عائدات النفط لتحقيق بعض الأهداف التنموية خلال السنوات التي بلغت فيها أسعار النفط ذروتها في الأسواق النفط، لكن بسبب انخفاض وعدم استقرار أسعار، عانت من أثار سلبية هائلة خاصة خلال التسعينات، مما جعلها تلجأ إلى الديون الخارجية تزيد عن 30 مليار دولار، ومنذ تلك الفترة حتى الألفية الجديدة، وضعت الجزائر تدابير اقتصادية للخروج من أزمة الديون الخارجية وبناء اقتصاد قوي، وكانت هذه الآليات مدعومة باستمرار بارتفاع أسعار النفط خلال سنوات 2001 إلى 2014، ومع الانهيار المفاجئ في أسعار النفط [1]، يبقى سؤال مطروح وهو: هل هذه الآليات التي من شأنها تحمل التقلبات أسعار النفط كانت مبنية على أسس متينة؟

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الوضعية الحالية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من خلال تبيان النظرة العامة على السياق الاقتصادي والاجتماعي.

[1]-Boudianounia , fakharifarouk , zabirinoura, la crise actuelle en algerie entre les fluctuations des prix de petrole et l'exploitation des patentialités disponibles pour lq réalisation du décollage – etude analytique-journal of economic and finqncialresearch , volume 04, decembre 2017, p 883.

1.1. الهيكل والوضع الاقتصادي الوطني : الاختلالات الاقتصادية والمالية الكلية

إن التنويع المتزايد من خلال خلق الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف القطاعات الاقتصادية وفتح الاقتصاد نحو الخارج مع التغلب على مشاكل التي قد تعاني منها المؤسسات الاقتصادية، والفتح المجال للعديد من الاستثمارات الأجنبية وحده قد يمكن الاقتصاد من التغلب على عدة مشاكل[1].

1.1.1. النظرة العامة على السياق الاقتصادي والاجتماعي: تطورات الاقتصادية الأخيرة

لم يكن الانهيار الذي شهدته أسعار النفط في سنة 2014 الأول في تاريخ الخام، بل سبقته حالات مشابهة خلال العقود الأخيرة، ارتبط بعضها بالأزمات الاقتصادية العالمية بينما ارتبط بعضها الآخر بالتنافس وعدم التنسيق بين منتجي النفط.[2]بعد مرور ستة سنوات على أزمة 2014، مرة أخرى تارخيا يبدو أن الجزائر لم تستفد من التجارب التي سبقتها، حيث كشف انخفاض أسعار المواد النفط في تلك السنة بوحشية عن هشاشة الاقتصاد الوطني. في غضون عام واحد أثبت الإطار الاقتصاد الكلي والذي كان يعتبر لفترة طويلة أحد أصول جاذبية الاقتصاد رمز متانة الاقتصاد الوطني في الحالة الأخيرة هشا للغاية، تدهورت المؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية بعد عام واحد فقط من انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية، حيث أصبح تطور الوضع الاقتصادي الدولي اليوم يشكك في التوازن الداخلي للاقتصاد، ويلقي بظلال من الشك على إمكانية الاستمرار التمويل المالية العامة من خلال العائدة النفط والغاز. يشير هذا الموقف نفسه إلى خطر حدوث صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات على مدى المتوسط. هذا ما نلخصه في الجدول أدناه حول تطور البيانات الاقتصادية الرئيسية أثناء صدمة النفط وبعدها:

[1]-Farid bouyahia, conjoncture : emploi, quelle stratégie, la création d'emplois constitue le grand defi pour le gouvernements, publie le 08-01-2020 ,23 :00,tiré du site inter-net:http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/146841

[2]–العربي الجديد، ابرز انهيارات أسعار النفط خلال 34 عام، 9 مارس 2020، من الموقع الالكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/printedarchive#araby-0/1

الجدول رقم 3. 1: البيانات الاقتصادية الرئيسية

	2014 أواخر ديسمبر	2017 أواخر ديسمبر	2018 أواخر ديسمبر	الانحرافات
الجباية البترولية(مليار دينار	1870	2 126	2 349	+479
صندوق ضبط الإيرادات (مليار دينار)	5155.9	784	131	5024.9
مجموع رصيد الخزينة (مليار دينار)	-463	-1 590	-1 952	-1489
رصيد التجاري(مليار دولار)	+2.31	-10 868	-5 029	-5031.31
احتياطات النقد الأجنبي(مليار دولار)	193.3	97,33	88,61	-104.96
تكافؤ دينار مقابل الدولار		114.93	118.29	
تماثل دينار مقابل الاورو		137.49	135.38	

Source : Ministere Des Finances,SoldeGloba Du Trésor,Octobre 2019.tiré du site internet http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

واصلت الجزائر الاستفادة من احتياطاتها من العملات الأجنبية التي تديرها في عام 2018 لموازنة التقلبات العالمية في أسعار المحروقات وتنوعها الاقتصادي غير كافي على هذا النحو، انخفضت الاحتياطات الأجنبية في البلاد بشكل مطرد، حيث بلغت 88.61 مليار دولار في نهاية عام 2018 بعدما كانت 97.33 مليار دولار في العام 2017، و193.3 مليار دولار في نهاية عام 2014 ومن المتوقع أن تنخفض الاحتياطات الأجنبية إلى 76.2 مليار في عام 2020، مما يجعلنا نتساءل: ما الذي نتعلمه اليوم من الأحداث التي تجري على الساحة النفطية الدولية؟[1]

[1] -[1]-Forum des chefs d'entreprises, Etude sur les perspective de diversification de l'economie nationale, p 4.

1.1.2. طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني [1]

إن التوقف عند أهم المظاهر الاختلال التي تعرض لها الهيكل الاقتصاد الوطني يظهر بطريقة غير مباشرة الأسباب التي تقف وراء فشل السياسات التي قامت بها الدولة من جهة، ويظهر أهمية التنويع القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى وتتمثل هذه الاختلالات في:

- ***البنية القطاعية للاقتصاد الوطني: تعطل جهاز الإنتاجي***

يبقى الاقتصاد المحلي يعتمد بصورة شبه مطلقة على القطاع النفط في تمويل مختلف القطاعات والأنشطة والتي لولا دعم الحكومة لها لما كانت قد تطورت، وذلك من خلال تمويلها باستخدام ذلك القطاع، ونجد أنه بالرغم من الحوافز المقدمة من قبل الدولة من أجل العمل على إقامة بنية الأساسية من الاستثمارات في التكوين الرأسمالي ودعم الإنتاج المحلي، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في العمليات الإنتاجية وما ترتب عن ذلك من الارتفاع الأعباء المالية للدولة. إلا أن تلك القطاعات لم تركز على تخصيص الأمثل للموارد المتاحة وتوظيفها بطريقة جيدة فيما يضمن الحصول على أعلى عائد اقتصادي.[2]

الشكل رقم 3. 1: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و توزيعه القطاعي

(بالمئة %)

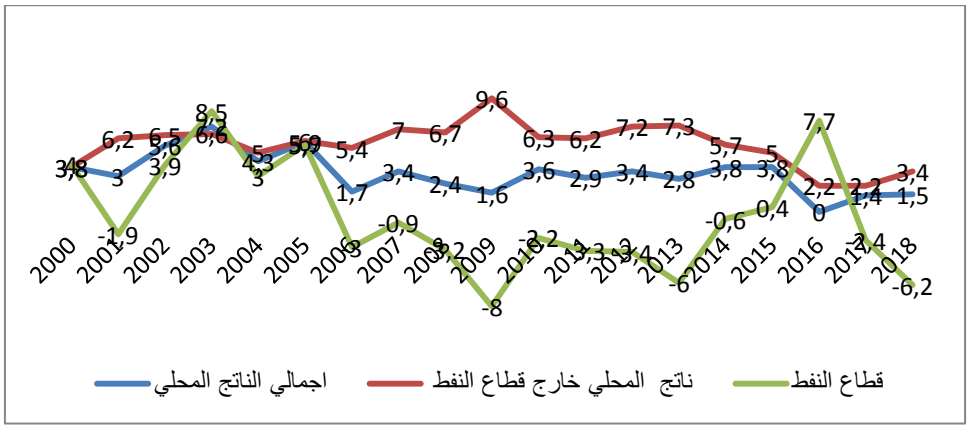

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

يشرح لنا الشكل أعلاه، تطور الهيكل الإنتاجي المكون للناتج المحلي، حيث يتبين لنا أن الناتج المحلي غير نفطي يتجه بشكل طردي مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ما عاد سنة 2009، والتي ارتفعت

[1]–ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برانج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010، ص 196-199.

[2]– المعهد العربي للتخطيط، سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية:تحليل للتجربة الكويتية، ابريل 2002،ص8.

قطاعات غير النفطية في حين انخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج وذلك بسبب الصدمة الاقتصادية.

❖ تطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية

يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على القطاع المحروقات وتطور محدود للقطاعات الإنتاجية الأخرى، ويظل هذا القطاع محرك النمو في الجزائر على الرغم من المجهودات التي قامت بها من أجل القطاعات الأخرى،كما أن السياسات التحفيز التي تم تنفيذها منذ بداية العقد الماضي، تفشل في كسر دائرة عائدات النفط.

الشكل رقم 3. 2:تطور نسبة مساهمة القطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000-2018(بالمئة %)

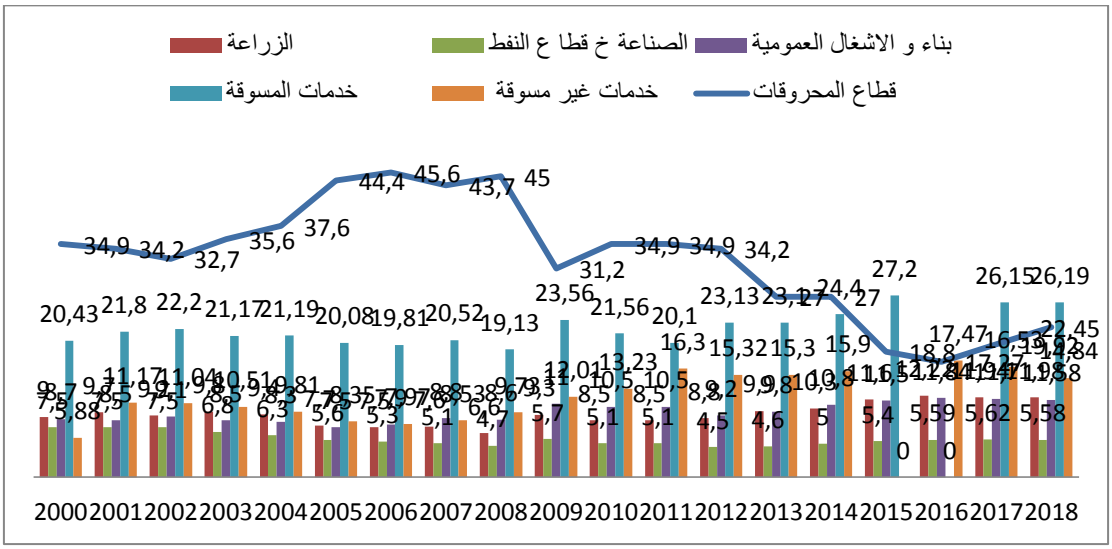

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال ملاحظتنا لتطورات القطاعية، يتبن لنا وجود نوع من الاختلال بين مختلف قطاعات الإنتاج، فيمكن ملاحظة أن قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يحتل لوحده نسبة تفوق من مكونات الناتج المحلي خلال الفترة كاملة، في حين تبقى مساهمة القطاع الصناعة خارج النفط منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبتها 7% في تركيب ذلك الناتج وبنفس الشيء بالنسبة لقطاع الزراعة.

تعتبر الجزائر من الدول القليلة التي لديها العديد من الخصائص لتكون وجهة ناجحة للسياحة، ومع ذلك، فإن العقد العشر المظلم في ظل الإرهاب دفع الجزائر إلى أسوأ وضع في العالم من خلال عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن، هذه الأخيرة تخلق صورة سيئة للجزائر. ومن خلال الدراسات المختلفة حول الدور

الهام للسياحة في النمو الاقتصادي، بدأت الحكومة الجزائرية في إعطاء بعض الاهتمام لهذا القطاع ،ومع ذلك لم يحدث هناك تطورا طيلة الفترة (2000-2018)، بحيث لم ترتفع نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي عن 8% من نفس الفترة، مما يبرهن ضعف السياحة في الجزائر و هذا ما يظهره الشكل أدناه[1]:

الشكل رقم 3. 3: نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي

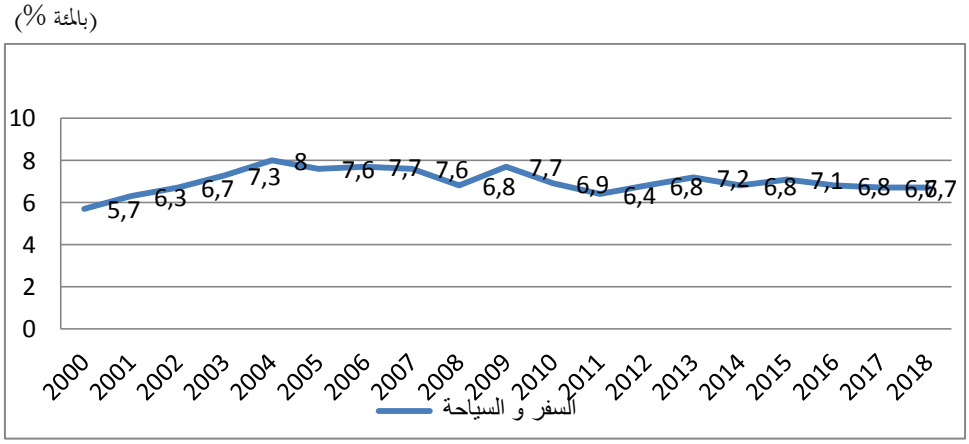

Source :Knomema, Algeria-contribution of travel and tourism to GDP as a share of GDP, world data atlas,2018tiré du site internet : https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Total-Contribution-to-GDP/Contribution-of-travel-and-tourism-to-GDP-percent-of-GDP

❖ اختيار القطاعات الرائدة في الاقتصاد من خلال الترابطات القطاعية

تميل أشهر المقاييس التنوع (Entropy index،Herfindahl-Hirschmann ogive index) التيتم التطرق لها بالتفصيل في الجانب النظري إلى التحديد الضيق و الضعيف لمدى تنوع الاقتصاد من الناحية التجريبية وعادة ما تؤكد تلك المقاييس على التوزيع المتساوي للقطاعات، غير أنها لا تلتقط الروابط الداخلية بين القطاعات، وقد تكون هذه المقاييس المفاهمية والتجريبية للتنويع هي أساس الأداء الضعيف لهذه الأدبيات.

وعليه يتم تحديد في دراستنا إلى الطريقة البديلة لقياس التنويع في الجزائر بناءا على مصفوفة المعاملات الفنية لنموذج المدخلات والمخرجات وحسابها. تشير النتائج التجريبية إلى أن التنويع يتحقق إذا ما تم بناء النظري للمدخلات ومخرجات كونها تحقق مستويات أعلى من الاستقرار.

[1]- Abdelhammidbourouaha,samirbahaeddinemaliki,bouredjasara, human capital for tourism industry : evidencyalgeria, 16th international conference of meea,18-20 may 2017 at TED turkey, p

- **معامل الكثافة**

قبل حساب معامل الكثافة يتم حساب المصفوفة الفنية المكونة من 18 قطاع وتقسيمها حسب الفئات، وذلك استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات في الجزائر خلال فترة 2000-2018

يتم جمع الخلايا غير الصفرية من مصفوفة المعاملات الفنية وقسمتها على مجموع عدد الخلايا والمتكون من 324 خلية في جدول المدخلات والمخرجات.

الجدول رقم 3. 2: معامل الكثافة

السنوات	عدد الخلايا حسب الفئات بالاعتماد على مصفوفات المعاملات الفنية		معامل الكثافة
	0.0001-0	1-0.0001	
2000	131	193	0,595
2001	131	193	0,595
2002	139	185	0,570
2003	146	178	0,549
2004	149	175	0,530
2005	144	180	0,555
2006	149	175	0,540
2007	159	165	0,503
2008	163	161	0,50
2009	158	166	0,512
2010	168	156	0,490
2011	162	162	0,496
2012	169	155	0,485
2013	169	155	0,478
2014	157	167	0,466
2015	172	152	0,469
2016	168	156	0,469
2017	173	151	0,475
2018	131	193	0,475

المصدر: تم حسابه من طرف الطالبة بالاعتماد على أرقام الجداول المدخلات والمخرجات المحصل عليها من طرف الديون الوطني للإحصائيات

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه، أن معامل الكثافة عرف انخفاض ب 0,12 نقطة خلال مدة 19 سنة، وهذا يعني أن درجة الترابط القطاعي خلال هذه الفترة منخفضة، بمعنى أن الهيكل الإنتاج في الاقتصاد الجزائري لم يتجه نحو التشابك استنادا لهذا المؤشر وإنما نحو التفكك .

- **اختيار القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني وفقا لروابط الجدب الأمامية والخلفية**

زيادة عن معامل الكثافة، فان عملية احتساب قيمة الروابط الأمامية والخلفية للفروع والقطاعات الاقتصادية تساعدنا كثيرا على نظام الأولويات القطاعية، وبالتالي تشخيص القطاعات المحورية في الاقتصاد الوطن. من خلال الجدول يمكن تحديد مؤشر الترابط بأنه "قوي"، "متوسط"، "ضعيف" .

الجدول رقم 3. 3: خصائص القطاع

قوي	متوسط	ضعيف
1≤ مؤشر الترابط	0,9≤مؤشر الترابط <1	مؤشر الترابط <0,9

المصدر: بن شيخ توفيق، الروابط الأمامية و الخلفية لقطاع النفط والغاز الجزائري، تحليل الارتباطات و المضاعفات، مؤتمرا لأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف،2015، لا توجد صفحة.

-

استنادا إلى الملاحق رقم (21) ،(22)، (23)،يتبين لنا خلال الفترات الثلاث (2000-2009-2018)، أنكل من قطاع البناء والأشغال والخدمات البترولية، وقطاع النقل والتجارة هما أعلى مضاعف بالمقارنة مع باقي القطاعات، حيث أن كل زيادة في هذان القطاعان بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع المخرجات الكلية، أما بالنسبة لمضاعف الإنتاج القطاعين الزراعي والصناعي، كان منخفض إذا ما تم مقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يشير إلى تصدع في القاعدة الإنتاجية.

كما يتبن لنا أن مضاعف الإنتاج الزراعي خلال الفترات الثلاث ارتفع بنسبة ضعيفة من 1,08سنة 2000إلى1.123 سنة 2018، عكس القطاع الصناعي الذي شهد انخفاض في قيمة مضاعف الإنتاج من 1,28سنة 2000 إلى 1,19، سنة 2018 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة مداخلاته من القطاع الزراعي كون هذا الأخير يمثل من المدخلات الأساسية للقطاع الصناعي. أما فيما يخص خصائص كل قطاع من حيث روابطه الأمامية والخلفية سوف نراها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3. 4: الارتباطات الأمامية و الخلفية القياسية لفترات 2000-2009-2018

	2000		2009		2018	
	معملات الترابط الخلفية الكلية	معملات الترابط الأمامية الكلية	معملات الترابط الخلفية الكلية	معملات الترابط الأمامية الكلية	معملات الترابط الخلفية الكلية	معملات الترابط الأمامية الكلية
زراعة	0,8345497 9	1,0015946 9	0,8412838 4	0,9062303 5	0,8447841 8	0,9215145 3
المحروقات	0,9678606 3	0,9490769	1,0059156 9	1,0006293 5	0,9892176 3	1,0501504 3
لصناعة التحويلية	0,9871043 8	1,4850649 9	0,9001888 2	1,5262429 5	0,8966900 5	1,4721664 7
بناء و اشغال	1,2236260 9	0,7822773 4	1,2203902 1	0,8594084 5	1,2645436 1	0,8274824 3
النقل و تجارة	1,1091603 1	0,8799990 4	1,2158590 4	0,8601636 4	1,1787863 4	0,8455365 9
خدمات	0,8776987 1	0,9020028 5	0,8163625 1	0,8473253 8	0,8259779 1	0,8756268 6

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أرقام جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الجزائري

يبن لنا الجدول أعلاه، أن قطاع الصناعة التحويلية يهيمن على قيم الروابط الجدب الأمامية الكلية، ويرجع ذلك إلى ارتباط القطاع بعدد كبير من فروع الاقتصاد الوطني، وقد كان القطاع الوحيد الذي تزيد قيم روابطه عن واحد الصحيح طيلة السنوات (2000.2009.2018). تفسر روابط الجدب الأمامية، أن زيادة الطلب على المنتجات القطاعات التي لها علاقة تبادلية مع قطاع الصناعة بمقدار دينار واحد يترتب عليه تحقيق إنتاج مباشر مقداره (1.47،1.52،1.48) على التوالي، ويليه قطاع المحروقات وقطاع الزراعة أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، فقد كانت قيم روابط جدبها الأمامية الكلية متدنية وهي أقل من الواحد الصحيح ويرجع هذا التدني إلى ارتباط القطاعات بعدد قليل من فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني ،كما تجدر الإشارة أن القطاع الزارعي تقترب روابطه الجدب الأمامي من الواحد الصحيح، ومنه نستنتج أن كل من قطاعين الزراعي والصناعي قادرة أن تكون قطاعات ريادية نظرا لقوة ربط الجدب الأمامية فعالة.

كما يلاحظ من خلال الجدول، أن هناك تغيرا في القطاعات التي احتلت مركزا متقدما في الترتيب، بالنسبة لروابط الجدب الخلفية مقارنة مع حال في الروابط الجدب الأمامية، وقد احتل قطاع بناء والأشغال

الترتيب الأول يليه قطاع النقل والتجارة، أما بقية القطاعات تمتلك مؤشرات ارتباط خلفية ضعيفة وخاصة القطاعين (الزراعي والصناعي)، وهذا ما يعني أن اعتمادها على قطاعات أخرى لمدخلاتها منخفض للغاية نسبيا، أي أن مدخلاتها الرئيسة يتم توفيرها بشكل أساسي عن طريق الواردات، وهذا ما يجعلها كمجهز للقطاعات الأخرى، يعني ضعف جهاز إنتاجي صناعي وزراعي والذي ينعكس سلبا على الهيكل الاقتصادي.

يمثل عمق هذا التحول لهيكل النشاط الإنتاجي، السرعة التي يجب أن يظهر بها القطاع الصناعي أو لصعوبة التي يواجهها اقتصادنا في عملية التنويع، ويمكن التفاوض على ذلك من خلال تنفيذ سياسات صناعية مستدامة وزيادة تحرير المبادرات لتحقيق المعدلات النمو القطاعية المطلوبة والتي بدورها تخلق العديد من فرص العمل.

من خلال تحليلنا للنسيج الاقتصادي، يتبن لنا وجود اختلال في الهيكل القطاعي المكون للناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لتدني مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهو انعكاس لتصدع القاعدة الصناعة التحويلية والقاعدة الزراعية، وعدم قدرة منتجات كل من القطاعين على تلبية الطلب المحلي، مما جعل من الدولة إلى اللجوء لسد فجوة الطلب المحلي على المنتجات القطاعين عن طريق الاستيراد من الخارج[1].

- ***القطاع القانوني وأهمية الشراكة القطاع العام والخاص في الجزائر***

إضافة إلى هيكل النشاط الاقتصادي، يمكن معرفة مدى تنوع القطاعي من عدمه، من خلال مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، ففي حالة ارتفاع نسبة مساهمته خاصة في القطاعات الإنتاجية يعني أن هناك تنوع والعكس صحيح. يبن الجدول الموالي نسبة المساهمة القطاع القانوني في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة2000-2009 - 2018[2].

[1]-بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 1، 2018،ص 339.

[2]

الجدول رقم 3. 5: مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دج)

	2000		2009		2018	
القطاعات	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
الفلاحة	1551,6	344619,8	1377,6	929971,5	17654,1	2409251,9
المحروقات	1542882,1	73432,6	2847269,2	261809,7	4054492,8	49329 ,4
الخدمات النفطية	42904,8	0	94767,1	0	92357,4	0
الصناعةخارج المحروقات	197554,5	93195,1	314719,6	262318,1	558960,2	569021,4
البناء و الأشغال العمومية	93713,2	198333,1	128971,6	871083,3	375088,5	1879016,4
النقل و الاتصال	78773,4	197156,7	166896,0	744415,3	329287,4	1810604,9
التجارة	27149,1	409143	73876,7	1077746,9	139392,2	2210206,5
خدمات	16109,6	114339	35909,9	282664,1	169621,9	646304,8
	2002638,3	1430219,3	3665796,7	**4430008,9**	5738872,5	**9524405,9**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

من خلال الجدول أعلاه، يتبن لنا وجود تغير نوعا في الهيكل القانوني المكون للناتج المحلي الإجمالي في الفترات 2000 و2009مقارنة ب،2018 حيث تغير الهيكل النشاط لصالح القطاع الخاص، غير أن هذا الأخير، لا يزال غير فعال ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص في معظم الدول النامية ينتج ما بين 70%إلى85% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لا تتجاوز 50%[1]، كما أن القطاع الخاص تواجهه تحديات تعرقل نشاطه.

رغم أهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الخاص في التنويع القطاعي، لا تنفي حقيقة أهمية المؤسسات العامة، بحيث يمكن أن تعمل كقاطرات لتنويع الاقتصادي، لكن سيكون من الضروري إضفاء الطابع المهني على حوكمتها، حيث أن ضخ الأموال طوال تلك السنوات، وتغيير وضعها دون مراجعة طريقة إدارتها، لن يفضي إلى التعافي المطلوب والأسوأ من ذلك، أن التصرفات الدولة لم تدفعها في كل مرة إلى نفس حالة الإفلاس التي تطلبت تدخلها الوزارات الفنية، ولكن من كان لديها المهارات المهنية المناسبة مع مهمة جعل الأصول الشركات مربحة وفق المعايير الأداء المؤسسات الخاصة. وبتالي يجب إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص كونها أداة مهمة وفعالة لتنفيذ وتنمية الاستثمارات والتي بدورها تخلق مناصب شغل وتحافظ عليها .

[1]– مولاي لخضر عبد الرزاق،بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر،مجلةالباحث،عدد 07،2010،ص144.

- **الوضعية الخارجية : الاستدامة الخارجية**

تعد التجارة الخارجية من المحركات الأساسية للتنويع باعتبارها نفقا للصرف فائض الإنتاج عن الحاجة السوق المحلي، وكذلك موردا لجلب النقد الأجنبي، كما تعد مؤشرا على الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية. نتيجة التحديات التي تواجهها الجزائر على الصعيد التجارة الخارجية بسبب تراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وهبوط حجم تجارة السلع وخدمات الوطنية، سنقوم بتوضيح الهيكل التجارة الخارجية للجزائر ودرجة الانفتاح التجاري من خلال التركيز على نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي. يبن الشكل التالي نسبة مساهمة القطاعات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية.

الشكل رقم 3. 4: نسبة الهيكل السلعي للتجارة الوطنية سنة 2018

(بالمئة %)

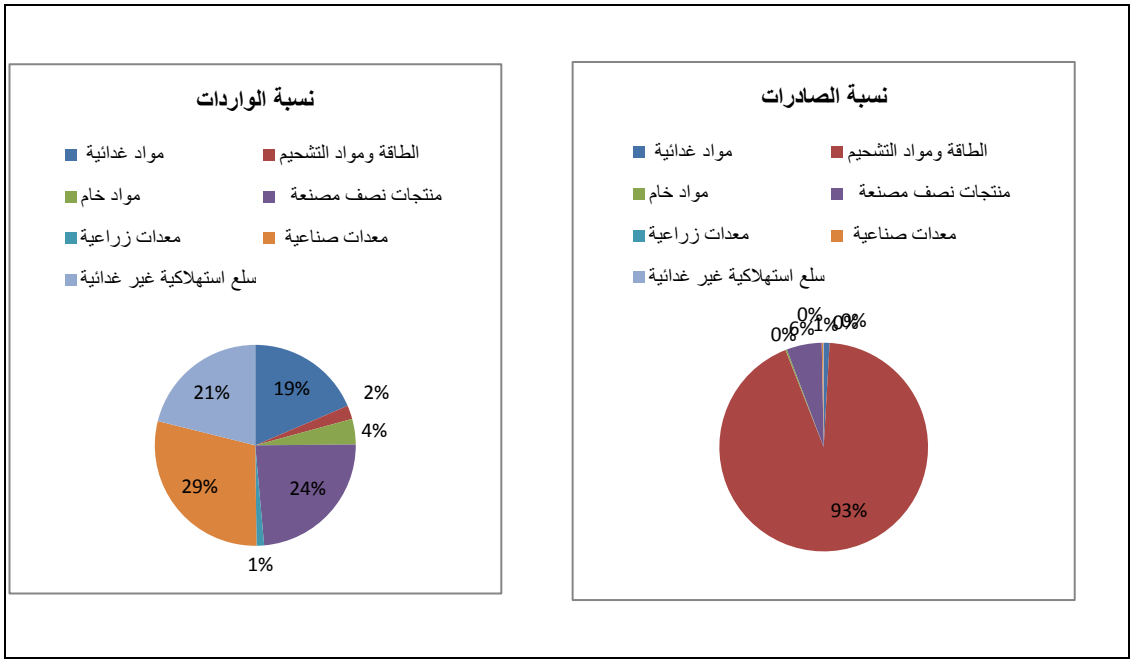

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والائتمان الصادرات ،

من خلال ملاحظتنا لسلة الصادرات الجزائرية، يتبن لنا انها رغم اتخاذ مسار التنويع الذي قد يفيد في مستقبل، ورغم ارتفاع الطفيف للقطاعات غير النفطية طوال تلك الفترات تبقى الصادرات شديدة التركيز، كما يتضح ذلك من النسب العالية لمنتجات البتروكيماوية.

إن تنويع هيكل الصادرات، ورفع من مستوى التبادل التجاري في الجزائر مرتبط تمام الارتباط بالهيكل الإنتاجي الوطني، فمن المؤكد نجد أن صادرات من الوقود والمعادن تستحوذ على الحصة الكبيرة من هيكل

السلعي للصادرات، وهذا راجع لعدم استفادة البلد في سياق تطوره من تنويع قاعدتها لإنتاجية التي كانت ستمسح له بإعادة تخصيص الموارد لتعزيز النمو المشترك بين القطاعات.

الشكل رقم 3. 5:تطور نسبة الانفتاح التجاري

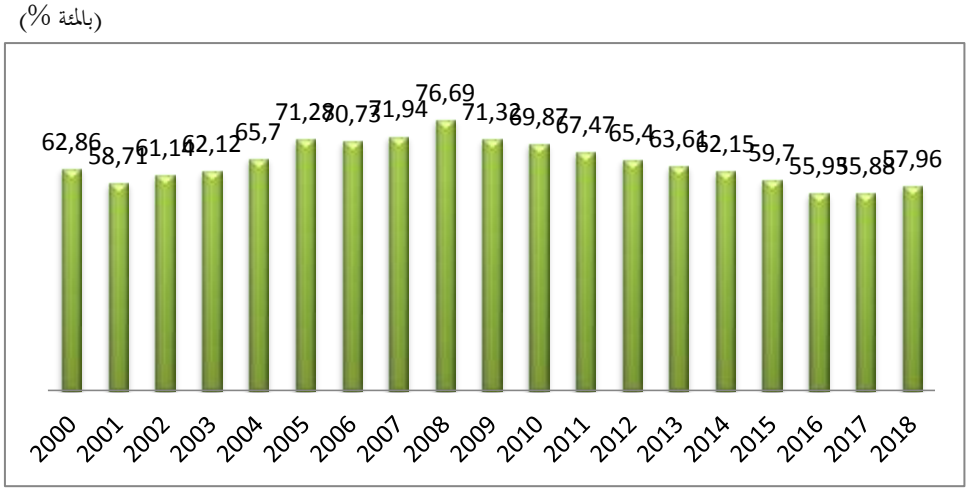

Source : the globaleconomy.com ,business and economic data for 200 contries, from the website : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness/

يبين لنا الشكل أعلاه، ارتفاع في مستوى الانفتاح التجاري خلال فترة 2000-2008 من 62.86 %إلى 76.69 %، ثم بدا بالتراجع ليصل إلى 57.97 %سنة 2018، كما تجدر الإشارة أن مستوى ارتفاع في الانفتاح الخارجي مرتبط بأسعار النفط والطلب عليه في الأسواق، باعتباره القطاع الأكثر تصدير الأمر الذي يزيد أو ينقص من حجم الصادرات وبالتالي درجة الانفتاح على الخارج. .

نخلص من خلال إظهارنا لهيكل التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح في الجزائر أن هناك درجة كبيرة من التركز الصادرات، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى غياب سياسة الانفتاح الاقتصادي الخاضع للرقابة، والتي من المفروض أن تكون لها بعض الآثار الايجابية على التنويع العرض القطاعي للاقتصاد الوطني.

- ***اختلال في الهيكل الموارد المالية***

يعتبر الريع النفطي المصدر الرئيسي للحصول على الموارد المالية، ينجم عن انخفاض في أسعاره التذبذبات في حصيلة الإيرادات العامة أما فيما يخص المصادر المالية الأخرى والمتمثلة في الضرائب لازالت تعاني من الفساد الإداري وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة[1]،وهذا ما قد يتسبب في عجز الموازنة العامة مما يؤثر

[1] – موسى خلف عواء، حاسم سعد كريم، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق لمدة (1991-2011)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 16 العدد 1 لسنة 2014،ص175،175.

على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية .يمكن من خلال الشكل التالي ملاحظة الاختلالات الموازنة العامة:

الشكل رقم 3. 6: مستوى تطور الميزانية الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي2000-2018

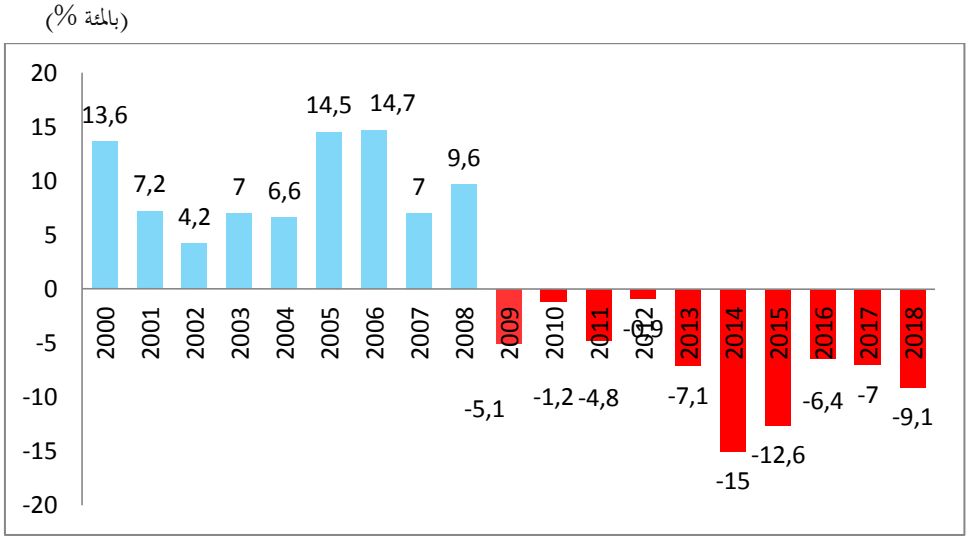

Source: trading economics, algeria government budget from the website : https://tradingeconomics.com/algeria/government-budget

سجلت الجزائر فائض في الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال فترة 2000-2008 وكانت أعلى مستويات له سنة 2006 ب 14.7%، غير أن الوضع لم يستمر كما هو عليه وإنما بدأت بتحقيق عجز انطلاق من سنة 2009 وهذا بسبب الصدمة الاقتصادية العالمية وانخفاض الطلب على المنتجات النفطية واستمر في ذلك حيث عرف أعلى مستويات لهذا العجز سنة 2014 وهي سنة التي شهدت صدمة نفطية تم بدأ العجز في الانخفاض نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ليصل إلى9,1% سنة 2018.

- ***الحالة المالية والنقدية: عدم الاستقرار النقدي***

من أجل قياس أبعاد عملية الاستقرار النقدي تجرى مقارنة تطور الحجم الكتلة النقدية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و قد نميز بين ثلاث وضعيات يأخذها معامل الاستقرار النقدي وهي:

- B=1 حالة الاستقرار النقدي
- B>1 حالة عدم الاستقرار النقدي (تضخم)

- B<1 حالة عدم الاستقرار النقدي (انخفاض في الأسعار)[1].

الشكل رقم 3. 7: معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 2000-2018

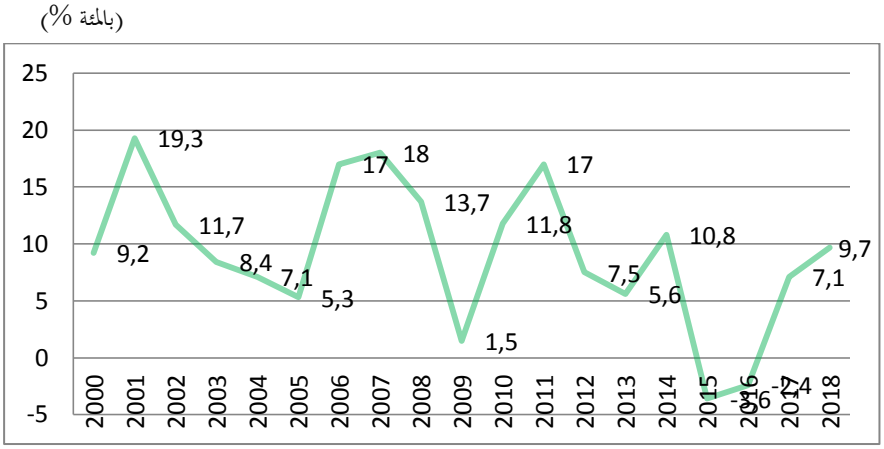

Source :Knoema,Algeria-Gross domistic product in Constant pricesgrowth rate, https://knoema.com/atlas/Algeria/Real-GDP-growth

يتضح لنا من الشكل انه خلال فترة (2000-2018) لم يتحقق أي استقرار اقتصادي، حيث سجل معامل الاستقرار النقدي نسب أعلى من واحد الصحيح طيلة الفترة 2000-2015 و كذلك في السنتين 2017-2018، ومحتوى هذا المعامل هو أن معدل الزيادة في حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترات يفوق زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، مما أحدث التضخم[2].في حين سجل معامل الاستقرار خلال السنتين(2015-2016)قيم سالبة 3.6- ،2.4- على التوالي، ويمكن إرجاع دلك إلى انخفاض أسعار النفط وهذا ما يشير إلى حالة من الانكماش.

قد يصعب تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر نتيجة حساسية الاقتصاد البلد بالنسبة للتغيرات الخارجية فاعتماده الشديد على صادرات المحروقات، وابتعاده على الإنتاج الحقيقي، وبالتالي ارتباطه بالدولار الأمريكي يجعل منه غير قادر على التحكم في المحافظة بين الكتلة النقدية والإنتاج الحقيقي [3].

[1]- صلاح محمد حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي(1397-1403هـ)، مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة ص169.

[2]-محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية لفترة (1989-209)، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، عذذ 2014،،39،ص38.

[3]-محمد موساوي، سمية زيرار، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة (1970-2009)،مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 8، 2012، ص 38.

- ***الاختلالات الديمغرافية: الاختلالات في تركيبة السكانية***

إضافة إلى الاختلالات والفجوات التي تعرفها الجزائر وأخير، التسارع في التركيبة السكانية، فقد تميز عام 2018 بتسجيل 1.038 مليون مولود، كما بلغ إجمالي السكان المقيمين في الجزائر 42.2 مليون نسمة في عام 2018 مقارنة ب 41.39 في عام 2017.[1] وهذا ما ينعكس على زيادة القوى العاملة ومنه زيادة عرض العمل[2]، وهذا ما سوف نوضحه بالتفصيل عند عرضنا لهيكل سوق العمل.

رأينا أعلاه الوضع الاقتصادي الجزائري وأهم الاختلالات الهيكلية التي تشهدها الجزائر خلال فترة 2000-2018، سوف نتطرق في المطلب الموالي إلى إمكانيات من الموارد التي تتمتع بها الجزائر وأهم البرامج والسياسات التي قامت بها الحكومة مستغلة تلك الموارد.

1.2. السياسات الإنمائية القائمة على الاستغلال الفرص المتاحة لتنويع القطاعي في الجزائر

قامت الجزائر بعدة خطط من أجل العمل على تنويع اقتصادها مستغلة في ذلك إمكانياتها ومواردها والتي إذا ما تم استغلالها بطريقة سليمة ورشيدة تأتي بثمارها .

1.1.1. إمكانيات الموارد المتاحة لتنويع القطاعي في الجزائر

تتمتع الجزائر بعدة إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية، والتي من الممكن أن تساهم في تنويع وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي وبشكل فعال في تعافي اقتصادها ونموه وخلق فرص عمل دائمة ومستدامة، وتتمثل هذه الفرص فيما يلي:

- ***استغلال الإمكانيات الزراعية في الجزائر***

من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية، والتي لا يزال يهيمن عليها إنتاج النفط، سوف تضطر الجزائر إلى الاستثمار في الزراعة، وهي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي طورها الإنسان في البيئة البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن استغلال الموارد لغرض إنتاج مختلف المنتجات النباتية والحيوانية.

لا تتجاوز المساحة الزراعية الكلية في الجزائر 8 هكتارات وتمثل 3% فقط من مساحة الجزائر، ويتم توزيعها على النحو التالي :

[1] – المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] –حامد عبد الحسين الجبوري، التشوه في سوق العمل، تاريخ النشر 2019/09/19، من الموقع الالكتروني:
http://fcdrs.com/economical/1294

- 7,3مليون هكتار من الأراضي المحروثة وتشمل الأراضي المزروعة بالتناوب؛
- 452000 هكتار من الأراضي المخصصة للمحاصيل الدائمة وخاصة الأشجار المثمرة؛
- 47000 هكتار تغطي مساحة الكروم؛
- 36000 هكتار من الأراضي العشبية والمراعي الطبيعية.

❖ **آليات استخدام الإمكانيات الزراعية**

- تجاوز مزارعو الحبوب 17 مليار دينار ؛
- تخصيص القروض مدعومة بمبلغ 01 مليون دينار لكل هكتار لاستصلاح الأراضي وإنشاء مزارع لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات ؛
- تخصيص القروض مدعومة بمبلغ مائة مليون دينار (100،000،000 دينار) للجهات صاحبة الامتياز التي تمتلك أكثر من 10 هكتارات وأي مستفيد آخر من ائتمان ؛
- وضع خطة ضمان للقروض المصرفية للمزارعين؛
- مع ندرة المياه، من المهم تحسين نوعية المياه المعالجة لاستخدامها في الزراعة؛
- سيكون من الضروري أيضًا للجزائر وضع سياسات زراعية موجهة نحو تنمية الأراضي الزراعية وتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي.

- ***الصيد***

تطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط ولها واجهة بحرية تبلغ 1200 كيلومتر من خط الساحل، هذا الأخير هو موطن لمصايد الأسماك المتنوعة (اسماك السطح الصغيرة، الرخويات، القشريات، اسماك المحيط الكبيرة)، تبلغ إمكانات صيد 9,5 مليون هكتار، والمخزون السمكي يقدر بنحو 500000 طن يستغل منها أكثر من 220000 طن.

- ***استغلال الإمكانيات السياحية في الجزائر***

الجزائر لديها إمكانيات كبيرة لجذب السياح وتكون رصيدا اقتصاديا:

القدرات الطبيعية : يمكن اعتبار الجزائر محظوظة في هذا المجال ، و هذه القدرات هي:

- امتداد الخط الساحلي على مسافة 1200 كيلومترا؛

- المناطق الجبلية، والتي هي سلسة من الأطلس تيليان التي تمتد من الشرق إلى الغرب ، مع المناظر الطبيعية رائعة؛
- المنتزهات والمحميات الطبيعية اتجاه البيئة والغابات، قد أحصى 11 منتزها على الأراضي الوطنية، بحيث تتميز بالتنوع البيولوجي،8 منها في الشمال الجزائري، واحد منها في المرتفعات والثاني في الصحراء؛
- التلال والساحل يمثل الشمال الجزائري، حيث تمثل هذه المجموعة 4% من الأراضي، يتكون من خط ساحلي والذي يتراوح عرضه بين 80 و 18كم بطول 1200كم وسلسلة جبال تليان التي تحتوي على الأحواض المتنوعة والسهول الداخلية.
- **المرتفعات**

تتكون الجزائر من مجموعة المرتفعات والسهول شبه القاحلة، تقتصر من الشمال على السلاسل الساحلية لأطلس تليان، ومن الجنوب أطلس الصحراء . تتميز هذه المنطقة بوجود شوت (البحيرات المالحة) مع الإمكانات الهيدرولكية تحت الأرض تحتوي هذه المجموعة على معظم الأراضي الزراعي بمساحة 5 ملايين هكتار.

- ***إمكانيات الجزائر في الطاقة الشمسية***

إن الجزائر لديها إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية، خاصة في الصحراء التي تصل مساحتها إلى86% من مساحة البلاد، بمتوسط الوقت 3500 ساعة في السنة مما يعطيها فرصة لاستغلالها وقوة لجعلها مصدرا للطاقة.

- ***إمكانيات الجزائر في طاقة الرياح***

تعتبر طاقة الرياح في الجزائر مصدرا مهما لإنتاج الطاقة بعد الطاقة الشمسية، وتتميز8مناطق بالرياح قوية جدا لتوليد الطاقة من الرياح وتتمثل في :منطقتان في الساحل، 3 مناطق في المرتفعات و مناطق في الصحراء[1].

[1]- Sahnounokba, la structure economique de l'algerie au cours de la dernieredecennie, propose aux travaux de la conference sur :l'economiealgerienne dans la phase de crise et le potentiel de financement bancaire islamique, le 11 avril 2017,p

- ***حجم السكان والقوى العاملة***

بالنسبة للمعطيات البشرية تتميز الجزائر بثروة هائلة من القوى البشرية، حيث يقدر عدد السكان حاليا بأزيد من 42 مليون نسمة. تؤدي التغيرات السكانية إلى أثار مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن زيادة السكان ينتج عنها أثرين :

الأثر الأول: يتمثل في جانب الطلب، إذ يؤدي نمو عدد السكان بوثائر عالية إلى اتساع حجم السوق مما يحفز على زيادة الإنتاج للاستجابة الحاصلة في الطلب والاستهلاك، وبهذا يزداد معدل الإنتاج كافة القطاعات، مما يزيد من درجة التنويع القطاعي في البلد.

الأثر الثاني: فهو يتمثل في جانب العرض إذ تنعكس وبصورة مباشرة زيادة القوى العاملة، وإذا ما توافرت لها فرص التشغيل، فإنها ستؤدي إلى زيادة الإنتاج، لان هذا الأخير هو عبارة عن حاصل ضرب عدد العمال في الإنتاجية وهكذا فان زيادة احدهما سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر ايجابي اعلى تحقيق التنويع.

كما تشكل فئة الشبابية في الجزائر قاعدته العريضة، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير العملية الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية بما يخدم التنويع من جهة، وخلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى[1].

1.2.2. الجهود الوطنية للتنويع

شهد السياق الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2019 العديد من التغييرات المفاجئة، التي كانت تسببها أحيانًا البرامج الحكومية وأحيانًا أخرى الظروف التي تحكم القرار الاقتصادي.

من أجل تطوير أداء الاقتصاد الجزائري الكلي ، اعتمدت السلطات الاقتصادية والمالية 4 برامج مدتهما خمس سنوات ابتداء من عام 2000 وحتى نهاية عام 2019. ومهمتهم بشكل خاص هي تحفيز النمو والخروج من الاعتماد على صادرات الهيدروكربون ومنتجات الطاقة. كإحدى الركائز الأساسية. خصصت الحكومة مجموع من الأغلفة المالية موزعة على كل برنامج خلال فترة 2001-2019 كما يوضحه الشكل التالي:

[1] -ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19،2018، ص24-25.

الشكل رقم 3. 8: حجم الأغلفة المالية المخصصة لبرامج التنمية فترة 2001-2019

(مليار دينار جزائري)

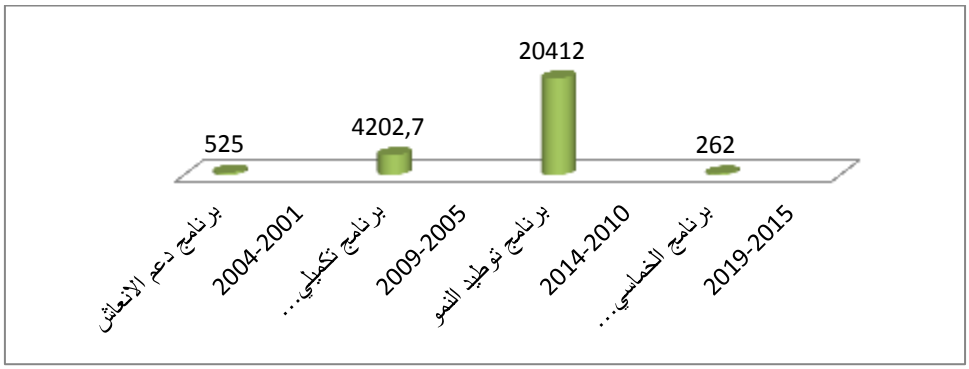

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على دراسة هدى بن احمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2020 مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020

تم تركيز في هذه الدراسة على أهم البرامج التي هدفت إلى التنويع النشاط القطاعي أهمها:

❖ **البرنامج الخماسي 2015-2019** : تمثلت مبادئ و أهداف البرنامج في:

- تحقيق نمو بنسبة 7% في المتوسط خلال الفترة 2015-2019؛
- خفض معدل البطالة 9.8 % في نهاية 2014الى 8 % في نهاية البرنامج؛
- تحسين حياة المواطنين لاسيما فيما يتعلق بنوعية الخدمات المحلية؛
- تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإتقان الحفاظ على إدارة المشاريع المنفذة على أنها برامج اجتماعية واقتصادية سابقة؛
- تحديث نظام التمويل المصرفي بحيث يصبح قادرا على صرف الموارد إلى الأسواق وتعبئتها في خدمة الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مناخ الأعمال وخاصة في القطاع الضريبي من أجل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تنفيذ برنامج لتطوير جنوب الجزائر؛

❖ **التحول الاقتصادي الجزائري وقيادته إلى الإنتاج (النموذج الاقتصادي الجديد للتنمية)** : يهدف هذا البرنامج إلى:

- السحب التدريجي للإعلانات المقدمة للشركات والاستهلاكات إذا لزم الأمر؛
- الحد من التوظيف؛
- تخفيض قيمة الدينار؛

- تجميد الأجور؛
- دعم وتحديث قطاع الضرائب و الادارة؛
- تجميد مشاريع الدولة (المعدات)؛
- وضع حواجز الاستيراد؛
- تحفيز الإنتاج الوطني؛
- تنويع موارد الدولة وتحقيق نمو حقيقي في القطاعات غير الهيدروكربونية؛
- تسهيل الوصول إلى الشركات مع المستثمرين الأجانب لإنشاء مشاريع مربحة محليا على المدى المتوسط[1].

❖ **التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد**

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي. تمت مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية2016. وهي تستند إلى النهج الجديد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019، ومن ناحية أخرى منظور التنويع والتحول الهيكلي، يبرز نموذج النمو الجديد الأهداف التالية لعام 2019:

- تحسين الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم النفقات التشغيلية؛
- انخفاض كبير في عجز الخزينة؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية المحلية.

وفي عنصر التنويع والتحول في الاقتصاد، يحدد نموذج النمو الجديد أهدافا للفترة 2020-2030:

- المسار المستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبه 6.5% سنويا علي مدي الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن المتوقع أن يرتفع 2.3 مرات؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في 2015 إلى 10%من الناتج المحلي الإجمالي ب2030)؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته في مجال تنويع الصادرات؛

[1]-Sahnounokba, Op.Cit, p

- تحول في الطاقة، لاسيما لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية إلى النصف (من 6 % سنويا في عام 2015 إلى 3 % سنويا بحلول عام 2030) ، مع إعطاء سعر عادل للطاقة (تستهلك أقل وأفضل) وتستخرج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري للغاية للتنمية؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل[1]..

من خلال تطرقنا للوضع الاقتصادي وتحليلنا للنسيج الاقتصادي، والعرض الكلي لهيكل الاقتصادي بقى السؤال مطروح، هل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائر مؤهلة لخلق فرص عمل دائمة ومستدامة؟ برغم من أن المؤشرات والتصنيفات بينت بطريقة ما فقدان مصداقية الجزائر في تنويعها القطاعي، وبالتالي عدم قدرة اقتصادها على خلق فرص عمل في ظل هذه الظروف، أم هناك خصائص مرتبطة بهيكل سوق العمل تمنع من ذلك ؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه المحاور اللاحقة.

[1]-Ministere des finances, le nouveau modele de croissance (synthese), juillet 2016,p2.

2. سوق العمل الجزائري : هياكل واتجاهات

يمر سوق العمل في جميع البلدان بتحول عميق في هياكله وآلياته ومؤسساته وسياسته نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. إن هذا التحول العميق في سوق العمل والتحديات الناتجة عن زيادة بطالة الشباب والحاجة إلى خلق وظائف أكثر وأفضل، يتطلب وضع سياسة التوظيف فعالة، وتغيرات التي من شأنها أن تعالج اختلالات سوق العمل في سياق الحوار الاجتماعي والتبادل بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين المحترفين. يجب أن تكون هذه العملية مستنيرة بالمعلومات والتحليلات العميقة حول الأداء الاقتصادي وتطور أسواق العمل. نتيجة لذلك، يجب عليها نشر البرامج المناسبة ومراقبة وتقييم وتأثير على السكان المستهدفين.

2.1. تحليل الاتجاهات السوق العمل الجزائري

سوف نرى في هذا المبحث الملامح الرئيسية لسوق العمل، والتي تم تحديدها من الديوان الوطني للإحصائيات ONS باعتباره المصدر الوحيد، وإن كان محدودا في إنتاجه لبيانات وفقا لمتغيرات المختلفة، يمكننا أن نرى أن هناك تفاوت من حيث التوزيع القطاعي للعمالة وأن القطاع الخاص يهيمن على سوق العمل، ولكن مع توفير وظائف مؤقتة على وجه الخصوص كما توجد فوارق بين الجنسيين، وأن البطالة متزايدة وأكثرها انتشارا في المنطقة الحضارية وأن فئة الشباب والنساء أكثر عرضة لها.

2.1.1. الخصائص الرئيسية لعامل العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر بالزيادة السريعة في الطلب على العمالة في مواجهة نقص العرض. يلخص الشكل أدناه مكونات سوق العمل في الجزائر لسنة 2018:

الشكل رقم 3. 9: مكونات سوق العمل الجزائري سنة 2018

(بآلاف)

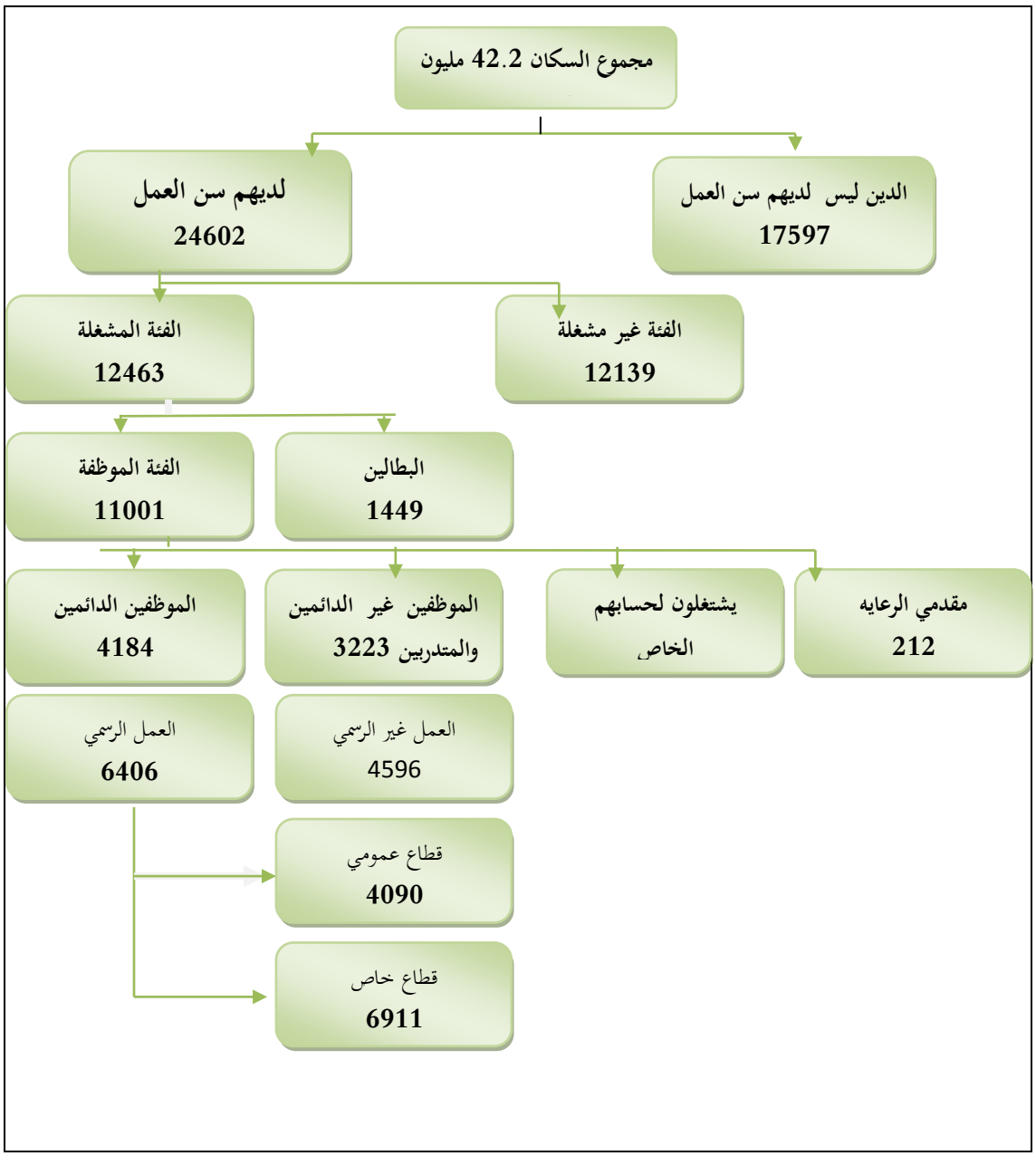

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

لمعرفة خصائص سوق العمل في الجزائر يتعين عرض بعض مؤشراته :

❖ ***الاتجاه الديمغرافي:***

يعتبر النمو السكاني الكبير في الجزائر مصدر المصاعب الاقتصادية الكبيرة، ولاسيما من حيث العمالة والتعليم والصحة. وتكمن وراء هذه الظاهرة عدد من الحقائق التي لا مفر منها لتحليل سوق العمل[1].

فمن ايجابياته يمثل السكان مخزونا أساسيا تلجأ إليه المؤسسات عند الحاجة، وبما أن الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد خلال كل السنة والحجم الهائل من الفئة الشبابية القادرة على العمل، فان هذا النظام له دور فعال في تحديد حجم العمل.[2]ويمكن أن يكون هذا التطور فرصة حقيقية للبلد، إذا ما أدرج بصورة صحيحة في السوق العمل كما يمكن أن يتحول هذا الأمر أيضا إلى خطر اجتماعي كبير، إذا فشل إدماج هؤلاء الشباب. ويمكن أن تشكل هذه الحالة الأخيرة تهديدا كبيرا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد[3].

الشكل رقم 3. 10:تطور تكوين السكان حسب العمر والجنس 2019-2040

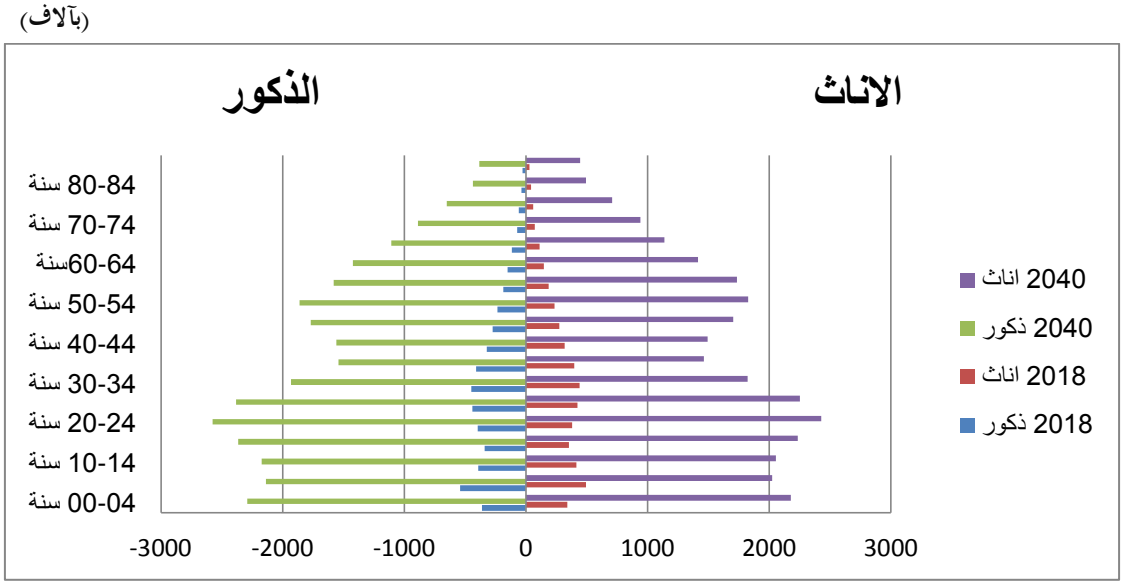

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf

[1]-Omar Belkheiri, la politique de l'emploi au Maroc, revue AFN maroc N°12-13,decembre 2013,p10.

[2]-محمد صالح ، فضيل عبد الكريم ، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، سبتمبر 2014، ص125.

[3]-Omar Belkheiri, Loc.cite

يبلغ عدد السكان الجزائر سنة 42,6،2018 مليون نسمة، منهم 45%شباب ممن تقل أعمارهم عن 25 سنة[1]. حسب التقديرات الديوان الوطني للإحصائيات سينمو حجم سوق العمل الجزائري بشكل حاد في السنوات القادمة، لذا يجب التخطيط لهذه القوى.

❖ ***التعليم:***

من ناحية التعليم، فان أكثر ما يلفت النظر في البلد هو وجود قوة عاملة أمية وإن كانت متناقصة يضطر الأميون إلى قبول وظائف منخفضة غير مستقرة، مع ظروف العمل غير ملائمة إلى حد كبير في الاقتصاد غير رسمي، على رغم التقدم توجد تفاوتات مهمة بين الجنسين في التحصيل العلمي في الجزائر. ومع ذلك ينبغي تحسين الوضع التعليمي للمرأة في المنظور الأجيال. نأخذ البيانات الواردة في الأشكال أدناه.

الشكل رقم 3. 11:تطور عدد السكان المتعلمين حسب الجنس في الجزائر

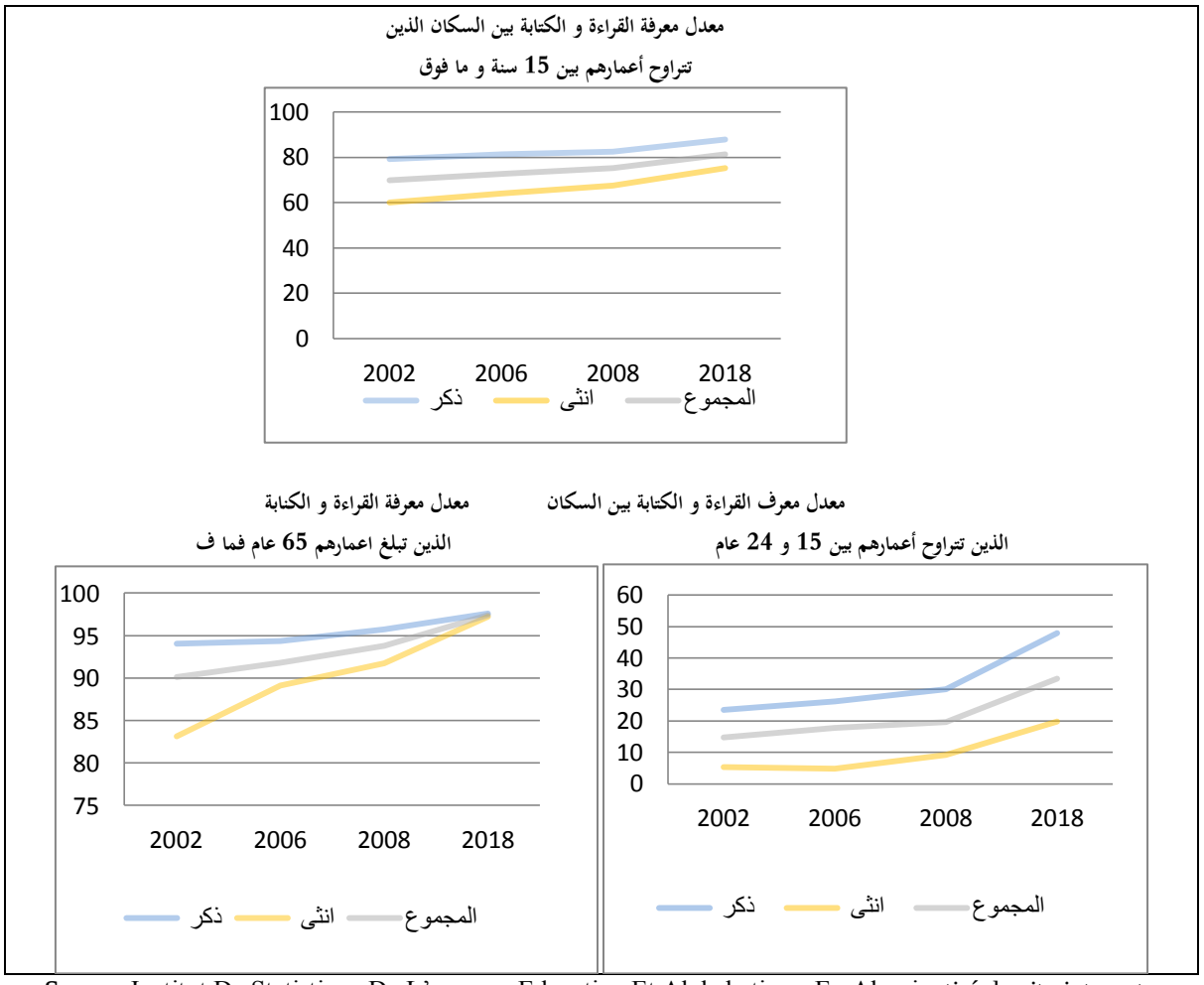

Source: Institut De Statistique De L'unesco, Education Et Alphabetisme En Algerie, tiré du site internet : http://uis.unesco.org/fr/country/dz

[1]-Ons,2018

تعد معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الفئة التي تتراوح أعمارها بين 65 عام فما فوق أعلى بكثير من معدلات السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة فما فوق، وهذا دليل على ضعف التعليم على مستوى الوطني. وقد تكون من أسباب ذلك[1].

- الضعف العلمي للمدرسين.
- عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات العلمية، فضلا عن التركيز على البعد النظري.
- الفساد المستشري في المؤسسات التعليمية، والذي يعيق توظيف الأموال المخصصة للجانب التعليمي بشكل بناء .
- اهتمام الطبقات السياسية في توسيع عدد المؤسسات ورفع الطلبة الذي يعدونه منجزا سياسيا بذاته، من دون الاهتمام الحقيقي بمخرجات التعليم[2].قد يترجم انخفاض في مستوى التعليم معدلات الأمية والذي هو أعلى بين النساء بكثير منه بين الرجال النساء[3].

الشكل رقم 3. 12:تطور و توزيع عدد السكان الأميون في الجزائر

(بآلاف)

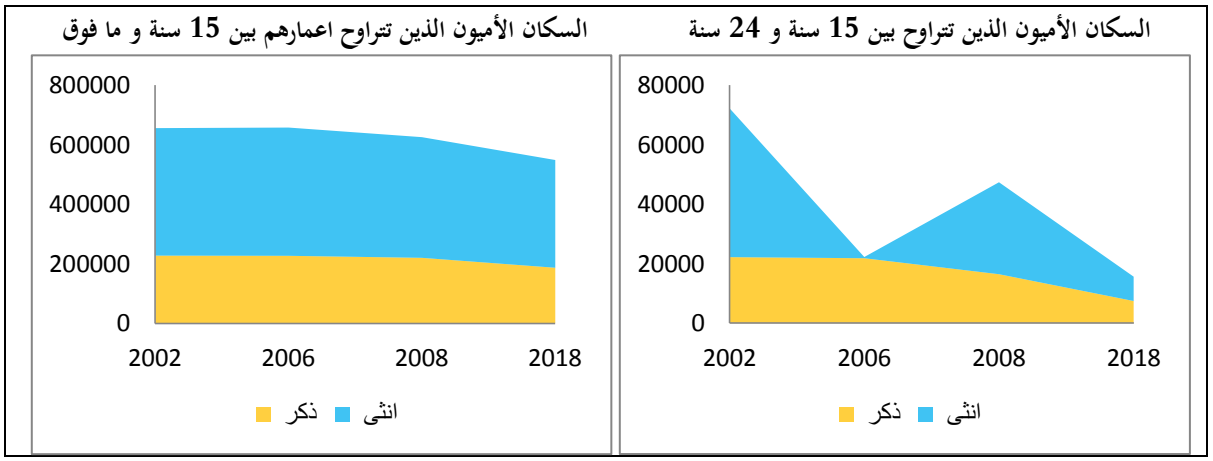

Source:International Labour Organization, Free And Open Access To Labour Statistics from the website : https://ilostat.ilo.org/data/

[1]–حسان رطيب، ازمة التعليم في الدول النامية واهم أسباب تاخر التعليم في البلدان العالم الثالث، من الموقع الالكتروني:
https://wikimaqal.com/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/

[2]–سيف الإمارة ، أزمة تعليم في الدول النامية:إشكالية التوظيف واليات المعالجة، 25 مارس 2018، من الموقع الالكتروني:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/25/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7/

[3]–محمد صالي،فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر،مرجع سبق ذكره، ص130.

إن الوعي المتزايد بأن التنمية البشرية هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي والضروري لمكافحة الفقر وعدم المساواة قد قاد الحكومة إلى زيادة إنفاقها على التعليم. من خلال بيانات الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الأمية أكثر عند الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 سنة وما فوق، كما تظهر لنا الأرقام أن معدلات الأمية أكثرها عند الإناث، وفي ما يخص فترة الدراسة نلاحظ انخفاض طفيف عند هذه الفئة، أما فيما يخص الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 سنة و 24 سنة شهدت انخفاض عند الإناث أما بالنسبة للذكور شهدت تذبذبات.

❖ ***معدل النشاط:***

الجزائر واحدة من الدول التي لديها أدنى معدلات مشاركة عمل الإناث في العالم، خاصة فئة النساء الأكثر تعليما، حيث أنها تترك جزءا كبيرا من القوى العاملة المنتجة المحتملة دون استغلال مما يشكل خسارة كبيرة في الإنتاج المحتمل. رغم مشاركة النساء في القوى العاملة من المرجح أن تزداد بمرور الوقت مع تطور الاقتصاد، فان الإجراءات السياسة الاستبقائية يمكن أن تمكن البلد من الاستفادة من هذه الفرصة بشكل أسرع[1].

الشكل رقم 3. 13:انخفاض معدل النشاط مع بقاء استبعاد المرأة من سوق العمل

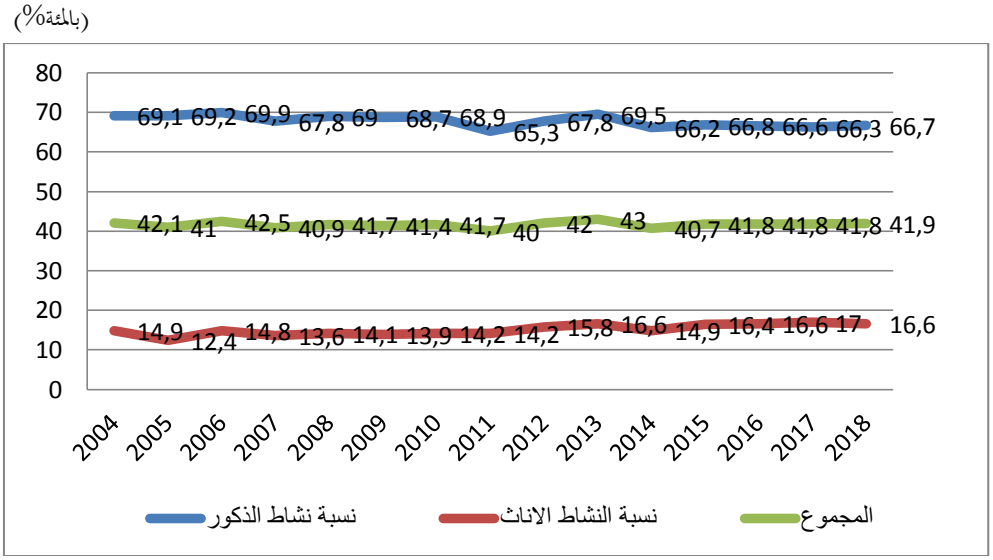

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

[1]-FMI , press release ;staff report ; and statement be the exucutive director for algerie, 2018,p54.

يوضح تحليل الرسم البياني أعلاه بشكل عام أن تطور معدل النشاط في الجزائر لم يرتفع عن مستوى 43%،خلال فترة 2004-2018.يظهر تطور مستوى المعدل النشاط على مدى السنوات الدراسة انخفاض يخفي التناقضات الهامة حسب الجنس ومكان الإقامة والتأهيل. يوضح تحليل معدل النشاط حسب الجنس أن الرجال أكثر نشاطا من النساء على مدى 15 سنة، بغض النظر عن مكان إقامتهم، فان معدل النشاط أعلى في المناطق الريفية، أما فيما يتعلق بنوع الجنس التزمت الحكومة عام 2018 في خطة عملها بالنهوض بدور المرأة في سوق العمل، لاسيما من خلال ترقيتها إلى وظائف ذات مسؤوليات أكبر في القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن الخطة تحتاج إلى مقترحات ملموسة. تعتبر الحكومة أن مشاركة المرأة في سوق العمل ستستمر في الزيادة من تلقاء نفسها، مدفوعة بالتقدم المحرز في التحصيل العلمي للمرأة.

❖ ***الملامح الرئيسية للتوظيف:***

معدل التوظيف في الجزائر منخفض، مما يعكس ضعف استخدام عامل العمل. وتدني مستوى المشاركة في سوق العمل والصعوبات المصادفة في دمج هذا السوق. يترجم الاستخدام الناقص لعامل العمل إلى انخفاض الإنتاج والدخل. يعتبر التوظيف مؤشر ممتاز لإبراز ازدواجية سوق العمل الجزائري. على الصعيد الوطني، حيث عرف أعلى معدلاته عام 2013 بنسبة 39%، أما بالنسبة لفترة الدراسة بلغ متوسط معدل التوظيف 37.7%. و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3. 14: تطور معدلات التوظيف في الجزائر2000-2018

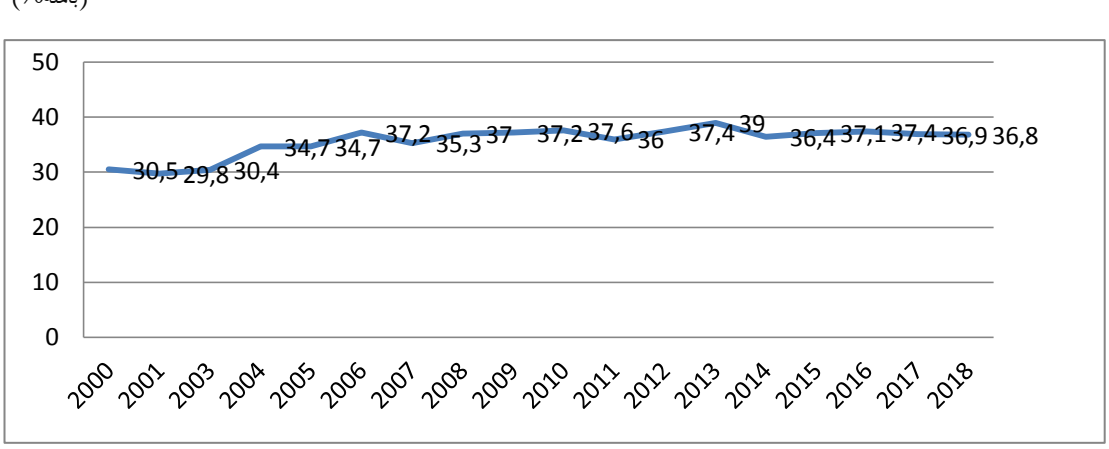

المصدر: من إعداد الطالبة على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

تخفي نسبة التوظيف الموضحة أعلاه، التفاوت حسب فئات السكان المختلفة وكذالك حسب المناطق[1].سوف نرى من خلال هذا التقسيم كيف يتوزع الإناث والذكور على هذه المناطق في الجدول التالي:

الشكل رقم 3. 15:التوزيع الجغرافي للعمالة

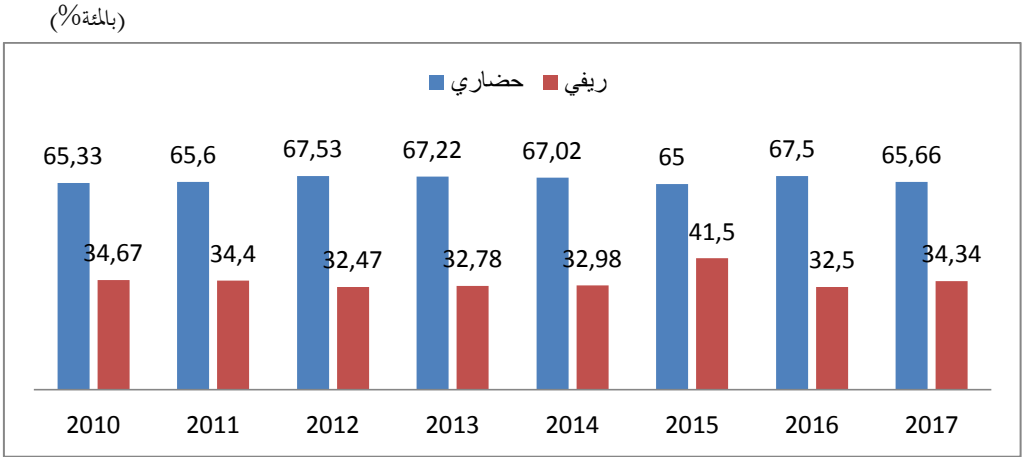

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

يتبن لنا من خلال الشكل أعلاه، أن هناك اختلال في التوزيع العمالة عبر مناطق الوطن، حيث نجد أنها ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية والتي قدرت ب65,66% سنة 2017 أما المناطق الريفية ب34,34%، ومن ناحية تطور التوزيع الجغرافي خلال فترة 2010- 2017ارتفعت بنسبة 0.33% في المناطق الحضرية ، عكس المنطقة الريفية التي عرفت انخفاض قدره0,33% من نفس الفترة.

❖ ***التوزيع القطاعي للعمالة:***

إن التحليل الجغرافي والتوزيع العمالة حسب الجنسالذي وضحناه في السابق لا يسمحان لنا بمعرفة تطور مستويات البطالة أو التشغيل لأنهما لا يقدمان صورة واضحة عن اتجاهات سوق العمل،ولا يتيحان لصناع القرار إدراك عوامل التأثير، من خلال السياسات المختلفة على سلوك الأعوان الاقتصاديين في سوق العمل، وإنما يجب متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات اقتصادية لكونها تعطي دلالات ومؤشرات عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في عملية التشغيل والتوظيف كانت أو قانونية. ويمثل الشكل التالي توزيع مستوى التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2018.

[1] -Haut-Commissariat Au Plan Et La Banque Mondiale, Le Marche Du Travail Au Maroc, 2017, P 16.

الشكل رقم 3. 16:التوزيع القطاعي العمالة في الجزائر سنة 2018

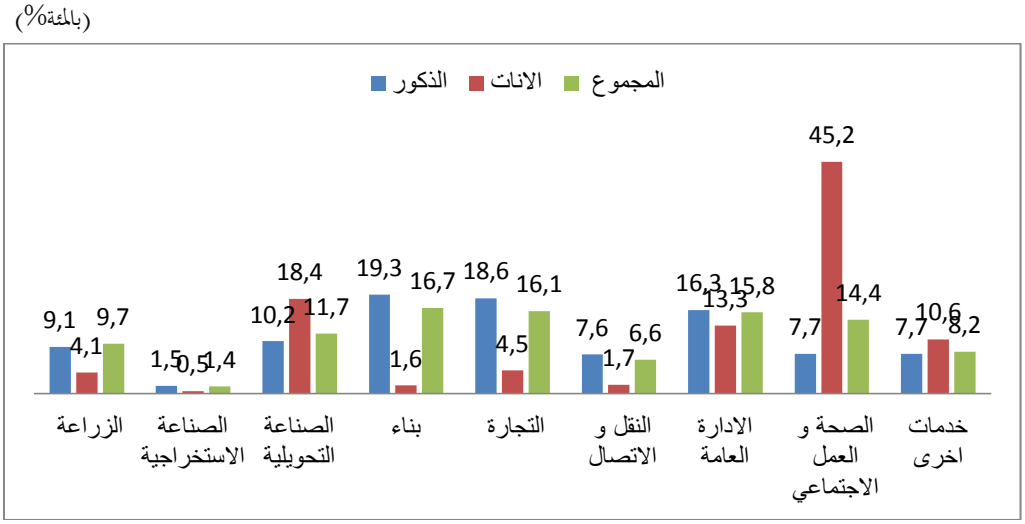

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) سبتمبر2018

تلعب الصناعات التحويلية دورا كبيرا في تنويع القطاعي واستقطاب العمالة إلا أنها تتيح عددا متواضعا من الوظائف في الجزائر، كذلك بالنسبة لقطاع الزراعي، كما يشكل كل من قطاع الخدمات بجميع فروعه وقطاع البناء الأغلبية العظمى من الوظائف، وهذا ما يشير إلى وجود اختلال في توزيع القطاعي للعمالة، وسوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل اللاحق.

1.1.2. اتجاهات البطالة في الجزائر

إن الاختلالات التي يعرفها سوق العمل تتجلى في التوزيع المتفاوت لقوى التشغيل عبر جهات الوطن، وكذلك عدم موائمة بين مخرجات التعليم وحاجة المؤسسات لخدمتها، وتبدو أيضا في عدم مواءمة بين مخرجات نظام توفير الكفاءات من خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية من جهة، وحاجة النظام الإنتاجية من جهة أخرى، فنسب البطالة ترتفع كلما ازداد مستوى التعليمي وانتقلنا إلى منطقة أقل قدرة على خلق الثروة، إلى غير ذلك من مظاهر الاختلال التي تمت مناقشتها في السابق ومحاولة تناول سبل للتصدي لها في المحاور اللاحقة[1].

[1]– علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ماي 2017،ص2.

إن البطالة، ونتيجتها الطبيعية، والتباطؤ في قدرة خلق فرص العمل، هي واحدة من أبرز الخصائص الاقتصاد والمجتمع الجزائري حاليا[1]. حيث يظهر في الرسم البياني التالي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2018.

الشكل رقم 3. 17:تطور معدل البطالة خلال فترة 2000-2018

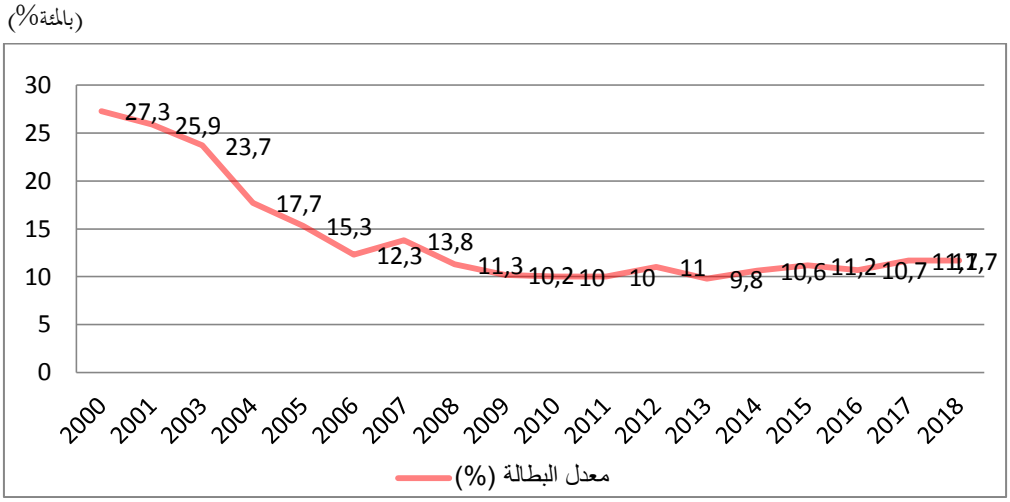

Source : Activité, Emploi et Chômage N°840 , septembre 2018 ,p 07.tiré du site internet : https://www.ons.dz/IMG/emploiseptembre2018.pdf

يتبين لنا من خلال بيانات الشكل أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا حادا خلال الفترة (2000-2010)، وذلك نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ثم ارتفع بنسبة 1% سنة 2012، وهذا المعدل يفسر من جهة بالزيادة السنوية لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل حيث قدر ب 1253 فرد في هذه السنة ومن جهة الأخرى نتيجة المستوى التعليمي حيث تشهد البطالة ارتفاع لدى الأشخاص دون شهادة وخرجوا التكوين المهني على عكس حاملي الشهادة الجامعية[2]، ثم سجل انخفاض مهم، حيث انتقل من 11% سنة 2012 إلى9.8% سنة 2013،واستمر في ارتفاع من جديد ليصل إلى11,7%سنة 2018، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، أما فيما يتعلق بتطور معدل البطالة وفقا لمعيار الجنس (الذكور والإناث) يمكن متابعتها من خلال بيانات الشكل التالي:

[1]-Arezki IGHMAT, Le marché du travail en Algérie (situation,tendance et perspectives),p 51.
[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، 2012،رقم651 ،ص16. http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2012.pd

الشكل رقم 3. 18:تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث خلال سنوات 2000،2009،2018

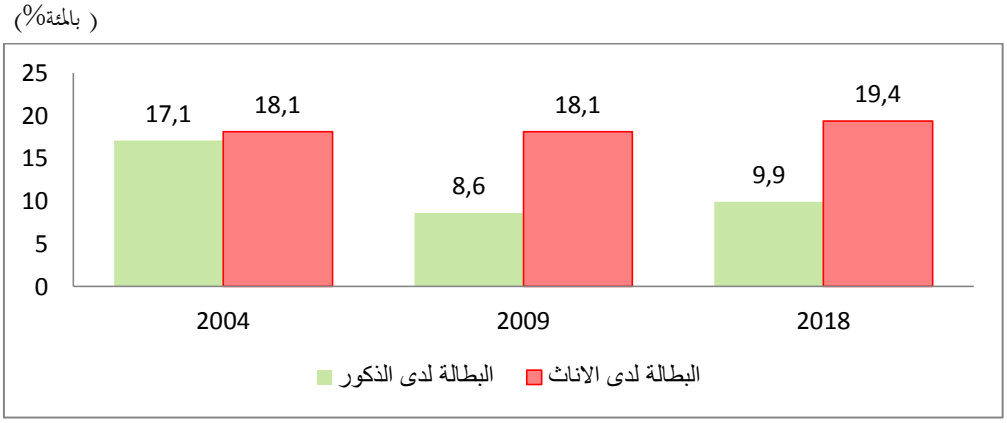

Source : Activité, Emploi et Chômage N°840 , septembre 2018 ,p 07.
https://www.ons.dz/IMG/emploiseptembre2018.pdf

تشير لنا أرقام الجدول، إلى أن بطالة اكثرها انتشارا عند الإناث خلال الفترات الثلاث 2004-2009،-2018حيث شهدت ارتفاع مستمر طيلة الفترات الثلاث ب 1,3 نقطة بينما انخفضت معدلات البطالة بين الذكور في نفس الفترة بنسبة 7,3نقطة لتصل 9,9%سنة 2018 بعدما كانت 17,1%سنة 2004. من أهم الأسباب ارتفاع معدلات البطالة عند الإناث عدم دخولهن إلى سوق العمل، لان نسبة الكبيرة من الإناث لا ينتمين إلى الفئة العاملة والمنتجة، فهن إما وجدن صعوبة توفيق بين الحياة الأسرية والمهنية أو صعوبة إيجاد مناصب عمل تليق بمتطلباتهم وبالتالي يعتبرن بطالات. كما تشير إحصائيات سنة 2018أن البطالة هي أكثر انتشارا عند الفئات الشباب، هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 3. 19: تطور نسبة البطالة حسب فئة العمر لسنة 2018

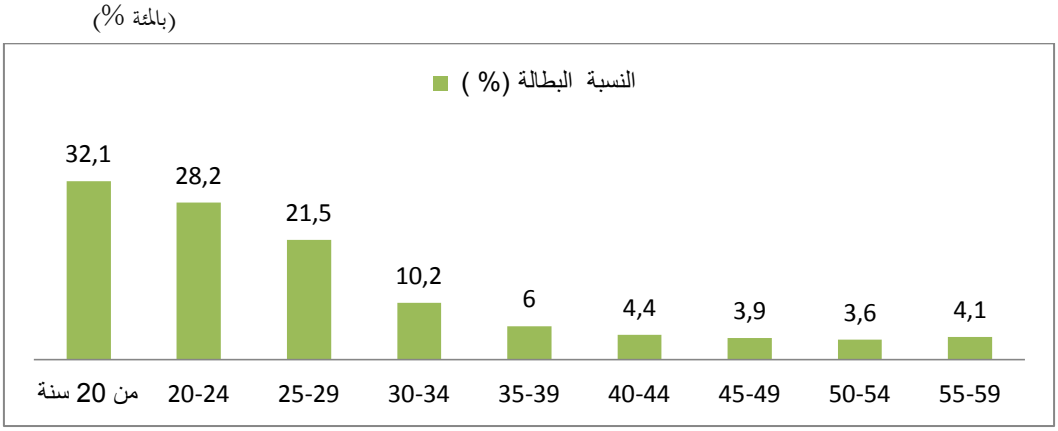

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS
https://www.ons.dz/IMG/emploiseptembre2018.pdf

حسب المعطيات المقدمة من الهيئات الرسمية[1]،تبين أن ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبة إذ تبلغ هذه النسبة لدى الفئة البالغة ما بين 20-24 سنة 28,2%في سبتمبر 2018[2]، أما نسبة البطالة عند الكهول الذين أعمارهم أكبر من 35 سنة فهي ضئيلة مقارنة مع الشباب وهذا راجع لصغر حجمها من جهة وإلى استيلائها على مناصب العمل واحتكارها لسوق العمل من جهة أخرى.

فيما يخص المستوى التعليم فنجد أن أصحاب الشهادات والجامعيين هم فئة الأكثر عرضة للبطالة. الشكل التالي يبين نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم.

الشكل رقم 3. 20: نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم خلال فترة 2010- 2018

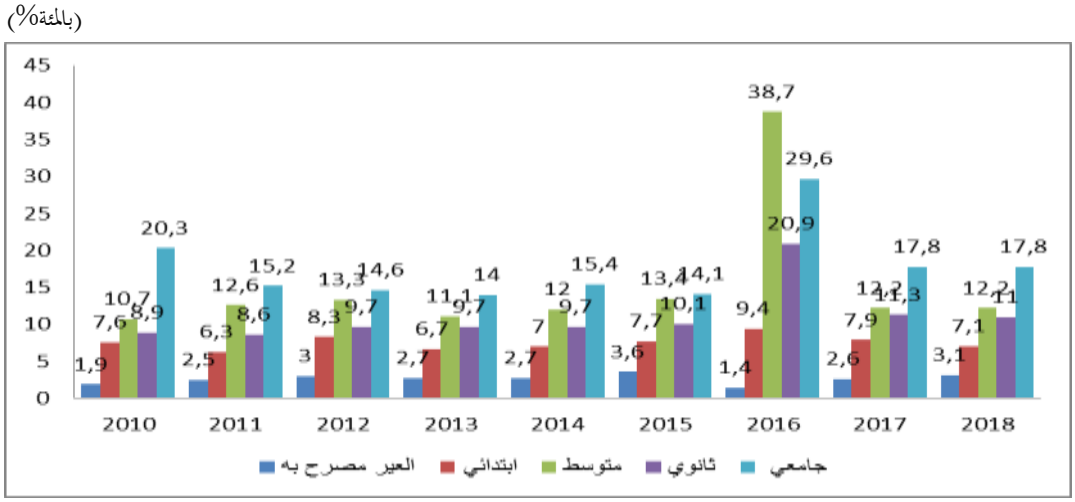

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معدلات البطالة لدى كل من المستوى المتوسط والجامعي خلال فترة 2010-2018، حيث عرفت اكبر نسبة سنة 2016بنسبة للمستويين 38,7%و29,6% على التوالي، تم بدأت بالتراجع لتصل إلى 12,2%بالنسبة للمستوى المتوسط و 17,8% للمستوى الجامعي سنة 2018 ، ومن أهم أسباب ارتفاع عند هذه المستويات إضافة إلى انخفاض الطلب القطاعي للاقتصاد:

- عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة.
- تزايد عدد الشباب الذي انهي تكوينه أو الذي رفضته المدرسة مبكرا.

إن الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع التعليم العالي، هو أن يكون مواكب وغير رافض لطلبات سوق العمل، إلا أنه في الجزائر أصبحت الجامعة الجزائرية تواجه الكثير من أنواع القيود لتجهيز القطاع الاقتصادي

[1]-وزارة العمل ، ONS، ANEM.

[2]- ONS, L'emploi et le chômage en Algérie :Données statistique, N° :726, Alger,2015.

من مديرين التنفيذ بين المؤهلين، أو لإنشاء جسور مع الشركات للإستجابة الى حاجتها على البحث عن العمالة[1].

الشكل رقم 3. 21: أسباب البطالة (عاطل على العمل سبق له أن عمل وفق للخصائص الاقتصادية لآخر وظيفة سنة 2018)

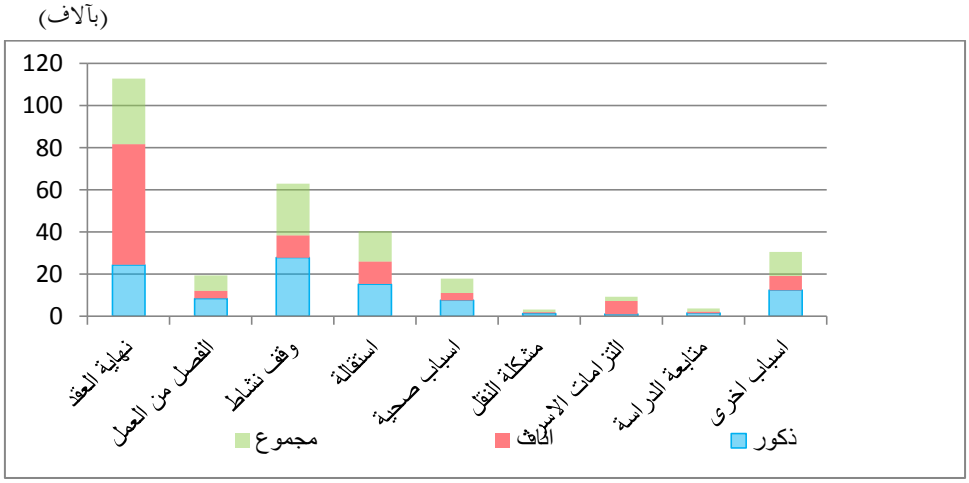

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أرقام ديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، سبتمبر 2018

يتبن لنا من خلال الشكل، أن نسبة العاطل عن العمل والذي سبق له العمل وفقا للخصائص الاقتصادية لأخر وظيفة أن أسباب توقفه عن العمل، تكمن في مدة نهاية العقد، وهذا راجع إلى العمالة غير مستقرة ودائمة، تم يليه وقف النشاط وهذا راجع إلى بعض القطاعات التي تتوقف العمالة فيها عند نهاية نشاطها خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية.

من خلال تعرضنا للهيكل النشاط الاقتصادي، يبقى سؤال مطروح وهو هل يترجم الانخفاض في معدل البطالة إلى أداء القطاع الإنتاجي الجزائري الذي صاحب سلسلة من الإصلاحات وبرامج تشجيع الاستثمار أيضا؟ وهل توحي بأن سياسة التوظيف العامة ساهمت في تحسين وضع سوق العمل؟ ومع ذلك، كل هذه الأسئلة لا ينبغي إغفال دور القطاع غير الرسمي في استيعاب جزء من القوة العاملة.

لضبط التوجهات الحديثة للعمل غير رسمي سنعتمد على مقياس واحد متمثل في عامل الانخراط في الضمان الاجتماعي، وهو عامل نعتبره ناجعا في تحديد حالة عدم الرسمية العمل سواء بالنسبة للعلاقة مع العمال الأجانب أو بالنسبة للعلاقة مع نظام الحماية الاجتماعية[2]

[1]- HOUDA Lounes, la diversification de l'economie,l'impasse et les entraves, université de boumerdese ,2018 p12

[2]-محمد صايب ميزات ، بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة الإنسانيات ، 2012 ، ص

الشكل رقم 3. 22:تطور المستوى العمل الرسمي وغير الرسمي فترة (2004-2018)

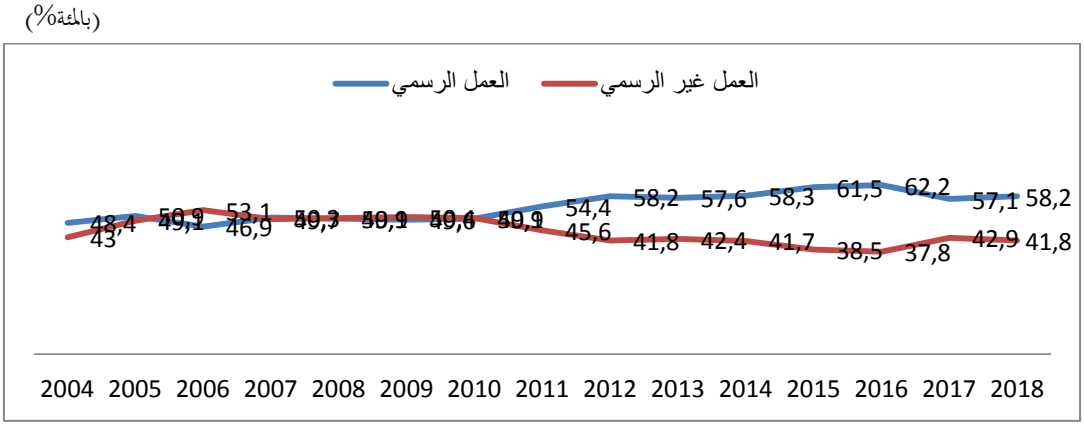

Source :Activie, Emploi Et Chomage,ONS,2010-2018

إن تراجع المعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2004-2010) ،قد يظهر بطريقة ما تطور العمالة غير الرسمية[1]،حيث عرفت هذه الأخيرة تقدمًا أسرع بكثير في هذا النوع من الوظائف مقارنةً بالعمالة غير الرسمية من نفس الفترة، ازدادت القوى العاملة من 1648000إلى 3921000، وهو عدد السكان الذي تضاعف أكثر من الضعف في غضون 7سنوات،شهدت العمالة غير الرسمية انخفاض طفيف فترة (2011-2018) وقد تفسر هذه النتيجة الارتفاع في مستوى العمالة الرسمية .

2.2. كيف تعاملت الحكومة مع الاختلالات سوق العمل؟

تشكل الأسئلة ونتائج التحليل المذكورة سابق، وبمجرد وضعها بموازاة مع السياسات الحكومية، عناصر التقدير أو على الأقل التشكيك في نطاق سياسة العمالة في الجزائر. هل استجابت سياسة التوظيف لجميع صعوبات سوق العمل ؟ هل ساعدت التدابير التي اقترحتها هذه السياسة على الحد من البطالة وقوة الخرجين؟ هل ترتبط سياسة التوظيف بسياسات أخرى ؟ هل وضع سياسة التوظيف مبني على فهم الدقيق للظواهر معينة؟ هل يتم تتبع نتائج هذه السياسات وجمعها لأغراض تقييمها بعد العمل ؟[2]العديد من الأسئلة، وكذلك الأسئلة الأخرى، ستمكننا من إعداد تقييم لسياسة التوظيف العامة دون المطالبة بتقديم إجابات شاملة لجميع أسئلتها، سنناقش بعض الجوانب قضايا سياسة العمالة في البلد في بعض النقاط. حيث تتعلق

[1]-بوعافية الرشيد، بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظميه، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد،09، أفريل 2018،ص 270.

[2]-Omar Belkheiri, ,Op.cit.,p

النقطة الأولى بطبيعة السياسة التي ترتكز عليها الجزائر من منظور الفكر الاقتصادي والنقطة الثانية تتعلق بنوع السياسات التي تم تنفيذها لتعزيز ديناميكية سوق العمل هل هي سياسة التشغيل أم سياسة الحد من البطالة؟

2.2.1. طبيعة السياسة التي ترتكز عليها الجزائر من منظور الفكر الاقتصادي

رأينا في ما سبق أن الحكومة تبنت برامج شاملة من أجل التنويع الاقتصادي، كان من ضمن الأهداف البرنامج خفض معدلات البطالة من خلال توجيه جهود الإنفاق في الميزانية بشكل عام نحو الإجراءات إدارة خدمة التوظيف وكان لسوق العمل دورا محوريا في تحقيق أهداف برامج الاقتصادية ومدى نجاحها، كما أن سوق العمل يعتمد في الوقت نفسه على حركة الإصلاح الاقتصادي وتقدمها من أجل تحقيق ما يطلب من إصلاح، أي العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي بمعناه الأشمل وإصلاح سوق العمل هي علاقة مترابطة ومزدوجة [1].

إن سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف إلى زيادة العمالة والتقليل من البطالة من خلال رفع الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة فهي تعتبر سياسة كنزيه[2]، ويتم تأثيرها على البطالة كما يلي:

الشكل رقم 3. 23: أثر الإنفاق العام على تخفيض معدلات البطالة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة نبيل بوفيح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 12 ،،جامعة الجزائر، ديسمبر 2012 ص 47.

مع العلم أن تحقيق هذه العلاقة يتطلب التأثير على العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي[3].لكن من خلال نتائج التي تم التوصل إليها، نلاحظ انه من خلال البرنامج تم التركيز على زيادة عوامل الإنتاج واليد العاملة الموظفة في القطاعات التي من المعروف أنها تستقطب عدد هائل من اليد

[1]- عصام الدين منتصر، عامر ذياب التميمي،مرجع سبق ذكره ،ص

[2]-بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره،ص41.

[3]- نبيل بوفيح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية،العدد 12 ،،جامعة الجزائر، ديسمبر 2012 ص 47.

العاملة وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، ولم يتم التركيز على الاستعمال الفعال لقوة الإنتاج وزيادة الإنتاجية[1]، كما انه تم تغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد (القطاع الخارجي)، وهذا دليل على أن زيادة حقيقية لفرص العمل لم يتم تلبيتها بشكل كبير عن طريق تأثير البرنامج الإنعاش الاقتصادي على زيادة الطلب المحلي، وإنما كان تنشيط الطلب الكلي عن طريق الطلب الخارجي ،و هذا ما يؤكد ضعف التأثير البرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه بالنظر إلى المبالغ المالية التي خصصت طوال مدة 2001-2019 ،كان بإمكانها تخفيض معدلات البطالة بشكل أدنى، وزيادة الفرص العمل بشكل اكبر ومستدام لو تميز جهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بالمرونة مصاحبا بالزيادة المسجلة في الطلب الكلي [2].

كما نشير أن التوسع في النفقات العامة خلال بعض الفترات كانت نتيجة الانفراج المالي التي حققته ارتفاع أسعار النفط، إلا أن انخفاضه سوف ينعكس حتما على السياسة المالية التي تعدها الجزائر، وهذا ما يعيشه البلد في الوقت الحالي، حيث عرفت أسعار النفط انخفاض كبيرا متزامنا بضعف الشديد في الجهاز الإنتاجي، اثر بشكل كبير على الموازنات العامة وهدا دليل على هشاشة الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعل من الحكومة تلجا إلى سياسات انكماشية[3]من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية. إلا أن تأثير هذه السياسات على سوق العمل كان كالأتي :

- تراجع الاستثمار الأجنبي على سوق الجزائري؛
- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة يجعلها مضطرة إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة؛
- انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة و التي تستقطب عدد هائل من اليد العملة؛
- تجميد جميع الوظائف التابعة للوظيف العمومي؛
- تسريح عدد معتبر من العمال نتيجة ارتفاع تكاليف وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة [4].

[1] -زقرير عادل ،دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في تحقيق الإقلاع والتنويع الاقتصادي الجديد- دراسة تحليلية و تقييميهورقة قدمت إلى ملتقى دولي حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة ، الذي أقامته جامعة الوادي،يومي 02-03 نوفمبر، 2016،ص10.

[2] -بودخدخ كريم ،سلامنة محمد ، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2001-2009 ، ورقة قدمت الى ملتقى وطني حول دور الدولة في الحد من البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،و التي أقامته جامعة المسيلة ،يومي 15-16 نوفمبر2011،ص14

[3] -تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[4] -مهديد عمرة، انعكاسات انهيار السعر البترول على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ،العدد 11، ص 157.

2.2.2. نحو سياسة تطوعية لمكافحة البطالة: أجهزة التشغيل

مع استمرار البطالة وارتفاع عدد الخرجين العاطلين عن العمل، تم اقتراح خطط التكامل من خلال إنشاء هيكل وساطة في سوق العمل، وبالتالي يندرج تنفيذ سياسات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة ضمن اختصاص العديد من الإدارات أو الوكالات التي تقدم تقارير إلى وزارتين. يعمل كل منANEM وANSEJ و CNA مع وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي. تعمل ADS و ANGEM مع وزارة التضامن الوطني. يوجد لدى هذه الوكالات ممثلون على مستوى الحكومة المحلية، في إدارة التوظيف في الولايات (وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي) وإدارة العمل الاجتماعي (وزارة التضامن الوطني). ويمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات إلى مجموعتان: خدمات لتخفيف التوترات الاجتماعية (ANEM و ADS) وخدمات لخلق الأنشطة الاقتصادية (ANSEJ،CNAC و ANG).

الشكل رقم 3. 24: خطط التوظيف العامة

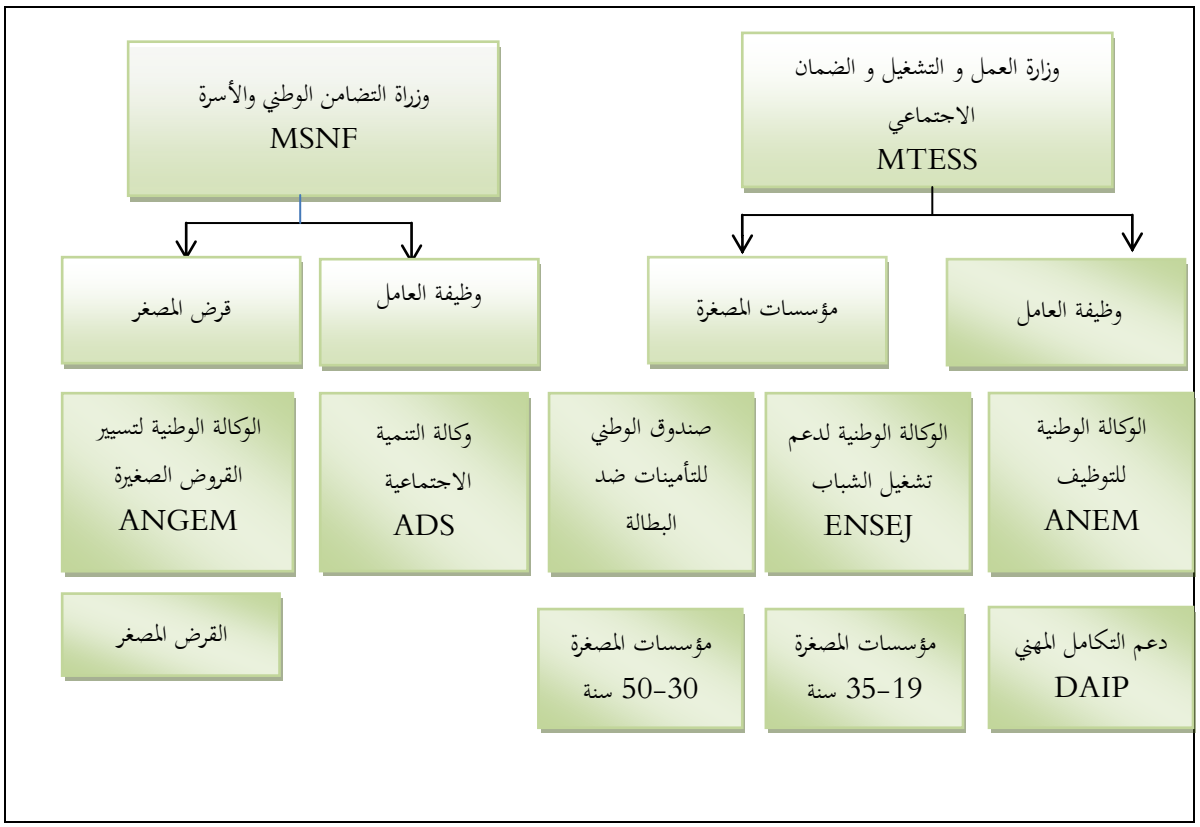

Source :Mouloud mohamed-meziani,l'emploi des jeune en Algerie-evaluation des dispositifs publics d'emploi mis en place ,friedrichebertstiftuneg, ALGER, decembre 2

أما فيما يخص تنظيم مهام هده المؤسسات كانت كتالي:

الجدول رقم 3. 6: مهام المؤسسات العمل

تنظيم سوق العمل	وساطة في سوق العمل /توظيف	معلومات عن سوق العمل	إدارة أصول برامج العمل
وزارة العمل، التوظيف و الضمان الاجتماعي	ANEM، CNA, مكتب، الاحصاء الوطني ،مرصد لسوق العمل	ANEM مكتب الإحصاء الوطني،مرصد لسوق العمل	CNAC,ENSEJ, ENGEM,ADS

Source : benyahiasalima, le chomage en algerie : caractéristiques, causes et consequences, revue de lijtihad d'etudes juridiques et economiques, VN°01 ,2018,p34.

رغم الكم الهائل من الموارد التي تستوعبها هذه المؤسسات، إلا أن المعلومات المتوفرة محدودة حول عملياتها ونتائجها، على سبيل المثال، لا يعرف سوى القليل من عدد وخصائص المستفيدين، ومعدلات التسرب، ومتابعة المستفيدين وتقييم فعالية سياسة من حيث معدلات التوظيف، وتأثير على مدة البطالة ونوعية العمالة (مثل متوسط الدخل، و الإجراءات الشكلية).[1] بالإضافة إلى عدة نقاط والمتمثلة في:

- نقص الخبراء والمتخصصين في أجهزة تطوير الاستثمار.
- استجابة الأجهزة تطوير الاستثمار لمعايير إدارية أكثر من استجابتها لمعايير فعالية على مستوى الوطني والدولي.
- توجيه المشاريع لفائدة فئة الشباب غير المثقفين اكتر من خرجي الجامعات والمعاهد الأمر الذي جعل فرص نجاح المشاريع اقل.
- سمحت هده البرامج بإنشاء مؤسسات صغيرة ،إلا أنها مع الوقت تم غلقها بسبب انعدام مردوديتها المالية وضعف المنافسة، الأمر الذي انعكس على فقدان مناصب العمل التي كانت موجودة.
- اغلب المشاريع الخاصة في مجال البنى التحتية تعتبر كحل مؤقت للحد من البطالة ، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش و توفير مناصب العمل مناسبة للعاطلين عن العمل .

[1]-Mohamed saib musette, Les Politiques De L'emploi Et Les Proogrammes Actifs Du Marché Du Travail En Algérie,Academia,tiré du site internet :
https://www.academia.edu/8163265/Politiques_de_lEmploi_en_Alg%C3%A9rie_version_fran%C3%A7aise
Employmentpolicies and active labour market programmes in algeria, Mohamed saib musette p 14

- معظم القروض البنكية التي منحت للشباب لم تستثمر وإنما صرفت لأغراض شخصية وهذا نتيجة لعدم وجود هيئات مراقبة مما جعل من الشباب يعتقدون أن هذه الأموال من حقهم.

- ***السياسات الاقتصادية: تركيز على سياسة حد من البطالة بدل من سياسة التشغيل***

يسمح لنا التحليل بناءا على النتائج السابقة، بأهمية التمييز بين مفهومين أساسيين لما لهما من تأثير كبير في تقييم مدى دينامكية سوق العمل، وقدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة والتي تتمثل في سياسة التشغيل، وسياسة الحد من البطالة. وإن كانت كلتا السياستين تهدف إلى تقليص البطالة في الاقتصاد الوطني إلا أن فعالية هذه السياستين تختلف من حيث طبيعة تحقيق هذا الهدف، ومن حيث الاستمرارية وكذلك جودة العمل في المستقبل.

عندما يتعلق الأمر بمفهوم التشغيل، نضع أنفسنا ضمن المنطق الاقتصادي، والمتمثل في الطلب على العمالة من قبل المؤسسات الإنتاجية من أجل تنفيذ خططها، بحيث تقوم بالحساب الاقتصادي المتضمن مقارنة تكلفة العمالة الموظفة ومردودها. وعلى هذا الأساس تقوم بتوظيف حجم معين من العمالة بناءا على إنتاجيتها الحدية، وهو الإطار الاقتصادي الوحيد للتعامل مع عنصر العمل.

تقوم سياسة التشغيل على مجموعة من التدابير التي تعمل على توظيف وتوجيه العمالة استنادا إلى طلب والظروف التي تعيشها المؤسسات، وعلى هذا الأساس تتميز بالطابع الهيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل بين مختلف أطراف العمل (المؤسسات والقوى العاملة)، لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى، لأنها تهدف إلى التوظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد للتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل، بمعنى آخر أن الاعتماد على سياسة التشغيل يعني إعطاء الفرصة للمؤسسات بالتوظيف وفق ظروفها و الخطط الإنتاجية التي تعكس حساباتها الاقتصادية، وهذا ما يضمن التوازنات التشغيلية للمؤسسات زيادة تنويع نشاطها وتوسعها مما يزيد من قدرتها على تحسين جودة موظفيها واستمرار عملهم من جهة وكذلك إمكانية توظيف العمالة جديدة في المستقبل . وبالتالي فان هذا النوع من السياسات يهدف إلى زيادة ديناميكية سوق العمل باعتبارها سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة وفق معايير اقتصادية.

أما فيما يخص سياسة الحد من البطالة، فهي تتضمن سياق اجتماعي، حيث تقوم على أساس توظيف عدد كبير من العمالة تجاهلا للظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسات وبالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل

دورا حاسما في عملية التوظيف، وإنما عبارة عن محفزات مباشرة وغير مباشرة تقوم بها الحكومة من أجل امتصاص أكبر قدر من البطالة ولذلك تندرج هذه السياسة من المنظور قصيرة المدى وهذا يتنافى مع منطق وجود أية ديناميكية في سوق العمل، لهذا تعتبر هذه السياسة سلبية طالما هدفها الوحيد هو تقليص من البطالة عوض التركيز على آليات زيادة الطلب على العمل في الاقتصاد. كما أنها لا تولي اهتماما كبيرا لجودة العمل.

واستنادا لما سبق وبناءا على تحليلينا للإجراءات والتدابير التي قامت بها الجزائر من هذا المنظور وفي مختلف مراحل تنميتها، يمكن القول أنها ركزت على السياسة القائمة على الحد من البطالة، رغم اعتمادها على قواعد السوق وتشجيع المؤسسات الخاصة والتخلي على التسيير المركزي القائم على التوظيف في القطاع العام، إلا أن هذا التحول لم يغير منطق العام لسياسة، حيث لا يزال هم السلطات العمومية يتمثل في السعي نحو تقليص معدلات البطالة وليس التركيز على الإنتاج، وخير دليل على ذلك تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم يكن هدفها اقتصادي قائم على فضاء إنتاجي جديد ومتنوع والذي يعمل على خلق فرص عمل مستمرة وإنما كان الهدف منها اجتماعي يمثل في الحد من البطالة.[1]

- ***الإطار المؤسسي لسوق العمل***

تخضع إدارة سوق العمل لمجموعة من القوانين والسياسات والاتفاقيات والممارسات التي تسمح لمختلف الجهات الفاعلة وأصحاب العمل والموظفين والمنظمات الحكومية والمنظمات التمثيلية بالتفاعل. سواء من خلال قانون العمل أو الاتفاقيات الجماعية، على سبيل المثال، فإن هذه المؤسسات تجعل من الممكن تحديد الإطار وقواعد سوق العمل. يعمل هذا الإطار كدعم لسياسات التوظيف العامة، والتي تهدفعن طريق التعديل أو التسجيل فيها، إلى تحسين تخصيص عامل العمل في الاقتصاد[2].ومن أجل الحكم على حوكمة سوق العمل لابد من وجود أربعة عناصر أساسية:

- **القيم** : القيم المشتركة بين الأفراد
- **الهياكل** :المتمثلة في هياكل الدولة والوزارات، والمؤسسات الدولة، والتي تتمثل مهامها في خدمة العمال

[1]– لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل،من المرجع الأساسي : لطرش، الطاهر (2011): إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل بعض عوامل النجاح، مداخلة أمام الأيام الدولية الثانية حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

[2]– زين العابدين معو،مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حكومتها، مجلة دفاتر الساسة والقانون، العدد11، جوان 2014، ص156.

- **إطارات التسيير** : طريقة تسيير، كيفية تسيير المعلومات، وتسيير الموارد البشرية
- **الوسائل والطرق** : المتمثلة في السياسات التي تضعها الحكومة والبرامج والمشاريع من أجل دمج الأشخاص في الحياة المهنية .

فمن أجل الحصول على حوكمة سوق العمل جيدة يجب أن يكون هناك تنسيق بين العناصر الأربعة، إلا انه في الجزائر، وطبقا للنتائج لا يوجد تنسيق بينها للأسف، بحيث انه لا يوجد تطبيق فعلي للحوكمة بل هناك بعض محاولات التسييرية ولكن لا توجد رؤية مستقبلية، إذ انه لا توجد هياكل قادرة على حمل المتغيرات الجديدة[1] من جهة، وكذالك انتشار الفساد الإداري بسبب إدارة التوظيف عن طريق المحسوبية والوساطة والمحاباة واستغلال النفود. مما أدى إلى وجود أشخاص غير فعالين وغير أكفاء في المجتمع يتولون إدارة الوظائف العامة وهذا ما تسبب في عدم إتقان العمل.

***

كخلاصتنا لما سبق، يظهر لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني من حالة تركز، وأن القطاعات النشاط قليلة التشابك نتيجة اعتماده الشديد على القطاع النفط في تسيير شؤون الدولة إلى الدرجة التي أصبح بناء الاقتصادي مرهونا بمصير ما يحدث في هذه السوق، وهدا ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للاختلالات عديدة. إن تغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد طيلة 19 سنة لم تكن مواتية للنمو وبتالي حرمانه من أحد شروط الأساسية لتنوع.

من خلال تحليلنا لسوق العمل يتبن لنا أنها تتميز بالاختلال وذلك نتيجة نمو البطئ للوظائف وان كانت متاحة فهي غير دائمة ومستمرة، أي معظم الوظائف الشاغرة في الاقتصاد جزائري هي وظائف مؤقتة، وقد تعكس أرقام التوظيف المخيبة للآمال القليل من التنويع في الاقتصاد، وتعكس العمالة الناقصة وقلة مشاركة النساء والشباب في سوق العمل وارتفاع مستوى البطالة خطورة الوضع. حيث أنه كان من المفروض أن تترجم السياسات الاقتصادية أولاً إلى رفع النمو غير نفطي وخلق فرص العمل.

[1]- Organisation Internationale Du Travail, Op.cite.p11

الفصل الرابع: آليات إحداث التنويع القطاعي في الجزائر وأثرها على مستوى التشغيل

---

1. **أثر التنويع القطاعي على مستوى العمالة في الجزائر**

1.1. توزيع العمالة استنادا إلى التغير القطاعي: التحليل القطاعي للعمالة في الجزائر

1.2. تحديات التنويع وانعكاسها على مستوى التشغيل

2. **دراسة تطبيقية لأثر التنويع القطاعي على العمالة**

2.1. تصنيف قطاعات خلق الوظائف في الجزائر من خلال نموذج Input-Output

2.2. أثر التنويع القطاعي على العمالة.

تفسر مشكلة التشغيل عدة عوامل هيكلية ترتبط بشكل أساسي بنمط الإنتاج والاستراتيجيات المعتمد في الدولة وكذلك سياسة الانفتاح، الفجوة بين العرض والطلب ليست سوى نتيجة لهذه العوامل. بعد دراستنا لسوق العمل في الفصل السابق، والتعرف على نوايا تلك السياسات سوف نركز في هذا الفصل على تحديد القطاعات التي توفر فرص العمل في الجزائر باعتبار أن السياسات القطاعية تخلق ثروة وفرص العمل، وسوف نسلط الضوء على آليات التنويع وعلاقتها بمستوى العمالة.

1. أثر التنويع القطاعي على مستوى العمالة في الجزائر

لا يزال ضعف عرض العمل مرتبطًا بالعوامل الهيكلية للاقتصاد الجزائري، ولا سيما تباطؤ النمو والمدفوع بالقطاعات التي تخلق القليل من فرص العمل[1].إن محاولة دراسة التنوع القطاعي في سياق التطور لاقتصادي يشكل محور مهم لدراسة بنية العمالة ومستوى تطورها.

1.1. توزيع العمالة استنادا إلى التغير القطاعي: التحليل القطاعي للعمالة في الجزائر

انعكاسا لطبيعة هياكل الإنتاج، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعات الأولية والقطاع الثالث (الزراعة والمناجم، والخدمات) على التوالي، فان إزالة تشوهات النظام الإنتاجي هي المقدمة الطبيعية لإزالة التشوهات سوق العمل.[2]

1.1.1. التطور القطاعي للعمالة خلال فترة 2000-2018

إن الجزء المهم من سياسة التنمية في الجزائر هو تأثير قطاعات على خلق فرص العمل، بهذا المعنى تريد الحكومة تحسين الوضع في سوق العمل من خلال إدارتها لحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي بنحو7%، يأتي هذا في وقت ثم فيه تنفيذ مشاريع ضخمة، وخطط قطاعية طموحة وذلك بهدف خلق فرص عمل كافية لاستيعاب البطالة بنجاح.

[1]-Dieynaba Sakho, les determinants de la demande de travail dans le secteur manufacturier au senegal,mémoire pour l'obtention du diplôme d'etude approfondie en science economiques ,2004,p06.

[2]- منظمة العمل العربة، أسواق العمل في الدول العربية: تحليل للحاضر واستشراف، التقرير العربي السادس حول التشغيل و البطالة في الدول العربية ،2018، مصر،ص39.

❖ **مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في العمالة**

يشغل القطاع الخاص في الجزائر6,95 مليون عامل أي ما يقارب 63%من إجمالي العمالة في البلاد، أما القطاع العام فهو يستوعب حوالي 4.09 مليون عامل، أي 37%من السكان المشتغلين. الشكل التالي يبن لنا تطور عدد العمال في القطاع القانوني:

الشكل رقم 4. 1:تطور العمالة في القطاع العام والخاص خلال فترة 2005-2018

(بآلاف)

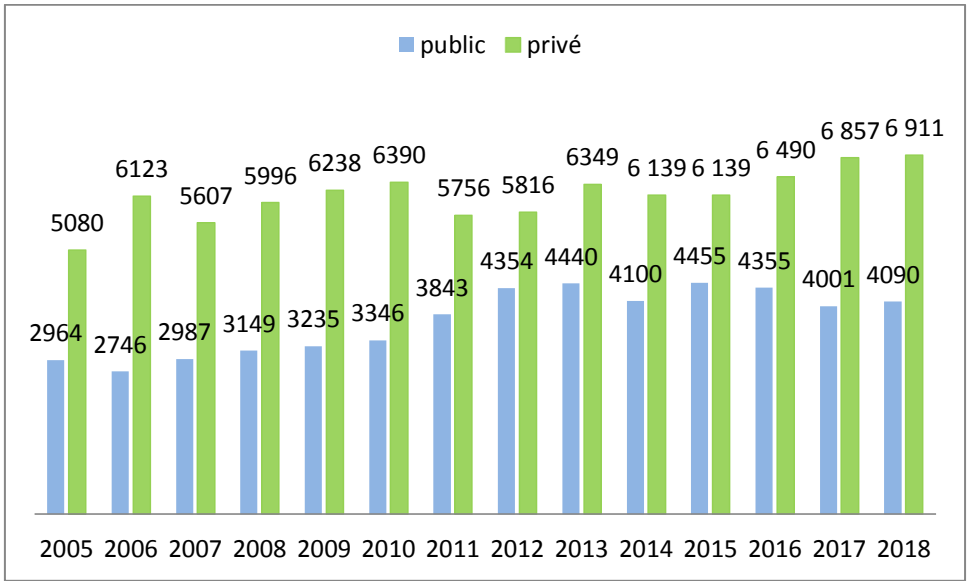

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الديوان الوطني للإحصائياتons

تبين لنا الأرقام الهيكل القطاع القانوني للعمالة أن نسبة العمالة في القطاع الخاص هي اكبر من القطاع العام، غير أن الحقيقة وهي أنه في إطار الواسع لآليات توزيع الثروة في الجزائر، فان الدولة تلعب دوريين مختلفين، ولكن هامين للغاية في تحقيق غايات توزيع الثروة الناجمة عن عوائد النفط المالية.

الدور الأول: يكمن في توزيع جزء من الريع النفطي على الشكل أجور يتم دفعها للمواطنين اللذين يتم توظيفهم في القطاع العام ،إضافة إلى كونها جهاز الحاكم في المجتمع مما يؤدي إلى اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي من خلال تسيير مختلف المرافق والخدمات الأساسية كالكهرباء، المياه، الخدمات التعليمية بمختلف مستوياتها والصحية وغير ذلك، وهذا ما يجعلها تتحمل الأعباء متزايدة ومسؤوليات مختلفة خاصة

توفير الفرص العمل وإن كانت العمالة في هدا القطاع أقل[1]،هنا تلعب الدولة دور صاحب العمل الرئيسي للمواطنين وبشكل مباشر.

الدور الثاني يكمن في توزيع الريع النفطي إلى القطاع الخاص عبر آلية الإنفاق العام. وهدا ما يجعل من القطاع الخاص يستوعب عدد كبير من العمال، غير أن الواقع وهو أن المناقصات الحكومية تلعب دورا مركزيا في هذه الألية ويزداد دورها في شكل ملحوظ في فترات التي يرتفع فيها أسعار النفط[2]،فان ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الخاص لا يبرر دور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في استيعاب العمالة بالرغم من أهميته الكبيرة إلا انه لا تزال دولة تتدخل، وبالتالي الحصة كبيرة من فرص العمل يتم توفيرها من طرف الحكومة بشكل غير مباشر.

❖ **توزيع العمالة حسب قطاع النشاط**

استنادا إلى نتائج الوضع الاقتصادي التي توصلنا إليه، يمكننا التساؤل عن ما إذا كانت التنمية القطاعية في الجزائري قد أثبتت دورها في توفير ما يكفي من فرص عمل للحد من البطالة بشكل كبير[3]، ومن أجل ذلك يتطلب تحليلا لتأثير القطاعي على العمالة، إجراء تحليل قطاعي أولي لسوق العمل، لفهم دقيق مثل هذا التحليل قد يتطلب استخدام بيانات المسح القطاعي.[4]

- ***العمالة في قطاع الزراعي تواصل في انخفاض***

إن العمالة في هذا القطاع غير كافية، وخاصة في السنوات الأخيرة عرفت عزوف كبير عن العمل، كما أن المعظم الفلاحين ينقصهم التأهيل العلمي، إضافة إلى قلة اعتمادهم على المهندسين فلاحين وهذا ما ينعكس سلبا على إنتاجية القطاع.

[1] – المعهد العربي للتخطيط، مرجع بق ذكره، ص.10

[2] – حسين عبد المطلب الاسرح، إصلاح أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة الأفاق الاقتصادية، العدد 128، ص36.

[3]-AomarIbourk, croissance economoque et emploi au maroc :une approche par les modeles input-utpu

[4]- Mohammed Bensaïd (coordonnateur) AomarIbourk Ayache Khellaf,Évaluation des emplois générés dans le cadre du Document de Stratégie de Croissance et de Réduction de la Pauvreté au Gabon, Document de travail de l'Emploi n°80, 2011

الشكل رقم 4. 2: تطور مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب اليد العاملة

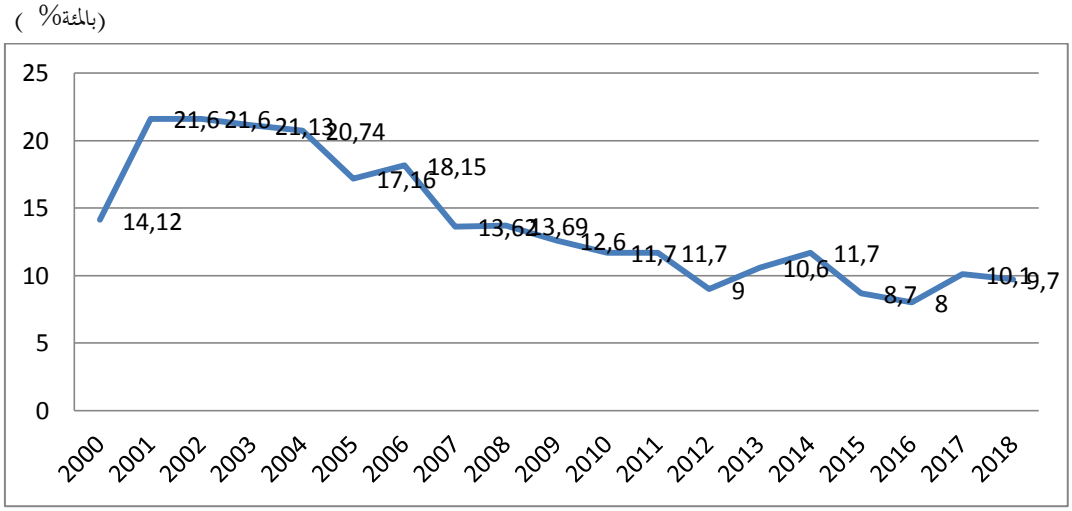

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أرقامالديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الشكل، أن نسبة العمالة في هذا القطاع عرفت انخفاض خلال فترة الدراسة 2000-2018 وشهدت الفترات من 2001-2004 أعلى معدلاتها نتيجة بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي. إن حجم اليد العاملة في هذا القطاع ليس كبير،إذا ما تم مقارنته مع النمو السكاني من نفس الفترة.[1]

- ***يفشل لقطاع الصناعي في خلق فرص عمل***

تشمل الصناعة التحويلية في الجزائر على مجموعة من الفروع والأنشطة المهمة، غير أن العرض القطاعي للعمالة جد متدني إذا ما تم مقارنته مع الدول النامية أخرى والتي تتراوح فيها نسبة العمالة ما بين 23%و32%، ويرجع السبب في ذلك، سيطرة الصناعة الاستخراجية على القطاع الصناعي، وكما نعلم أن هذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال وقليل العمالة، وهذا ما ينطبق أيضا على الصناعة التحويلة الكبرى مثل صناعة البتروكيمائية والصناعات المرتبطة بقطاع النفط، أما الصناعات التحويلية الصغرى مثل الصناعات الغذائية وغيرها، فيمكن أن تساهم بفاعلية اكبر في التشغيل، غير أنها تتميز بالبساطة وهشاشة مؤسستها وضعف قدرتها على منافسة السوق، وهو ما يفسر بطريقة ما عدم قدرتها على خلق الوظائف الكافية[2].

[1]- ضيف احمد ، عزوز احمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- صندوق النقد الدولي، القطاع الصناعي ، ص72.

الشكل رقم 4. 3: تطور مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب اليد العاملة

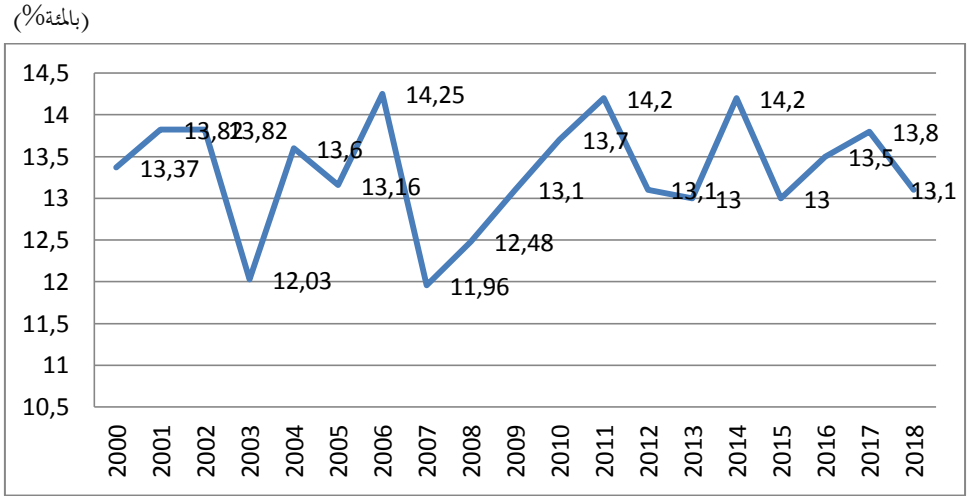

المصدر ، من إعداد الطالبة بناءا على ارقام الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الشكل، أن نسبة العمالة الصناعية لم ترتفع عن مستوى 14,2% خلال فترة2000-2018، وإنما شهدت تذبذبات، كما تجدر الإشارة أن هذه النسب لم تكن مرتبطة بالصناعة التحويلية فقط وإنما بصناعتين معا (الاستخراجية والتحويلية) نتيجة نقص المعلومات فيما يخص هذا القطاع في جميع السنوات، وبالتالي قد يعرقل طريقة التحليل العمالة في القطاع الصناعة التحويلية، والذي يعد مهم في استقطاب العمالة. الجدول التالي يمكن أن يعطي لنا فكرة على توزيع العمالة الصناعية غير أن هذه المعلومات كانت متوفرة إلا في القطاع العام

الجدول رقم 4. 1:العمالة الصناعية في قطاع العام 2018

(بآلاف)

	المناجم والمحاجر	الحديد والصلب والكهرباء	مواد البناء	كيمياء ن المطاط البلاستيك	صناعة الاغدية الزراعية	المنسوجات، الملابس	جلود والأحدية	خشب، ورق، الفلين
2007	7564	43087	15843	10750	20643	13566	1729	6390
2008	7888	39339	14143	10763	18296	11950	1688	6545
2009	6723	36187	13801	10162	19976	11457	1530	6821
2010	6567	33821	13667	9611	19169	11075	1367	6431
2011	6599	34062	13480	7648	19486	10832	1483	9025
2012	6687	34825	13135	7461	19854	7421	1590	9506
2013	6745	38438	13453	7157	19851	7414	1573	9247
2014	6987	44266	13372	6827	20293	7215	1633	8929
2015	7037	44963	13678	6528	20200	6897	1565	8641
2016	7153	42359	13520	6243	18382	6829	1442	7882
2017	7115	41436	13751	6203	18931	6837	1448	7524
2018	6952	42716	14231	6314	16479	6957	1500	7829

Source:ONS,L'activité industrielle, collection statistiques,N°202/2016 ; N°2013/2019

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه، انخفاض في عدد المناصب العمل تقريبا في جميع الفروع الصناعة، وان كان هناك ارتفاع طفيف سنة 2018في صناعات التالية: الحديد والصلب والكهرباء، مواد بناء، الخشب والورق، كما تجدر الإشارة أن صناعة الحديد والصلب والكهرباء تعد أعلى الصناعة من حيث استقطاب لليد العاملة وتليها صناعة الغدائية غير أن هذه الأخيرة، شهدت انخفاض ملحوظ خلال هذه الفترة وهذا ما يظهر في عدم وجود تطور صناعي كافي لدى المؤسسات الذي يرتقي بقدرتها في استيعاب العمالة.

- ***العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية في ارتفاع***

من الواضح أن التوسع في قطاع البناء والأشغال قد أفاد الكثير مقارنة مع القطاعات السابقة، خاصة فئة الشباب والتي تعمل حصة متزايدة منهم في هذا القطاع.

الشكل رقم 4. 4: تطور مساهمة قطاع البناء والتشغيل في استيعاب اليد العمالة

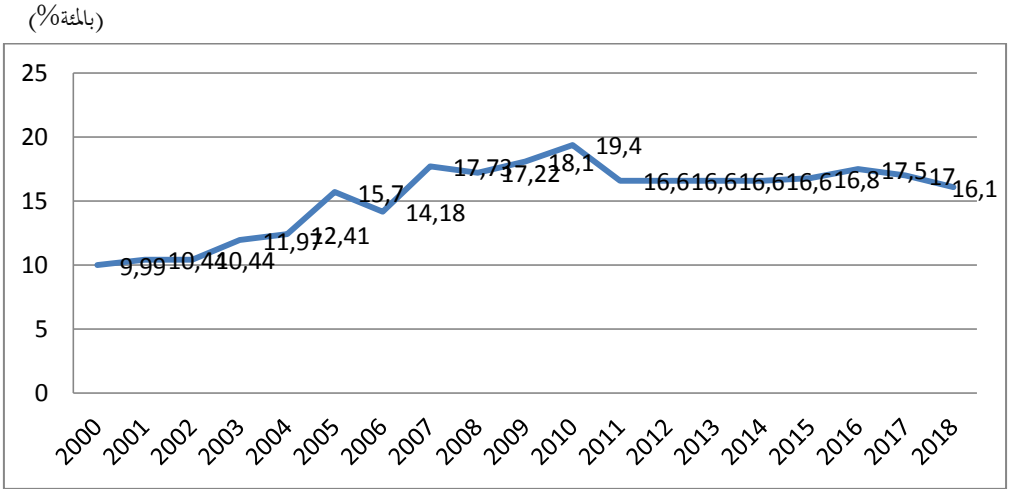

المصدر ، من إعداد الطالبة بناءا على أرقام الديوان الوطني للاحصاءيات (ONS)

يتضح لنا من خلال الشكل، أن قطاع البناء والأشغال عرف ارتفاع خلال فترة 2000-2010من حيث الاستيعاب الأيدي العاملة ب9,5 نقطة، نتيجة ارتفاع في عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع ثم بدأت العمالة بالتراجع، وقد يرجع ذلك إلى أن توظيف في هذا القطاع يكون حسب مدة المشروع أي من الممكن للعامل أن ينتقل إلى فترة البطالة التقنية لان أغلبية المؤسسات في هذا القطاع هي مؤسسات خاصة قد تستغني على العمال بإضافة إلى بعض التحديات التي قد يتعرض لها القطاع من رفع تكاليف المواد، كذلك التمويل فقد يرى المقاول أن المشروع يتناسب مع إمكانيته المالية، غير أن المشروع قد يحتاج إلى إمكانيات تفوق إمكانيته، كما يجب علينا أن لا نتجاهل انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، وبتالي انخفاض تمويل هذا القطاع مما يتسبب في انخفاض الطلب على العمالة و مستواها.

- ***الوظائف في قطاع الخدمات هي المحرك الرئيسي لنمو العمالة في الجزائر***

تبين لنا أرقام الشكل، أن قطاع الخدمات لديه القدرة العالية على استيعاب الأيدي العاملة، حيث بلغ متوسط قطاع الخدمات54,70% في استيعاب اليد العمالة أما بالنسبة لفترة الدراسة (2000-2018) كانت اليد العاملة في هذا القطاع تعرف تذبذبات.

الشكل رقم 4. 5: تطور مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة

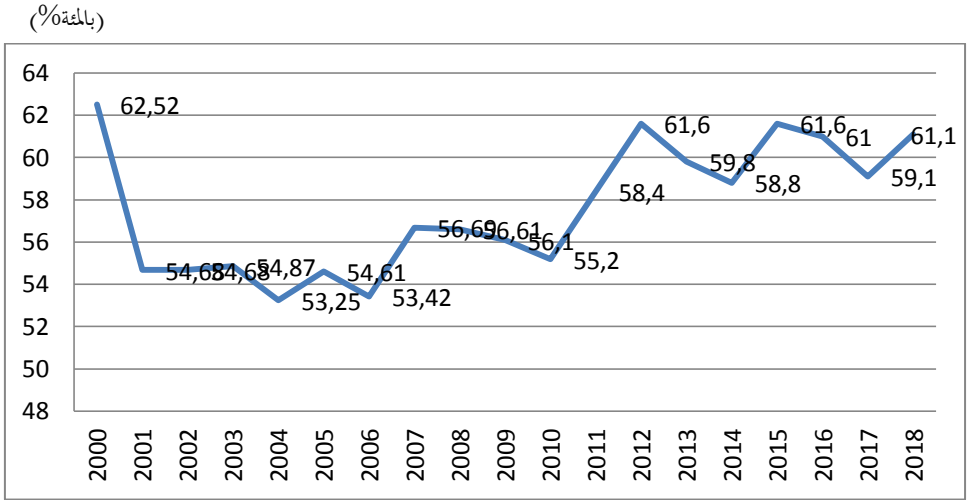

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على أرقام الديوان الوطني للاحصاءيات (ONS)

قطاع الخدمات، هو الآخر شهد تذبذبات من حيت العمالة وإذا ما تمت مقارنته بالقطاعات الأخرى فهو القطاع الأكثر استقطاب للعمالة، كما يجب الإشارة أن قطاع النقل ثم المواصلات هما المصدران الأساسيان لاستقطاب اليد العاملة، بينما السياحة لا تزال تعاني من تدهور.

بلغت مساهمة العمالة في قطاع السفر والسياحة في الجزائر 629.6 ألف شخص سنة 2018.على مدى سنوات الستة الماضية، انخفضت مساهمة العمالة في هذا القطاع بمعدل 0.42%رغم الارتفاع المحقق من 292.8 ألف شخص في عام 2000 إلى 678.5 ألف شخص في عام 2013.

الشكل رقم 4. 6: عدد العمال في قطاع السفر والسياحة

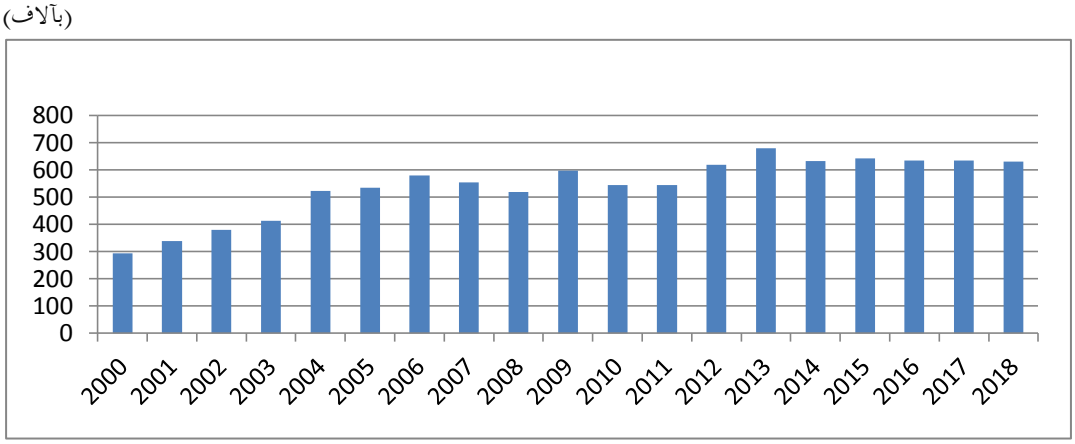

Source : Knomema, Algeria-contribution of travel and tourism to GDP as a share of GDP, world data atlas,2018from the website :
https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Total-Contribution-to-GDP/Contribution-of-travel-and-tourism-to-GDP-percent-of-GDP,

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه، أن عدد العمال كان في تزايد مستمر من سنة إلى أخر، كما عرف أعلى مساهمة له سنة 2013 مقارنة بسنوات الأخرى، غير أن أرقام المحققة تبقى بعيدة كل البعد في ظل المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر والإمكانيات الضخمة التي خصصتها الدولة لمختلف المشاريع السياحية[1].

من خلال تحليل مؤشر بنية اليد العاملة حسب قطاعات النشاط، يتبن لنا انه لا يوجد هناك تغير في هيكل الإنتاجي للعمالة طيلة هذه الفترة، كما تبين القراءة أن جزء المهم من النشاطات موجود في قطاع الخدمات ويأتي في المرحلة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما عرفت حالة التشغيل في القطاع الفلاحي اتجاها نحو التدني منتظم في حين يبقى عرض القطاعي في صناعة للعمل متواضعا ويشهد تذبذبات[2]،ما يفسر انتشار البطالة، وبالتالي لابد من إعادة النظر في استراتيجيات التنموية الخاصة بهما[3].

1.1.2. حساب إنتاجية العمل في قطاعات النشاط

عند عملية التنويع القطاعي، تميل الفوارق القطاعية في الإنتاجية إلى الانخفاض أي تنتقل الموارد الإنتاجية ولاسيما العمالة من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية، ومع ذلك، في الجزائر تميل هذه التباينات القطاعية في الإنتاجية إلى الزيادة بدلا من الانخفاض[4]. وهدا ما يبنه الجدول التالي لتحليل خصائص النسيج الإنتاجي الجزائري حيث:

- Vaالقيمة المضافة(مليون دج)
- L العمالة (بآلاف)
- Ptéالإنتاجية (المليون دج)

[1]– بن طالبي فريد وآخرون، القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 9،2018 ص 18.
http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5104/1/ARTICLE2.pdf

[2]– محمد صايب ميزات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]–رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم ملف حول موضوعات في اقتصاد الجزائري ،مجلة البحوث الاقتصادية ،العدد 62 ، 2013، ص136.

[4]- Forum des chefs d'entreprises,Ope.cite,p13.

الجدول رقم 4. 2: تطور إنتاجية العمالة خلال فترات 2010-2014-2018

		2010	2014	2018
الزراعة	VA	1015258.8	1771495.6	2426906.9
	L	1136000	899000	1067000
	Pté	**443.75**	**977.97**	**1128.84**
المحروقات	VA	4180357.7	4657811.3	4547784.2
	L	191000	131000	150000
	Pté	**10006,70**	**16256.29**	**13861.80**
الصناعة	VA	617404.8	838504.8	1127981.6
	L	1146000	1159000	1285000
	Pté	**242.60**	**325.785**	**395.28**
بناء و الأشغال العمومية	VA	1194113.5	1730198.1	2254104.9
	L	1886000	1826000	1774000
	Pté	**322.66**	**482.87**	**647.53**
النقل و المواصلات	VA	933707.6	1556077.9	2139892.3
	L	542000	646000	724000
	Pté	**814,36**	**1138.68**	**1397.19**
التجارة	VA	1283227.7	2070075.4	2349598.7
	L	1475000	1516000	1774000
	Pté	**408.48**	**645.49**	**626.10**
الخدمات المسوقة	VA	2586.3	4191.0	5305.4
	L	375000	450000	906000
	Pté	**3,26**	**4.41**	**2.66**
الخدمات غير مسوقة	VA	1587.1	2715.4	3006.5
	L	2985000	3612000	3323000
	Pté	**0.02**	**0.38**	**0.46**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات

http://www.ons.dz/-Enquete-Emploi-.html
activite emploi et chomage septembre 2018
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Emploi2014.pdf

يشير لنا الجدول أعلاه، أن الإنتاجية القطاعات الاقتصادية واستمرارها إلى الجمود الهيكلي القوي خلال الفترات الثلاث (2010-2014-2018)، والذي لا يزال يمثل ديناميكية الاقتصاد الوطني حتى الآن، وهو مصدر تخصيص دون المستوى الأمثل للموارد الإنتاجية، لاسيما العمالة بين قطاعات في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 4. 3:الرقم القياسي لإنتاجية

(2010 سنة الأساس)

السنوات	2014		2018		
القطاعات	الإنتاجية	مؤشر القياسي الإنتاجية العمل	الإنتاجية	مؤشر القياسي الإنتاجية العمل	
الزراعة	977.97	220.39	1128.84	254.38	+33.99
صناع الاستخراجية	16256.29	162..4	13861.80	138.5	**-23.9**
صناعة التحويلية	325.785	134.28	395.28	162.93	+28.65
بناء و الأشغالالعمومية	482.87	149.65	647.53	200.68	+51.03
التقل و المواصلات	1138.68	139.82	1397.19	171.65	+31.83
التجارة	645.49	158.02	626.10	153.27	**-7.75**
الخدمات المسوقة	4.41	135.27	2.66	81.59	-53.68
الخدمات غير مسوقة	0.38	19	0.46	23	+4

المصدر:تم حسابه من طرف الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4.2)

يشير لنا الجدول أعلاه، تطور مؤشر القياسي لإنتاجية خلال فترات 2014-2018، حيث تبين لنا الانحرافات انخفاض مؤشر في كل من قطاع المحروقات وقطاع التجارة والخدمات المسوقة، أما القطاعات الأخرى شهدت ارتفاع طفيف في نتاج خاصة قطاع الصناعة والزراعة برغم من السياسات القطاعية التي انتهجتها الحكومة. وهدا ما يعتبر مصدر لعرقلة التنويع القطاعي وبالتالي النمو.

1.2. تحديات التنويع وانعكاسها على مستوى التشغيل

نظرا لحصة العمل المستضعفة نخلص من خلال التحليل السابق للسياق الاقتصادي الجزائري وهيكل سوق العمل في إطار تنويع القطاعي إلى العلاقة التي تربط بين آليات التنويع والعمالة وكذلك تسليط الضوء على التحديات التي تعترض التوزيع القطاعي المتنوع لقوى العاملة أو بالأحرى العوامل التي يجب إلقاء اللوم عليها في صعوبة تنويع القطاعي اليوم.

1.2.1. التحديات المرتبطة بمحركات التنويع وعلاقتها بالعمالة

لقد أشرنا في القسم النظري عن أهمية محركات التنويع في استحداث العمالة، سوف نرى في هذا الجزء ما إذا كانت هذه المحركات لها علاقة بمعدلات العمالة على المستوى الوطني.

- ***الترابط القطاعي والعمالة:***

ارتأينا سابقا أن حجم الارتباطات بين القطاعات النشاط في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيف خاصة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، سوف نحاول معرفة العلاقة بين التشابك القطاعي وتوزيع العمالة وذلك من خلال علاقة معامل الكثافة بنمو الوظائف. يبين لنا الشكل أدناه تطور كل من معدل الكثافة ومعدل التشغيل خلال فترة 2000-2018:

الشكل رقم 4. 7: علاقة معامل الكثافة بمستوى العمالة

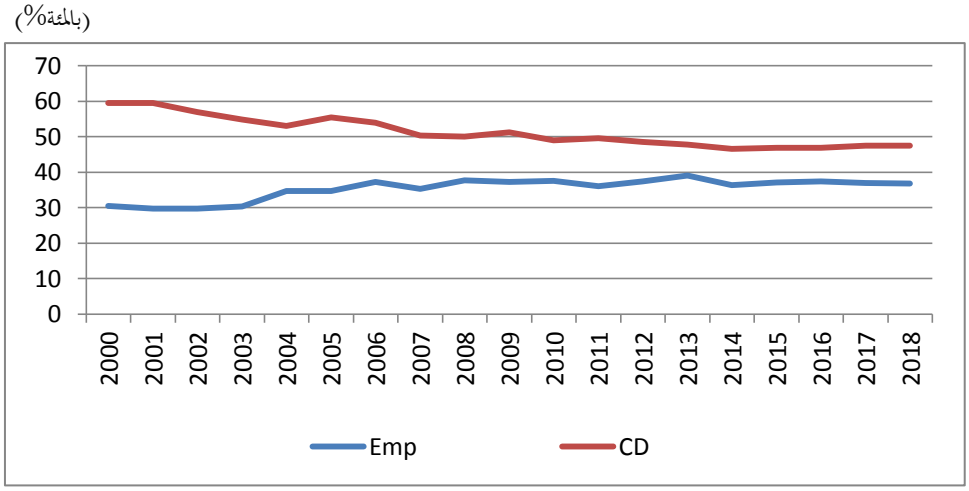

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدولين رقم(3 .2) (3. 14)

نلاحظ من خلال الشكل وجود علاقة عكسية بين كل من معامل الكثافة ومعدل التشغيل، بحيث انه في الفترات التي عرف فيها معامل الكثافة انخفاض ارتفعت فيها معدلات التشغيل وهذا ما يؤكد أن مستوى التشابك القطاعي بين القطاعات المنتجة والواعدة بخلق فرص عمل منخفض جدا.

- ***الانفتاح التجاري والعمالة: الاستدامة الخارجية***

يلعب الانفتاح التجاري دورًا مركزيًا في خلق وظائف جديدة أعلى إنتاجية، من شأنها أن تسهل النمو من خلال التحول الهيكلي. يعد الاندماج في الاقتصاد العالمي أساس نجاح العديد من البلدان التي نجحت في تنويع اقتصاداتها، مما أدى أيضًا إلى الحد من الفقر بشكل كبير. ينبغي النظر إلى تنويع الصادرات على أنه هدف في حد ذاته لتقليل التعرض للصدمات التجارية واستقرار عائدات الصادرات.[1]

[1]- Paul Brenton ,Lan Gillson , Prierr Sauve,importance du commerce pour la diversification economique ,juin 04,2019,tiré du site internet :https://trade4devnews.enhancedif.org/fr/news/importance-du-commerce-pour-la-diversification-economique

الشكل رقم 4. 8: علاقة الانفتاح التجاري بحجم العمالة

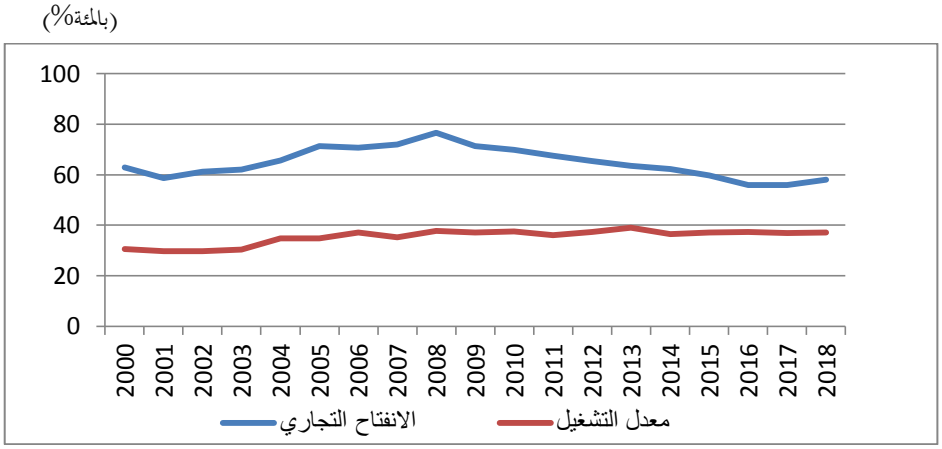

Source : the globaleconomy.com ,business and economic data for 200 contries, from the website : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness/

نلاحظ من خلال الشكل، وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ومستوى العمالة، فإذا تتبعنا لمسيرة الاقتصاد الجزائري نجد أن سياسات التي كانت تنتهجها الدولة فيما يخص مسالة التشغيل كانت تتماشى جنبا إلى جنب مع ارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات فخلال سنوات التي ارتفعت فيها أسعار خلال فترة 2001-2009، زادت معدلات الاستثمار ومنه التوظيف، إضافة إلى ارتفاع في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعند انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 فقد قامت الحكومة بتجميد العديد من المشاريع ومنه توقيف التوظيف وهذا ما يجعل النمو في الاقتصاد غير مستقر ويستند إلى عوامل خارجية والتي يصعب التحكم فيها.

1.2.2. التحديات المرتبطة بدعائم التنويع وعلاقتها بالعمالة

إن تقييم الإطار المؤسساتي ومجال الأعمال في الجزائر، يكشف لنا الضعف النسبي في نوعية المؤسسات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، ومنه انخفاض في مستوى العمالة، ويدعم هذا الاستنتاج نتائج التغيرات والارتباطات القطاعية للدولة،وهذا ما سيتم شرحه في النقاط التالية:

- **النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لا يوجد تعريف مقبول بشكل عام من المنظمات أو الباحثين المهتمين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مع ذلك، سنحتفظ بتعريف المنصوص عليه قانونيا المقترح في المادة 4 من القانون 01-18 ديسمبر 2001 حيث يعتمد هذا تعريف على معايير كمية ونوعية وهي العدد، الدوران، و الميزانية العمومية السنوية.

تعرف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أيا كان وضعها القانوني بأنها شركة تنتج سلعا وخدمات، وتوظف من 1 إلى 250شخصا، لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية ملياري دينار جزائري، وأن الدين لا يتجاوز إجمالي الميزانية السنوية 500 مليون دينار مع احترام معيار الاستقلالية. هذا الأخير يعني أن رأس مال أو حقوق التصويت يجب أن لا تحتفظ بها[1].في هذا السياق يمكن إعطاء تعريفات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4. 4: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار)	إجمالي الميزانية العمومية (دينار)
مؤسسات المتوسطة	**من 50 إلى 250 شخص**	**ما بين 400 مليون و 4 ملايير دج**	**مابين 200 مليون دج و مليار دج**
مؤسسات الصغيرة	**من 10 إلى 49 شخص**	**اقل من 400 مليون دج**	**اقل من 200 مليون دج**
مؤسسات الصغيرة	**من 1 إلى 9 أشخاص**	**اقل من 40 مليون**	**اقل من 20 مليون دج**

Source : conception personnelle en se référant à la loi 01-18 du 21/12/2001 portant loi d'orientation pour la promotion de la PME. Tiré du site internet https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/1003/OUSSAID%20Aziz.pdf?sequence=1&isAllowed=y

شهد النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا من خلال ظهور القطاع الخاص الذي تضاعف خلال السنوات. يوضح الجدول أدناه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة لا تمثل سوى جزء صغير من مجموع هذه المؤسسات، أي بمتوسط نسبة 0.16 %خلال فترة 2001-2018، في حين تمثل المؤسسات الصغيرة الخاصة الغالبية العظمى. بحيث أن الفجوة بين القطاعين أخده في الازدياد نتيجة ازدياد قطاع الخاص، هدا ما يبنه الجدول التالي:

[1]-Mohammed tahraoui ahmed bouyacoub,pratiques bancaire de banques etrangeres envers les pme algeriennes :cas de la societe generale algerie, mémoire de magister ec-sciences commerciale,2007,p135

الجدول رقم 4. 5: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع القانوني

(بالاف)

السنوات	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
2001	778	244570	245348
2002	778	261075	261853
2003	778	287799	288577
2004	778	312181	312959
2005	874	245842	246716
2006	739	269806	270545
2007	666	293946	294612
2008	626	392013	392639
2009	591	455398	455989
2010	557	482892	483449
2011	572	511856	512428
2012	561	550511	551072
2013	547	601583	602130
2014	544	656949	657493
2015	438	934037	934475
2016	390	1022231	1022621
2017	267	1074236	1074503
2018	261	1141602	1141863

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines ,Bulletin d'information Statistique, N°23,25,28,30,32,34,35

يرجع السبب في تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة من خلال العديد من الإجراءات التحفيزية والمتمثلة في إنشاء برامج الداعمة والممولة للنهوض بهذا القطاع وتفعيل أداءه في الاقتصاد الوطني.على الرغم من ذلك، فان إنشاء المؤسسات في الجزائر لا يزال بعيدا عن المعايير الدولية، بحيث يبلغ المتوسط الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 27 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في جميع الحالات المجتمعية (في الشمال، منطقة الوسطى، الجنوب) لكل 1000 نسمة وهي تظل غير كافية[1].

[1]-Ministere De L'industrie Et Des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise ,2019 ,p5. http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_34.pdf

➢ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تهيمن المؤسسات الصغيرة جدا(القوى العاملة التي يقل موظفيها عن 10 موظفين) على النسيج الاقتصاد97.7% بنسبة تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة2%والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.3%.

الشكل رقم 4. 9:نوع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم...

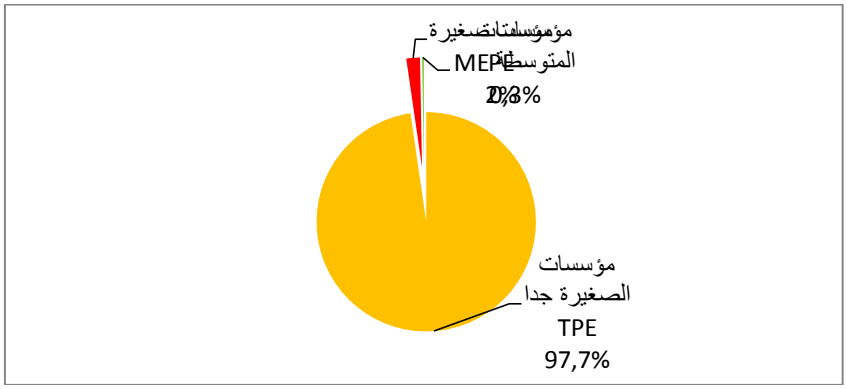

Source :MInistere de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de lala PME ,N°33 ,novembre 2018,p8.

إن ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة جدا جعل من النسيج الاقتصادي ضعيف للغاية، خاصة في مواجهة المنافسة الدولية وكذلك عدم مقدرة الشباب على إرضاء السوق الوطنية والتفكير في التصدير إلى الخارج.

➢ التوزيع المكاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التحليل في التوزيع المكاني لهذه المؤسسات من المواضع المهمة من أجل تحديد المشاكل المرتبطة بالموقع وخلق الأعمال وكذالك خلق الوظائف، بالإضافة إلى بعض النشاطات التي تأثر على ذلك كالنقل والخدمات. وهذا ما يفسره الشكل في عام 2018 عبر مختلف أقطاب الوطن.

الشكل رقم 4. 10: التوزيع المكاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

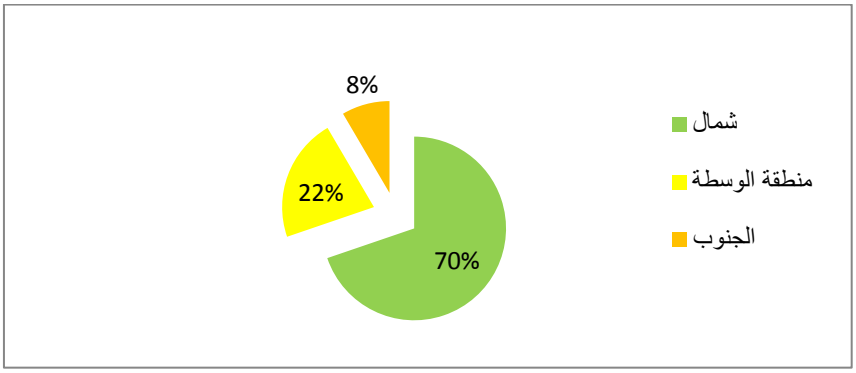

Source :MInistere de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de lalaPME,Op.Cit ,p8.

يوضح لنا الشكل أعلاه، أن نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة يعاني من توزيع جغرافي غير متكافئ في مختلف مناطق الوطن، حيث تتركز معظم هذه المؤسسات بنسبة 70% في الشمال، أي 438260 مؤسسة ويفسر هذا التفاوت الكثافة السكانية المنخفضة ونقص البيئة التحتية التي من المفترض أن تسمح بتنمية النشاط الاقتصادي في المناطق اقل الكثافة والتي بلغت 53060 مؤسسة، والمنطقة الوسطى 136899 مؤسسة [1]. إن التوزيع المتفاوت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن يخلق مشكلة فيما يخص العمالة نتيجة ارتفاع العرض العمل على مستوى الطلب مما يشكل اختلال في سوق العمل.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . تبين لنا أرقام أن غلبيتها تتركز في قطاع الخدمات .

الجدول رقم 4. 6: التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط سنة 2018

	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	6877	96	6973	1,10
الطاقة والمناجم	2936	2	2938	0,46
بناء وأشغال العمومية	182477	24	182501	29,03
الصناعة	97728	75	97803	**15,56**
الخدمات	338201	65	338266	53,82
المجموع	628219	262	628481	100

Source : Ministere De Développement Industriel Et Promotion De L'investissement , Bulletion d'information statistique de la PME,Op.Cit ,P11

نلاحظ من خلال أرقام الجدول، انه أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 53.83% وما يتبقى يتوزع في القطاعات الأخرى[2]. ومن المهم أن نشير أن القطاع الصغير يشارك بنسبة قليلة تمثل15.65 % مما يؤكد تردد المستثمرين عن التحرك نحو هذا القطاع.

[1] -Mohamed Kadi, relation entre PME et emploi en algerie : quelle realité ?, communication du colloque international : evaluation des effts des programmes d'investissements publice 20111-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance economique, algerie, les 11 et 12 mars2013,p6

[2] -ياسر عبد الرحمان،براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار واقع و تحديات، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 03،جوان 2018،ص 226.

➢ **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تطوير الاقتصاديات الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، يمكن تحديد هذه الأدوار في النقاط التالية

- ***مساهمتها في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات :***

بلغ *متوسط نسبة مساهمة* المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الناتج المحلي غير نفطي في الجزائر 70.45%، ما يبن أهمية هذه المؤسسات في تنويع القطاعي للاقتصاد، غير أنها شهدت انخفاض خلال فترة 2000-2018 ب 3.9 نقطة، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

الشكل رقم 4. 11: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الإجمالي خارج قطاع النفط

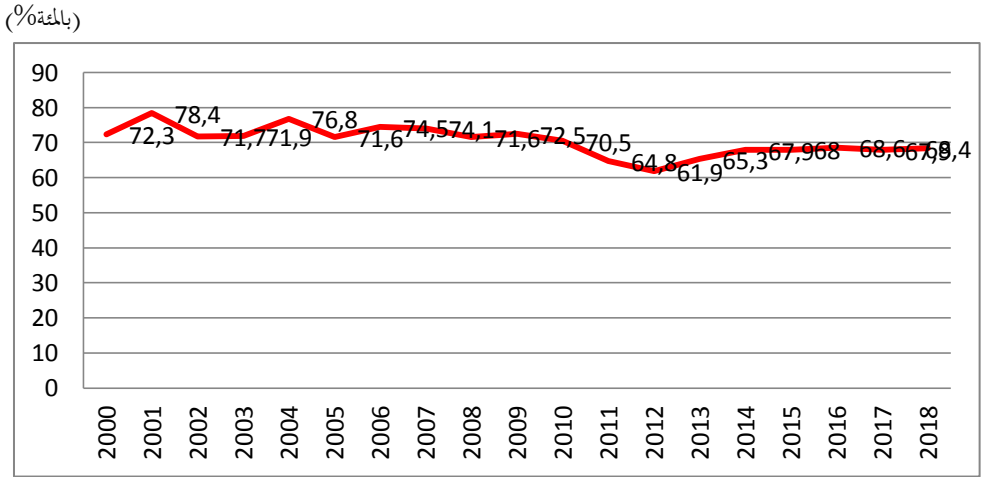

المصدر: تم حاسبته من قبل الطالبة استنادا إلى أرقام النشرة الإحصائية و الديوان الوطني للإحصائيات والملحق رقم (24).

تظهر هذه النتائج أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي في الجزائر، الأمر الذي يجعل من الدول تبذل المزيد من الجهود لدفع مستثمرين ووضع تسهيلات من أجل استغلال ومضاعفة المشاريع و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل لاسيما في القطاعات الإنتاجية بدلا من الخدمات.

- **دوره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب اليد العاملة**

نظرا للزيادة ملحوظة في عدد هده المؤسسات، حصلت على عدد كبير نسبيا من الوظائف، يوضح الشكل أدناه حصة العمالة خلال فترة 2003-2018:

الشكل رقم 4. 12: تطور مستوى العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(بالمئة%)

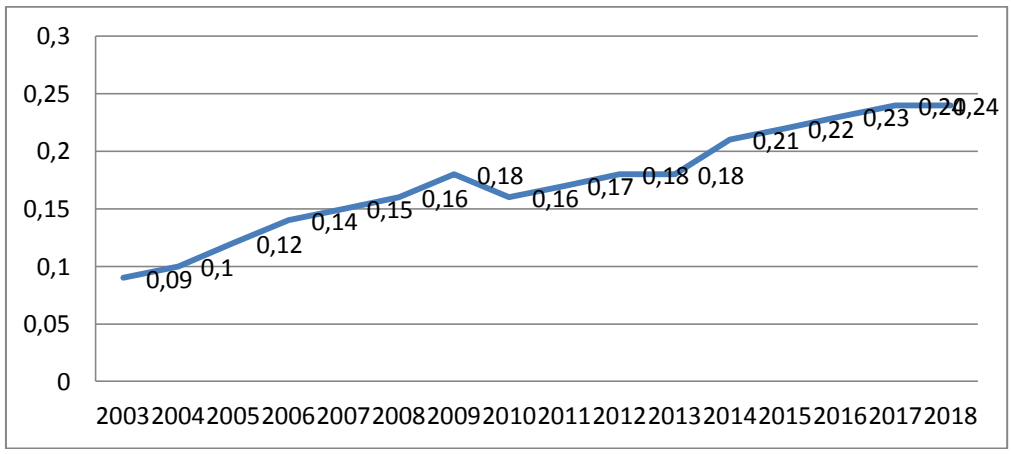

Source: MInistere de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de lala PME ,novembre 2018,p.

نلاحظ من خلال الشكل، أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف الإجمالي ارتفعت بشكل بطئ خلال فترة 2003-2018 حيث بلغ متوسط نسبة التوظيف 17% ، إذ تعد هذه النسبة ضعيفة جدا. إضافة إلى ذلك فان هذا التحسن في مستويات العمالة طيلة هذه الفترة لا يخفي حقيقة أن معدل مشاركة هذه المؤسسة في حجم العمالة بعيدا تمام البعد إذا ما تمت مقارنته بالبلدان المقدمة وحتى النامية، الآمر الذي يجعل لهذه الظاهرة عدة تفسيرات:

التفسير الأول: لا تزال الدولة هي المشغل الأساسي، وهذا بسبب الصعوبات التحول إلى القطاع الخاص لكونه لا يزال في المرحلة الأولى.

التفسير الثاني: إن الاستثمارات تتركز حول القطاعات التي يكون فيها خلق فرص عمل منخفض مثل التجارة والخدمات مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية أعلى مثل الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة.

التفسير الثالث: وهو يتعلق بخصوصية وطبيعة نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتي هي معظمها مؤسسات صغيرة جدا وذات طابع عائلي وبالتي قدرتها على خلق الوظائف الجديدة تكون محدودة[1].

أما فيما يخص توزيع العمالة في القطاع القانوني، يبنه الشكل التالي:

[1]- Mohamed Kadi,Op.cit,p10

الشكل رقم 4. 13: توزيع حصة العمالة في القطاعين العام والخاص

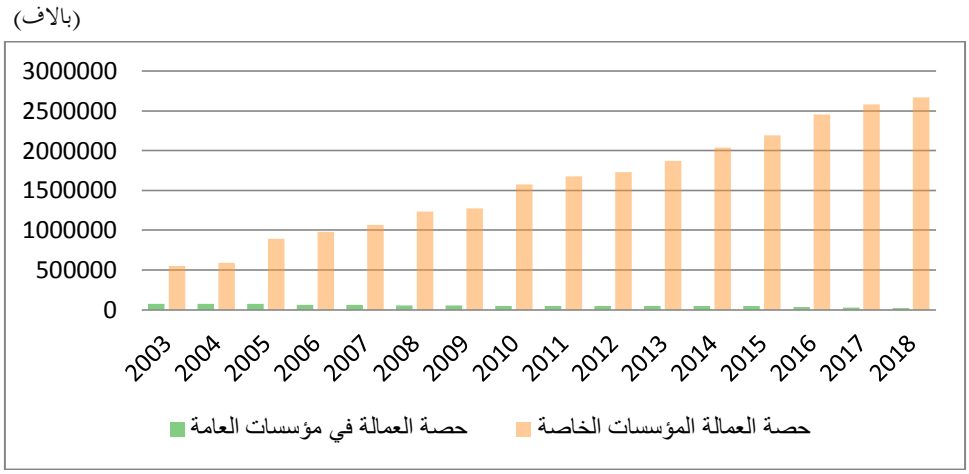

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على أرقام وزارة الصناعة و المناجم، من الموقع الالكتروني:
:https://francais.doingbusiness.org/fr/rankings

نلاحظ من خلال الشكل، أن نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز قي القطاع الخاص، إلا أن هذا القطاع لا تزال تموله الدولة من خلال مؤسساتها والتي وضحناها في السابق، كما تجدر الإشارة أن نسبة العمالة في هذا القطاع تكون عن طريق عقود المساعدات من طرف الدولة، أي أن قطاع الخاص لا يخلق فرص عمل ناتجة عن القيمة المضافة التي تخلقها وإنتاجية هذه المؤسسات فقط، وإنما عن طريق مساعدات من الدولة بطريقة غير مباشرة، بالنسبة لحصة العمال في القطاع العام، شهد تراجع نتيجة تناقص مستمر في عدد مؤسساته، ما يجعله يسهم في تزايد معدلات البطالة، وفيما يخص التوزيع القطاعي للعمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين لنا أرقام الشكل التالي :

الشكل رقم 4. 14: نسبة التوزيع القطاعي للعمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فترة (2006-2018)

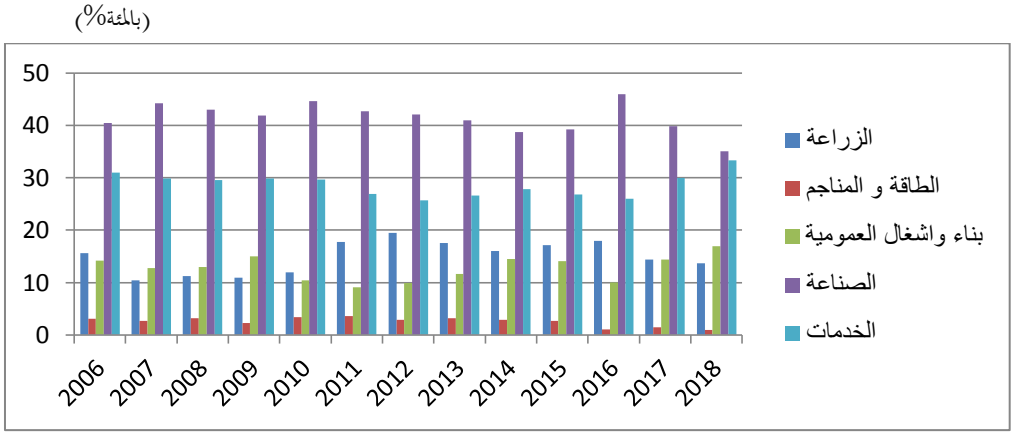

Source :MInistere de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de lala PME ,novembre 2018,p.
http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع الصناعي هو الأكثر استقطابا للعمالة، حيث بلغ متوسط العمالة في هذا القطاع خلال فترة (2006-2018)، 41.46 %، و يليه قطاع الخدمات% 28.70، وبعده قطاع بناء والأشغال والزراعة والمحروقات بنسبة14.93%، 12.74%، 2.55%على التوالي. كما تجدر الإشارة أن النسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة عرف انخفاض في كل من القطاع الزراعي والصناعة التحويلة والطاقة والمناجم، عكس القطاعات الأخرى(الخدمات وبناء والأشغال) التي عرفت ارتفاع.

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية مهمة لتنشيط سياسة التشغيل وذلك يرجع لقوتها في إحداث التنوع الذي تخلقه على مستوى النسيج الإنتاجي إضافة إلى تميزها بالمرونة الكبيرة التي تجعلها تتكيف مع الأنشطة الجدية، إلا أن المؤسسات الجزائرية تبقى ضعيفة نوعا ما في الظروف الراهنة الأمر الذي ينعكس على التشغيل في البلد. ويعود سبب ضعف هذه المؤسسات إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لان البنوك عادة ترى بان مستوى المخاطر مرتبطة بإقراض هذه الصناعات اكبر من مخاطر المرتبطة بإقراض الصناعات الكبيرة، ويعود ذلك إلى عدم استطاعة الصناعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى البنوك في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق. وغالبا ما تشتكي الصناعات الصغيرة بان البنوك تأخذ وقتا طويلا في تمشية معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه الصناعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف.[1]

[1]-مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ،ص 189.

الشكل رقم 4. 15: مشاكل تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسط

Source :Sawssenzirek, malikaghib,les dispositifs d'appui et d'aide attenuent ils difficultés de financecement des PME algeriennes , revue recherches et etudess en sciences humaines N°12-2016 ,pp17-18

قامت الدولة بوضع مجموعة من الهياكل لدعم ومساعدة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منأجل تقليل قيودها المالية، حيث تمكنت هذه الهياكل من مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبيا للتغلب على العقبات المالية، ومع ذلك فان تعددية هذه الهياكل وجهودها من حيث تمويل إنشاء وتوسيع المشاريع القائمة، ومن حيث الضمانات تظل غير كافية بسبب وجود القليل من آليات الضمان الحديثة نسبيا والتي ينبغي تحسين دورها في تسهيل الوصول إلى سوق البنكي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز هذه القاطرة المهمة للاقتصاد الجزائري. [1]

- صعوبة المناخ العام الذي تعمل فيه المؤسسات القطاع الخاص بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. قدم لنا تقرير المنتدى العالمي لمؤشر التنافسية لعام 2018/2017 والذي شمل 14000 من قادة الأعمال من بين 137 دولة تنافسية للجزائر، حيث استند المنتدى إلى 114 مؤشرا

[1] - SawssenZirek, malikaghib,les dispositifs d'appui et d'aide attenuent ils difficultés de financecement des PME algeriennes , revue recherches et etudess en sciences humaines N°12-2016 ,pp17-18

تم تصنيفها من 12 فئة. احتلت الجزائر المرتبة 98 من بين137 دولة[1] تم تقيمها من حيث متوسط الأداء وكانت تصنيفاتها باختصار كالتالي:

الشكل رقم 4. 16: تصنيف مؤشرات التنافسية الجزائري سنة2018/2017

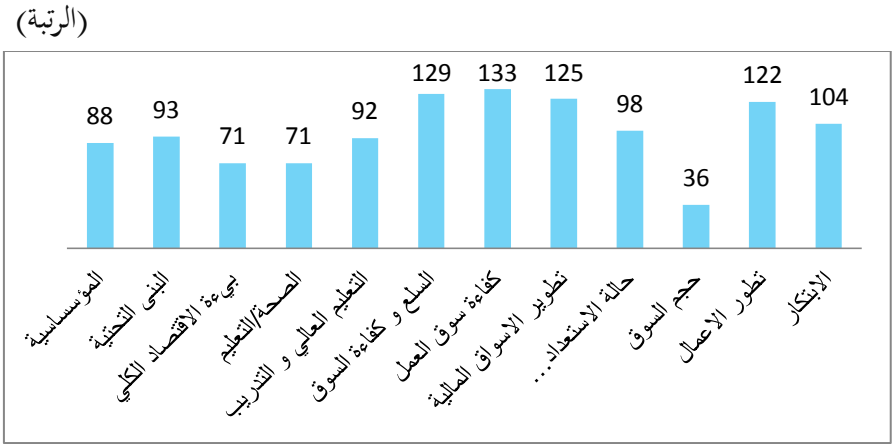

Source: Ministère de l'industrie,publication de l'index 2017-2018 de la cométitivité mondiale du world economic forumfrom the website.
http://www.mipi.dz/?Publication-de-l-Index-2017-2018

من خلال ملاحظتنا لتصنيف، يكشف لنا المؤشر على أن بيئة البلد ضعيفة جدا مقارنة ب 137 دولة، كما يكشف لنا ضرورة إجراء الإصلاحات عاجلة من قبل هذه المجموعات. برغم من أن الدولة بذلت جهودا مكثفة لإصلاح وزيادة الاستثمارات لتحسين قدرتها التنافسية، إلا أنها لا تزال متخلفة في العديد من المجالات، ولم تتغير قدرتها التنافسية على السنوات التي سبقتها وفق لمؤشر التنافسية العالمي.

- إضافة إلى تحديات السابقة يعد الفساد وضعف تدريب القوى العاملة من بين الصعوبات الرئيسية تواجهها المؤسسات في الجزائر.

إن العوائق التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمنعها من الاستمرارية في نشاطها الاقتصادي من جهة، وتحدها على الاحتفاظ بالعمالة وخلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوبلها.

[1]- Ministère de l'industrie,publication de l'index 2017-2018 de la cométitivité mondiale du world economic-forum,tiré du site internet :http://www.mipi.dz/?Publication-de-l-Index-2017-2018

- **الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة**

تعد الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات إيرادات النفط أمرا ضروريا، وهذا بالنظر إلى حجمها السوقي، والتركيبة بشرية صغيرة السن، وعليه فان اللجوء إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية قد يضيف وسيلة أخرى من وسائل التمويل الاقتصاد، وبالتالي تنويع قطاعات الإنتاج.

الشكل رقم 4. 17:تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد

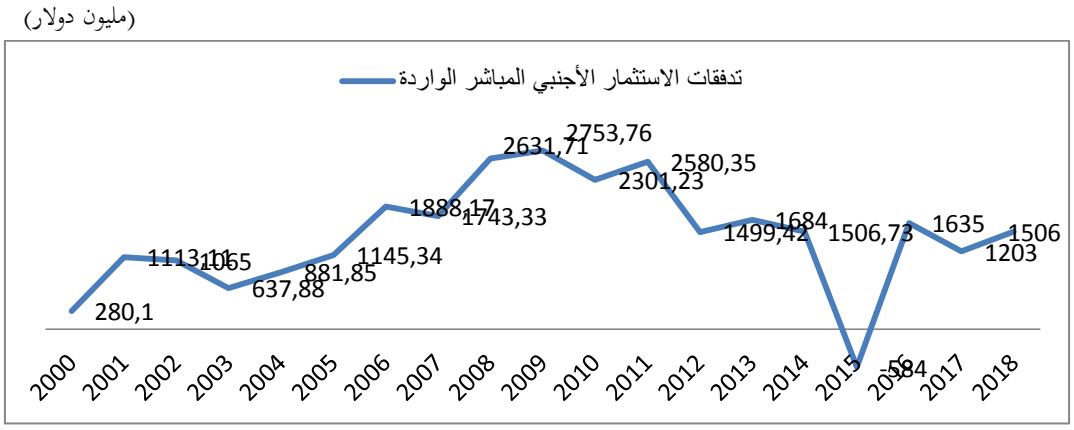

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على أرقام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من الموقع:

www.dhaman.org

نلاحظ من خلال الشكل،تراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال فترة 2009-2018 بقيمة 1247.76 مليار دولار. إن الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال هذه الفترة يرجع أسبابه إلى التوترات السياسية والتضخم وارتفاع عجز الموازنات الحكومية وتراجع كفاءة البنية التحتية.كما تجدر الإشارة أن الاستثمار الأجنبي مباشر لا يزال منخفض نسبيا وكذلك تعترضه بعض التحديات والمتمثلة في:

- البيروقراطية في معالجة ملفات الاستثمار.
- سرعة تغير القوانين المتعلقة بالاستثمار وعدم ثباتها.
- القاعدة 49/51 المقيدة للاستثمار الأجنبي.

❖ **علاقة الاستثمار الأجنبي بحجم العمالة**

تلعب الشركات الأجنبية دور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد وخاصة الفرص العمل التي تدعم الروابط الأمامية

والخلفية مع الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية فيه[1].يبين لنا الشكل التالي علاقة الاستثمار الأجنبي بحجم العمالة.

الشكل رقم 4. 18: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعمالة

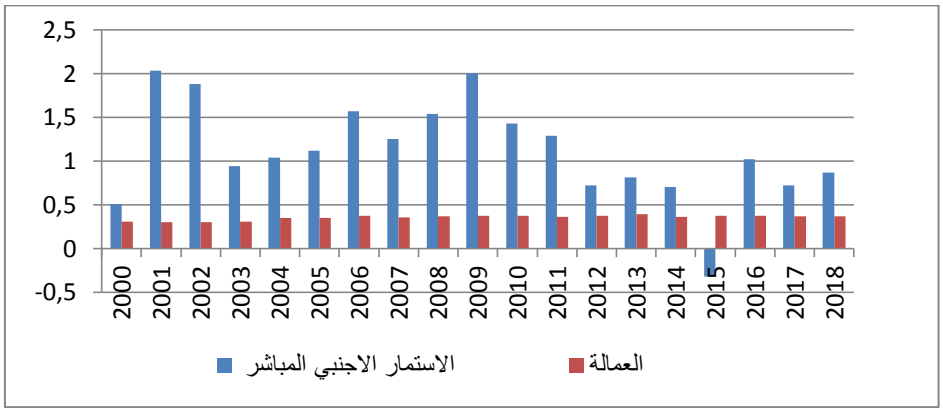

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 20002-2018،2017
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

يظهر لنا الشكل، وجود علاقة عكسية بين نمو العمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمكن تفسير الأمر بان الشركات تتحيز لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وقد يكون ذلك بسبب التأخر الزمني، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير على التوظيف من خلال النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الاستثمارات عرفت اتجاها متناقصا خلال فترة (2000-2018).

أما فيما يخص التوزيع القطاعي والعمالة لاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نلاحظها في الشكل التالي:

[1]-زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال -نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 1،ص138.

الشكل رقم 4. 19: توزيع المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط في الجزائر 2018

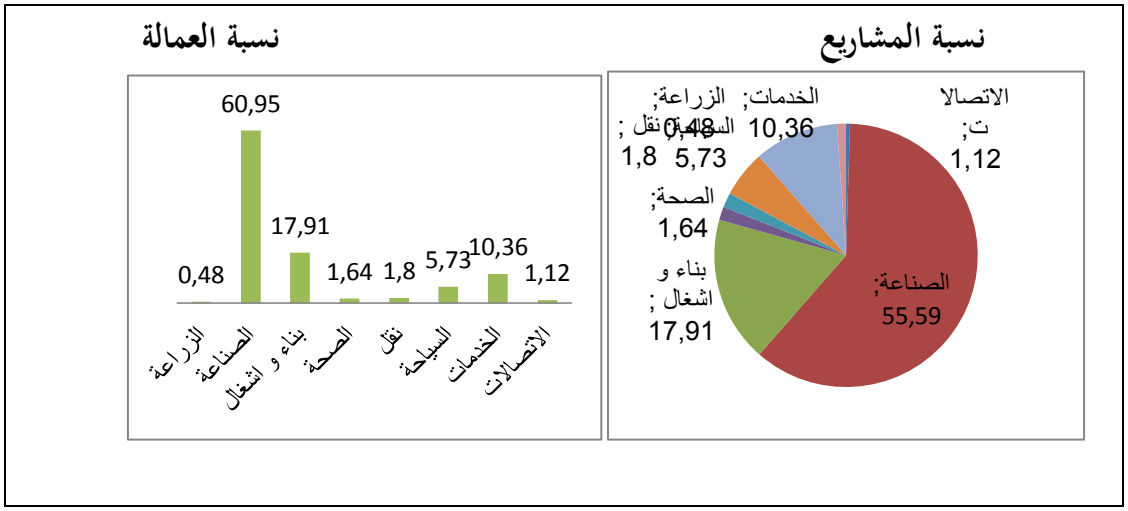

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2018،2017
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، تركز استثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية، قد يبعث هذا إلى التفاؤل بالنهوض بقطاع الصناعي، غير أن هذا الأخير مرتبط بالصناعة البترولية، والتي تمثل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ويعني ذلك كله أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات غير نفطية لا يزال محدود، وذلك رغم المؤهلات التي تتمنع القطاعات الأخرى، وهذا ما قد يشكل عائقا رئيسيا في جهود التنويع، برغم من أنها الوجهة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر .

كذلك بالنسبة إلى العمالة فنجد انه من الطبيعي تركزها في كل من قطاعين (الصناعي وبناء و الأشغال العمومي) نتيجة ارتفاع في الإنفاق على المشاريع الخاصة بهمها، وهذا ما قد يبرر العلاقة العكسية بين هذه الاستثمارات ومعدلات العمالة، لدلك نجد من المهم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشر في القطاعات المنتجة والواعدة باستيعاب العمالة .

- **الحوكمة والتبعية للريع البترولي**

إن الريع البترولي كونه يصل إلى الدولة مباشرة دون المرور بالأفراد مقارنة بالضرائب المفروضة على دخول الأفراد، فقد سهل على الدولة التغاضي عن الشفافية الأزمة وعن إجراءات المساءلة والمحاسبة، جعل المراقبة

تضعف على طريقة إنفاقه. إن ارتفاع في أسعار النفط وانتعاشها في الجزائر شجع النظام السياسي على الاهتمام بتزويد المجتمع بالسلع الجماعية وذلك لحساب الزبونية المنتهجة لأغراض شخصية، بحيث تتحصل على إيرادات كافية بشكل واسع من الصناعة الاستخراجية، وهذا ما يجعلها تستعيض على الضرائب المفروضة على المواطنين والنتيجة المترتبة عن هذا الوضع، و هذا ما جعل الأفراد لا يحظون بشفافية وتمثيل كبيرين.

الشكل رقم 4. 20: تطور مؤشرات الحوكمة خلال فترة 2000-2018

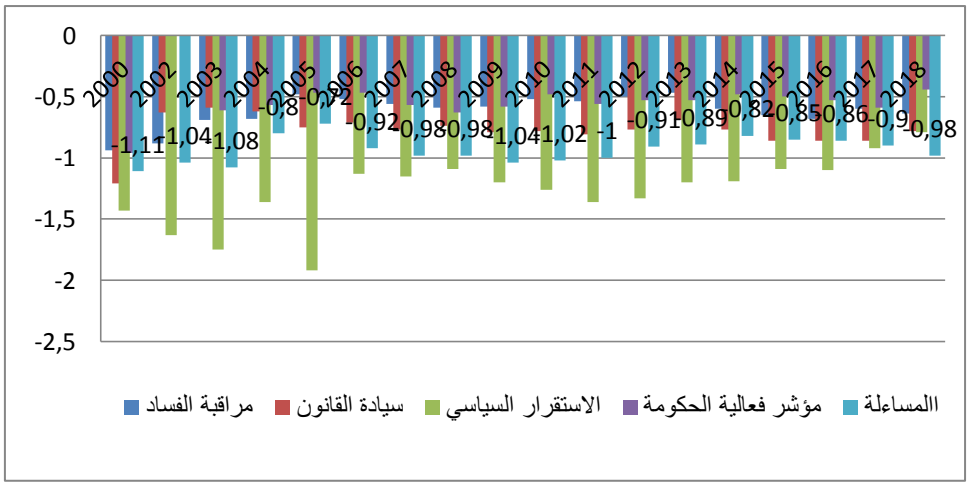

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على:

Source : the globaleconomy.com,Business and economic data for 200 contries dawnload economic data
https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php
https://info.worldbank.org/governance/wgi/

نلاحظ من خلال أرقام الشكل، أن جميع مؤشرات فعالية الحكومة طيلة فترة الدراسة (2000-2018)سالبة، هذا ما يدل على الأداء سيء التي تشهده البلاد.

إن محاربة الفساد في الجزائر يتطلب إرادة سياسية حقيقية للتغيير والإصلاح وأنه ينبغي على الحكومة اتحاد إجراءات طويلة الأجل في إنشاء مؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة والمحاكمة.

تصنف الجزائر مرتبة 107 من بين 180 دولة في مدركات الفساد[1]. يبين الشكل أدناه تطور مؤشر الفساد[2].

[1]- يتعلق بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) بتصورات لدرجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والمحللون القطريون، ويتراوح بين 100 (نظيف للغاية) و 0 (شديد الفساد).

[2]- KNOEMA ,Algeria-corruption perceptions index,worddara atlas,2019,website.
https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index

الشكل رقم 4. 21: تطور مؤشر الفساد خلال فترة 2003-2018

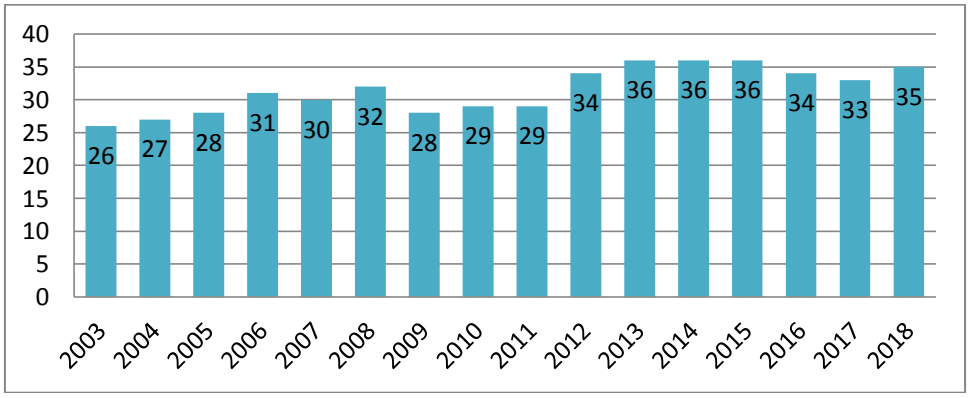

Source ; KNOEMA ,Algeria-corruption perceptions index,worddara atlas,.2019
https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index

❖ **الفساد والبطالة**

إن الإطار التحليلي لمعالجة سوق العمل وتوفيق بينه وبين سياسات التنويع القطاعي يحتاج أيضا إلى الإرادة السياسية اللازمة والتي تعتبر من العقبات التي تحد من ذلك،[1] فنتيجة لفقدان الجزائر لأنظمة الحوكمة كفؤة، تضمن توجيه هذه الثروة نحو الأوجه التي تصب في مصلحة البلد، وإن غياب هذه الأنظمة مع توفر الثروة ذات التكاليف المنخفضة بالتزامن مع قصور وعي المجتمع الجزائري في توجيه النظام السياسي لإدارة هذه الموارد بالشكل الذي يلبي طموحاته وتطلعاته، سيفضي الأمر إلى الاقتصار على النفط دون الاهتمام بالأنشطة الأخرى، هذا من جانب توظيف الأموال النفطية لخدمة الطبقة السياسية ولمن يرتبط بها من جانب الأخر دون الأخذ بعين الاعتبار أن النفط ثروة عامة للجميع. إضافة لذلك إن قطاع النفط يعد من الصناعات الكثيفة رأس المال وليس العمل، أي كلما ارتفع حجم الاعتماد على النفط كلما تطلب ذلك رأسمال أكبر ومن ثم زيادة حجم البطالة.

نتيجة الغياب الحوكمة الرشيدة، لا يسهم الفساد بعرقلة مسيرة الاقتصاد بالشكل صحيح فحسب، بل يؤدي بالاقتصاد إلى الأزمة وانهيار وإعلان عن إفلاس لاحقا، أي انه يؤدي إلى احتكار الثروات من قبل قلة القليلة بحكم استغلال موقعها السياسية الإداري، وهذا يؤدي إلى الإخلال بمبدأ التكافؤ الفرص في حصد سوء التوزيع الموارد ما بين المستثمرين في خفض حجم الاستثمار ومن ثم ظهور البطالة إذ أن الحصول على حق الاستثمار هذه الثروة يتطلب تكاليف إضافية، هذه التكاليف تعرف بالرشوة والتي تظهر إلى الوجود في حال

[1] – ضيف احمد ، عزوز احمد ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الغياب السياسات اللازمة للجميع على الالتزام بمبادئ الحكومة الرشيدة والتي تتمثل في الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموارد الاستثمار كيفية وأوجه إنفاقها .

- ***صندوق ضبط الإيرادات***

صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق الثروة السيادي للجزائر، تأسس في عام 2000 ليعمل في المقام الأول كصندوق استقرار لتقليل تأثير تقلب أسعار النفط والغاز على الحكومة الجزائر الجزائرية. إلا انه يمكن العثور على قليل من معلومات الحوكمة أو الحيازات أو استراتيجيات الاستثمار[1].

الجدول رقم 4. 7: موقف صندوق تنظيم الايردات(FRR) في الفترات 2000-2009-2018

(مليون دينار)

الائتمان		الخصم	
فائض إيرادات النفط 2000	453.24	تمويل عجز الخزينة العمومية 2000	221.10
فائض إيرادات النفط 2009	400.67	تمويل عجز الخزينة العمومية 2009	364.28
فائض إيرادات النفط2018	437.41	تمويل عجز الخزينة العمومية 2018	131.91

Source : Situation du fonds de regulation des recettes(FRR)2000-2018
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf
International Monetary Fund, Algeria :report on the observance of standards and codes fiscal transparency module,report N°05/68,Washington,2005,p12
https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr0568.pdf

يتبين أرقام الجدول، عدم وجود تحسن في الصندوق ضبط الإيرادات، كما يصنف من بين الصناديق الأقل شفافية في العالم، الآمر الذي يتطلب من الدولة بدل المزيد من الجهد لتحسين ورفع مستوى شفافية صندوقها.

كما نلاحظ،أنه على الرغم من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، فشلت الدولة في الحد من الاعتماد ميزانية الوطنية على عائدات النفط، باعتباره لم يساهم في تقليل الإنفاق الحكومي المؤيد للدورة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى وجود قاعدة تحدد الموارد المسحوبة سنويا من صندوق تنظيم الإيرادات لتمويل عجز الموازنة، وضعف أداء المؤسسات الدولة بحيث أنها لا تعمل بشكل جيد، وبالتالي يلزم تحديث الإطار

[1]-WILL KENTON , revenue regulation fund,Investopedia, jul24,2018,website :
https://www.investopedia.com/terms/r/revenue-regulation-fund.asp

المؤسسي، لان السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية والفعالة تتطلب مؤسسات قوية والمزيد من الشفافية.[1]

يواجه صندوق ضبط الإيرادات العديد من التحديات بعضها متعلق بمستويات إنفاق العمومي، وآخر يتعلق بإنتاج النفط وتقلبات أسعار برميل النفط بالسوق الدولية، في حين تتعلق تحديات الأخرى بآلية عمل صندوق في حد ذاته.[2]

الشكل رقم 4. 22: حوكمة الصناديق الثروة السيادية لسنة 2017

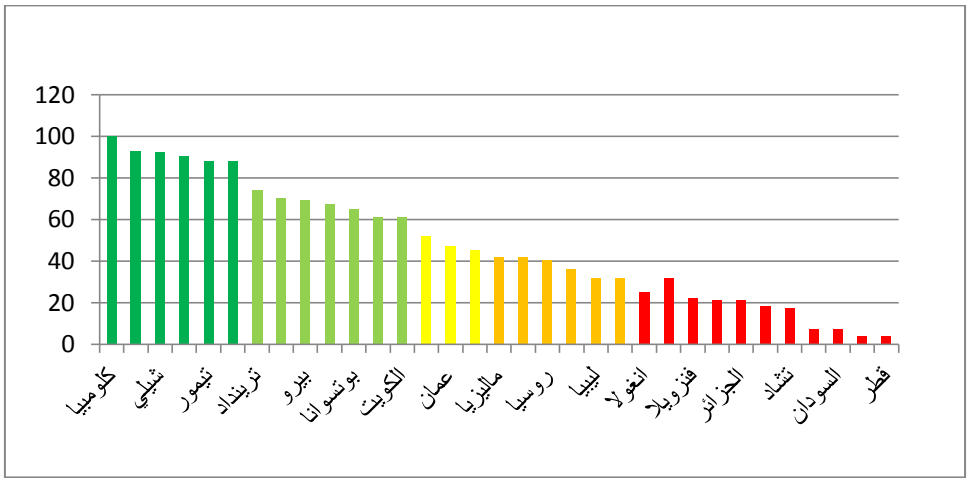

Source :Naturel Resource Governance Institut,2017 resource governace index
Measuring the quality of governance in the oil,gaz and meaning sectors of 81 countriees,2017,p6

يعد صندوق ضبط الموارد في الجزائر، من بين 11 صندوق مصنف كأفشل صناديق من حيث الحوكمة بحكم أنه يتميز بعدم الشفافية إلى الحد الذي يستحيل معه معرفة الكم الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة أو معرفة المستفيد من الاستثمارات هذه الصناديق.[3]

❖ علاقة صندوق ضبط الايرادات بحجم العمالة في الجزائر

لم يرقى صندوق ضبط موارد الجزائري إلى مصف الصناديق السيادية، فحركية حسابه لا تخضع للرقابة البرلمانية، ورصيده مقيم بالعملة المحلية، ولم يكن الهدف منه استثماري بقدر ما كان صندوق في يد الحكومة

[1]-Abderrahimchibi,Mbenbouziane, stabilization fund fiscal policy : evidence from algerie, les cahiers du cread, vol 34 ,n°3, 2018 p57

[2]-زهير بن دعاس، ناريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني،العدد 7،رقم 2019،ص2

[3]- نبيل بوفليح، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره ،لا توجد صفحة.

تستخدمه للتعديل والضبط المالي للموازنة بعيد عن التغيير الدوري للسعر المرجعي لبرميل النفط،كما أن الجباية البترولية تعتبر المصدر الوحيد لتمويل لهذا الصندوق، ويبقى سؤال مطروح وهو مدى قدرة استدامة المالية لهذا للصندوق؟ عند انخفاض سعر البترول يعرض إلى النضوب الكلي للموارد المالية للصندوق وهذا بطبيعة الحال يخفض الإنفاق على القطاعات المنتجة والتي تخلق فرص عمل.

من خلال ما تقدم ارتأينا العديد من المشاكل التي تعرقل مسار آليات التنويع القطاعي والتي قد تنعكس حتما على مستوى التشغيل. وقد يفسر كل ما تم التوصل إليه في الجانب التحليلي بطريقة ما نوع العلاقة التي تربط بين آليات التنويع وحجم العمالة، غير أننا لن نكتفي بذلك، سوف نقوم باستخدام طرق كمية لمعرفة العلاقة و الأثر الإحصائي بين آليات التنويع وحجم العمالة في الجزائر.

2. دراسة تطبيقية لأثر النمو القطاعي على العمالة

إن استخدام نماذج رياضية لتحقيق متطلبات مختلفة طبقا إلى مهمة المراد استخدامها فيها، يدفعنا إلى تميز بين أنواع مختلفة لهذه النماذج. بعبارة أخرى يمكن تصنيف النماذج بطرق مختلفة حسب الموضوع الذي يعالجه النموذج والمهمة المسندة له والنظرية التي يسند عليها[1].

من أجل النمذجة الصلة بين تنويع القطاعي والعمالة، اعتمدت الدراسة على نموذجين، أولها نموذج المدخلات والمخرجاتوالذي تم شرحه بالتفصيل في الجانب النظري،وذلك من أجل التعرف على تصنيفات العمالة من خلال مضاعفاتها، أي من أين تأتي مؤشرات الايجابية في مناصب العمل؟ والنموذج الثاني تمثل في انحدار الخطي بنوعيه البسيط والمتعدد من أجل تحليل أثر آليات (محركات ودعائمه) التنويع القطاعي على مستوى العمالة.

2.1. تصنيف قطاعات خلق الوظائف في الجزائر من خلال جدول Input -Output

من أجل تحليل أثر الإنمائي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني على خلق فرص التشغيل، وتحديد أهم القطاعات التي توفر الوظائف، سوف نقوم بحساب مضاعفات العمالة، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات خلال فترات 2010-2014-2018 وذلك لاعتبارها أساس جيد لإجراء هذه الدراسة، كما أنها تتوفر فيها الأرقام والبيانات اللازمة من أجل إجراءها، كما تجدر الإشارة أن جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) تتكون من 19 قطاع (الملحق رقم25)ونظرا لعدم توفر الأرقام اللازمة الخاصة بالعمالة في فروع القطاعات خلال فترات الزمنية، فان الأمر يتطلب ضرورة تجميع القطاعات الاقتصادية إلى عدد من القطاعات المتماثلة، وفقا للمقياس الدولي للتصنيف الصناعي لكل الأنشطة الاقتصادية المتبع في هذا المجال (International Standard Industrial Classification Of All Economic)،وعليه فقد تم تجميع قطاعات كل جدول من هذه الجداول إلى 6*6 وهو ما يتفق مع أهداف التحليل في هذه الدراسة[2].اعتمادا على جداول المدخلات والمخرجات للفترات 2010-2014-2018، يمكن أن نستمد بعض العلاقات الرياضية التي نستخدمها لأغراض تحليل أثره، وتشابكه على العمالة، بناءا على ما سبق تم حساب مصفوفات المعاملات للفترات الثلاث.

[1]- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الاقليمي _مبادئ و اسس-نظريات و اساليب، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، ط1، 2007،ص 373.

[2]عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 272.

يتبن لنا من خلال ملاحظتنا لمضاعفات الإنتاج في جميع الفترات الزمنية 2010-2014-2018 الموضحة في الملاحق رقم (23)،(26)،(27)أن أعلى مضاعفات تم تسجيلها هي قطاع (البناء والأشغال، قطاع النقل والتجارة)،أما القطاعات (الصناعة والزراعة) رغم أهميتها، إلا أن مضاعفتها ضعيفة، ويشكل قطاع الخدمات أدنى مضاعف طيلة نفس الفترة .

بشكل عام، مضاعفات الإنتاج في الجزائر منخفضة، أي أقل من 2 والتي تميز الاقتصاد غير متكامل مما ترتب على ذلك أثار سلبية على القطاعات مع بعضها البعض.

2.1.1. تحليل مضاعف الوظائف من خلال نموذج المدخلات والمخرجات

في ما يخص عدد العاملين في كل قطاع (L)[1] خلال نفس الفترات (2010-2014-2018):

الجدول رقم 4. 8: توزيع عدد العمال على مختلف القطاعات النشاط

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و التجارة	الخدمات
L2010=	113600	191000	1146000	1886000	2017000	3360000
L2014=	899000	131000	1159000	1826000	2162000	4062000
L2018=	1067000	150000	1285000	1774000	2498000	4229000

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ons

أما مستوى الإنتاج في القطاعات الرئيسية كان كالتالي:

الجدول رقم 4. 9: إجمالي الموارد

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و التجارة	الخدمات
Xi2010=	1730077	5117207	6306268	2654382	1500339	1054304
Xi2014=	2894275	6226735	9392514	3805963	2536344	1295609
Xi2018=	3980996	6418051	11102463	5217914	3659974	2025701

المصدر:جداول المدخلات والمخرجات للسنوات 2010-2014-2018

[1]- حساب معكوس المصفوفات الليونتيف من المواقع الالكترونية التالية:

https://www.dcode.fr/inverse-matrice
https://matrixcalc.org/fr/

الجدول رقم 4. 10: مصفوفات معاملات العمل (ei/Xi)Li =

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل والتجارة	الخدمات
ei 2010=	0.656	0.037	0.181	0.710	1.344	3.1869
ei 2014=	0.310	0.021	0.123	0.479	0.852	3.135
ei 2018=	0.268	0.023	0.115	0.339	0.682	2.087

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدولين رقم (4.8)،(4.9)

باستخدام الجداول أعلاه يتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (4 .11):

الجدول رقم 4. 11: تصنيف القطاعات حسب مضاعفاتها الوظيفية لفترات 2018,2014,2010

	2010		2014		2018	
	مضاعف العمالةEm	الترتيب	مضاعف العمالة Em	التصنيف	مضاعف العمالة Em	التصنيف
الزراعة	0.75	4	0.40	4	0.32	4
المحروقات	0.13	6	0.10	6	0.12	6
الصناعة	0.28	5	0.19	5	0.17	5
بناء و اشغال	0.88	3	0.62	3	0.46	3
تجارة، نقل و مواصلات	1.7	2	1.146	2	0.97	2
الخدمات	3.2	1	3.151	1	2.1	1

المصدر:من إعداد الطالبة استنادا إلى الملاحق رقم (23) (26) (27).

نلاحظ من خلال الجدول، أن معظم القطاعات حافظت على نفس التصنيف خلال الفترات الثلاث، ومن بين القطاعات التي سجلت أعلى مضاعفات التوظيف (Em): قطاع الخدمات، التجارة النقل والمواصلات، أي مقابل 1000 وحدة نقدية مسجلة في سنة 2018هناك(9700)عمالة متولدة في القطاع الخدمات، و2100 عمالة متولدة في قطاع التجارة و الخدمات. وفي حالة المقارنة بالفترات التي سبقتها نلاحظ وجود انخفاض في مضاعفات العمالة ، كما تجدر الإشارة إلى أن كل من قطاع المحروقات و قطاع الصناعة حافظا على أدنى تصنيف من حيث مضاعف العمالة .

تم تسجيل مضاعفات ضعيفة في سنة 2018، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى ومازال يعاني من الصدمة النفطية لعام 2014 والتي كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الوطني، ومن أجل ربط تأثير إجمالي العمالة بالتغير الأولي في العمالة على أساس النقدي، أي الزيادة بمقدار وحدة نقدية بناتج القطاع ما (i) تعني فرص عمل إضافة في القطاع (i) بمقدار (Em)، و يتم حسابه كالتالي:w=Li/Em

الجدول رقم 4. 12: تصنيف القطاعات التي تخلق وظائف في القطاعات الأخرى (أنماط المضاعف العمالة)2010-2014-2018

	2010		2014		2018	
	مضاعف العمالة	الترتيب	مضاعف العمالة	لتصنيف	مضاعف العمالة	التصنيف
الزراعة	1.143	5	1.290	5	1.194	5
المحروقات	3.513	1	4.761	1	5.217	1
الصناعة	1.546	2	1.544	2	1.478	2
بناء و اشغال	1.239	4	1.294	4	1.356	4
تجارة ، نقل و مواصلات	1.264	3	1.345	3	1.422	3
الخدمات	1.004	6	1.005	6	1.006	6

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم (4. 10)،(4. 11)..

كذلك بالنسبة إلى نمط مضاعف العمالة، حافظت القطاعات على نفس الترتيب في الفترات الثلاث، فمن خلال التحليل، نلاحظ أن كل من قطاع المحروقات وقطاع الصناعة يوليدان فرص أكثر في القطاعات الأخرى أي أن مقابل كل فرصة واحدة متولدة في القطاع المحروقات، وقطاع الصناعة سنة 2018 هناك (5.217) (1.478)،على التوالي فرص عمل متولدة في الكافة القطاع اتمن نفس السنة.

وبالتالي يجب على الجزائر أن توجه نفسها نحو قطاع الصناعة التحويلية، كون أن هذا القطاع له أهمية كبيرة في التنويع الاقتصاد، وكذلك يولد أعلى نمط من حيث التأثير على القطاعات الأخرى في خلق فرص التشغيل، لأنه لا يزال شديد الارتباط بقطاع المحروقات، وهذا ما جعله يسجل أدنى مضاعف من حيث العمالة.

2.1.2. القطاعات التي تخلق النمو والقطاعات خلق الوظائف

من أجل معرفة ما إذا كانت قطاعات التي تدفع النمو الاقتصادي في الجزائر هي حقا نفسها القطاعات التي تخلق الوظائف، يتم دراسة النموذج الانحدار الخطي باستعمال برنامج القياسي XLstat تم نقوم بكشف عن وجود علاقة للتكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة.

يعرف نموذج الانحدار بأنه أسلوب يمكن بواسطته تقدير قيمة أحد المتغيرين بمعلومية قيمة المتغير الأخر عن طريق معادلة الانحدار ومن أهم أنواعه.

- ***نموذج الانحدار البسيط***

يعد نموذج الخطي البسيط، أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عدة بالرمز X، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y وعند تمثيل علاقة بين متغيرين من الدرجة الأولى بيانيا فإنها تأخذ أحد شكلين، وجميع قيم المتغيرين تقع على خط مستقيم واحد، ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة.[1] من أجل تقدير نموذج الانحدار نستخدم طريقة المربعات الصغرى، و برامج إحصائية XLstat يقوم بشكل تلقائي بحساب (a و b).

- ***معنوية معاملات***

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار (المعاملات a و b)، يجب علينا أن نبين هل هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية (معنوية إحصائيا)، مع الإشارة أن معنوية تكون لكل معامل على حدة، لكي نحكم على معنوية معاملات الانحدار نستعين باختبار t ومستوى الإحصائية المقابل لها، وبرنامج XLstat يقوم تلقائيا باستخراج اختبار t ومستوى الاحتمالية المقابل لها.

- ***المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار***

هناك إحصائيات تستخدم لمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج ومنها R،R^2،R^{2-} الأول هي معامل الارتباط البسيط (يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر) أما R^2 فهو يسمى معامل التحديد، وهو يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (المعادلة) في حالة الانحدار الخطي البسيط (متغير

[1]-lahcene abdallah bachiona ,fundamentals of statistics concepts and applications on arabic text, phillips publishing,first edition,2011,p136.

مستقل واحد مع متغير معتمد واحد)، أما R^{2-}فهو يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد (لأنه يأخذ بنظر الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى بالمصحح لأنه بالأصل مشتق من R^2)، وأيضا تستخدم إحصائية F للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين (مستوى احتمال).[1]

الجدول رقم 4. 13:أنواع الارتباط وشكل انتشار لكل نوع

قيمة معامل الارتباط	المعنى
+1	ارتباط تام
من 0.70 إلى 0.99	ارتباط قوي
من 0.50 إلى 0.69	ارتباط متوسط
من 0.01 إلى 0.49	ارتباط ضعيف
0	لا يوجد ارتباط

المصدر:الارتباط و الانحدار الخطي البسيط، من الموقع الالكتروني:

https://www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/correlationandlinearregression.pdf

- ***اختبار معنوية التقديرات***

من أجل إثبات صحة التقديرات لابد من اختبار معنويتهم لبيان دقة هده التقديرات أي ما إذا كانت هذه التقديرات تختلف عن الصفر اختلافا معنويا وبعبارة أخرى نحاول اختبار فرضية العدم NULL Hypothèses

من $H_0 : bi=0$

مقابل الفرضية البديلةAlternatives Hypothèses

$H_1 : bi \neq 0$

[1] – علي العزاوي، الأساليب الكمية الإحصائية في الجغرافيا، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2018 ص244.

- ***نموذج الانحدار المتعدد***

ان نموذج الانحدار المتعدد هو عبارة عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X1,X2,.....XK ويسمى هذا النموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يستخدم الانحدار المتعدد لمعرفة أثر العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد (متغير واحد) من خلال تقدير هذه العلاقة وبشكل الأتي:

$$Y=f(X1,X2,X3).....(1)$$

ففي المعادلة السابقة نريد أن نعرف تأثير المتغيرات X1 و X2 و X3 على المتغير Y ، ونستعين بعلم الإحصاء لمعرفة السالفة الذكر والمعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد (بالنسبة للمتغيرات المذكورة في المعادلة 1) تكون وفق الأتي:

$$Y=a+bx1+cX2+dX2+u.....(2)$$

حيث تمثل:

a: معامل التقاطع آو الحد الثابت

b، c،d : تمثل معاملات معادلة الانحدار الخطي المتعدد

u: تمثل الخطأ القياسي أو الخطأ العشوائي للنموذج

- **توصيف النموذج**

سنقوم بدارسة أثر المتغيرات المستقلة والمرتبة بالقيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، أما المتغيرات التابعة فترتبط بالعمالة في القطاع الزراعة، العمالة في القطاع الصناعة، العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية، والعمالة في فطاع الخدمات. حيث سيتم الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات في فترة الدراسة (2000-2018)

سنحاول في هده الدراسة الكشف عن إمكانية وجود علاقة للتكامل المشترك ما بين كل قطاع والعمالة في ذلك القطاع من خلال البرنامج الاحصائي XLstat . فيما يخص معادلات الانحدار تعطى بشكل الرياضي التالي:

$$EMPAgri=a_0+b(V\ AGRICU)+u$$

$$EMPInds=a_0+b(V\ INDUS)+u$$

$$EMPBtp=a_0+b(V\ BTP\ )+u$$

$$EMPSrv=a_0+b(\ V\ SERV)+u$$

➢ **تقدير معادلات الانحدار الخطي:**

يبن الجدول أدناه مخرجات البرنامج القياسي والمتمثلة في معاملات الارتباط بين معدلات القيمة المضافة لكل قطاع والعمالة الخاصة بكل قطاع:

الجدول رقم 4. 14: معاملات الارتباط المتغيرات التابعة و المتغيرات المفسرة

	معامل الارتباطR	معامل الارتباط R^2
قطاع الزراعي	0,23	0,05
قطاع الصناعي	0,07	0,006
قطاع البناء	0,55	0,31
قطاع الخدمات	0,65	0,43

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم(28)،(29)،(30)،(31)

من خلال الجدول، يتبن لنا عدم وجود ارتباط بين كل من قطاع الزراعي وقطاع الصناعي نمو العاملة خاصة بكل منهم، بينما يوجد ارتباط ضعيف بين المتغيرين لقطاع البناء والأشغال وقطاع الخدمات، حيث بلغ معامل الارتباط (0.43,0.31) على التوالي، أي أن 31% من التغيرات في المتغير التابع (نمو العمال) تعود لتغيرات في المتغير المستقل المتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية و41% من التغيرات في المتغير التابع (نمو العمال) تعود لتغيرات في المتغير المستقل المتمثل في قطاع الخدمات العمومية.

1) الارتباط الخطي بين قطاع الزراعة والعمالة الزراعية:

من خلال ما تم ملاحظته في الجدول رقم (4.14)،والملحق رقم (32)،عدم وجود ارتباط بين معدل النمو القيمة المضافة لقطاع الزراعي ونمو العمالة في نفس القطاع. كما يبين لنا الجدول أدناه أن النموذج لا يتمتع بصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لدرجة النمو القطاع الزراعي ومستوى العمالة في هذا القطاع،حيث بلغت F المحسوبة (1,016) وهي اصغر من F المجدولة (2.810)بدرجة الحرية17 ونسبة و5%،وعليه لا

يوجد سبب لرفض فرضية العدم H_0 ،مما يعني أن النموذج غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع وهذا ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي بين المتغيرات.

الجدول رقم 4. 15: نتائج الاختبار (F-Fisher) للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
VAGRI	1	22,074	22,074	1,016	0,328

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

2) الارتباط الخطي بين قطاع الصناعة و العمالة الصناعية

كذلك بالنسبة إلى العلاقة بين قطاع الصناعي والعمالة، فمن خلال ما تم ملاحظته في الجدول رقم (4. 14) والملحق رقم (33)، عدم وجود ارتباط بين معدل النمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة ونمو العمالة في نفس القطاع، كما يبين لنا الجدول رقم (4. 15)،أن النموذج لا يتمتع بصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لدرجة النمو هدا القطاع ومستوى العمالة ،حيث بلغت F المحسوبة (0,099) وهي أصغر من F المجدولة(2.810)بدرجة حرية17 ونسبة 5%، وعليه لا يوجد سبب لرفض فرضية العدم H_0مما يعني أن النموذج غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع وهذا ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي بين المتغيرات.

الجدول رقم 4. 16: نتائج الاختبار (F-Fisher) للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	0,043	0,043	0,099	0,756
Résidus	17	7,323	0,431		
Total	18	7,365			

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

3) الارتباط الخطي بين قطاع بناء والأشغال والعمالة في هذا القطاع

نلاحظ من خلال الجدول رقم(4. 17)،وجود أثر موجب ومعنوي للقطاع البناء والأشغال على العمالة، بحيث بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للعمالة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال حوالي 1,13 ويعني أن زيادة في القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة معدل نمو العمالة بحوالي 1,13%.

الجدول رقم 4. 17:دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	3,789	4,196	0,903	0,379	-5,065	12,642
VBTP	1,133	0,408	2,777	0,013	0,272	1,993

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

وعليه تكتب معادلة النموذج الانحدار البسيط بالشكل التالي:

*EMP = 3,78850692107343 + 1,13267097831494*VBTP*

يظهر نتائج التقدير الإحصائي، أن هناك ارتباط خطي ضعيف بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة الارتباط 0,31 بمعنى أن 31% من المتغيرات التي حصلت في العمالة قطاع البناء والأشغال، سببها المتغيرات المستقلة أخرى ب 69%،حيث تشير قيمة معامل التحديد إلى ضعف القدرة التفسيرية للمتغير المستقل.

الجدول رقم 4. 18: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

R (coefficient de corrélation)	0,559
R^2 (coefficient de détermination)	0,312
R^2aj. (coefficient de détermination ajusté)	0,272
SCR	101,741

المصدر:مخرجات برنامجXlstat

- ***اختبار معنوية المعالم :T. test***

ظهور معنوية المعلمة (VBTP) عند مقارنتنا المحسوبة t(cal) بالمجدولة t(tab) عند درجة الحرية 17 و نسبة المعنوية 5% ،نلاحظ ان t(cal)2.77>t(tab) 1.74، و عليه نقبل فرضية البدلية H_1و نرفض فرضية العدم H_0.

–اختبار معنوية الكلية للنموذج F.test

يمكن إيجاد قيمة على أساس أنها نسبة بين مستوى المربعات المعللة على متوسط المربعات المتبقية وهنا يستطيع الاحصائيون وضع علاقة بين Fو R^2.

الجدول رقم 4. 19: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	46,147	46,147	7,711	0,013
Résidus	17	101,741	5,985		
Total	18	147,888			

المصدر:مخرجات برنامجXlstat

تشير قيمة الإحصاء اختبار فيشر إلى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الإحصائية حيث F المحسوبة (7,71) اكبر من F المجدولة (2.810)،عند درجة الحرية 17 ونسبة 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1ونرفض فرضية العدم H_0مما يعني وجود تأثير معنوي بين القيمة المضافة لقطاع بناء والأشغال العمومية والعمالة في هذا القطاع. قد يفسر هذا الارتباط درجة أهمية القطاع الخاص في هذا القطاع لأمر الذي يجعل مستوى التوظيف فيه يتجه جنبا إلى جنب مع مستوى نموه.

4) الارتباط الخطي بين قطاع الخدمات والعمالة الخدماتية

وجود اثر موجب ومعنوي ضعيف للقطاع الخدمات على العمالة بحيث بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للعمالة بالنسبة لقطاع الخدمات حوالي 0,28 ويعني أن زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة معدل نمو العمالة بحوالي 0,28%.

الجدول رقم 4. 20: دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	46,564	3,106	14,994	< 0,0001	40,011	53,116
VSERV	0,286	0,080	3,602	0,002	0,119	0,454

المصدر: مخرجات برنامج Xlstat

وعليه تكتب معادلة النموذج الانحدار المتعدد بالشكل التالي :

$$EMP = 46{,}5636233011356 + 0{,}286461058705398 * VSERV$$

يظهر نتائج التقدير الإحصائي أن هناك ارتباط خطي ضعيف بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت قيمة الارتباط 0,43 بمعنى أن 43.3% من المتغيرات التي حصلت في العمالة الخدماتية سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة أخرى ب56.7%، و منه تشير قيمة معامل التحديد إلى ضعف القدرة التفسيرية للمتغير المستقل.

الجدول رقم 4. 21: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

R (coefficient de corrélation)	0,658
R^2 (coefficient de détermination)	0,433
R^2aj. (coefficient de détermination ajusté)	0,399
SCR	96,040

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

- ***اختبار معنوية المعالم :T test***

ظهور معنوية المعلمة (VSERV)، عند مقارنتنا المحسوبة t(cal) بالمجدولة t(tab) عند درجة الحرية 17 و نسبة المعنوية 5%نلاحظ ان t(cal)3.60>t(tab) 1.74، و عليه نقبل فرضية البدلية H_1و نرفض فرضية العدم H_0.

بالنسبة إلى اختبار فيشرفان F المحسوبة تساوي (12,97)هي اكبر من المجدولة (2.810)بدرجة حرية17 ونسبة 5%، ومنه نقبل فرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدم H_0.

الجدول رقم 4. 22 نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	73,293	73,293	12,974	0,002
Résidus	17	96,040	5,649		
Total	18	169,334			

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

يتبن لنا من خلال نماذج الانحدار أعلاه، أن كل قطاع الزراعة والصناعة لم تكن هناك علاقة واضحة بين وثيرة نموهما وكثافة خلق العمل، غير أن كل من قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات التي تصنع النمو لها علاقة ايجابية بين وثيرة النمو فيهما وكثافة خلق العمل غير أن الارتباط فيهما كان ضعيف، كما يمكن ان نستنتج بان الاختلالات التي تشهدها سوق العمل الجزائري ترجع لعدة عوامل هيكلية تربط أساسا بنمط الإنتاج، وهذا ما يفسر عدم وجود سياسات واضحة تربط بين وثيرة نمو القطاعات وبين خلق فرص عمل.[1]

[1]- World health organization , the impact of tobacco cotrolpolicier on employments in egyptarbic version, 206,p

2.2. أثر التنويع القطاعي على العمالة

توجد العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في زيادة فرص التشغيل، غير أن تأثير هذه العوامل يختلف من ناحية الرؤية التي تعالج بها الدراسة وكذالك تختلف من اقتصاد إلى أخر.

2.2.1. قياس أثر معامل الكثافة على العمالة باستخدام نموذج الانحدار البسيط

بناءا على الملحق رقم (34) سوف نقوم باختبار العلاقة بين المتغيرات التالية:

المتغير التابع:فهو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد[1].

المتغير المستقر: لم نقم باستخدام مؤشرات التنويع القائمة على التوزيع المتساوي بين القطاعات وإنما استخدمنا معامل الكثافة والذي يظهر درجة الارتباط القطاعي من خلال طريقة المدخلات والمخرجات لان هذه الطريقة قادرة على قياس التأثير الكلي للتغيرات في الطلب النهائي على التوظيف في النظام الاقتصادي الوطني بشكل شامل ومنهجي.

الجدول رقم 4. 23: دراسة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	65,781	4,539	14,491	< 0,0001	56,204	75,359
CD	-59,264	8,815	-6,723	< 0,0001	-77,863	-40,665

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

وعليه تكتب معادلة النموذج الانحدار المتعدد بالشكل التالي :

$$Emp = 65,7812598364623 - 59,2641444721887 * CD$$

يوضح هذا النموذج اثر معامل الكثافة منفردا على العمالة حيث يبن أن هناك علاقة عكسية قوية بين المتغيرين ويمكن تفسير ذلك بانخفاض درجة الارتباط بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2000-2018 في المقابل يوجد تفسير أخر والمرتبط بمحتوى سياسات التشغيل والتي من المفترض أن تترافق خطط الإنتاج والتحول الهيكلي بخطط العمالة. كما تظهر نتائج التقدير الإحصائي أن هناك ارتباط خطي قوي بين المتغيرات حيث بلغت قيمة الارتباط 72,7%

[1]-البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل،مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf

الجدول رقم 4. 24: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

R (coefficient de corrélation)	0,852
R^2 (coefficient de détermination)	0,727
R^2aj. (coefficient de détermination ajuté)	0,711
SCR	43,383

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

- ***اختبار معنوية المعالم .T.test***

بالمقارنة t(cal) المحتسبة و t(tb) المجدولة تحت درجة حرية 17 ومستوى معنوية حيث 6,7232,898> عليه نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل فرضية البديلةH_1 .

الشكل رقم 4. 23: العلاقة بين معامل الكثافة والعمالة

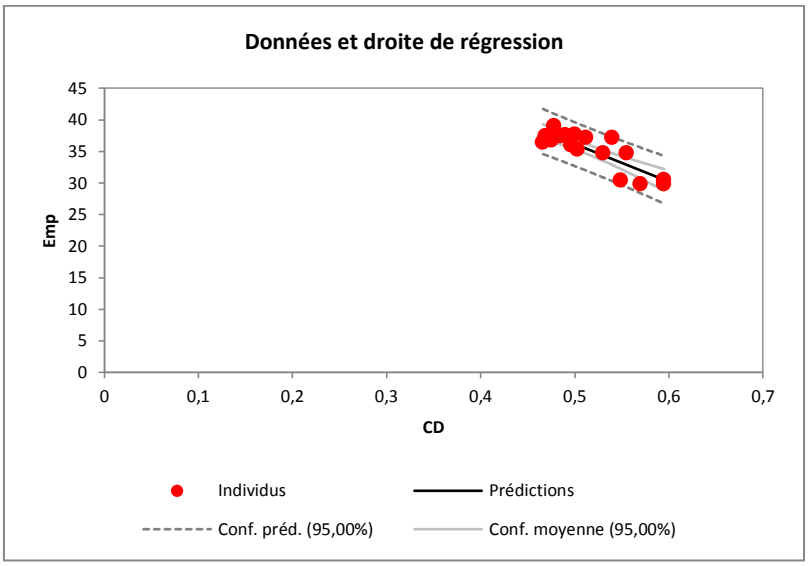

المصدر: مخرجات برنامجXlstat

- ***اختبار معنوية الكلية للنموذج F.test***

تتيح لنا مخرجات الجدول أن هذا النموذج يتمتع بصلاحية في اختبار العلاقة بين معامل الكثافة في حجم العمالة، عند مقارنة للقيمة المحسوبة (45,19) بالقيمة المجدولة (2.810)لتوزيع فيشر بدرجة حرية17 ونسبة 5%،و عليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدمH_0 مما يعني أن معامل الكثافة يساهم في تفسير وشرح معدلات العمالة.

الجدول رقم 4. 25: نتائج الاختبار (F–Fisher) للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	1	115,341	115,341	45,197	< 0,0001
Résidus	17	43,383	2,552		
Total	18	158,724			

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

تبين لنا نتائج النموذج في الجزائر أن هناك خلل غير واضح وعدم وجود تطابق بين القيمة المتوقعة المعتمدة على النظرية الاقتصادية للدراسة والقيمة المقدرة حيث أن التشابك القطاعي له تأثير متناقص على مستوى العمالة، وتبين لنا هذه علاقة نتائج سلبية محققة واقعيا، أي بين سياسات الدولة القائمة على تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل وبين النتائج المتحصل عليها. وهذا ما يؤكد لنا صحة سياسات الحكومة القائمة على تخفيض من البطالة بدل سياسات التي تهدف إلى تشغيل. وتدعم هذه النتيجة عدم تنوع الاقتصاد الجزائري الذي من شانه أن يرفع مستوى العمالة وهذه النتيجة تؤكد الرغبة الحقيقية للدولة بالتمسك بقطاع النفط.

2.2.2. قياس أثر محركات ودعائم التنويع على العمالة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

في هذه الدراسة، يتم التركيز على العلاقة العمالة ومؤشر الكثافة كونه أهم مؤشر التنويع القطاعي ومع ذلك تمت إضافة كل من الانفتاح التجاري، القطاع العام، القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤشر الفساد كمتغيرات تحكم، تقدر الدراسة العلاقة بين مؤشر الكثافة ومستوى التوظيف باستخدام النموذج القائم على النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التجريبية.[1] وتغطي فترة (2000– 2018)استنادا الى الملحق رقم (35)

$$EMP = f(\ CD,ITO\ ,SP,SPR\ ,\ IED\ ,PME\ ,ICC).....01$$

حيث يمثل:

- (Epm): مستوى التوظيف (نسبة العمالة)
- (CD): معامل الكثافة (نسبة درجة الارتباط القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي)
- (ITO):مؤشر الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي).*

[1]–ثائر المطلق محمد عياصرة ،مرجع سبق ذكره،ص

- (SP): قطاع العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- (SPR): قطاع الخاص) نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- (IED): الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- (PME): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نسبة من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات).
- (ICC): مؤشر ضبط الفساد

الجدول رقم 4. 26: دراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	178,304	135,979	1,311	0,216	-120,984	477,593
CD	-26,710	21,404	-1,248	0,238	-73,820	20,400
ITO	0,231	0,141	1,648**	0,128	-0,078	0,541
SP	-1,557	1,381	-1,127	0,284	-4,597	1,483
SPR	-1,370	1,374	-0,998	0,340	-4,393	1,653
IED	-0,117	0,654	-0,179	0,861	-1,556	1,321
pme	0,081	0,106	0,761	0,463	-0,153	0,314
ICC	6,238	4,346	1,435**	0,179	-3,327	15,803

المصدر:مخرجاتب رنامج Xlstat

وعليه تكتب معادلة النموذج الانحدار المتعدد بالشكل التالي :

$$Emp = 178{,}304296496282 - 26{,}7096906063207*CD + 0{,}231481253161628*ITO - 1{,}55721469903579*SP - 1{,}37021708312047*SPR - 0{,}117229078310659*IED + 8{,}07134100075057E-02*pme + 6{,}23792749523424*ICC$$

انطلاقا من المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن:

- قيمة الثابتC تساوي 178.30 وإشارتها موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وهي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي الصفر
- التأثير سلبي بين مؤشر الكثافة (CD) والذي يشير إلى تشابكات القطاعية وحجم العمالة أي أنه كلما زاد حجم التشابك بين القطاعات الاقتصادية بوحدة واحدة، انخفض حجم العمالة ب 26,71،أي وجود علاقة عكسية، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادي، غير أنه يعكس الوضعية الحالية للاقتصاد

(**)تشير الى ان المتغير معنوي احصائيا عند مستوى 1%

الجزائري، حيث أن المؤشر(CD) كان يتجه نحو التفكك بسبب تركز الارتباطات في القطاعات غير منتجة للعمالة، وهو ما يثبت ضعف التشابكات القطاعية في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف في التنويع القاعدة الإنتاجية والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

- يوضح التقدير وجود علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري (ITO)، وحجم العمالة (EMP) أي أنه كلما زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، زاد حجم العمالة ب 0,23%، غير أن هذا تأثير جد ضعيف إذا ما تمت مقارنته بالأهمية الفعلية للانفتاح التجاري، وهو ما يعكس حالة الاقتصاد الجزائري لكونه يرتبط بحجم الانفتاح بالمحروقات، وبالتالي كلما زاد حجم الصادرات المحروقات زادت مجهودات الحكومة في رفع مستويات التشغيل.
- التأثير سلبي بين كل من القطاعين العام (SP) ، والخاص(SPR) وحجم العمالة، أي كلما ارتفع حجم القطاع العام والخاص بوحدة واحدة، انخفض حجم العمالة ب 1,557%، 1,37%على التوالي (علاقة عمالة مع القطاع العام وخاص) وهو لا ينطبق اقتصاديا.
- كدالك وجود اثر سلبي بين الاستثمارات (IED)الوافدة وحجم العمالة، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات تساهم في زيادة قدرة الاقتصاد الوطني .
- التأثير ايجابي ضعيف بين ناتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج النفط (PME)، وحجم العمالة،حيث انه إذا زادت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي خارج النفطي بوحدة واحدة، نتج عنها زيادة قدرها 0.081%في حجم العمالة،وهو ما يعكس حالة الاقتصاد الجزائري بحيث أن هذه المؤسسات تنحصر لفائدة القطاعات غير منتجة مما يجعلها لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- وجود تأثير ايجابي بين مؤشر مراقبة الفساد (ICC) والعمالة، أي أنه كلما ارتفعت نسبة مراقبة الفساد بوحدة واحدة ارتفع حجم العمالة ب 6,23%، وهو ما يعكس الوضعية الجزائر كونه بلد لا يخلو من الفساد، وهذا ما تم ملاحظته في الجدول رقم (20.4) حيث كانت جميع مؤشرات فعالية الحوكمة سالبة، وبتالي يبقى مؤشر مراقبة الفساد أهم مؤشر الذي يقضي على عقبات التشغيل ويحافظ على الوظائف.

فيما يخص قوة العلاقة بين محركات ودعائم التنويع ومستوى العمالة في الجزائر، يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات وهذا يعني أن العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قوية جدا.

الجدول رقم 4. 27: درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

R (coefficient de corrélation)	0,947
R^2 (coefficient de détermination)	0,897
R^2aj. (coefficient de détermination ajusté)	0,831
SCR	16,428

المصدر:مخرجات برنامج Xlstat

وعليه فان R^2=0,89 وهدا يعني : أن 89% من التغيرات في محركات ودعائم التنويع كانت سببا في تغير العمالة، وأن 11% من التغير في العمالة كانت تأثير عوامل أخرى لم تدرج في النموذج يسميها الاقتصاديون بالمتغيرات العشوائية، لذا فان النموذج الانحدار للعلاقة بين محركات ودعائم التنويع ومستوى العمالة للحالة المدروسة يمكن إعادة صياغته بالشكل التالي:

$$Y= a+Bx+U$$

- ***اختبار معنوية المعالم .T.test***

ظهرت نتائج معلمات المتغيرات المستقلة غير معنوية وفق اختبار (t)، فان كل القيم المحسوبة لإحصائية أقل من المجدولة عند مستوى 5% وعليه لا يوجد سبب لرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي عدم معنوية معاملات المتغيرات المدروسة في النموذج الخطي المقدر.باستثناء معلمة المتغيرات (ITO) و (ICC)فإنها معنوية عند مستوى1%.

- ***اختبار معنوية الكلية للنموذجF.test***

يتضح لنا من خلال مخرجات الجدول أدناه، أن هذا النموذج يتمتع بصلاحية في اختبار العلاقة بين آليات التنويع القطاعي في حجم العمالة، عند مقارنة للقيمة المحسوبة F(13,61) بالقيمة المجدولة F(3,20) لتوزيع فيشر بدرجتي الحرية11 ونسبة و5%، وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية العدمH_0 مما يعني أن المتغيرات المدروسة تساهم في تفسير وشرح معدلات العمالة .

الجدول رقم 4. 28: نتائج الاختبار فيشر للنموذج المقدر

Source	ddl	Somme des carrés	Carré moyen	F de Fisher	Pr > F
Modèle	7	142,296	20,328	13,612	0,000
Résidus	11	16,428	1,493		
Total	18	158,724			

المصدر:مخرجات برنامجXlstat

***

تعرضنا في هذا الفصل إلى توزيع القطاعي للعمالة لمعرفة أي القطاعات أكثر استيعابا للعمالة، واستنتجنا وجود تفاوت في التوزيع القطاعي للعمالة، بحيث أن العمالة ترتكز بشكل كبير في قطاعات غير الإنتاجية(قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال)،بمعنى وجود اختلال في التوزيع القطاعي للعمالة.

كما بينت لنا نتائج مخرجات النماذج الخطية عدم وجود ارتباط بين كل من قطاع الزراعي وقطاع الصناعي ومستوى العمالة الخاصة بهما، أما بقية القطاعات (بناء وأشغال ،الخدمات) كان ارتباط ضعيف ومعنوي مع حجم العمالة، وهذا ما يشرح لنا عدم وجود سياسة واضحة بين قطاعات النمو وقطاعات خلق الوظائف.

كما يتضح لنا أن النمو الاقتصادي الجزائري ليس من النوع المولد للعمالة وتعترضه تحديات تعيق نشاطه.

وظهرت لنا نتائج الدراسة القياسية بين آليات التنويع القطاعي وحجم العمالة خلال فترة (2000-2018) وجود ارتباط قوي وعكسي بين محركات ودعائم التنويع ومستوى العمالة.

خاتمة عامة

غالبا ما يترجم التنويع القطاعي غير الكافي إلى ضعف اكبر أمام الصدمات الخارجية، مما قد يعرض أفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل للخطر. ويؤدي إلى اختلال بالهيكل الاقتصادي.

من الواضح أن الهيكل الاقتصادي الجزائري لازال يعاني من حالة التركز، وهذا ما قد انعكس على ديناميكية سوق العمل فيها، نخلص من تحليلنا، أن التدفقات المالية التي شهدتها الجزائر قد شكلت فرصة أمامها لتنويع هيكلها الاقتصادي، غير أن النتائج أثبتت انه رغم الجهود المبذولة على هذا الصعيد، لم تسمح للدولة من تنويع هيكلها القطاعي الذي يمكن أن يغير طبيعة الأنشطة الاقتصادية ويستوعب عددا كبيرا من العاطلين نظرا لتأثير المتناقص لآليات التنويع على حجم التوظيف، وهذا ما تم استخلاصه في النتائج التالية:

النتيجة الأولى: ضعف تسيير عائدات النفط وعجز الموازنة وانخفاض مستوى المدخرات: اختلالات اقتصادية و مالية ، يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات متعددة ويرجع سبب ذلك إلى الاعتماد الكبير على قطاع النفط وعائداته من النقد الأجنبي والذي يجعله عرضة للصدمات خارجية أو داخلية بالإضافة إلى ضعف التنسيق والترابط القطاعي، وغياب سياسة واضحة إضافة إلى الفساد والبيروقراطية مما جعل الحاجة الملحة لإعادة تشكل نظام اقتصادي،غير أن بوادر الأمور تدل على أنها لم تعالج الاختلالات الخاصة في الاقتصاد بل تضاعفت واستمرت.

النتيجة الثانية: يعاني الهيكل سوق العمل من اختلالات ناتجة عن مشاكل في عرض العمل، وثبات طلب عليه، والتي تراكمت على مدى 19 سنة لتجسد على شكل بطالة.

على رغم من الإمكانيات و المحاولات من طرف الحكومة فان مؤشرات سوق العمل في الجزائر تنذر بالخطر. فقد ظل معدل نسبة مشاركة الجزائريين من أدنى المعدلات في العالم، كما أن الجزائر ترتب من بين 137دولة، المرتبة 133 من حيث كفاءة سوق العمل، وبالنسبة لمعدلات البطالة فهي مستقرة عند 11,3-11,7 مند عام 2008 ،كما تشير البيانات أن الاتجاهات الديمغرافية نحو الارتفاع مما يزيد الضغط على سوق العمل في المستقبل وهذا ما يزيد من حدة الاختلالات، مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من تصحيح الاختلالاتخلال19سنةبشكل عميق وجدري، وقد جاءت أزمة النفط سنة 2014 لتعمق من تلك الاختلالات، وتزيد من مسؤولية السياسات الاقتصادية في ضرورة معالجته.

النتيجة ثالثة: سياسات التشغيل خدمت مجموعة من الحلول المؤقتة التي عملت على تأجيل المشكلة: قد أسهمت تلك السياسات بصورة غير مباشرة في زيادة حجم البطالة ومعدلاتها و إن الرضوخ إلى كل ما جاء في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيقه جعل كل مشروع تقليل من حدة البطالة يتسم بالهشاشة وعدم معرفة نتائجه.

النتيجة الرابعة: مازال الاقتصاد الجزائري يقف بعيد عن مطلب التنويع القطاعي الذي يسمح بخلق فرص دائمة و مستمرة: **يتيح القطاع الإنتاجي عدد متواضعا من الوظائف**:سيطر قطاع البناء والأشغال وقطاع الخدمات في الاقتصاد خلال فترة 2000-2018 بمتوسط نسبة14.7%،54.7% على التوالي من حيث القوة العمل المشتغلة، في حين سجلت بقية قطاعات معدلات ضعيفة من العمالة كما حدث انخفاض في نسبة المشتغلين في قطاع الصناعي نتيجة أزمة النفط وذلك بسبب ارتباطها الشديد بهذا القطاع.

النتيجة الخامسة: تواجه آليات التنويع عقبات والتي تعرقل خلق الوظائف: من خلال تحديد حجم العمالة على مستوى الوطني، سيكون للدعائم أو محركات التنويع آثار خاصة، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على العلاقة بين التنوع القطاعي والعمالة الوطنية، في هذا السياق المحدد، قد تؤدي التحديات والمعيقات التي تأثر على آليات التنويع على العلاقة بين العمالة والتنوع. جعل هذا العمل من الممكن تسليط الضوء على مجال الجدوى لمستقبل العمالة في اقتصاد يعتمد بشكل مفرط على المحروقات في سياق تنوعه، بحيث يواجه الاقتصاد الوطني على ما يصل إلى أكثر من عقبات والمتمثلة في مدى درجة الارتباط في هيكله الإنتاجي، وبالتالي إن تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة في الجزائر يتطلب معالجة التحديات التي تعترض آليات التنويع من جهة وضرورة تنسيق بين مختلف محركات ودعائم التنويع بما يتوافق مع خلق فرص عمل دائمة ومستمرة.

نتائج الفرضيات

يتم دعم نتائج تحليلنا النظري والتقييمي من خلال نتائج تطبيقنا التجريبي الذي يؤدي إلى استنتاجات القوية والمثيرة للاهتمام وكانت كالأتي :

- ✓ إن النموذج الحالي لم ينتج حتى الآن القطاعات القابلة للتداول ولم يخلق تنوع قطاعي، حيث يتمثل التحدي الرئيسي للبلد بخلق فرص عمل، معناه انه في ظل الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الجزائري نتيجة اعتماده على مصدر وحيد فان الاقتصاد الجزائري غير قادر على خلق فرص عمل كبيرة وهذا ما

بينته نتائج في19 سنة، حيث بلغ متوسط العمالة37.7%، وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات والموارد المتاحة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية**

- ✓ إن متغيرات المفسرة ذو دلالة إحصائية ومع ذلك ظهرت قيمة سالبة لمعامل الكثافة وكل من قطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل، حيث أن العوامل التي تحرك وتدعم التنويع لا تسير في اتجاه مشابه مع حجم التشغيل، الأمر الذي يثبت لنا أن سياسات التي قامت بها الدولة ركزت على الحد من البطالة بدل من عملية خلق فرص عمل تتماشى مع الإنتاج ونموه،إذا للتنويع القطاعي تأثير قوي متناقص على حجم العمالة، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية**.

اقتراحات الدراسة:

من أجل تنفيذ نموذج اقتصادي جديد قائم على تنويع مصادر الدخل واستيعاب العمالة سيتطلب :

- **أولا وقبل كل شيء درجة اكبر من الشفافية والوضوح على جميع المستويات ودرجة اكبر من المساءلة** سواء في المؤسسات الدولة او قطاع الخاص، في المحصلة فان التغيرات عميقة التي يحتاجها البلد تتطلب اقتصاديين وسياسيين متنوعين في بناء نموذج جديد من شأنه ضمان الاستقرار والقضاء على الفقر والبطالة.
- **إعادة هيكلة القطاع العام:** تطوير هدا القطاع بحيث يصبح أكثر فاعلية ويواكب المستجدات في الاقتصاد واحتياجات المجتمع.
- **تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر:** عندما تعلن الشركة الإنتاجية عن نيتها في فتح أو الإغلاق موقع الإنتاج، يجب طرح السؤال عن تأثير هذا القرار على الاقتصاد، وخاصة على التوظيف، و بمثل، يتعين على السلطات العامة أن تتخد خيارات برامج استثمارية عديدة، ومن المهم أن تستند قراراتها على قياس الأثر الاقتصادي الكلي للمشاريع المختلفة.
- **الشراكة القطاعين العام والخاص:** انسجاماً مع التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق يمكن اعتماد مبدأ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتفعيل القطاعات الإنتاجية التي تمثل جوهر التنويع الاقتصادي، لان القطاع الخاص لا يزال في بداية انطلاقه ولا يستطيع تولي الأمر وحده.إن التشديد على حقيقة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أفضل تدبير لخلق فرص عمل، وانقاد الجزائر من نظام الاقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع وذلك من خلال تهيئة مناخ السياسي مستقر لتعزيز الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص

وخلق فرص عمل، ينبغي أن تنشئ الحكومة بيئة مواتية تمكن مفهوم تعادل القوى الشرائية من النجاح في بلدنا.

- **تخطيط القوى العاملة:** لا يكفي المخطط الإقليمي بالاستفادة من دراسات التوزيع السكاني ومعدلات النمو وبيان التراكيب العمرية والنوعية للسكان للتنبؤ بحجوم تلك التوزيعات والتركيبات فحسب، بل هناك امرأ لا يقل أهمية في تخطيطه عن باقي العناصر السكانية ذلك هو تخطيط القوى العاملة في الإقليم والذي بدوره يعتمد أساسا على الدراسات التركيبة للسكان

إن قوة العمل المتنامية جعل من عنصر تخطيط القوى العاملة من أهم الخطوات التي تضمن التقديرات الدقيقة للاحتياجات الاقتصادية من القوى العاملة لكن السياق الديمغرافي والتعليمي طرح إشكالية التشغيل الكامل لهذه القوى، من حيث حجمها وأيضا من حيث طبيعتها، فتحقيق التوازن بين طرفي معادلة العرض والطلب، يجب مراعاة مبدأ استثمار المورد البشري المتمثل في القوى العاملة الجامعية كقوة عمل، مؤهلة وعلى جانب كبير من الكفاءة.

فالتشغيل يجب أن يضع في الاعتبار الكم المتراكم لرأس المال البشري إلى جانب الاستثمار لتحقيق التنمية، وهذا يتم من خلال أطر نظرية وسياسات تشغيلية من طرف الدولة عن طريق تقديم برامج تشغيل لتوظيف هذه اليد العاملة واستثمارها على أكمل وجه.

- **ربط التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بأسواق العمل في الجزائر نتيجة لتوسيع الصادرات،**

في إطار تحقيق تحولات هيكلية وتنوعات قطاعية من أجل زيادة فرص العمل يتعين ربط الاستثمار غير النفطي بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، و من المهم أيضًا تقديم حوافز لنوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يولد وظائف لائقة للجزائريين، خاصة في المناطق المحرومة.

- **تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق وجعل البورصة وسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** زيادة عن المشاكل التمويل التي تعانياها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا ننسى أن البنوك تعاني من ضغوطات مالية وضغوطات سيولة، وبالتالي تقوم البورصة بدور مصاحب من أجل تقليل الضغط على البنوك هذا من جهة،وباعتبار أن سوق الأسهم هو سوق يضم كل من البائعين والمشترين للأسهم والسندات، قد تساعد الأطراف التي لديها فائض مالي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي

تحتاج إلى رؤوس أموال شرط أن تكون شركات أسهم وهذا ما يقضي على مشكل التمويل من جهة اخرى ويحافظ على استمرارية المؤسسات وعمالها و كذلك خلق فرص عمل جديدة .

- **توليد فرص عمل في المناطق الريفية**. يشكل سكان الريف حوالي ربع سكان الجزائر. تعتبر الزراعة أيضا المصدر الرئيسي للدخل والعمالة. ومع ذلك ، فإن القطاع الزراعي في الجزائر يعاني من بعض المشاكل المتتالية ، نقص المياه ، والتدهور البيئي وضعف تكنولوجيا الإنتاج، وبالتالي، أدى هذا الوضع إلى هجرة أعداد كبيرة من المزارعين إلى المناطق الحضرية مما تسبب في عبء على هذه المناطق، مع عدم وجود الدعم والتنمية والتقاطع مع متطلبات سوق العمل، وانخفاض القيمة الاقتصادية وتشغيل الصناعة الريفية وانتشار البطالة المقنعة والعمالة الناقصة. يجب وضع أهمية القطاع الزراعي في صميم أي سياسة توظيف بسبب إمكانات هذا القطاع وقدرته على توفير عدد كبير من فرص العمل، وكذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي القطاع يعاني.
- **الاستفادة من جداول المدخلات والمخرجات** من خلال استخدامها لكونها تعتبر وسيلة تخطيط ناجحة لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني والقادرة على تطوير القطاعات الأخرى من خلال اتساع حجم روابطها الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الاقتصادية

كما أن جداول المدخلات والمخرجات تعد وسيلة مهمة في دعم ومساندة متخذي القرار لاتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب لتفادي الآثار السلبية للصدمات الخارجية التي عادة ما يكون الإقتصاد الوطني عرضة لها.أولا وقبل كل شيء يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم التشابكات القطاعية من خلال الاستعانة بنظرية المدخلات والمخرجات وربطها بسوق العمل باعتبارها الأداة من أدوات المهمة التي تسمح بتنويع الاقتصاد والتي تسمح لنا بتنبؤ في المستقبل بحجم العمل.

و أخيرا، نشير إلى أن الموقف الراهن للحكومة سواء حيال القرارات الاقتصادية الكبرى أو معالجة المسائل الاجتماعية، يبقى متعال ومتغطرس ويتعارض مع توقعات الجزائري، وبالتالي قد يتأخر أو يستبعد البلد في بناء النموذج الاقتصادي متنوع وهذا ما يؤثر سلبا على سوق العمل مستقبلا نتيجة ارتفاع عدد الوافدين الجدد خاصة فئة الشباب الجامعيين.

أفاق الدراسة

فرص هائلة للبحوث التجريبية للعلاقة بين العمالة والتنويع القطاعي، نتمنى المزيد من الاهتمام بالدخول في هذا المجال البحثي الجديد الواعد، وكذلك دخول في العلاقات المعقدة بين التنويع والترابط القطاعي والعمالة، هناك الكثير من الفرص للدراسات المهمة على جميع المستويات حول العلاقات المعقدة الموضحة في الجانب النظري من الدراسي ،باستخدام نماذج متنوعة هذه مهمة بحثية ذات إمكانات هائلة، حيث يمكنها المساهمة في فهم الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة صناع القرار، كما نتمنى في المستقبل التطرق إلى التنويع القطاعي والعمالة في مختلف مناطق الوطن باعتبار أن التوزيع الجغرافي له تأثير على التنويع القطاعي للعمالة، وكدالك القيام بعملية المقارنة بين بلدنا ومجموعة الدول التي نجحت في هذا المجال.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

الكتب

1. **إبراهيم** شريف السيد وآخرون ، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمي –حالة الأقطار مجلس التعاون دول الخليج–**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان ، 2009.
2. **بالنور** علاء الدين، **الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل سياسة التشغيل وتحقيق التنمية المستديمة في الدول العربية دراسة نجاعة المقاربات النظرية الحديثة لخلق فرص العمل**، مكتبة الشاملة الذهبية ،**2012**،
3. **جودة** عبد الخالق واخرون، **الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020**، المكتبة الاكاديمية،2005.
4. **هوشيار** معروف ،**دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**),دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1،2005.
5. واثق علي الموسي، **الاستقرار الاقتصادي: الصادیق السيادية، الريع، الموازنة العامة، السوق**، الجزء الثاني، دار الايام للنشر والتوزيع، ط،1، 2015.
6. مجموعة مؤلفين ،**النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية** –سياسات التنمية وفرص العمل :دراسة قطرية، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية ،ط1،بيروت ، 2013.
7. **مدحت** القرشي، **الاقتصاد الصناعي** ،دار وائل للنشر، ط2، الاردن ،2005.
8. مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد، عمان ،2008، ص198.
9. **محمد** جاسم شعبان العاني، **التخطيط الاقليمي _مبادئ و اسس–نظريات و اساليب**، دار صفاء للنشر

و التوزيع ط1،عمان،2007.

10. **محمد** ياسر الخواجة، **علم اجتماع التنمية – المفاهيم و القضايا–** دار الفكر العربي ، ط1 ، القاهرة،2014.

11.**محمود** حامد عبد الرزاق، **اقتصاديات السكان والموارد البشرية –اطار نظري تطبيقي–** ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،2002.

12.**محمود** حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد الصافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان،2009.

13.**محمود** حسين الوادي ، احمد عارف العساف، **وليد احمد صافي، الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، ط 2، عمان، 2010.

14.**منصوري** الزين ، **تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية** ،الطبعة 1، دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن ،2012.

15.**مناضل** عباس حسين الجواري، **الاقتصاد الرياضي**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط،2019.

16.**مصطفى** يوسف ابوزيد، **المشروعات الصغيرة مفتاح التنمية ، المكتب العربي للمعارف** ،ط1، مصر، 2016.

17.ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، البطالة **واشكالية التشغيل ضمن برانج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010.

18.نبيل بوفليح، محمد طرشي، **صناديق الثروة السيادية– الواقع و الافاق**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2019.

19.نجيب خشيب، النمو الاقتصادي،

20.نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية ، المكتب الجامعى الحديث** ، اسكندرية ، 2015.

21.**عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي** ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.

22.**عبد المجيد قدي،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** –دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3، الجزائر، 2006.

23.**عبد** السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، اسكندرية ، 2003.

24.**علي** المجيد الحمادي، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،لا يوجد الطبعة، الأردن ، 2010.

25.**علي موسوي** ، الاستقرار الاقتصادي ، الصناديق الثرة السيادية، الريع، الموازنة العامة ، السوق ، دار الأيام و لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2016، عمان .

26.**علي العزاوي**، الاساليب الكمية الاحصائية في الجغرافيا، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2018.

27.**عصام** عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية – المنهج– النظرية– القياس**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع ، اسكندرية .

28.صبرينة يونسي ، **النفط واشكالية التنمية الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية** ، الطبعة 1، 2017، الاسكندرية.

29.صلاح أحسن، التطورات **والمتغيرات الاقتصادية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر 2013.

30.قدري محمد الطاهري ، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية ، ط1 ، لبنان ، 2013.

31.ثائر المطلق محمد عياصرة ، **التخطيط الإقليمي ، دراسة نظرية و إقليمية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

32.خالد واصف الوزني، لحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، ط7، عمان، 2005.

33.خالد حريري ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات جامعة دمشق، ط 5، دمشق 1992.

رسائل و أطروحات

1. بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

2. داليا موسى صيرفي، **اثر قطاع الخدمات على قطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين**،أطروحة لنيل شهادة ماجيستير ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، 2017، .

3. سمية الرشيد محمد مصطفي، **محددات الطلب في السودان 1989–2016**، بحث تكميلي لنيل درجة الماستر في الاقتصاد التطبيقي، ص 37.38.39.40. 2017.

4. لمحمود حسين علي عيسى ، **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني و سبل معالجتها**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير جامعة الأزهر ، غزة ، 2013.

ملتقيات وندوات ومؤتمرات:

1. بن شيخ توفيق، **الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط والغاز الجزائري، تحليل الارتباطات والمضاعفات**، مؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف،2015.
2. بشر محمد موفق، **البطالة في الجزائر–التعريف ، الأسباب ، الاثار الاقتصادية**، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،يومي15-16 نوفمبر،2011 .
3. بودخدخ كريم ،سلامنة محمد ، اثر **التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2001–2009** ، ورقة قدمت الى ملتقى وطني حول دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،والتي أقامته جامعة المسيلة ،يومي 15-16 نوفمبر2011.
4. جمال بن السعدي ، زاوش رضا، البطالة **في الجزائر– التعريف ، الاسباب ، الاثار الاقتصادية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، التي نظمته كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر ،2011.
5. جمعية الاقتصاد السعودية ، **التنويع الاقتصادي ، و التوسيع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية** ، اللقاء السنوي التاسع عشر ، الرياض ، جمادي الاخر 1438، مارس 2017.
6. زقرير عادل ،**دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2014) في تحقيق الإقلاع والتنويع الاقتصادي الجديد– دراسة تحليلية وتقييميه**، ورقة قدمت إلى ملتقى دولي حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة ، الذي أقامته جامعة الوادي،يومي 02-03 نوفمبر، 2016.

7. لطرش الطاهر، **الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**، من المرجع الأساسي : لطرش، الطاهر (2011): إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحليل بعض عوامل النجاح، مداخلة أمام الأيام الدولية الثانية حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،**تقرير اقل بلدان نموا ،2002** ، من إعداد الأمانة الاونكتاد، نيويورك و وجنيف.

9. مؤتمر العمل العربي، **دينامكية اسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم ،الدورة الخامسة والأربعون** ، القاهرة 8-15 افريل 2018 .

10. محمد عبد الشفيع ، **اهمية الموائمة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل ، عرض و مناقشة** ، ندوة قومية لمخططي التشغيل في ضوء الاوضاع العربية الراهنة ، منظمة العمل العربية ، عمان ،26-2012/09/25.

11. ممدوح عوض خطيب ، **التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي** ،المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يومي 16-17 فبراير 2014، الرياض ..

12. مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير ، **مداخلة حول : مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة الى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، جامعة الاغواط ، لا توجد سنة.

13. عصام الدين منتصر، عامر ذياب التميمي، **سوق العمل والاصلاح الاقتصادي**، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين: الاجور وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية – الجمعية الاقتصادية الكويتية،الكويت،1997.

14. ربيع نصر، **التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري**، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاء الاقتصادية الثالثة و العشرون

15. توفيق بن شيخ ، **الروابط الأمامية و الخلفية لقطاع النفط و الغاز الجزائري : تحليل الارتباطات و المضاعفات ، مؤتمر الأول حول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية** ، جامعة سطيف ، 2015.

مجلات ودوريات

1. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة و العمالة، ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل،** مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا،العدد6
2. احمد جاسم محمد الخفاجي، **التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي** ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد مئة و اربعة عشر ، سنة2018 .
3. بوجمعة بلال، **تقييم سياسات الإنعاش الاقتصادي (2001–2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي –دراسة قياسية لفترة 2001–2014**،مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة أدرار،العدد الأول ، سبتمبر2014.
4. بوعافية الرشيد، بن قيدة مروان، **التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظميه،** المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد،09 ، افريل 2018.
5. بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية،** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 07، العدد 1، 2018.
6. بن طالبي فريد وآخرون، **القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته،** مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 9، 2018..
7. بوصلحة سمية، عبدوس عبد العزيز، **الاقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق المتنامي وقطاه مهيمن**،مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد6،
8. جعفر طالب احمد، **الصناديق السيادية وأهميتها الاقتصادية،** مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، العدد 27،سبتمبر ،2017.
9. هدى بن احمد، **عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001–2020**،مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 5، 2020
10. زهير بن دعاس، ناريمان رقوب، **صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني**،العدد7،رقم 2،2019.
11. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال –نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،** مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1

12. زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حكومتها**، مجلة دفاتر الساسة والقانون، العدد11، جوان 2014.

13. حسين شناوة مجيد، **الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، العدد 5،2011.

14. حسين عبد المطلب الاسرح، **اصلاح اسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي**،مجلة الافاق الاقتصادية، العدد128.

15. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزار واقعوتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 03،جوان 2018،.

16. لورنس يحي صالح، محمد طاهر نوري، **آليات توليد البطالة في العراق و أنواعها و احتساب المقنعةمنها دراسة تحليلية لمدة 2003–2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24.

17. مايح شبيب الشمري ، **دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن دراسة قياسية لمدة 1986–2005**، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس، العدد الرابع ،كانون الأول ،2007.

18. مهديد عمرة ،**انعكاسات انهار السعر البترول على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015**،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر، العدد 11.

19. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2010،07.

20. موسى خلف عواء، حاسم سعد كريم، **اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق لمدة (1991–2011)**،مجلة القادمية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،مجلد 16 العدد 1 لسنة 2014.

21. محمد ابراهيم مقداد، احمد خالد عكاشة، **هيكل الاقتصادي الإسلامي وأثره في الإنتاج والتوزيع** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 23، العدد الثاني ، 2014.

22. محمد كريم قروف، **قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)** ، مجلة الوحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 9، العدد 2، الجزائر ، 2016.

23. محمد موساوي، سمية زيرار، **دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة (1970–2009)**،مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 8، 2012..

24. محمد صالح ، فضيل عبد الكريم ، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، سبتمبر 2014.

25. ممحمد صايب ميزات، **بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة** ، مجلة الانسانيات.

26. محمد عبادي، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية لفترة (1989–209)**، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون،العدد39 ،2014.

27. مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث،،العدد 6 ،2008.

28. معاوية أحمد حسين ، هناء محمود سيد احمد ، **الاثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 32 ، 2012.

29. نبيل بوقيح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000–2010**،مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، العدد 12، جامعة الجزائر،ديسمبر2010.

30. صديقي سعاد، ، ترقية **القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة**، مجلة نيلاف للبحوث والدراسات،مجلد 1، العدد2، ديسمبر 2015.

31. صلاح محمد حسين، **معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي(1397–1403هـ)**، مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد والادارة

32. سردار عثمان خدر ، ادريس سليمان عبد الله ، ناصح هاشم محمد، **دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل لمدينة اربيل** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد8، العدد15، السنة 2016..

33. عبدوس عبد العزيز، سياسة **الانفتاح التجاري و دورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية، كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل** ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 10، سنة 2014.

34. راضية بن زيان، يوسفي الحسين، **اثر مكونات النمو الاقتصادي على الطلب على العمالة في الجزائر 1980–2014** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، العدد 07، 2018 .

35. رحيم حسين، **سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم ملف حول موضاعات في اقتصاد الجزائري**،مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 62، 2013.

36. رجب مصطفى البلعزي، **الترابط النمطي بين الإنتاج ومعدل الأداء الاقتصادي في ليبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، العدد1، 2013.

37. ضيف احمد، عزوز احمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 14، العدد 19، 2018.

تقارير ومنشورات

1. باسم مكحول ،سامية بطمة ،نصر عطياني، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: البدائل متاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، 2001.
2. المعهد العربي للتخطيط، **الدليل الموحد لمفاهيم التخطيط**، والتنمية في الدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
3. معهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية حول التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، كويث، 2018.
4. المعهد العربي للتخطيط، **سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية**، ابريل 2002.
5. مركز الاحصاء، **دليل المؤشرات الاحصائية**، ادلة المنهجية و الجودة- دليل رقم 9، لا يوجد سنة.
6. الديوان الوطني للإحصائيات ،2012،رقم651 .
7. منظمة العمل العربة، **أسواق العمل في الدول العربية: تحليل للحاضر واستشراف**، التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ،2018، مصر.
8. علي الشابي، **تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011–2017)**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 ماي 2017.

9. تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، **النمو المستدام للتشغيل، دور الصناعات التحويلية والتغير الهيكلي** ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

مواقع الكترونية

1. ايهاب علي نواب ،**الصدمات الاقتصادية والاختلاف في طبيعة الاثر**،السبت 18 جوان 2017، من الموقع الالكتروني:https://annabaa.org/arabic/studies/11461

2. أرشيف: **الدراسة والمناهج التعليمية**، منتديات ستارتايمز، من الموقع الالكتروني:
http://www.startimes.com/?t=3881383

3. العربي الجديد، **ابرز انهيارات أسعار النفط خلال 34 عام**، 9 مارس 2020، تم الاطلاع عليه من الموقع التالي:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-34%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B

4. الحسن عاشي، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التاجيل**، 29 اكتوبر 2013، من الموقع الالكتروني:
https://carnegieendowment.org/sada/53460

5. الارتباط و الانحدار الخطي البسيط، من الموقع الالكتروني:
https://www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods/Arabic/correlationandlinearregression.pdf

6. باسم مكحول ،سامية بطمة ،نصر عطياني، **سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة : البدائل متاحة** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، 2001، ص6
https://fada.birzeit.edu/jspui/handle/20.500.11889/3803

7. بلقاسم العباس، **القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي**، المعهد العربي للتخطيط
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-4.pdf

8. جون فرانسوا دوفان ،**الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد و اعادة تشكيله في سياق انخفاض الايرادات النفطية**، نشرة الصندوق النقد الدولي، 19 ماي 2016، تاريخ الاطلاع على الموقع 2017/02/22:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16127.pdf

9. حمد الغنام، **اقتصاديات العمل**، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، من الموقع الالكتروني: https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_lml_.pdf

10. حامد عبد الحسين الجبوري، **ما هي الاهداف الاجتماعية للتنويع الاقتصادي؟** تاريخ النشر 9 افريل 2018، من الموقع الالكتروني:http://fcdrs.com/economical/1036

11. حامد عبد الحسين الجبوري ، **ما هي ابرز مؤشرات التنويع الاقتصادي ؟**، 30 جويلية 2018 ، من الموقع الالكتروني:

http://fcdrs.com/economical/1101?fbclid=IwAR26D21J2CARpsaym_STQpjkOrAVYXLgO5epnPsrhQekxPlLPM5kdoenY

12. حامد عبد الحسين الجبوري، **أحادية الطاقة والاقتصاد في العراق: الآثار والحلول**، 21 فيفري 2019، تم الاطاع على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1208:

13. حسن الحاج ، **مؤشرات سوق العمل**، من الموفع الالكتروني:

http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/02/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf

14. حسن العالي ، **النمو الاقتصادي والعمالة** ، الاحد 13/11/2016، 12:40من الموقع الالكتروني:

https://alsharq.com/opinion/13/11/2016/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9

15. حسن العالي، **المؤسسات الصغيرة والتمويل المصرفي**،26جوان 2016،من الموقع الالكتروني:

https://www.alarabiya.net/aswaq/2016/06/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A

16. حسان رطيب، **أزمة التعليم في الدول النامية واهم أسبابتأخر التعليم في البلدان العالم الثالث**، من الموقع الالكتروني:

https://wikimaqal.com/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/

17. حساب معكوس المصفوفات ليونتيف من المواقع الالكترونية التالية:

https://www.dcode.fr/inverse-matrice
https://matrixcalc.org/fr/

18. حمد محمد الشيخ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والتوظيف ومتطلبات نجاحها**، منتدى جامعة اليمامة الاقتصادية، 1 مارس 2017.

https://drhamadsite.wordpress.com/2017/03/01/%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ba%d9%8a%d8%b1%d8%a9%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d9%88%d8%b3%d8%b7%d8%a9-%d9%81%d9%8a%d8%a7%d9%84%d8%aa/

19. منتدى عربي لادارة الموارد البشرية ،2016/2/29 13:42 من الموقع الالكتروني :

https://hrdiscussion.com/hr111462.html

20. مسعود احمد، في العالم العربي.. **الاستثمار وتنويع النشاط يمهدان سبيل الرخاء**، جريدة الشرق الاوسط، 1 اوت 2016،من الموقع الالكتروني:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/03/13/07/Masood-Alshark-Alawssat

21. كفاية العابدي ، **مفهوم سوق العمل**، 10جانفي2017 ، من الموقع الالكتروني :

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84

22. **سيف الامارة ، ازمة تعليم في الدول النامية: اشكالية التوظيف واليات المعالجة، 25 مارس 2018**، تم الاطلاع عليه من الموقع الالكتروني:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/25/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7/

23. صابرين السعو، **تعريف سوق العمل**، 11 اكتوبر 2016، من الموقع الالكتروني :

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84

24. عمر منيف رزاز، **من الريع الى الانتاج : الطريقة الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، مركز البحوث والدراسات العراقية، 2018.من الموقعالالكتروني:

http://www.mobdii.org/ArticleDetails.aspx?ID=10075

مراجع باللغة الأجنبية

Livres

1. Arezki IGHMAT, ***Le marché du travail en Algérie (situation,tendanceetperspectives).***

2. Lahcene Abdallah bachiona, ***fundamentals of statistics concepts and applications on arabic text***, phillips publishing, first edition, 2011.

Mémoires

1. Adjahossou Olivier, ***impacte de la diversification des exportations sur les exportations du benin***, mémoire de maitrise es sciences economiques , avril 2010.
2. DieynabaSakho, ***les determinants de la demande de travail dans le secteur manufacturier au senegal***, mémoire pour l'obtention du diplôme d'etude approfondie en science economiques ,2004.

3. -Mohammed tahraoui ahmed bouyacoub,***pratiquesbancaire de banques etrangeres envers les pme algeriennes :cas de la societe generale algerie,*** mémoire de magister ec-sciences commerciale,2007.

4. Paterne Ndjambou, ***la diversification economique territoriale au gabonenjeux*** , determinants , stratégie , modalités, condition et perspective, thèse de doctorat présentée à l'université du québec à chicoutimicomme exigence partielle, 2013.

Séminaires

1. Mohamed kadi, ***relation entre PME et emploi en algerie : quelle realité ?***, communication du colloque international : evaluation des effts des programmes d'investissements publice 2011-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance economique, algerie, les 11 et 12 mars2013.

2. organisation internationale du travail, ministere de l'emploi et des addaires sociales au maroc,***la gouvernance du marché du travail,*** colloque natianal sur le code du travail apres dix ans de son entrée en vigueur, entre les exigences du développement économique et la garantie du travail décent,le 22,23 septembre,2014.

3. Sahnoun okba, ***la structure economique de l'algerie au cours de la derniere decennie,*** propose aux travaux de la conference sur :l'economie algerienne dans la phase de crise et le potentiel de financement bancaire islamique, le 11 avril 2017.

Rapports

1. Bina Hussein , ***sovereign Investors : A means for economie diversification ?*** , Atlantic Council , January 2019.
2. Direction des Etudeset des Prévisions financières , ***Secteurs privé et public: partenaires pour une croissance économique accélérée***, Document de travail n° 0, Royaume du Maroc, mars 1996.
3. Framework convention on climate change, ***the concept of economic diversification in the context of response measures technical paper by the secretariat***, united national, 6 mai 2016.
4. FMI , ***press release ;staff report ; and statement be the exucutive director for algerie***, 2018.
5. Forum des chefs d'entreprises, ***Etude sur les perspective de diversification de l'economie nationale*.**
6. Harry M, Marowitz Frank J. Fabozzi ***the theory and practice of investment management Asset Allocation*** , Valuation , Portfolio construction and strategies , second Edition, april , 2011.
7. International Monetary Fund, ***Economic diversification in Oil-Exporting Arab countries,*** Annual Meeting of Arab Ministers of Finance , Bahrain, April 2016.

8. Loesse Jacques esso,nahouayeo, ***transformations structurelles et developpement sectoriel en cote d'ivoire*** ,cellule d'analyse de politiques economiques du cires septembre 2014. p16

9. lucchristiaensen, ***Can agriculture greatejobe opportunities for youth? wordld bank blogs***, september 06,2017.

10. Ministere De L'industrie Et Des Mines, ***Bulletin d'information statistique de l'entreprise*** ,2019.

11. Naturel Resource Governance Institut,2017 ***resource governace index Measuring the quality of governance in the oil, gaz and meaning sectors of 81 countriees***,2017,

12. ONS, ***L'emploi et le chômage en Algérie :Données statistique***, N° :726, Alger,2015.

13. Roberto Basile& all, Sectoral Shifts, ***Diversification and Regional Unemployment: Evidence from Local Labour Systems in Italy***, IZA Discussion Paper No. 6197,Decembre,2011.

14. The Danish Trade Union Development Agency (DTDA),***The Confederation Of Danish Industry (DI), Labour Market*** Report Algeria, 2020.

Revues

1. Adebayo, Florence aduke, ***public-private partnership as mechansim for employment creation in nigeria***,journal of education and practice , vol 8, n°9, 2017.

2. Abdelh amid bourouaha,Samir bahae ddine maliki, bouredjasara, ***human capital for tourism industry : evidency algeria***, 16th international conference of meea,18-20 may 2017 at TED university, ankara-turkey

3. Abderrahim chibi,Mbenbouziane***, stabilizationfund fiscal policy : evidencefromalgerie***, les cahiers du cread, vol 34 ,n°3, 2018 .

4. Boudianounia , fakharifarouk , zabirinoura, ***la crise actuelle en algerie entre les fluctuations des prix de petrole et l'exploitation des patentialités disponibles pour la réalisation du décollage– etude analytique-*** journal of economic and finqncialresearch , vol 04, decembre 2017.

5. Haut-Commissariat au Plan et la banque mondiale, le ***marche du travail au maroc***, 2017.

6. HOUDA ***Lounes, la diversification de l'economie,l'impasse et les entraves,*** université de boumerdese ,2018.

7. HEC Lausanne***, Analyse économique macro***, 2005/2006.

8. IbourkAomar, Ghazi Tayeb, ***Trade and Jobs - An Input-Output analysis for Morocco.***

9. John E. Steven C. Deller Wagner ***A Measure of Economic Diversity:An Input-Output Approach*** September 1993.

10. James Robinson , ragnarTorvik, Thierry Verdier, ***Polical found tions of the resource curse,*** journal of Development economics, 79,2006.

11. katarzyna& all , ***measuring regional specialisation : a new aproach***,springer ,2017.

12. Mohamed saib musette, ***les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en algérie, academia.***

13. Omar Belkheiri***, lapolitiques de l'emploi au maroc : genese, forces et faiblesses*** N°12-13, decembre 2013,

14. Sahnounokba, ***la structure economique de l'algerie au cours de la dernieredecennie, propose aux travaux de la conference sur :l'economie algerienne dans la phase de crise et le potentiel de financement bancaire islamique***, le 11 avril 2017***.***

15. said tounsi & all, ***key sectors in the moroccan economy : an application of input-output analysis, economics : the open access***, open assessment e-journal,vol 7,april 2013.

16. SawssenZirek, malikaghib, ***les dispositifs d'appui et d'aide attenuent ils difficultés de financecement des PME algeriennes , revue recherches et etudess en sciences humaines*** N°12,2016.

Sites internet

1. Alexandra TWin ,Sovereungn Wealth Fund (SWF) , updated April 30? 2019,website: :https://www.investopedia.com/terms/s/sovereign_wealth_fund.asp

2. Ambassade du suisse aalger**,** ***rapport economique Algerie***,2017tiré du site internet :https://www.s-ge.com/sites/default/files/publication/free/rapport-economique-algerie-2018-08.pdf

3. Documents de LETUDIANT.FR, Comment fonctionne le marché du travail ?tiré du site internet : https://www.letudiant.fr/boite-a-docs/document/comment-fonctionne-lemarche-du-travail.html

4. ComtaNat.fr**,** ***secteurs et branches***, tiré du site internet :http://www.comptanat.fr/general/sectbrg.htm

5. **Cours terminale STMG Economie,** ***Le fonctionnement du marché du travail*** .**tiré du site internet** :https://www.bacstmg.net/document/economie/le_fonctionnement-du-marche-du-travail-2125.html

6. David Cheong, ***International trade as a promoter of employment***, 12 Augus 2014,from the website :http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Employment/International-trade-asa- promoter-of-employment

7. ElyaseNour , ***Emploi/ le Fonds Monétaire International prévoit une hausse de chômage en Algérie*** , 19 avril 2017,from the website :https://www.algerie-focus.com/2017/04/emploi-fmi-prevoit-hausse- chomage-algerie/

8. Emmanuel gentilhomme**, Le "Syndrome Hollandais" Frapperait-Il A Nouveau ?, 26 juin 2008, tiré du site internet :**HTTPS://LA-CHRONIQUE-AGORA.COM/LE-SYNDROME-HOLLANDAIS-FRAPPERAIT-IL-A-NOUVEAU-2/

9. Emmanuel noubissie ngankam ,***Algeria: Has the Moment of Diversification*** Finally Arrived? ,on FRI 27/09/2013,from the web-siteHTTP://BLOGS.WORLDBANK.ORG/ARABVOICES/AR/ALGERIA-HAS-MOMENT-DIVERSIFICATION-FINALLY-ARRIVED

10. Farid bouyahia, ***conjoncture : emploi, quelle stratégie, la création d'emplois constitue le grand defi pour le gouvernements***, publie le 08-01-2020 ,23 :00 tiré du site internet : http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/146841.

11. Geoff Riley , ***As Macro Key Term : Economic structure***, 6 thapril 2017,from the website :https://www.tutor2u.net/economics/blog/as-macro-key-term-economic-structure

12. Institut National De La Statistique Et Des Etudes Econmiques**,*secteur d'activite/ secteur,*** France, le 14 novembre 2019,tiré du site internet **:** https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1831

13. Jim chappelow, ***Public-Private Partnerships*** , Investopedia, Updated mars 28,2019from the website :https://www.investopedia.com/terms/p/public-private-partnerships.asp

14. jseco22,***les composantes du marché du travail :la demande de travail(offre d'emploi) des entreprises***,21 avril 2014.tiré du site internet :https://jseco22.files.wordpress.com/2014/04/7f79f-la-demande-de-travail-et-ses-composantes1.pdf

15. KNOEMA ,***Algeria-corruption perceptions index,worddara atlas***,.2019website :https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index

16. Market business news**, *whatis diversification ? definition and meaning***website :https://marketbusinessnews.com/financial-glossary/diversification-definition-meaning/

17. Ministère de l'industrie,***publication de l'index 2017-2018 de la cométitivité mondiale du world economic forum***.From the web-site :http://www.mipi.dz/?Publication-de-l-Index-2017-2018

18. OCDE ,WTO,2019 tiré du site internet :https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade19_chap5_e.pdf

19. PAUL BRENTON ,Lan GILLSON , PRIERR SAUVE, ***importance du commerce pour la diversification economique*** ,juin 04,2019, tiré du site internet :https://trade4devnews.enhancedif.org/fr/news/importance-du-commerce-pour-la-diversification-economique

20. ParateekAgarawal,Economic Growth,april 18,2020 from the website:https://www.intelligenteconomist.com/economic-growth/

21. SES-NOAILLES, ***Marche du trvail et gestion de l'emploi.*** tiré du site internet : http://ses-noailles.fr/2013/11/partie-2-chapitre-1-marche-du-travail-et gestion-de-lemploi

22. Toupictionnaire***: le dictionnaire de politique, marche du travqail.*** tiré du site Internet : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Marche_travail.htm

23. WILL KENTON, ***Public-Private Partnerships*** Updated Mar 28, 2019from the website : https://www.investopedia.com/terms/p/public-private-partnerships.asp

24. World health organization , ***the impact of tobacco control policier on employments in Egypt arbic versio.*** from the website ***:***https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pd

الملاحق

الملحق رقم 1: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2000

0,03858895	0	0,00025639	0,00979802	0,00425638	0,00048783
0,00311286	0,11677926	0,00311967	0,00018144	0,03699299	0,00806751
0,0010121	0,07076862	0,19610978	0,01311178	0,01752629	0,00123794
0	0	0,00868764	0,15673972	0	0
6,3788E-05	0	0	0	0,00012519	0,00572193
0,00907492	0,02714906	0,00436325	0,07578666	0,05589634	0,05440096
0,00044652	0,00041786	0,00097347	0,00321826	0,00031297	0,00089546
0	0,00726606	0,00153881	0,00470802	0,00838758	0,00091384
0,0264352	0,00695267	0,00205982	0,02839135	0,02328493	0,00304724
0,02134207	0	0,00545737	0,04192332	0	0,00047112
0,00064355	9,2857E-05	3,6105E-05	0,00049659	6,2594E-05	8,5202E-05
0,00012332	0,0013	0	0,00379124	0,00075113	0,00022052
0,0020965	0,0024375	0,00012888	0,00320871	0,0102028	0,0022019
0,00034162	0,00068482	0,00041544	0,00139426	0,00125188	0,00036086
0,00254585	0,01053927	0,00535225	0,04348947	0,04318978	0,00975151
0,00033312	0,04424635	0,00070702	0,02716898	0,00963946	0,00225703
0,0046622	0,00193839	0,0047796	0,03692881	0,00225338	0,00080024
0,00174212	0	0	0	0	0

7,23E-05	0,00024966	0,00305083	0,36427855	0,00047142	0	0,02649037
0,11663	0,00184279	0,00899759	0,00520883	0,01851634	0,01438912	0,01162992
0,00416241	0,01135308	0,0065804	0,00116933	0,01181169	0,00069765	0,00246905
0	0	0	0	0	0	0
0,01506936	0,02799565	0,00430401	0,0003524	0,00035357	0,00017441	0,00024229
0,01159896	0,06417609	0,00895066	0,00286143	0,03009232	0,00331386	0,0110415
0,00714736	0,27887349	0,00099035	5,8248E-06	2,619E-05	0	0,00044997
0,00155961	0,00142969	0,00086362	0,00051404	0,00580109	0,00069765	0,00274595
0,00247885	0,01967796	0,05964601	0,00508068	0,05431808	0,02345862	0,00807633
5,1643E-05	0,00404659	0,00915248	0,08931455	0,00309042	0,0373245	0,00024229
4,1314E-05	0,00205113	0,00020182	1,8931E-05	0,16263995	0,00148252	0,0011653
0,00024789	8,9804E-06	6,571E-05	1,4562E-06	0,02520788	0,22699922	0,0013499
0,00573235	0,04452148	0,00528966	0,00629224	0,01885681	0,0039243	0,07590599
0,00035117	0,00070227	0,00023937	0,00019076	0,00136188	8,7207E-05	0,00070379
0,00938865	0,00379873	0,00751911	0,00342207	0,02668762	0,00226738	0,00432661
0,00246852	0,00178891	0,00260024	0,00103245	0,00767367	0,00218017	0,00376126
0,00117745	0,00723285	0,00260494	0,0003757	0,00902246	0,00043603	0,00128068
0	0,00193259	0	1,6018E-05	0	0	0

0,00184539	0,01441029	0,04332428	0,00210004	0,0006364
0,00210615	0,01424306	0,01843673	0,00605781	0,11703531
0,00178521	0,14465559	0,00081851	0,00705014	0,00211098
0	0	0	0	0
0,00020059	0	0	3,4616E-05	0
0,01490352	0,06046367	0,00361441	0,00986557	0,0043151
0,00022064	0,0003936	0	0,0017308	0
0,00212621	0,00229023	0,00248795	0,00129233	0,00038805
0,06358567	0,01885411	0,0004052	0,00312698	0,00111758
0,00012035	0,0082228	0,04825965	0	9,3132E-05
4,0117E-05	0,00032426	4,8624E-05	9,2309E-05	0,00017074
0,00379107	0	0	3,4616E-05	0,00330617
0,02090103	0,00783328	0,0024069	0,01006173	0,00032596
0,0081839	0,00914052	0,00026743	0,00762707	0,00074505
0,0025675	0,10091079	0,0175858	0,00726937	0,00266977
0,00290849	0,0627743	0,00510556	0,02267351	0,00010865
0,00110322	0,02213548	0,00405203	0,01359257	0,00018626
0,00016047	0,02512522	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 2: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2001

0,04332575	0	0	0,00459553	0,004772	0,00064424
0,00313295	0,11437426	0,00348902	0,00017866	0,03176516	0,00740016
0,00121646	0,08092262	0,2017086	0,00611414	0,01942543	0,00162492
0	0	0,02120271	0,36032754	0	0
7,6507E-05	0	0,00051115	0	0,00014461	0,00677167
0,01155506	0,01405074	0,0044448	0,01599007	0,0280536	0,03230646
0,00052407	0,00051303	0,00112083	0,00160794	0,00038562	0,00125841
0	0,02866686	0	0,0075732	0,03219898	0,00413888
0,02034568	0,00794673	0,00131689	0,01324069	0,02588451	0,00400144
0,02295456	0	0,0023767	0,02164764	0	0,00068576
0,00085305	0,00013611	0	0,00028784	9,6404E-05	0,00014173
0,00016576	0,00159144	0	0,00189578	0,00086764	0,00031067
0,00259613	0,00175896	0,0023892	0,00094293	0,00713391	0,00182105
0,00049602	0,00126687	0	0,00104218	0,00216909	0,0007602
0,00324006	0,01316079	0,00279732	0,02214392	0,05239564	0,01397427
0,00042461	0,03303284	0,00010203	0,00826799	0,0069893	0,00193272
0,00560539	0,00473244	0,01613023	0,00484367	0,00067483	0,00029492
0,00209501	0	0	0	0	0

0,00016364	0,00086497	0,00355037	0,33980376	0,00041768	0
0,10980517	0,00144057	0,01069739	0,00509732	0,01800184	0,01522319
0,00936622	0,04997806	0,0076238	0,00108431	0,01066466	0,00068805
0	0	0	0	0	0
0,03058219	0,01002581	0,00449466	0,000295	0,00029237	0,00017201
0,01181125	0,05488166	0,00468908	0,00120125	0,0122936	0,00137611
0,01722113	0,21044288	0,00122666	6,6441E-06	2,7845E-05	0
0,01211929	0,00045136	0,0034439	0,0016464	0,01807145	0,00223617
0,00558315	0,07895776	0,06911412	0,00471861	0,04904909	0,0218457
0,00013477	0,00127701	0,01173889	0,09179831	0,0030908	0,03853101
0,00012514	0,00064794	0,00029625	2,1261E-05	0,18439005	0,00172013
0,00059682	3,1454E-06	7,8691E-05	1,3288E-06	0,0244062	0,2269717
0,00812445	0,03763727	0,0038605	0,00367948	0,01073427	0,00232218
0,00126102	0,00022175	0,00044437	0,00028437	0,00196308	0,00017201
0,02307381	0,00119838	0,00950776	0,0034682	0,02631359	0,00232218
0,00363867	0,00056459	0,00196728	0,00062587	0,00452482	0,00137611
0,00074121	0,00228353	0,00084709	9,8332E-05	0,0022833	8,6007E-05
0	0,0006102	0	9,3017E-06	0	0

0,03952631	0,00199557	0,01709657	0,04427883	0,00193424	0,00065441
0,01008674	0,00194526	0,01372494	0,02471439	0,0046589	0,11356233
0,00365657	0,00192849	0,17388864	0,00083006	0,00645365	0,00215229
0	0	0	0	0	0
0,00032203	0,00020123	0	0	2,7898E-05	0
0,00741703	0,00731151	0,03251671	0,00166012	0,00409165	0,00200686
0,00071677	0,00025154	0,00050312	0	0,00169246	0
0,01404456	0,00789844	0,00949163	0,00872903	0,00407305	0,00135245
0,01199813	0,06887242	0,02243185	0,00041057	0,00286416	0,00114886
0,00039474	0,00013416	0,0101393	0,05434666	0	0,0001018
0,00218148	6,7078E-05	0,00046745	6,2478E-05	0,00010229	0,00023268
0,0021607	0,00441038	0	0	2,7898E-05	0,00363562
0,07101231	0,01425409	0,00568071	0,00154409	0,00581201	0,00021814
0,00167247	0,01422055	0,01621236	0,00043734	0,01121485	0,00123611
0,00702228	0,00303528	0,12558572	0,01952874	0,00727198	0,00298121
0,00364619	0,00204588	0,04834798	0,00338272	0,01355825	7,2712E-05
0,00054018	0,00033539	0,00744162	0,0011603	0,0034965	5,817E-05
0	0,00011739	0,02027296	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 3: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2002

0,04100799	0	0	0,00334073	0,00415317	0,00048109
0,00294312	0,11223875	0,00340154	0,00017637	0,02732785	0,00663826
0,00122976	0,04461683	0,20665758	0,00200237	0,0076003	0,00054652
0	0	0,02291423	0,32143672	0	0
7,7148E-05	0	0,0004197	0	0,00016613	0,00702846
0,01104708	0,02319285	0,00334096	0,01568693	0,0327685	0,03251634
0,00048476	0,00128465	0,00102945	0,00237586	0,00070604	0,00191223
0	0,04710707	0	0,00739734	0,03746158	0,004148
0,01786831	0,0093977	0,00120925	0,00930633	0,02163801	0,00288531
0,02096227	0	0,00228952	0,06379557	0	0,0020734
0,00078414	0,00089925	0	0,00112049	0,00049838	0,00055622
0,00014969	0,00390335	0	0,00275974	0,00153667	0,00046412
0,00266447	0,00377489	0,00180875	0,00120349	0,01083977	0,00238847
0,0004767	0,00168981	0	0,00083	0,00207658	0,00061923
0,00313772	0,0141509	0,00239066	0,01415143	0,03987042	0,00916487
0,00039956	0,02979396	9,5274E-05	0,0044301	0,00444389	0,00106275
0,00220965	0,01004002	0,02189016	0,00611085	0,00103829	0,00038293
0,00211638	0	0	0	0	0

1,6965E-05	0,00109227	0,00245064	0,37817262	0,00012179	0
0,01486883	0,00125777	0,00801851	0,00531966	0,01634393	0,01302977
0,00043746	0,04793785	0,00236896	0,00018353	0,00138838	0,00014011
0	0	0	0	0	0
0,0044037	0,00899408	0,0043164	0,00013996	0,00010961	0,00014011
0,00164927	0,0712919	0,00436541	0,00058623	0,00477408	0,00084063
0,00363056	0,15934856	0,00172525	3,961E-06	1,2179E-05	0
0,00168562	0,00042647	0,0031891	0,00079881	0,00699062	0,001331
0,00055864	0,10480486	0,04608191	0,00092424	0,01364024	0,00931699
5,6955E-05	0,0012043	0,03282883	0,07173159	0,00360492	0,0690718
6,7861E-05	0,00061106	0,00107502	3,829E-05	0,27949093	0,00406305
0,00012482	2,5461E-06	0,00010783	1,3203E-06	0,0140665	0,20098074
0,0014784	0,02432538	0,00468563	0,00250073	0,00543174	0,00175131
0,00014299	0,00020878	0,00033329	0,00011223	0,00062112	7,0053E-05
0,00209884	0,00113174	0,00576391	0,00111173	0,00664962	0,00091068
0,0002775	0,00053341	0,00099986	0,00017032	0,00096212	0,00042032
0,0001333	0,002154	0,0010162	4,7532E-05	0,00114481	7,0053E-05
0	0,00057542	0	2,6407E-06	0	0

0,02420555	0,00135455	0,02100809	0,01975487	0,00148684	0,00022869
0,00903339	0,00183087	0,01410887	0,02506767	0,00404628	0,11735902
0,00101267	0,00059541	0,1009135	0,00016813	0,00224136	0,00034976
0	0	0	0	0	0
0,00027781	0,00017862	0	0	2,9589E-05	0
0,00612084	0,00668344	0,05479545	0,00100035	0,004246	0,00096858
0,00089617	0,00034236	0,00128833	0	0,0026482	0
0,01154267	0,00720442	0,0164128	0,00522033	0,00420902	0,00065917
0,00709766	0,04519135	0,02713217	0,00017653	0,0021304	0,00040357
0,00098579	0,00037213	0,04222074	0,09818591	0	0,00014798
0,00703493	0,00022328	0,00277763	0,00014291	0,00042164	0,00043048
0,0026437	0,00599872	0	0	4,4383E-05	0,00262322
0,07638055	0,01702862	0,01139763	0,00121051	0,00787064	0,00013452
0,00111125	0,01053869	0,01769037	0,00021016	0,00941666	0,00048429
0,00377287	0,00181599	0,12231993	0,00764976	0,00491915	0,00094167
0,00163999	0,00102708	0,04366698	0,00110964	0,0076931	1,3452E-05
0,00056459	0,0004019	0,01643074	0,00089948	0,00467504	2,6905E-05
0	4,4655E-05	0,01851397	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 4: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2003

0,03096489	0	0	0,00178678	0,00249591	0,00026232
0,0028273	0,09303477	0,00299873	0,00017962	0,03343661	0,00570308
0,00122039	0,03143176	0,17782951	0,00109665	0,00473363	0,00030693
0	0	0,01839251	0,33450561	0	0
7,7501E-05	0	0,00031302	0	0,00021516	0,00812556
0,01030757	0,02295032	0,00255871	0,01209148	0,02874602	0,02564473
0,00044734	0,01258711	0,00097122	0,01811358	0,00611068	0,0149034
0	0,05663299	0	0,00692967	0,03989156	0,0039741
0,02570957	0,01667477	0,00080962	0,01286669	0,03399604	0,0040803
0,02699765	0	0,00167297	0,04931129	0	0,00163871
0,00063374	0,00093638	0	0,00090757	0,00047336	0,00046304
0,00014029	0,00495201	0	0,00272271	0,00172132	0,00046942
0,00243195	0,00231394	0,0020902	0,00057668	0,00589552	0,00116717
0,00049738	0,00183675	0	0,00070904	0,00197952	0,00053845
0,00304606	0,01313633	0,00204176	0,01023852	0,03279112	0,00678316
0,00039241	0,03935498	6,9605E-05	0,00456621	0,00520699	0,00111937
0,0056232	0,00497902	0,01860743	0,00235401	0,00047336	0,00015081
0,00210134	0	0	0	0	0

3,1034E-05	0,00111544	0,00104158	0,34418017	8,2779E-05	0
0,08503375	0,00126604	0,00758774	0,00573139	0,01504222	0,01328536
0,00076034	0,04439721	0,00103527	0,00016691	0,00093423	6,9195E-05
0	0	0	0	0	0
0,01575762	0,00919412	0,00388224	0,00027205	0,00015373	0,00013839
0,00402669	0,05414598	0,0026797	0,00076094	0,00452922	0,00062275
0,08757856	0,1899199	0,01046312	5,9141E-05	0,00014191	6,9195E-05
0,00499651	0,0004261	0,00237669	0,00126824	0,00805326	0,0012455
0,00244394	0,08403268	0,05070906	0,00308057	0,02321374	0,0127318
0,00013965	0,0012036	0,0202003	0,09988724	0,00342944	0,05272627
0,00017069	0,00061098	0,00069754	5,5198E-05	0,27972375	0,00325215
0,00038793	2,4488E-06	8,522E-05	1,3142E-06	0,01708805	0,19602823
0,00223446	0,03455171	0,00178015	0,00203575	0,00319292	0,00083033
0,00038793	0,00020815	0,00022725	0,00015771	0,00065041	6,9195E-05
0,0048103	0,00113013	0,00332042	0,00133921	0,00592465	0,00062275
0,00089999	0,00053262	0,00081748	0,00029307	0,00121804	0,00041517
0,00016293	0,00215252	0,00031247	4,0741E-05	0,00054398	0
0	0,00057547	0	2,6285E-06	0	0

0,01822337	0,00064217	0,01385958	0,01441551	0,00077864	0,00027545
0,00896301	0,00187712	0,01401931	0,02540625	0,00420465	0,11036685
0,00078161	0,00028404	0,06821042	0,00012597	0,00120335	0,00042569
0	0	0	0	0	0
0,00043328	0,00018524	0	0	2,8314E-05	0
0,00666066	0,00459401	0,05217106	0,00105499	0,00321366	0,00167773
0,00960869	0,0023464	0,01210898	0	0,019827	0
0,01525836	0,00600185	0,01892744	0,00669994	0,00387904	0,00137724
0,01383957	0,05557271	0,04630777	0,00033854	0,00288805	0,00123951
0,00107896	0,00024699	0,04118021	0,1038688	0	0,00026293
0,00807096	0,00016054	0,00282032	0,00016533	0,00033977	0,00078878
0,00368715	0,00527323	0	0	4,2471E-05	0,00579692
0,05148421	0,00722445	0,00678458	0,0007873	0,00368792	0,00013772
0,00133383	0,00796542	0,01903715	0,00024406	0,00785718	0,00092651
0,00385707	0,0011732	0,11069592	0,00757385	0,00348972	0,00152748
0,0023873	0,00093856	0,05561579	0,00156673	0,00777224	3,7561E-05
0,00030585	0,00013584	0,00782042	0,00047238	0,00176964	2,5041E-05
0	3,7048E-05	0,01698968	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 5: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2004

0,03316453	0	0	0,00963304	0,00758388	0,000823
0,00284858	0,09666085	0,00255899	0,00018444	0,02945457	0,00440432
0,00134923	0,03829626	0,16381929	0,00263253	0,0063199	0,00042563
0	0	0,01874523	0,2507776	0	0
8,5253E-05	0	0,00027577	0	7,6605E-05	0,00400944
0,01235897	0,02803755	0,00241423	0,02899972	0,03841734	0,03567845
0,00056156	0,00044909	0,0008263	0,00126596	0,00022981	0,00060603
0	0,04803543	0	0,01153617	0,03700015	0,00383902
0,02490791	0,01167644	0,00077336	0,01768153	0,02604566	0,00325294
0,028483	0	0,00155543	0,10560292	0	0,00203589
0,00074133	8,8058E-05	0	0,00016768	3,8302E-05	4,9048E-05
0,00015753	0,00231592	0	0,00249839	0,00088096	0,00025023
0,00251405	0,00471989	0,00178998	0,00230556	0,01313774	0,00271176
0,00053469	0,0015322	0	0,00114859	0,00180021	0,0005096
0,00354821	0,0093253	0,00195585	0,01426931	0,02547112	0,00548253
0,00043461	0,02896215	8,9466E-05	0,0065897	0,00417497	0,00093856
0,00639864	0,01747063	0,01845606	0,01625628	0,00176191	0,00060437
0,00236764	0	0	0	0	0

0,000351	0,00104513	0,00367358	0,3433516	0,00071185	0
0,08121498	0,00127333	0,0066862	0,00573108	0,01117607	0,00936581
0,0041107	0,02852325	0,00161694	0,00010316	0,00369273	9,9636E-05
0	0	0	0	0	0
0,00332771	0,00949976	0,00215592	9,9523E-05	0,00022245	4,9818E-05
0,02184948	0,05415868	0,00419554	0,00049398	0,01793866	0,00094655
0,01388458	0,19345354	0,00047941	1,0923E-05	1,7796E-05	0
0,01883226	0,00043129	0,00258427	0,00083867	0,02215638	0,00129527
0,00760715	0,11157485	0,04549851	0,00271626	0,0526859	0,01110945
0,00066824	0,0012197	0,02823977	0,07857725	0,01213707	0,07153888
7,4249E-05	0,00061841	8,2266E-05	4,0052E-05	0,08464803	0,00039855
0,00080999	2,282E-06	5,1061E-05	1,2137E-06	0,02592919	0,11413341
0,02027	0,02447392	0,00465793	0,0020645	0,02111529	0,00214218
0,00142423	0,00021108	0,00024112	9,1027E-05	0,00174404	4,9818E-05
0,01516031	0,0011444	0,00302113	0,00054859	0,01363196	0,000548
0,00295646	0,00053968	0,00077159	0,00017235	0,00290079	0,00039855
0,00255147	0,0021804	0,00140419	0,00014079	0,00618421	0,00014945
0	0,0005819	0	1,2137E-06	0	0

0,0349819	0,00207581	0,03208466	0,0311351	0,00228344	0,0007601
0,00721036	0,00194608	0,0109763	0,02587634	0,00351215	0,11129042
0,00066676	0,0004128	0,069526	0,00011719	0,00156035	0,00051453
0	0	0	0	0	0
0,0001318	9,4355E-05	0	0	1,631E-05	0
0,0056675	0,00656948	0,05348072	0,00101074	0,00417	0,00199965
0,00024035	9,4355E-05	0,00036199	0	0,00075027	0
0,00902459	0,00596797	0,01343356	0,0044531	0,0034904	0,001146
0,00675293	0,04556177	0,02719844	0,0001831	0,00214752	0,00085365
0,00082183	0,00031845	0,03846127	0,08882769	0	0,00028065
0,00052721	2,3589E-05	0,00022285	1,4648E-05	3,2621E-05	7,0163E-05
0,00120173	0,00288963	0	0	2,1747E-05	0,00265451
0,07323559	0,0172788	0,01172267	0,00126708	0,00799748	0,00028065
0,00077531	0,00776072	0,01360335	0,00016113	0,00694818	0,00074841
0,00190726	0,00096714	0,0667268	0,00421873	0,00263683	0,00106414
0,00122499	0,00081381	0,03441222	0,00090087	0,00608374	3,5082E-05
0,0007598	0,00056613	0,02299965	0,0013037	0,00661654	9,3551E-05
0	7,0766E-05	0,02363283	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 6: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2005

0,04158101	0	0	0,01982653	0,00759494	0,00081537
0,00297714	0,08282171	0,00200793	0,00019071	0,02089274	0,00386342
0,0013757	0,05457843	0,1420147	0,00502197	0,00586276	0,00039138
0	0	0,01406662	0,1813488	0	0
8,6964E-05	0	0,00120273	0	5,3298E-05	0,0025801
0,01139419	0,04392347	0,00211293	0,06087104	0,03925383	0,03605269
0,00051809	0,00105603	0,00065314	0,00399073	0,00037308	0,00091676
0	0,05502997	0	0,01770755	0,02766156	0,00283677
0,02352572	0,01578944	0,00061935	0,03203181	0,022998	0,00283819
0,02512716	0	0,0011308	0,12116996	0	0,00112521
0,00066796	0,00013109	0	0,00033904	5,3298E-05	4,8213E-05
0,00016468	0,0031171	0	0,00450635	0,00077282	0,00021696
0,00305578	0,00520731	0,0013589	0,00340448	0,00946036	0,00193065
0,00055417	0,00159497	0	0,00161042	0,00122585	0,00034316
0,00365436	0,01045832	0,0015223	0,02142988	0,01862758	0,00396481
0,00043667	0,03205955	8,1099E-05	0,00977553	0,00303797	0,00067002
0,00634008	0,00595017	0,01662221	0,00741641	0,00039973	0,00013259
0,00236932	0	0	0	0	0

0,00042159	0,00108229	0,00470338	0,68937317	0,0007636	0
0,08532235	0,00119989	0,0068432	0,00551636	0,00973997	0,00847174
0,00455312	0,05079288	0,00192002	0,00648904	0,00367991	0,00014359
0	0	0	0	0	0
0,02351797	0,00805268	0,0017929	0,00040641	0,00015434	4,7863E-05
0,02661175	0,03256664	0,00547668	0,00328843	0,0196749	0,00119657
0,02533403	0,19156185	0,0009375	0,00030509	2,437E-05	0
0,0167726	0,00023727	0,00246821	0,00397516	0,0177659	0,00119657
0,00799715	0,09904238	0,05129753	0,00088037	0,04988587	0,01196573
0,00044753	0,00067019	0,02016414	0,08678359	0,00727858	0,04872445
8,4317E-05	0,0003403	0,00010593	0,00014973	0,08951186	0,00043077
0,00084317	1,0407E-06	5,8263E-05	3,3774E-06	0,02441085	0,12205045
0,01738877	0,0156891	0,00428495	0,00566721	0,01631181	0,00186665
0,00115449	0,00011655	0,00020127	0,00042217	0,00127538	4,7863E-05
0,01321183	0,0006296	0,00282309	0,00249812	0,01069853	0,00052649
0,00254248	0,00029659	0,00071239	0,00101433	0,00225018	0,00033504
0,00067454	0,00119885	0,00039989	0,00047508	0,00147846	4,7863E-05
0	0,00032053	0	1,1258E-05	0	0

0,04260602	0,0022728	0,0370929	0,04990898	0,00354472	0,00156354
0,00760765	0,00222161	0,00992579	0,03137338	0,00337091	0,10867659
0,00074803	0,00041975	0,07447965	0,00018126	0,00225033	0,00099306
0	0	0	0	0	0
0,00010345	7,1665E-05	0	0	1,3721E-05	0
0,00704265	0,00730981	0,06303694	0,00165496	0,00660461	0,00424691
0,00044564	0,00016381	0,0006392	0	0,00178379	0
0,00819653	0,00486297	0,01156482	0,00532741	0,00403869	0,00177483
0,00724955	0,04378718	0,02767466	0,00026007	0,0029364	0,00155298
0,00055705	0,00019452	0,02498714	0,07943826	0	0,0003275
0,00062867	2,0476E-05	0,00025377	1,5762E-05	5,0312E-05	0,0001479
0,0012812	0,00276421	0	0	2,7443E-05	0,00481739
0,06410797	0,01355488	0,00976932	0,00145794	0,00892355	0,00042258
0,00064458	0,0057639	0,01078823	0,00017338	0,00733643	0,00106701
0,00169501	0,00077807	0,05656	0,00493337	0,00298671	0,0016058
0,0010743	0,00063475	0,02868022	0,00104814	0,00680129	4,2258E-05
0,0002069	0,00013309	0,00589022	0,00046497	0,00227777	4,2258E-05
0	7,1665E-05	0,02686755	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 7: مصفوفة المعملات الفنية لسنة 2006

0,04855792	0	0	0,02131751	0,00611218	0,00059602
0,0030276	0,0812404	0,00182649	0,00018806	0,02159636	0,00433045
0,00149089	0,07551334	0,15446276	0,00842024	0,00735858	0,0004465
0	0	0,01557673	0,16463137	0	0
9,4282E-05	0	0,00149273	0	4,7939E-05	0,00224746
0,01234567	0,04997905	0,00170398	0,08397789	0,04050815	0,03382879
0,00056217	0,00080318	0,00063642	0,0036884	0,00026366	0,00057631
0	0,06856405	0	0,02674699	0,03127996	0,00291415
0,02218801	0,02056153	0,00051371	0,05058814	0,02715724	0,00304804
0,02722462	0	0,0016243	0,09505524	0	0,00060009
0,00072342	0,00018857	0	0,00057025	7,1908E-05	5,5048E-05
0,00017799	0,00443498	0	0,00777719	0,00098274	0,00025417
0,00331045	0,00975695	0,00171469	0,00773473	0,01605944	0,00298211
0,00060006	0,00516832	0	0,00632124	0,00364334	0,00091611
0,00395897	0,01319318	0,0014847	0,03278311	0,02130872	0,00412521
0,00047317	0,04589328	4,3855E-05	0,0169618	0,00393097	0,00079106
0,00686938	0,00148764	0,01282557	0,00224459	9,5877E-05	2,7184E-05
0,00256765	0	0	0	0	0

0,00024243	0,00087618	0,00502497	0,28676018	0,00065833	0
0,14310053	0,00105576	0,00630803	0,00528852	0,01305878	0,01050788
0,00417517	0,03611733	0,0032031	0,01350787	0,0049537	0,00018764
0	0	0	0	0	0
0,01645824	0,00582257	0,00228304	0,0007235	0,00016189	6,2547E-05
0,02005428	0,07917062	0,00751348	0,00178773	0,02174664	0,00131349
0,01278814	0,16340207	0,00086071	0,00017877	2,1585E-05	0
0,01383866	0,00023554	0,00370765	0,00204537	0,02150921	0,00143858
0,00689576	0,08975165	0,08052272	0,0001325	0,06312461	0,01526145
0,00018856	0,00066737	0,01572328	0,08359632	0,00457597	0,03089817
8,081E-05	0,00033828	0,00017808	8,9386E-05	0,12177038	0,00062547
0,00079463	1,6705E-06	9,8171E-05	3,1548E-06	0,03375855	0,1701276
0,02157619	0,02175259	0,00967551	0,00132923	0,02970062	0,00344008
0,00247143	0,00011527	0,00081961	0,00020927	0,00400397	0,00018764
0,01104399	0,00062644	0,00429211	0,00274154	0,01312353	0,00062547
0,00241082	0,00029485	0,00122827	0,0004606	0,00312979	0,00050038
0,00011448	0,00119275	0,000121	0,00031338	0,00035615	0
0	0,00031823	0	6,3096E-06	0	0

0,02208169	0,00122089	0,02746823	0,06044301	0,00197098	0,00101358
0,00674879	0,00244177	0,00936468	0,03057972	0,00318676	0,10517591
0,00060533	0,00034748	0,08718669	0,00033628	0,00195023	0,00099464
0	0	0	0	0	0
6,4397E-05	4,6957E-05	0	0	8,2989E-06	0
0,00468809	0,0050432	0,06019109	0,00256598	0,0047096	0,00351439
0,00019963	7,5131E-05	0,00040996	0	0,00085063	0
0,00596959	0,00367205	0,01219263	0,00906499	0,00315357	0,00160089
0,00551881	0,03460744	0,03026049	0,00046787	0,00239837	0,00147775
0,00021251	7,5131E-05	0,01279321	0,07018788	0	0,00015156
0,00051518	1,8783E-05	0,00029072	3,6552E-05	4,5644E-05	0,00015156
0,00106899	0,00238542	0	0	2,4897E-05	0,00499214
0,07018617	0,01540195	0,01496225	0,00372834	0,01047731	0,00057784
0,00121066	0,01130729	0,02737161	0,0007676	0,01487155	0,00250081
0,0012493	0,00059166	0,05783577	0,00850208	0,00236103	0,00147775
0,00090156	0,00055409	0,0342687	0,00203962	0,00610381	4,7364E-05
3,2198E-05	1,8783E-05	0,00124033	0,00016083	0,00035685	9,4727E-06
0	4,6957E-05	0,02554986	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 8: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2007

0,04500767	0	0	0,00528604	0,00512433	0,00037733
0,00177532	0,09332611	0,00116228	0,00187665	0,03077036	0,00464892
0,00148593	0,06368895	0,15812236	0,09184549	0,00771089	0,00035187
0	0	0,01037269	0,25622224	0	0
9,5162E-05	0	0,00210991	0,00260693	7,3205E-05	0,00179695
0,01138978	0,05750626	0,00169979	0,00903085	0,05783168	0,03637418
0,00053743	0,00051384	0,00058754	0,09199409	0,00019521	0,00034434
0	0,02301797	0	0,02211221	0,01303043	0,00091439
0,02750178	0,03126157	0,00047003	0,00033967	0,05121886	0,00433004
0,03112729	0	0,00069516	2,5475E-05	0	0,00076855
0,00065209	0,00033151	0	0	0,00014641	9,2018E-05
0,00018954	0,00884032	0	0	0,00244016	0,00047398
0,00365281	0,00864693	0,00324291	0,04059424	0,01766672	0,00246943
0,00061075	0,00450304	0	0	0,00392865	0,0007454
0,00404672	0,01151451	0,00949855	0,01370125	0,02308387	0,0033653
0,00047893	0,04619618	4,169E-05	0,00063687	0,00490471	0,00074424
0,0069359	0,02591318	0,00787613	0,00031844	0,00192772	0,00044504
0,00259199	0	0	0	0	0

0,0001512	0,00075259	0,00246518	0,25037453	0,0002912	0
0,1506173	0,00105634	0,00524932	0,00555389	0,00960969	0,00577267
0,0032217	0,00187153	0,00195701	0,00949709	0,00268107	5,7727E-05
0	0	0	0	0	0
0,01289842	0,00526105	0,0014146	0,00042038	9,0373E-05	0
0,02113876	0,06557533	0,00626206	0,0036236	0,01603623	0,00075045
0,00749016	0,20881162	0,00039825	0,00018613	1,0041E-05	0
0,00425683	0,0144622	0,00090102	0,00034139	0,00462912	0,00023091
0,00960694	0,06543876	0,08865999	0,00039405	0,06151405	0,01108353
0,00023843	0,00066723	0,0156092	0,1041266	0,00401659	0,02020435
0,00012794	0,00033789	0,00022886	7,7175E-05	0,13920492	0,00051954
0,00145383	1,4227E-06	0,00014236	7,2635E-06	0,0431482	0,16203891
0,0175158	0,03496222	0,00621161	0,00078537	0,01686967	0,00144317
0,0019714	0,00011595	0,00051718	0,0001598	0,00222921	5,7727E-05
0,00882769	0,00062598	0,00271386	0,00108772	0,00734032	0,00028863
0,00222146	0,0002952	0,00089561	0,00025695	0,00201834	0,00023091
0,00178531	0,0011922	0,00151551	5,4477E-06	0,00399651	5,7727E-05
0	0,00031868	0	9,0794E-07	0	0

0,01328409	0,00062134	0,01904291	0,04178123	0,00102458	0,00057455
0,00688473	0,00210367	0,01113628	0,03586171	0,00280647	0,10086792
0,00045371	0,00022191	0,07400591	0,00028943	0,00126217	0,00069642
0	0	0	0	0	0
4,7481E-05	2,6629E-05	0	0	5,9396E-06	0
0,00479029	0,00434937	0,07044765	0,00301145	0,00415773	0,00337764
0,00011079	3,5505E-05	0,00026659	0	0,00041874	0
0,0017779	0,00092313	0,00411963	0,00310792	0,00081076	0,00045267
0,00744395	0,03938399	0,0467616	0,00072357	0,00279756	0,00187163
0,00025851	7,9886E-05	0,01921446	0,09818555	0	0,00017411
0,00081773	1,7753E-05	0,00054687	6,8912E-05	6,2366E-05	0,00022634
0,00188868	0,00355938	0	0	3,8608E-05	0,00831353
0,05524664	0,01021658	0,01394391	0,00337668	0,0071216	0,00042656
0,00093907	0,0073673	0,02641394	0,00068223	0,00993401	0,0018194
0,00097072	0,00039056	0,05368322	0,00757341	0,00158291	0,00107945
0,00080717	0,00041718	0,03533215	0,00210181	0,00471309	4,3526E-05
0,00046426	0,00026629	0,02186101	0,0028116	0,00476654	0,00012187
0	4,4381E-05	0,03029195	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 9: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2008

0,04042529	0	0	0,00593407	0,00426561	0,00041216
0,00146846	0,08994251	0,00096483	0,00210415	0,0220364	0,00436257
0,00122941	0,0572203	0,12901622	0,10310354	0,00514337	0,00030782
0	0	0,00861015	0,28762545	0	0
7,8345E-05	0	0,00175131	0,00292813	1,5399E-05	0,00081569
0,00942013	0,04837106	0,00141101	0,01013884	0,03612677	0,02979083
0,00044462	0,00086084	0,00048771	0,10326975	0,00024639	0,0005609
0	0,0415407	0	0,02482194	0,01746281	0,00160681
0,02274546	0,04282171	0,0003901	0,00037839	0,05212664	0,00577537
0,0273437	0	0,00057704	2,8291E-05	0	0,00082086
0,00053904	0,0043452	0	0	0,00130894	0,00117784
0,00015736	0,01491612	0	0	0,00306446	0,00077905
0,00302063	0,00748624	0,00299324	0,04370628	0,01136469	0,00208148
0,00050489	0,00478587	0	0	0,00309526	0,00077172
0,00334673	0,01132416	0,00750106	0,01414557	0,01686224	0,00322267
0,00039574	0,05057441	2,8951E-05	0,00063655	0,00398842	0,00079327
0,00573592	0,00187028	0,00886608	0,00353639	0,0001078	3,1472E-05
0,00013459	0	0	0	0	0

0,00017624	0,00081118	0,00182722	0,25134353	4,9881E-05	0
0,14770775	0,0011383	0,00334145	0,0054385	0,00136673	0,00350639
0,00294655	0,00201804	0,00116212	0,00929973	0,00035914	5,6555E-05
0	0	0	0	0	0
0,00611892	0,00567167	0,00043616	0,00041146	9,9762E-06	0
0,0180924	0,12481464	0,00347911	0,00354845	0,00199523	0,00039588
0,01275004	0,15596253	0,0004405	0,00018148	0	0
0,00782076	0,00025436	0,00107518	0,00033452	0,00123704	0,00028277
0,01338892	0,08588565	0,08023387	0,00038554	0,0124702	0,00955774
0,00026987	0,00071918	0,01131108	0,08085661	0,00064845	0,01396901
0,00171286	0,0003644	0,00198226	7,5268E-05	0,27018426	0,00441127
0,00249493	1,2026E-06	0,00015939	6,6905E-06	0,01077425	0,17232214
0,01543223	0,04671191	0,00355156	0,00076857	0,00216483	0,00079177
0,00213143	0,00012447	0,00036226	0,00015639	0,00034917	5,6555E-05
0,00883966	0,00067528	0,00176346	0,00106545	0,00106745	0,00016966
0,00247841	0,0003181	0,00064771	0,00025173	0,00032921	0,00016966
0,00013218	0,00729885	7,2451E-05	0,01673115	3,9905E-05	0
0	0,00034335	0	8,3631E-07	0	0

0,0124275	0,00054722	0,02295126	0,04059517	0,00106897	0,00058493
0,00553618	0,00160143	0,01159463	0,0299325	0,00251744	0,08883812
0,00034225	0,0001529	0,07084668	0,00022356	0,00105506	0,00057702
0	0	0	0	0	0
1,85E-05	8,0474E-06	0	0	1,9869E-06	0
0,00336241	0,00288901	0,06347353	0,00219836	0,00325459	0,00259266
0,00015725	4,8284E-05	0,00047599	0	0,00065171	0
0,0026779	0,00131172	0,00792327	0,00485627	0,00136502	0,00074302
0,00851009	0,0425948	0,06859549	0,00085699	0,00356654	0,00234762
0,00023588	6,4379E-05	0,02337575	0,09328754	0	0,0001739
0,00892634	0,00022533	0,00782729	0,00074521	0,00074907	0,00267961
0,00265478	0,00473991	0	0	6,1595E-05	0,01281312
0,03989566	0,00698513	0,01313808	0,0025275	0,00573825	0,00033989
0,00083251	0,00618039	0,03128263	0,00063343	0,00982736	0,0017706
0,00079551	0,00029775	0,05776713	0,00645225	0,00144847	0,00097225
0,00073538	0,00036213	0,0415757	0,00199343	0,00480241	3,9522E-05
2,775E-05	1,6095E-05	0,00168703	0,00017388	0,0003199	7,9045E-06
0	3,219E-05	0,02748876	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 10: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2009

0,03670408	0	0	0,00628392	0,00637634	0,00061434	0,00015019
0,00230029	0,09375725	0,00143991	0,00223142	0,02562219	0,00507532	0,09974748
0,00205734	0,05241436	0,18635639	0,10919285	0,00525797	0,0003145	0,00174983
0	0	0,0128489	0,3046144	0	0	0
0	0	0,00261355	0,00310003	0	0,00020917	0,00091159
0,01614256	0,05807599	0,00210557	0,01073778	0,04840675	0,03992053	0,0140755
0,00061512	0,00066492	0,00072778	0,10936957	0,000217	0,00048455	0,0063951
0	0,03874618	0	0,02628883	0,01817757	0,00167259	0,0047256
0,01927591	0,05947271	0,00058213	0,00040136	0,0807725	0,00895169	0,01204626
0,03311758	0	0,00086115	2,9952E-05	0	0,00111468	0,00020956
0,00087951	0,00401311	0	0	0,00135205	0,00121438	0,00102685
0,00019591	0,02945701	0	0	0,00674356	0,0017166	0,00319231
0,00393664	0,00613376	0,00446682	0,04628775	0,01038241	0,00190358	0,00819034
0,00077828	0,00397377	0	0	0,00287102	0,00071478	0,0011456
0,00524608	0,00956064	0,01847732	0,01498197	0,01589077	0,00303632	0,00483387
0,00060976	0,04353437	4,3094E-05	0,00067392	0,00383916	0,00076181	0,00137961
0,00932563	0,00564589	0,01211896	0,00374399	0,00035053	0,00010534	0,00025497
0,00328758	0	0	0	0	0	0

0,00022912	0,00168006	0,27666376	5,2533E-05	0	0,01641029	0,00064613
0,00169438	0,00239736	0,00565255	0,00123452	0,00174886	0,00570105	0,00146621
0,01044297	0,00073286	0,00966535	0,00028018	0	0,00030691	0,00012426
0	0	0	0	0	0	0
0,02575029	6,9454E-05	0,00042749	0	0	4,6501E-06	0
0,05903011	0,00287515	0,0036875	0,0020663	0,00024984	0,00398981	0,0030484
0,25651347	0,00023471	0,00018878	0	0	0,0001209	3,3135E-05
0,00131526	0,00068975	0,00034792	0,00099813	9,9935E-05	0,00246922	0,00107688
0,01810025	0,0766962	0,00040097	0,01494563	0,00644581	0,01168111	0,05208791
0,00372184	0,00947087	0,06915287	0,00068293	0,00824464	0,00028366	7,4553E-05
0,00188678	0,00126095	7,8009E-05	0,21543769	0,00194873	0,00815167	0,00018224
7,7581E-06	0,00021674	7,0208E-06	0,01836027	0,16499275	0,00518489	0,00824228
0,0409521	0,00200338	0,00079881	0,00153221	0,00029981	0,03230442	0,00503649
0,00064496	0,00020716	0,00016226	0,00025391	0	0,00068357	0,0045229
0,00349375	0,00102504	0,00110773	0,00077924	4,9968E-05	0,00066497	0,00022366
0,00164576	0,00038439	0,00026133	0,00024515	4,9968E-05	0,00062312	0,00027336
0,00665338	0,00014969	0,02006242	0,00011382	0	8,3702E-05	4,1419E-05
0,00177713	0	7,8009E-07	0	0	0	2,4851E-05

0,02934793	0,042521	0,00141295	0,00072647
0,01165056	0,02446575	0,00259556	0,08558708
0,06141945	0,0001604	0,00095691	0,00048911
0	0	0	0
0	0	0	0
0,07264452	0,00206911	0,00386628	0,00287712
0,00035037	0	0,00049932	0
0,00699469	0,0035501	0,00125836	0,00064016
0,0907709	0,0009303	0,00489894	0,00300659
0,02834177	0,08898239	1,5459E-06	0,0002014
0,00705648	0,00054	0,00068483	0,00228731
0	0	0,00012213	0,02338378
0,01047729	0,00162535	0,00465159	0,00025894
0,02602893	0,00041168	0,00806957	0,00135944
0,04778465	0,00427188	0,00120889	0,00075524
0,0342657	0,00134198	0,00409043	2,8771E-05
0,00482719	0,00041703	0,00095691	2,1578E-05
0,02114416	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 11: مصفوفة المعاملاة الفنية لسنة 2010

0,0412392	0	0	0,00666796	0,00560764	0,00070004
0,00286866	0,11872068	0,00040413	0,00236754	0,02754675	0,00706001
0,00256578	0,04987465	0,12233724	0,11586777	0,00424669	0,00032898
0	0	0,0124951	0,32323974	0	0
0	0	2,1105E-05	0,00328953	0,00015122	0,00733603
0,01798244	0,03134273	0,00097534	0,01139645	0,02217854	0,02366839
0,00087106	0,00154014	0,00016005	0,11605876	0,00042845	0,00123208
0	0,06958261	0	0,02789678	0,02769797	0,00329993
0,01456698	0,04243342	0,00011276	0,00042807	0,0489188	0,00701652
0,03126682	0	4,2406E-05	2,9635E-05	0	0,00182024
0,00051732	0,00578809	0	0	0,00165079	0,0019244
0	0,0638866	0	0	0,01242502	0,00409011
0,0059743	0,01179799	0,00102888	0,04911901	0,01696154	0,00402277
0,01079201	0,00244414	0	0	0,00149957	0,00048364
0,00664074	0,00952963	0,00861622	0,01589774	0,01344574	0,00332483
0,00076008	0,03978003	7,6213E-06	0,00071454	0,00297394	0,00076492
0,00700431	0,00159455	0,01691548	0,00397443	8,821E-05	3,2617E-05
0,00409982	0	0	0	0	0

0,00010833	0,00085975	0,00203775	0,31191486	4,1132E-05	0
0,08873657	0,00143149	0,00355056	0,00575801	0,0010283	0,00098192
0,00116862	0,04967603	0,00081486	0,00984591	0,00017275	0
0	0	0	0	0	0
0,02042793	0,00996515	0,00257225	0,00043578	2,4679E-05	0
0,00533759	0,08865053	0,00181465	0,00375683	0,00073215	4,4633E-05
0,01039943	0,20917126	0,00063471	0,00019245	0	0
0,00596129	0,0004488	0,00144957	0,00035467	0,00117637	8,9266E-05
0,00604007	0,04438057	0,06398522	0,0004085	0,00702534	0,00200848
0,00021994	0,00126941	0,01645951	0,03692458	0,00066634	0,00535595
0,0010406	0,00064364	0,00212604	7,9634E-05	0,20469727	0,00124972
0,00486489	2,5524E-06	0,00054881	7,3736E-06	0,02621751	0,1561705
0,01106909	0,0374107	0,00450501	0,00081404	0,0019332	0,0002678
0,00049568	0,00021994	0,00014913	0,00016591	9,8717E-05	0
0,00338441	0,00119199	0,00119426	0,00112815	0,00051004	4,4633E-05
0,00088632	0,00056154	0,00041041	0,00026619	0,00014808	4,4633E-05
4,924E-05	0,00226955	5,0109E-05	0,0204373	2,4679E-05	0
0	0,0006062	0	7,3736E-07	0	0

0,01192152	0,0002874	0,03619049	0,03322294	0,00140031	0,00061211
0,00505831	0,00079671	0,01733608	0,02333699	0,00314173	0,08824629
0,00020562	5,0931E-05	0,07077534	0,0001142	0,00087	0,00038015
0	0	0	0	0	0
9,5957E-05	2,9103E-05	0	0	1,8633E-05	0
0,0015079	0,00070576	0,04692673	0,00083914	0,00199368	0,00126287
0,00019648	3,2741E-05	0,00097378	0	0,00110219	0
0,00310718	0,00083308	0,01520856	0,00480146	0,00215994	0,00093427
0,00583967	0,01597049	0,07757247	0,0005015	0,00333952	0,00174611
0,00029244	4,7293E-05	0,04682542	0,09961916	1,4333E-06	0,00024484
0,00823403	0,00011278	0,01172335	0,00058591	0,00094453	0,00268682
0,00787761	0,00767966	0	0	0,00025082	0,04130101
0,0435325	0,00416542	0,02330807	0,00235356	0,00854803	0,00040592
0,00029244	0,00119688	0,01764268	0,00018868	0,00474843	0,00068298
0,00046151	9,4586E-05	0,05447569	0,00320759	0,00115092	0,00061211
0,00040211	0,00010914	0,03720426	0,00092355	0,00357171	2,5773E-05
1,8278E-05	3,6379E-06	0,0016423	8,9376E-05	0,00025799	6,4432E-06
0	7,2758E-06	0,02166644	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 12: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2011

0,03022402	0	0	0,00740611	0,00581434	0,00064299
0,00272391	0,11641349	0,00031911	0,00273357	0,03087083	0,00700684
0,00229329	0,05463457	0,1164395	0,15082513	0,0053097	0,00036475
0	0	0,00804872	0,37392582	0	0
0,00014258	0	1,3923E-05	0,00411723	0,0001865	0,00794034
0,02018237	0,03216111	0,0006069	0,01374457	0,02599996	0,02458082
0,00016964	0,00119843	8,9706E-05	0,11228819	0,000373	0,0009713
0,00073801	0,06606013	0	0,03120446	0,03005902	0,00317103
0,02360273	0,0381918	0,00010458	0,00045406	0,05032143	0,00639246
0,03315382	0	2,0251E-05	3,3748E-05	0	0,00166367
0,00127399	0,00541413	0	0	0,00176624	0,0018217
0,00023827	0,06394457	0	0	0,0142177	0,00414369
0,00512111	0,01292841	0,00107505	0,06363918	0,02123878	0,00446178
0,00090572	0,0034951	0	0	0,00244641	0,00069919
0,00627766	0,00912118	0,00578993	0,01797838	0,0147004	0,00322109
0,00072254	0,02849645	3,6389E-06	0,00060439	0,00243544	0,00055444
0,01104161	0,00135257	0,0130381	0,00413871	7,6793E-05	2,8267E-05
0,00389303	0	0	0	0	0

7,689E-05	0,00123545	0,00214368	0,2483592	2,9616E-05	0
0,06687761	0,00142189	0,00403659	0,00495432	0,00098474	0,00071697
0,00098558	0,05419827	0,00103481	0,00946389	0,0001851	0
0	0	0	0	0	0
0,01678988	0,0101696	0,00318907	0,00040871	2,9616E-05	0
0,00420796	0,11748149	0,00215849	0,00338257	0,00074041	3,4141E-05
0,00622339	0,20474633	0,00057348	0,00013147	0	0
0,00435009	0,00048148	0,00159559	0,00029527	0,0010958	6,8283E-05
0,00417767	0,04883278	0,06678101	0,0003223	0,00617499	0,00136565
0,00015378	0,00136207	0,01723408	0,02925627	0,00059232	0,00368727
0,00074793	0,00069087	0,00230557	6,5202E-05	0,18710805	0,00088767
0,00374196	2,8684E-06	0,00063697	6,3612E-06	0,02565507	0,11901673
0,00932228	0,03569728	0,00572424	0,00078243	0,00207314	0,00020485
0,00054522	0,00023603	0,00024759	0,0002078	0,00014068	0
0,00249076	0,00127888	0,00132578	0,00094729	0,00048126	3,4141E-05
0,00048697	0,00060236	0,0003407	0,00016751	0,00010366	0
3,262E-05	0,00243525	4,8672E-05	0,01522768	1,4808E-05	0
0	0,00065071	0	5,301E-07	0	0

0,00945836	0,00072277	0,03387146	0,03083436	0,00150695	0,00063224
0,00433837	0,0021588	0,01753889	0,02340575	0,00365407	0,09910826
0,00019738	0,00015216	0,07991619	0,00012972	0,00113021	0,00047281
0	0	0	0	0	0
9,0794E-05	8,5591E-05	0	0	2,3205E-05	0
0,00135401	0,00200664	0,04965154	0,00088209	0,00242695	0,0014844
0,00013422	6,6571E-05	0,00078182	0	0,00101828	0
0,00257776	0,00218733	0,01488417	0,00466558	0,00243241	0,00101709
0,00459496	0,03965725	0,07199719	0,00046267	0,00356671	0,00180327
0,00023291	0,00011412	0,043701	0,09200581	1,365E-06	0,0002529
0,00673454	0,00029481	0,01131906	0,00056212	0,00104695	0,00288083
0,00689244	0,0212076	0	0	0,00029893	0,04734678
0,04170598	0,01259142	0,0263648	0,00263763	0,01111237	0,00050579
0,00036712	0,00471703	0,0260625	0,00027674	0,00804797	0,00111055
0,00038686	0,00025677	0,05383979	0,00313922	0,00130766	0,00067073
0,00025264	0,00020922	0,02748889	0,00067887	0,00303437	1,6493E-05
1,1843E-05	9,5101E-06	0,00143797	7,7832E-05	0,00025935	5,4978E-06
0	1,902E-05	0,02388034	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 13: مصفوفة المعملات الفنية لسنة 2012

0,02900323	0	0	0,00775047	0,00943584	0,00075707
0,00277428	0,1205721	0,00033402	0,00287227	0,04648814	0,0076573
0,00233605	0,05095681	0,10407112	0,14072952	0,00720314	0,00035873
0	0	0,0066123	0,36685088	0	0
0,00014535	0	8,9013E-06	0,00130241	7,974E-05	0,00258448
0,02068734	0,03252154	0,00059307	0,01406481	0,0382351	0,02622808
0,000105	0,00114043	7,1965E-05	0,11213766	0,00051831	0,00097452
0,00075323	0,06420607	0	0,03078095	0,04247458	0,00325187
0,03374736	0,03500818	0,00012024	0,00041863	0,06706093	0,00618248
0,03397646	0	1,9764E-05	3,1979E-05	0	0,00177643
0,00126435	0,00645897	0	0	0,00306997	0,00229301
0,00022519	0,06290172	0	0	0,02033358	0,00430101
0,00504395	0,01240178	0,00075555	0,06161423	0,02962323	0,00451631
0,00091897	0,00348408	0	0	0,00354841	0,00073557
0,00642241	0,01135551	0,00436163	0,02241997	0,02660642	0,00423038
0,00073544	0,0286643	4,6769E-06	0,0006105	0,0035617	0,00058876
0,01124681	0,0019914	0,0099628	0,00569512	0,00017277	4,3612E-05
0,0039653	0	0	0	0	0

7,8312E-05	0,00124668	0,00213504	0,24638136	2,3748E-05	0
0,06413783	0,00141508	0,00373188	0,00456246	0,00073024	0,000688
0,00084969	0,04963796	0,00086146	0,00784816	0,00012468	0
0	0	0	0	0	0
0,00479663	0,01027945	0,00087839	0,00011196	5,9369E-06	0
0,00394107	0,09392124	0,00194803	0,00304115	0,00053432	2,9913E-05
0,00547991	0,21605023	0,00048658	0,00011147	0	0
0,00391366	0,0004759	0,00138359	0,00025486	0,00075993	5,9827E-05
0,00354559	0,05686061	0,05463359	0,00026272	0,00404899	0,00116662
0,00014292	0,00134646	0,01556728	0,02632489	0,00042746	0,00341011
0,0008262	0,0006825	0,00245492	6,924E-05	0,15967988	0,00095722
0,00340855	2,5965E-06	0,00055936	5,4017E-06	0,01804829	0,10714927
0,00828153	0,03863112	0,00490138	0,00066735	0,00142487	0,00017948
0,00050316	0,00023331	0,00022002	0,00018415	0,00010093	0
0,00287015	0,00126374	0,00147244	0,00104842	0,00042746	2,9913E-05
0,00045421	0,00059534	0,00030634	0,00014977	7,1243E-05	0
4,503E-05	0,00240693	6,4314E-05	0,01990817	1,7811E-05	0
0	0,00064281	0	4,9106E-07	0	0

0,00908644	0,00075446	0,03533146	0,03497239	0,00181675	0,00068119
0,00386788	0,00210905	0,01693627	0,02464026	0,00409074	0,09861183
0,00015833	0,00013717	0,06997718	0,00012425	0,0011404	0,00042331
0	0	0	0	0	0
2,2619E-05	2,572E-05	0	0	8,1652E-06	0
0,0011762	0,00191187	0,0470121	0,00090469	0,00265367	0,00144509
0,00010986	6,0014E-05	0,0006966	0	0,0010465	0
0,00215852	0,00200617	0,01358074	0,00460889	0,00255569	0,0009488
0,00362553	0,03431927	0,06180078	0,00043099	0,00353415	0,0015862
0,00020357	0,00011145	0,0406854	0,09464329	1,3609E-06	0,00024328
0,00691823	0,00033436	0,01252991	0,00068337	0,00134997	0,00330377
0,00583898	0,01969307	0	0	0,00031708	0,04474438
0,03445223	0,01141118	0,02349321	0,0025743	0,01152511	0,0004671
0,00031667	0,00444102	0,02383904	0,00028344	0,00867139	0,00106557
0,00041684	0,00030007	0,06208189	0,00397211	0,00175959	0,00080283
0,0002165	0,00020576	0,02584633	0,00069114	0,00330008	1,9463E-05
1,6157E-05	1,7147E-05	0,00198259	0,00011648	0,0004137	4,8656E-06
0	1,7147E-05	0,02174133	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 14: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2013

0,02727831	0	0	0,00895468	0,01223251	0,00088821
0,00302213	0,11588361	0,00026324	0,00284452	0,04869895	0,00725358
0,00254468	0,05678955	0,12051366	0,16043249	0,00875071	0,00039407
0	0	0,00620889	0,40578205	0	0
0,00015822	0	9,3623E-06	0,00128404	7,7031E-05	0,00240663
0,02008116	0,02357581	0,00059887	0,01048675	0,03021153	0,01873805
0,00014312	0,001206	7,7863E-05	0,13847982	0,00060084	0,00101528
0,00084995	0,06264823	0	0,03100295	0,04515553	0,00312738
0,03156622	0,04629499	8,0047E-05	0,0005658	0,0966584	0,00805768
0,03346489	0	1,4043E-05	3,3587E-05	0	0,00175224
0,00141923	0,00786756	0	0	0,00408264	0,00275286
0,0002421	0,06667943	0	0	0,02349443	0,00449326
0,00559584	0,01333656	0,00068672	0,06818323	0,03472554	0,00478728
0,00095371	0,00335933	0	0	0,0037283	0,00069889
0,00693516	0,00877458	0,00424781	0,01765101	0,022416	0,00322153
0,00080304	0,02569555	3,2768E-06	0,00055805	0,0034818	0,00052012
0,01225033	0,00127655	0,00907718	0,00354725	0,00012325	2,7523E-05
0,00431892	0	0	0	0	0

8,7988E-05	0,00115043	0,00232408	0,2732871	2,2258E-05	0
0,05739889	0,0014021	0,00328064	0,0040863	0,00055088	0,00057179
0,00088158	0,03139851	0,00087837	0,00814979	0,00011129	0
0	0	0	0	0	0
0,00422006	0,01045645	0,00075847	9,8678E-05	5,5644E-06	0
0,00265996	0,10988338	0,00129193	0,00205409	0,00030048	2,7228E-05
0,00539437	0,23830507	0,00047003	0,00010938	0	0
0,00355676	0,00047452	0,00123459	0,0002318	0,0005787	5,4456E-05
0,00436558	0,04574425	0,06608288	0,00032396	0,00418999	0,00130694
0,00013367	0,00134245	0,01425116	0,02455129	0,00033386	0,00291339
0,00093741	0,00068061	0,00273503	7,8663E-05	0,15213061	0,00100743
0,00336386	2,6809E-06	0,00054214	5,5856E-06	0,01496823	0,09693141
0,00829291	0,0269402	0,00482192	0,00066887	0,00119635	0,0001906
0,00045179	0,0002329	0,00019375	0,00016524	7,7902E-05	0
0,00206434	0,00126035	0,00104084	0,00075498	0,00025596	2,7228E-05
0,00037903	0,00059382	0,00025109	0,00012521	5,008E-05	0
2,7073E-05	0,00240006	3,7359E-05	0,01190979	1,1129E-05	0
0	0,00064107	0	4,6546E-07	0	0

0,01070352	0,00045722	0,04351718	0,03844685	0,00234624	0,00081575
0,00367944	0,00103141	0,01673899	0,02187232	0,00426626	0,09520863
0,00017586	7,9748E-05	0,08145637	0,00012614	0,00137869	0,00047662
0	0	0	0	0	0
2,3673E-05	1,0633E-05	0	0	8,2228E-06	0
0,00084546	0,00070178	0,0353855	0,00060546	0,00208585	0,00105405
0,00011498	3,1899E-05	0,00076603	0	0,00120053	0
0,00208321	0,00099419	0,01384041	0,00415174	0,0027053	0,00093032
0,00474472	0,02302065	0,08488923	0,00052618	0,00506935	0,00210811
0,00019953	5,8482E-05	0,04057879	0,08748207	1,3705E-06	0,00024289
0,00833624	0,00020735	0,01552332	0,00076764	0,00178435	0,00404207
0,00612451	0,01059056	0	0	0,00036454	0,04764327
0,03665915	0,00622036	0,02575738	0,00255519	0,01344701	0,00050411
0,00030098	0,00216915	0,02276662	0,00025228	0,00906974	0,00103114
0,00031789	0,00011696	0,04859985	0,0028363	0,00147462	0,00062327
0,00019276	9,0381E-05	0,02396594	0,00057303	0,00320963	1,8331E-05
1,0146E-05	5,3165E-06	0,0013263	6,8475E-05	0,0002878	4,5828E-06
0	5,3165E-06	0,01719869	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 15: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2014

0,02565409	0	0	0,00963098	0,01509623	0,00011718	0,00010431
0,00270327	0,11661618	0,0004129	0,00269048	0,04577699	0,00072933	0,05190654
0,00227622	0,07908949	0,1260969	0,20542809	0,01137982	5,485E-05	0,00110452
0	0	0,01022093	0,40914629	0	0	0
0,00014166	0	0	0,0019814	0,00012207	0,00038842	0,00612413
0,02051775	0,02496133	0,00106396	0,01044329	0,02986694	0,00198238	0,00253053
0,00075459	0,00120477	0,00015706	0,12256841	0,00055611	0,00010146	0,00484673
0	0,05289783	0,00204296	0,02461825	0,03561789	0,00026383	0,00269771
0,03135811	0,03203014	9,5716E-05	0,00037025	0,06246016	0,00055702	0,00271485
0,03243645	0	9,4753E-06	2,4683E-05	0	0,00014657	0,00010002
0,00135993	0,00779422	0	0	0,00377067	0,00027258	0,00083446
0,00020869	0,07058583	0	0	0,0232208	0,00047526	0,00320067
0,00516157	0,01010469	0,00102461	0,0485319	0,02456359	0,00036238	0,00564546
0,00086101	0,00322123	0	0	0,00333663	6,6937E-05	0,00038865
0,00628448	0,00855479	0,00707096	0,0161227	0,02039958	0,00031385	0,00180895
0,00071762	0,02533203	7,0663E-06	0,00051611	0,003201	5,1234E-05	0,00033578
0,01095784	0,00213151	0,01555968	0,00477959	0,00018989	4,6024E-06	4,0008E-05
0,00386314	0	0	0	0	0	0

0,00025593	0,00392043	0,26440821	2,9726E-05	0	0,01344175	0,00080995
0,00189089	0,00421684	0,00301326	0,00049049	0,00043348	0,0035206	0,00138577
0,01165455	0,00156274	0,00831707	0,00013377	0	0,00023216	0,00014554
0	0	0	0	0	0	0
0,01385851	0,00156528	0,00011667	4,9544E-06	0	3,5265E-05	2,5311E-05
0,09563797	0,00174704	0,00159382	0,0002824	2,0642E-05	0,00084929	0,00099978
0,226758	0,00060046	8,0392E-05	0	0	0,00010873	4,4294E-05
0,00146802	0,00133172	0,00014347	0,00043103	4,1284E-05	0,00167508	0,00112001
0,0648388	0,05840217	0,00016408	0,00256638	0,00068118	0,00312093	0,02132439
0,00415348	0,01524008	0,01506217	0,00024772	0,00181649	0,00015869	6,3277E-05
0,00210605	0,0034618	5,6893E-05	0,13354571	0,00074311	0,00785817	0,00027209
8,3325E-06	0,00073296	4,1227E-06	0,0140358	0,07660233	0,00616546	0,01500933
0,04570371	0,00466613	0,00037145	0,00080261	0,00010321	0,02641625	0,00631506
0,00072017	0,00023781	0,00011626	6,4407E-05	0	0,0002733	0,00278419
0,00389904	0,00129605	0,00053925	0,00022295	2,0642E-05	0,00029387	0,00015187
0,00183673	0,00031594	9,0286E-05	4,459E-05	0	0,00017926	0,00012023
0,00742519	7,9835E-05	0,01455343	1,4863E-05	0	1,4694E-05	1,2655E-05
0,00198344	0	4,1227E-07	0	0	0	1,2655E-05

0,0569694	0,05186152	0,0035737	0,00103276
0,01686009	0,02248687	0,00495084	0,09208076
0,11087376	0,00018169	0,00221374	0,00063489
0	0	0	0
0	0	1,4538E-05	0
0,03695161	0,00065739	0,00254679	0,00107085
0,00075384	0	0,00138507	0
0,01142314	0,00358099	0,00263534	0,00075341
0,05789238	0,00036999	0,0040442	0,001401
0,03564777	0,0748307	1,3216E-06	0,00019893
0,01565442	0,00077632	0,00203928	0,00384746
0	0	0,00044539	0,04847202
0,01978911	0,00197879	0,01174669	0,00036824
0,02310767	0,00024446	0,01002724	0,00095234
0,04850367	0,00282449	0,00165865	0,0005841
0,02343807	0,00057481	0,00364771	1,6931E-05
0,00216966	0,00011562	0,00055376	8,4653E-06
0,01632744	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 16: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2015

0,0273169	0	0	0,02897193	0,01465168	0,00109139
0,00258078	0,11780042	0,00061885	0,00561465	0,03930809	0,00601032
0,00199214	0,03163661	0,18856103	0,17574792	0,00387025	0,00017889
0	0	0,02138422	0,24961404	0	0
0,00013535	0	0	0,00397289	0,00010531	0,00317916
0,02088842	0,02040052	0,00141844	0,01773494	0,02075983	0,01321638
0,00012123	0,00016971	0,00020732	0,03059257	6,5821E-05	0,00011659
0,00071202	0,05978242	0,00054864	0,05731211	0,03422674	0,00243243
0,02962331	0,05112419	0,00025635	0,00122893	0,08476384	0,00725324
0,03101574	0	1,1633E-05	0,00015362	0	0,00328062
0,00135223	0,01506338	0	0	0,00620031	0,00429658
0,00019857	0,08440817	0	0	0,02361645	0,00463657
0,00485374	0,01910135	0,00206638	0,19015323	0,03947923	0,005588
0,0004889	0,00662461	0	0	0,00584487	0,00112365
0,00599942	0,02855839	0,01323567	0,1139003	0,05792217	0,00854755
0,0006841	0,00478119	1,2464E-05	0,00020546	0,0005134	7,8767E-05
0,01046216	0,00244912	0,0299817	0,01459925	0,0001843	4,3166E-05
0,00368872	0	0	0	0	0

0,00017254	0,00127923	0,00237842	0,26390064	1,4428E-05	0
0,07592103	0,00147223	0,00226295	0,00266099	0,00019838	0,00031924
0,00063927	0,05395404	0,00033214	0,00290849	2,1642E-05	0
0	0	0	0	0	0
0,00889675	0,01533734	0,00083462	0,00010231	3,607E-06	0
0,00299508	0,10891314	0,00075836	0,00113881	9,3782E-05	1,9953E-05
0,00098877	0,21635674	4,4903E-05	9,7057E-06	0	0
0,0044152	0,00049863	0,0007997	0,00014195	0,00019838	1,9953E-05
0,0062733	0,05343445	0,0495298	0,0002293	0,00164839	0,0007981
0,00039816	0,00141041	0,02221543	0,03612233	0,00027413	0,00369121
0,0023359	0,00071528	0,00355444	9,6249E-05	0,1036683	0,00105748
0,00554112	2,9568E-06	0,00046613	4,4485E-06	0,00674145	0,06767892
0,01545319	0,03981261	0,00468627	0,00061348	0,00060958	0,00013967
0,0011591	0,00024461	0,00025944	0,00020908	5,4105E-05	0
0,00874412	0,00132412	0,0022993	0,00157395	0,00029938	1,9953E-05
9,2905E-05	0,00062389	3,1361E-05	1,4963E-05	3,607E-06	0
6,6361E-05	0,00252137	4,9179E-05	0,01462089	7,214E-06	0
0	0,00067362	0	0,00018845	0	0

0,00868258	0,0005207	0,03897511	0,02955726	0,00225678	0,00100265
0,00201298	0,00079475	0,01046554	0,01134009	0,00276644	0,0791151
5,1483E-05	3,4257E-05	0,08171416	3,4777E-05	0,00049002	0,00021485
0	0	0	0	0	0
2,0593E-05	1,3703E-05	0	0	8,2704E-06	0
0,00039384	0,00045904	0,05738828	0,00026662	0,00115165	0,00074256
7,7224E-06	6,8513E-06	0,00057238	0	0,00010751	0
0,00107084	0,00071939	0,01186068	0,00201994	0,00164787	0,00072749
0,00281869	0,01926595	0,03444184	0,0002956	0,00357176	0,00190353
0,00024712	9,5919E-05	0,04342108	0,10247813	3,1014E-06	0,00045986
0,00858991	0,00029461	0,00763752	0,0007506	0,00218028	0,00632499
0,00417268	0,01016053	0	0	0,00029463	0,04930323
0,02825121	0,00675541	0,0145773	0,00186635	0,0122846	0,00059179
0,00031919	0,00324068	0,02151009	0,00025213	0,01141414	0,00166606
0,00055601	0,00028776	0,0729682	0,00470644	0,0030621	0,00166229
1,8019E-05	1,3703E-05	0,02359251	5,5063E-05	0,00038147	3,7694E-06
1,0297E-05	6,8513E-06	0,0055558	6,6655E-05	0,00035149	7,5387E-06
0	0,00581678	0,02138576	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 17: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2016

0,02403763	0	0	0,03301127	0,02773472	0,00214844
0,00258061	0,11670484	0,00063772	0,00340208	0,03957504	0,00628993
0,00199196	0,05698614	0,19426294	0,1935806	0,00708273	0,00034054
0	0	0,02203102	0,37257036	0	0
0,00013521	0	0	0,00402896	0,00017886	0,00556924
0,02105137	0,01827332	0,00146124	0,00971406	0,01888727	0,01250643
0,00012622	0,00012172	0,00021358	0,01349873	4,7695E-05	8,8884E-05
0,00067551	0,06414792	0,00056516	0,03760605	0,03730952	0,00275719
0,02662133	0,0365069	0,00026417	0,00053708	0,06150287	0,00547117
0,02972172	0	1,1842E-05	0,00011316	0	0,00419948
0,00147612	0,0130144	0	0	0,00543725	0,00392164
0,0002173	0,08020042	0	0	0,02279827	0,00465353
0,00626599	0,01981846	0,00212889	0,12065512	0,04162593	0,0061247
0,00050797	0,00691336	0	0	0,00620037	0,00123878
0,00615017	0,02694049	0,01363582	0,0657046	0,05551713	0,00851763
0,00068338	0,02234731	1,2918E-05	0,00058737	0,00244438	0,00038934
0,01046187	0,00072288	0,03088825	0,00263688	5,9619E-05	1,3433E-05
0,00368847	0	0	0	0	0

0,00037769	0,00103756	0,00471175	0,29056531	3,3345E-05	0
0,08861057	0,00158623	0,00238416	0,00155751	0,00026676	0,00029069
0,00135825	0,05641785	0,00063617	0,00309575	5,187E-05	0
0	0	0	0	0	0
0,01738364	0,01253549	0,00147168	0,00010045	7,41E-06	0
0,00315956	0,10723085	0,00072235	0,00060269	0,00011485	1,71E-05
0,00084013	0,20772395	3,421E-05	4,0773E-06	0	0
0,0055831	0,00069704	0,00091248	8,97E-05	0,00028528	3,4199E-05
0,00527804	0,06290915	0,03760321	9,6742E-05	0,00159685	0,00053009
0,00056896	0,00197228	0,02862246	0,02586645	0,00045201	0,0041381
0,00237754	0,00100003	0,00326507	4,9298E-05	0,12172386	0,00083788
0,00620291	4,0031E-06	0,00047039	2,5946E-06	0,00870673	0,05947231
0,01888958	0,03933457	0,00516963	0,00037622	0,00085956	0,0001368
0,00142604	0,00034202	0,00028815	0,00012899	7,7805E-05	0
0,00971838	0,00185144	0,00230588	0,00087735	0,00038161	1,71E-05
0,00050601	0,00087218	0,00015723	4,1143E-05	2,223E-05	0
2,4211E-05	0,00352574	1,5131E-05	0,00255236	3,705E-06	0
0	0,00094198	0	0,00031024	0	0

0,01724573	0,00087274	0,04075193	0,04203432	0,00404307	0,00186275
0,0021235	0,00070074	0,01074415	0,00857355	0,00263557	0,07819541
9,9329E-05	5,0963E-05	0,06975112	4,8393E-05	0,00084797	0,00038863
0	0	0	0	0	0
3,49E-05	1,9111E-05	0	0	1,3506E-05	0
0,00037584	0,00036948	0,04779877	0,00018282	0,00099172	0,00066335
5,3692E-06	0	0,00031985	0	7,5247E-05	0
0,00122417	0,000688	0,01335656	0,00165341	0,00169981	0,00077726
0,00214498	0,01229487	0,02985516	0,00016131	0,00245228	0,00135686
0,00031946	0,0001083	0,05708719	0,09477683	2,8941E-06	0,00055615
0,00791145	0,00022933	0,00596843	0,00049468	0,00181075	0,0054509
0,00422553	0,00862552	0	0	0,00026915	0,04673298
0,03124312	0,0062621	0,01510163	0,00147866	0,01225559	0,0006131
0,00035436	0,00302594	0,02095057	0,00020164	0,01145296	0,00173209
0,00055839	0,00024208	0,07125881	0,00338748	0,00277738	0,00156123
9,6645E-05	5,0963E-05	0,02327916	0,00019357	0,00171138	1,3401E-05
2,6846E-06	0	0,02047225	1,6131E-05	0,00010033	3,3503E-06
0	0,01447355	0,02566297	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 18: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2017

0,02317552	0	0	0,03617355	0,02086389	0,00182849	0,00038407
0,00262506	0,1199613	0,00061429	0,00452063	0,0360782	0,0064917	0,10944487
0,00190753	0,02870404	0,18407591	0,12604894	0,00316274	0,00017223	0,00082051
0	0	0,01852039	0,36526705	0	0	0
0	0	2,0848E-05	0,00432623	0,00014028	0,00464355	0,01734548
0,02031423	0,02181115	0,00115013	0,01498918	0,01999668	0,01498795	0,00453402
0,00074776	4,4585E-05	0,00023793	0,00628045	1,2753E-05	3,2095E-05	0,00036412
0	0,05237439	0,00184983	0,03968978	0,02702358	0,00226041	0,00547673
0,02738411	0,0486426	0,00011357	0,00092425	0,07269203	0,00731938	0,00844953
0,02815756	0	1,1887E-05	0,00015347	0	0,00443945	0,00072075
0,00156374	0,01334216	0	0	0,00494816	0,00403669	0,00292791
0,00021751	0,08016443	0	0	0,02021349	0,00467022	0,00744945
0,00625203	0,01645868	0,00193797	0,12951914	0,03065818	0,00510688	0,01884934
0,00054015	0,00785817	0	0	0,00624896	0,00141374	0,00194529
0,00618488	0,03270334	0,01019297	0,10310476	0,059786	0,0103817	0,01417566
0,00067071	0,02303501	1,5911E-05	0,00078271	0,00223177	0,00040299	0,00062598
0,01031911	0,00445185	0,02031828	0,02098485	0,00030607	8,3175E-05	0,00017458
0,00363821	0	0	0	0	0	0

0,00117601	0,00402908	0,28471558	3,098E-05	0	0,020525
0,00155991	0,00247239	0,00185077	0,00028915	0,00028711	0,00306782
0,06089602	0,00032306	0,00180245	2,7538E-05	0	7,1902E-05
0	0	0	0	0	0
0,01415051	0,0012329	9,6272E-05	3,4422E-06	0	3,8947E-05
0,11470637	0,00087028	0,00083168	0,00014113	1,6889E-05	0,00062914
0,20368404	1,2454E-05	1,8303E-06	0	0	2,9959E-06
0,00061253	0,00075161	8,4925E-05	0,00024784	1,6889E-05	0,00140209
0,06006111	0,0505488	0,00014898	0,00224432	0,00067555	0,00401452
0,001733	0,03040341	0,03147994	0,00050256	0,00423908	0,00047335
0,00087865	0,0033771	5,8203E-05	0,13152686	0,00084444	0,01138747
3,4711E-06	0,0004747	2,9284E-06	0,00917005	0,05797909	0,00592891
0,04262462	0,00433162	0,0003613	0,00075384	0,00010133	0,0364333
0,00030037	0,00033038	0,00016948	9,294E-05	0	0,00056623
0,00162679	0,00282402	0,00123141	0,00048879	3,3778E-05	0,0009527
0,00076642	0,00016409	4,9051E-05	2,4095E-05	0	0,00013781
0,00309807	9,5233E-05	0,01815886	1,7211E-05	0	2,6963E-05
0,00082751	0	0,00017571	0	0	0

0,00080031	0,04032539	0,03417032	0,00348342	0,0014936
0,00078253	0,01060391	0,00845206	0,00275303	0,07592187
2,9641E-05	0,06928232	2,4892E-05	0,00043407	0,00018374
0	0	0	0	0
1,7785E-05	0	0	1,0874E-05	0
0,00048019	0,05550115	0,00021045	0,00120343	0,00074977
0	0,00046426	0	2,7186E-05	0
0,00061061	0,01310982	0,00129666	0,00141004	0,00059863
0,01782623	0,03568795	0,00020593	0,00332031	0,00170698
0,00012449	0,04461335	0,09569499	3,6248E-06	0,00055121
0,00025491	0,00514573	0,00048653	0,0018867	0,00527799
0,00938441	0	0	0,00027367	0,04412353
0,00566147	0,01251955	0,00117673	0,01034334	0,00048009
0,00374072	0,01992798	0,0002195	0,01322958	0,00186108
0,00032013	0,07163459	0,0039443	0,00342633	0,00179292
5,9282E-05	0,02914609	0,00019235	0,00179337	1,1854E-05
1,1856E-05	0,01895665	8,8254E-05	0,00062528	1,1854E-05
0,00771857	0,02650749	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 19: مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2018

0,02483801	0	0	0,04654166	0,01993024	0,00278677	0,00055882
0,00263326	0,10539846	0,00050405	0,00382691	0,02268376	0,00650964	0,10481278
0,00191359	0,0330732	0,16737028	0,13993695	0,00261366	0,00022646	0,00103256
0	0	0,02429694	0,32369269	0	0	0
0	0	1,8697E-06	0,00316309	6,9931E-05	0,00402163	0,01434544
0,02006985	0,0207027	0,00260546	0,01370789	0,01358403	0,01623697	0,00468906
0,00073851	0,00030671	0,00373244	0,04207	7,8672E-05	0,00025477	0,00275272
0	0,05684936	0,0007119	0,04151017	0,02098795	0,00280005	0,00647822
0,02536853	0,04549695	0,00013369	0,00083367	0,04865427	0,00781374	0,00861462
0,02788774	0	1,3088E-05	0,00013519	0	0,00463176	0,0007175
0,00147928	0,01314792	0	0	0,00348779	0,00454009	0,00314367
0,00022381	0,08000784	0	0	0,01443194	0,00532007	0,00810409
0,0063572	0,01617878	0,00148269	0,12268293	0,02157362	0,00572988	0,02019814
0,00053554	0,00624276	4,1446E-05	0	0,00354898	0,00128168	0,00168567
0,00625271	0,02713502	0,0111135	0,08242932	0,03549856	0,00983142	0,01282075
0,00067445	0,01003612	3,0227E-05	0,00032931	0,00069931	0,00020033	0,00029666
0,01035118	0,00419805	0,02522869	0,01906695	0,00020105	8,9495E-05	0,00017708
0,00364934	0	0,00189871	0	0	0	0

0,00162488	0,00471327	0,29767084	4,1775E-05	0	0,02152903	0,00083847
0,00367016	0,00190296	0,00127328	0,00025708	0,00030284	0,00211651	0,00053943
0,06415566	0,0003259	0,00162615	3,2135E-05	0	6,4909E-05	2,3454E-05
0	0	0	0	0	0	0
0,0157873	0,0008197	5,7203E-05	3,2135E-06	0	2,3182E-05	1,1727E-05
0,11210815	0,00072341	0,00061786	0,00013818	1,7814E-05	0,00046827	0,00035767
0,18854406	7,6538E-05	9,6487E-06	0	0	1,8546E-05	5,8634E-06
0,00051326	0,00071477	7,2021E-05	0,00026993	1,7814E-05	0,00119619	0,00051598
0,06362085	0,04141889	0,00010889	0,00211769	0,00073037	0,00294874	0,01304024
0,00145186	0,02434717	0,02253074	0,00046274	0,00445347	0,00033846	8,7951E-05
0,00073606	0,00291524	4,5142E-05	0,1307891	0,00096195	0,00881608	0,00019936
2,4564E-05	0,00041479	2,0676E-06	0,00923557	0,0664814	0,00464797	0,00732341
0,04852199	0,00373	0,00027809	0,00074553	0,0001247	0,02813356	0,00435066
0,00283735	0,00023023	0,00010545	7,391E-05	0	0,00035468	0,00232191
0,0035176	0,00205295	0,00079981	0,00040811	3,5628E-05	0,00062127	0,00020522
0,00064211	6,2342E-05	1,6885E-05	9,6405E-06	0	4,8682E-05	2,3454E-05
0,00475011	7,9007E-05	0,01340721	1,6067E-05	0	2,0864E-05	1,1727E-05
0,00069339	0	0,00051517	0	0	0	0,02259175

0,04258637	0,04548897	0,00502037	0,00203904
0,01074434	0,00740269	0,00261026	0,06821633
0,07122947	2,7894E-05	0,00053982	0,00021656
0	0	0	0
0	0	9,1355E-06	0
0,05080501	0,0001974	0,00123246	0,00072843
0,00034973	0	0,00020513	0
0,01396567	0,00140115	0,00165186	0,00066655
0,03214586	0,00019097	0,0033519	0,00163123
0,04571016	0,08720794	3,322E-06	0,00051749
0,00539977	0,00047635	0,00200732	0,00531837
0	0	0,00029483	0,045036
0,01333862	0,00115439	0,01097423	0,00048374
0,01759958	0,0001738	0,01134214	0,00151029
0,06970487	0,00326147	0,0030687	0,00152154
0,02998054	8,3683E-05	0,00084296	5,6249E-06
0,02208895	8,3683E-05	0,00063616	1,125E-05
0,02736276	0	0	0

المصدر: تم حسابه من قبل الطالبة بالاعتماد على جدلول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 20:حساب معامل الاستقرار النقدي

	معدل تغير في الناتج المحلي الحقيقي PIBR	معدل تغير في الكتلة النقدية M2	معامل الاستقرار النقدي B
2000	0,038	0,130	0,092
2001	0,030	0,223	0,193
2002	0,056	0,173	0,117
2003	0,072	0,156	0,084
2004	0,043	0,114	0,071
2005	0,059	0,112	0,053
2006	0,017	0,187	0,170
2007	0,035	0,215	0,180
2008	0,023	0,160	0,137
2009	0,016	0,031	0,015
2010	0,036	0,154	0,118
2011	0.029	0,199	0,170
2012	0,034	0,109	0,075
2013	0,028	0,084	0,056
2014	0,038	0,146	0,108
2015	0,037	0,001	-0,036
2016	0,032	0,008	-0,024
2017	0,013	0,084	0,071
2018	0,014	0,111	0,097

Source :Knoema,Algeria-Gross domistic product in Constant pricesgrowth rate, https://knoema.com/atlas/Algeria/Real-GDP-growth

الملحق رقم 21 : معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجات الخاصبسنة 2000

	زراعة	المحروقات	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و تجارة	خدمات	المجموع
زراعة	1	0,0044	0,16	0,066	0,042	0,034	1,3064
المحروقات	0,0023	1,2	0,009	0,02	0, 2	0,0066	1,2379
الصناعة	0,076	0,03	1,1	0,47	0,17	0,091	1,937
بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	0,00012	0,013	0,0013	1	0,0047	0,0012	1,02032
النقل و تجارة	0,003	0,0074	0,0094	0,016	1,1	0,012	1,1478
خدمات	0,0071	0,0076	0,0078	0,024	0,13	1	1,1765
المجموغ	1,08852	1,2624	1,2875	1,596	1,4467	1,1448	7,82592

المصدر: من إعدادالطالبةبناءا على جداول المدخلات و المخرجة المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2014

الملحق رقم 22: معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجات الخاص بسنة 2009

2009	زراعة	المحروقات	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و تجارة	خدمات	
زراعة	1	0,032	0,072	**0,03**	**0,052**	0,014	1,2
المحروقات	0,003	1,2	0,006	**0,035**	**0,081**	0	1,325
الصناعة	0,091	0,035	1,1	**0,43**	**0,3**	0,065	2,021
بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	0	0,024	0,003	**1,1**	**0,01**	0,001	1,138
النقل و تجارة	0,005	0,024	0,002	**0,007**	**1,1**	0,001	1,139
خدمات	0,015	0,017	0,009	**0,014**	**0,067**	1	1,122
	1,114	1,332	1,192	**1,616**	**1,61**	1,081	7,945

المصدر: من اعداد الطالبةبناءا على جداول المدخلات والمخرجة المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2014

الملحق رقم 23: معكوس مصفوفة ليونتيف لجدول المدخلات و المخرجاتالخاص بسنة 2018

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و التجارة	الخدمات	
الزراعة	1,003	0,003	0,089	0,045	0,066	0,019	**1,225**
محروقات	0,002	1,204	0,003	0,093	0,094	0	**1,396**
الصناعة	0,096	0,029	1,083	0,467	0,223	0,069	**1,967**
بناء واشغال عمومية وخدمات البترولية	0	0,031	0,004	1,046	0,018	0,001	**1,1**
النقل والتجارة	0,007	0,014	0,007	0,017	1,077	0,002	**1,124**
الخدمات	0,015	0,034	0,006	0,013	0,089	1,007	**1,164**
	1,123	**1,315**	**1,192**	**1,681**	**1,567**	**1,098**	**7,976**

المصدر: من إعدادالطالبة استنادا الى جداول المدخلات و المخرجات

الملحق رقم 24: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع النفط	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط
2000	1814.6	2507,2
2001	1815	2783,2
2002	2184	3045,7
2003	2435	3383,4
2004	2745	3829,3
2005	3016	4209,1
2006	3444.11	4619,4
2007	3903.63	5263,6
2008	434.99	6046,1
2009	4978.82	6858,9
2010	5509.21	7811,2
2011	6060.8	9346.0
2012	6606.404	10672.3
2013	7634.43	11682.2
2014	8527	12584.7
2015	9237.87	13457.6
2016	9943.92	14489.0
2017	10106.76	15176.5
2018	10886.62	15903.6

Source :ons,les comptes nationaux, Situation économique

الملحق رقم 25: الترميز الخاص بالقطاعات الاقتصادية

1	الفلاحة الصيد والغابات	10	صناعات الاغدية الزراعية
2	المياه والطاقة	11	المنسوجات الملابس الجوارب
3	المحروقات	12	جلود و احدية
4	الخدمات والاشغال البترولية	13	الخشب، الورق و الفلين
5	المناجم و المحاجر	14	صناعات اخرى
6	الصناعات الحديد و الصلب و كهرباء و الميكانيك	15-16	النقل و الاتصالات و التجارة
7	مواد بناء و الزجاج	17	الفنادق و المقاهي و المطاعم
8	البناء والاشغال العمومية	18	خدمات تموين الشركات
9	كيمياء، مطاط بلاستيك	19	خدمات تموين العائلات

المصدر:الديوان الوطني للاحصائياتONS

الملحق رقم 26: معكوس مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2010

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء واشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و التجارة	الخدمات	
الزراعة	1,05	0,001	0,077	0,031	0,054	0,012	**1,225**
البترول	0,003	1,14	0,005	0,07	0,087	0	**1,305**
الصناعة	0,098	0,012	1,095	0,422	0,295	0,067	**1,989**
بناء واشغال عمومية وخدمات البترولية	0	0,014	0,005	1,044	0,019	0,002	**1,084**
النقل و التجارة	0,006	0,009	0,002	0,003	1,058	0,001	**1,079**
الخدمات	0,012	0,019	0,007	0,01	0,067	1,002	**1,117**
	1,169	**1,195**	**1,191**	**1,58**	**1,58**	**1,084**	

المصدر: من إعدادالطالبة استنادا الى جداول المدخلات و المخرجات

الملحق رقم 27: معكوس مصفوفة المعاملات الفنية لسنة 2014

	الزراعة	البترول	الصناعة	بناء واشغال عمومية وخدمات البترولية	النقل و التجارة	الخدمات	
الزراعة	1,03	0	0,08	0,04	0,08	0,02	**1,25**
البترول	0	1,15	0,01	0,04	0,13	0	**1,33**
الصناعة	0,11	0,01	1,07	0,48	0,25	0,08	**2**
بناء وأشغال عمومية وخدمات البترولية	0	0,01	0	1,06	0,01	0	**1,08**
النقل و التجارة	0,01	0,01	0	0,01	1,05	0	**1,08**
الخدمات	0,02	0,02	0,01	0,01	0,05	1	**1,11**
	1,17	**1,2**	**1,17**	**1,64**	**1,57**	**1,1**	**7,85**

المصدر: ما إعدادالطالبة استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات

الملحق رقم 28: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية

(القيمة المضافة لقطاع الزراعي – العمالة في القطاع الزراعي)

EMP	VAGRI	
14,12	9	2000
21,6	10,5	2001
21,6	10,1	2002
21,13	10,6	2003
20,74	10,2	2004
17,16	8,2	2005
18,15	8	2006
13,62	8	2007
13,69	7	2008
12,6	10,1	2009
11,7	9	2010
11,7	8,6	2011
9	9,4	2012
10,6	10,7	2013
11,7	11,1	2014
8,7	12,1	2015
8	12,7	2016

10,1	12,2	2017
9,7	123	2018

المصدر:الديوان الوطني للاحصائياتONS

الملحق رقم 29: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية

(القيمة المضافة لقطاع الصناعي – العمالة في القطاع الصناعي)

EMP	VINDUS	
13,37	7,5	2000
13,82	8	2001
13,82	8,1	2002
12,3	7,3	2003
13,6	6,8	2004
13,16	5,9	2005
14,25	5,6	2006
11,96	5,4	2007
12,48	5	2008
13,1	6,2	2009
13,7	5,5	2010
14,2	4,8	2011
13,1	4,8	2012
13	5	2013
14,2	5,2	2014
13	5,7	2015
13,5	5,8	2016
13,8	5,7	2017
13,1	5,6	2018

المصدر:الديوان الوطني للاحصائياتONS

الملحق رقم 30: احصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة القياسية

(القيمة المضافة لقطاع البناء – العمالة في القطاع البناء والأشغال)

EMP	VBTP	
9,99	8,7	2000
10,44	9,1	2001
10,44	9,9	2002
11,97	9,2	2003
12,41	8,9	2004
15,7	8	2005

14,18	8,4	2006
17,73	9,4	2007
17,22	9,2	2008
18,1	11,8	2009
19,4	11,2	2010
16,6	9,7	2011
16,6	9,9	2012
16,6	10,6	2013
16,6	11,2	2014
16,8	12	2015
17,5	12,3	2016
17	12,3	2017
16,1	11,9	2018

المصدر:الديوان الوطني للاحصائياتONS

الملحق رقم 31: إحصائيات المتغيرات الاقتصادية في الدراسة الاقتصادية

(القيمة المضافة لقطاع الخدمات – العمالة في القطاع الخدمات)

EMP	VSERV	
62,52	32,9	2000
54,68	35,5	2001
54,68	36,2	2002
54,78	34,3	2003
53,25	33,5	2004
54,61	30,4	2005
53,42	29,5	2006
56,69	30,9	2007
56,61	30,6	2008
56,1	38,3	2009
55,2	37,1	2010
58,4	38,7	2011
61,6	39,3	2012
59,8	41,5	2013
58,8	43,2	2014
61,6	50,6	2015
61	51,2	2016
59,1	49,5	2017
61,1	47,2	2018

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات

الملحق رقم 32: درجة الارتباط بين القطاع الزراعيونسبة العمالة في هذا القطاع

R (coefficient de corrélation)	0,237
R^2 (coefficient de détermination)	0,056
R^2aj. (coefficient de détermination ajusté)	0,001
SCR	369,345

المصدر: مخرجاتXLstat

الملحق رقم 33: درجة الارتباط بين القطاع الصناعيونسبة العمالة في هذا القطاع

R (coefficient de corrélation)	0,076
R^2 (coefficient de détermination)	0,006
R^2aj. (coefficient de détermination ajusté)	-0,053
SCR	7,323

المصدر: مخرجاتXLstat

الملحق رقم 34: إحصائيات المتغيرات الاقتصاديةفي الدراسة القياسية

ICC	pme	IED	SPR	SP	ITO	CD	Emp	Les année
-0,91	0,723	0,51	43	57	62,86	0,595	30,5	2000
-0,91	0,784	2,03	47	53	58,71	0,595	29,8	2001
-0,88	0,717	1,88	49	51	61,14	0,570	29,8	2002
-0,69	0,719	0,94	48	52	62,12	0,549	30,4	2003
-0,68	0,768	1,04	47	53	65,7	0,530	34,7	2004
-0,48	0,716	1,12	44	56	71,28	0,555	34,7	2005
-0,52	0,745	1,57	44	56	70,73	0,540	37,2	2006
-0,56	0,741	1,25	45	55	71,94	0,503	35,3	2007
-0,59	0,716	1,54	43	57	76,69	0,50	37,7	2008
-0,58	0,725	2,00	54	46	71,32	0,512	37,2	2009
-0,52	0,705	1,43	53	47	69,87	0,490	37,6	2010
-0,54	0,648	1,29	51	49	67,47	0,496	36	2011
-0,50	0,619	0,72	54	46	65,4	0,485	37,4	2012
-0,47	0,653	0,81	57	42	63,61	0,478	39	2013
-0,60	0,679	0,70	60	40	62,15	0,466	36,4	2014
-0,65	0,680	-0,32	64,2	35,8	59,7	0,469	37,1	2015
-0,68	0,686	1,02	65,4	34,6	55,93	0,469	37,4	2016
-0,60	0,679	0,72	64,1	35,9	55,88	0,475	36,9	2017
-0,64	0,684	0,87	63	37	57,96	0,475	36,8	2018
The globalEcono-mie.com	Ministere De Développement Industriel Et Promtion De L'investissement	Dhaman	ons	ons	the globale conomie.com	ons	ons	